



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة غرداية



مخبر البحث في السياحة، الإقليم والمؤسسات

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

إدارة مخاطر السيولة و تأثيرها على المردودية المالية و الاقتصادية للبنوك دراسة مقارنة لمجموعة من البنوك التقليدية و الإسلامية العاملة في الجزائر و ماليزيا للفترة 2008-2014

أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، تخصص: دراسات مالية

إعداد الطالبة: عائشة طبي

لجنة المناقشة:

رقم	اللقب والاسم	الرتبة	الجامعة	الصفة
01	أ.د. مصيطفى عبد اللطيف	أستاذ التعليم العالي	جامعة غرداية	رئيسا
02	د بوعبدلي أحلام	أستاذ محاضر أ	جامعة غرداية	مشرفا ومقررا
03	أ.د. بوهراوة سعيد	أستاذ التعليم العالي	الأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية ماليزيا	عضوا ومشرفا
04	أ.د. بلعور سليمان	أستاذ التعليم العالي	جامعة غرداية	عضوا
05	أ.د. هواري معراج	أستاذ التعليم العالي	جامعة غرداية	عضوا
06	د بن الطيب علي	أستاذ محاضر أ	المركز الجامعي عين تموشنت	عضوا

السنة الجامعية: 2016-2017

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الإهداء

- إلى من تقف الكلمات عاجزة عن شكرها.....والدتي العزيزة
- إلى من اشتاقت الروح للقيها.....روح أبي الطاهرة رحمه الله
- إلى سندي و رفيق دربي.....زوجي الحبيب
- إلى قرة عيني و ينبوع سعادتي.....ابنتي فردوس
- إلى الكواكب التي عشت بينها وغمرتني بالسكينة.....إخوتي واخوتي
- إلى كل أفراد عائلة زوجي.....وعلى رأسها الوالدين
- إلى الذين كادوا أن يكونوا رسلا.....أساتذتي الأفاضل

إلى كل هؤلاء أهدي هذا الجهد المتواضع

شكر و عرفان

لله الحمد والمنة على إنجاز هذا العمل فهو الحق أن يشكر

ثم الشكر والتقدير إلى أستاذتي و قدوتي الدكتور أحلام بوعبدلي والأستاذ الدكتور

سعيد بوهراوة على توجيهاتهما وإرشاداتهما لإعداد هذا العمل

كما أتقدم بتشكراتي واحتراماتي للأستاذ الدكتور سليمان ناصر، الدكتورة نوال بن

عمارة، الدكتور بن ثابت علال، الدكتور بن ساحة علي و لكل أساتذة كلية العلوم

الاقتصادية، التسيير والعلوم التجارية بجامعة غرداية على

معلوماتهم الغزيرة والتي كانت عوناً لي في إنجاز هذا العمل

و جزيل الشكر والامتنان إلى الأستاذ الدكتور حسن الحساسنة و كل عمال مكتبة

الأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية والجامعة الإسلامية العالمية في ماليزيا

والشكر الجزيل للجنة المناقشة التي سيكون لها الدور في تقويم و تشمين هذا العمل.

قائمة الجداول

قائمة الجداول:

جدول 1: يوضح قائمة البنوك التي تشكل عينة الدراسة.....	104
جدول 2: يقدم تحليل وصفي لمتغيرات البنوك التقليدية الجزائرية.....	105
جدول 3: يقدم تحليل وصفي لمتغيرات البنوك الإسلامية الجزائرية.....	113
جدول 4: تقديم معلمات النموذج التجميعي.....	114
جدول 5: تقدير معلمات نموذج الآثار الفردية الثابتة.....	115
جدول 6: تقدير معلمات نموذج الآثار الفردية العشوائية.....	116
جدول 7: اختبار Redundant Fixed Effects Test.....	116
جدول 8: اختبار Breusch-Pagan.....	117
جدول 9: اختبار Hausman.....	118
جدول 10: تقدير نموذج الآثار الفردية العشوائية.....	119
جدول 11: اختبار Breusch-Pagan LM.....	120
جدول 12: يلخص نتائج النماذج الثلاث.....	122
جدول 13: اختبار Redundant Fixed Effects Tests.....	122
جدول 14: اختبار Breusch-Pagan.....	123
جدول 15: اختبار Hausman.....	124
جدول 16: يوضح تقديم معلمات نموذج الآثار الفردية الثابتة.....	125
جدول 17: اختبار Pesaran CD.....	126
جدول 18: يلخص نتائج النماذج الثلاث.....	128
جدول 19: اختبار Redundant Fixed Effects Tests.....	129
جدول 20: نتائج النموذج التجميعي.....	130
جدول 21: اختبار Pesaran CD.....	131
جدول 22: يلخص النموذجين.....	132
جدول 23: اختبار Redundant Fixed Effects Tests.....	133
جدول 24: تقديم معلمات النموذج التجميعي.....	134
جدول 25: اختبار Pesaran CD.....	136
جدول 26: يلخص نتائج النموذجين.....	137
جدول 27: يوضح التحليل الوصفي للمتغيرات في البنوك التقليدية المالية.....	

137	جدول 28: يوضح التحليل الوصفي للمتغيرات في البنوك الإسلامية المالية
145	جدول 29: اختبار Redundant Fixed Effects Tests
146	جدول 30: اختبار Breusch-Pagan
147	جدول 31: اختبار Hausman
147	جدول 32: تقدير معاملات نموذج الآثار الفردية الثابتة
148	جدول 33: اختبار Breusch-Pagan LM
150	جدول 34: يلخص نتائج النماذج الثلاث
151	جدول 35: اختبار Redundant Fixed Effects Tests
152	جدول 36: اختبار Breusch-Pagan
153	جدول 37: اختبار Hausman
153	جدول 38: يوضح تقدير معاملات نموذج الآثار الفردية الثابتة
154	جدول 39: اختبار Breusch-Pagan LM
156	جدول 40: يلخص نتائج النماذج الثلاث
158	جدول 41: اختبار Redundant Fixed Effects Tests
158	جدول 42: اختبار Breusch-Pagan
159	جدول 43: اختبار Hausman
161	جدول 44: تقدير معاملات النموذج التجميعي
162	جدول 45: يوضح اختبار Q-stat
162	جدول 46: يلخص نتائج النماذج الثلاث
163	جدول 47: اختبار Redundant Fixed Effects Tests
164	جدول 48: اختبار Breusch-Pagan
164	جدول 49: اختبار Hausman Erreur ! Signet non défini.
165	جدول 50: تقدير معاملات نموذج الآثار الفردية الثابتة
166	جدول 51: اختبار Q-stat
168	جدول 52: يلخص نتائج النماذج الثلاث

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال:

- رسم توضيحي 1: يوضح احتياجات السيولة 15
- رسم توضيحي 2: متوسطات قيم العائد على الأصول مقارنة بالمتوسط العام 106
- رسم توضيحي 3: متوسطات قيم العائد على حقوق الملكية مقارنة بالمتوسط العام 107
- رسم توضيحي 4: متوسطات قيم نسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الأصول مقارنة بالمتوسط العام 108
- رسم توضيحي 5: متوسطات قيم نسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع ومصادر التمويل قصيرة الأجل مقارنة بالمتوسط العام 109
- رسم توضيحي 6: متوسطات قيم نسبة إجمالي القروض على إجمالي الودائع والسلفيات 110
- رسم توضيحي 7: متوسطات قيم نسبة الأصول السائلة إلى الودائع ومصادر التمويل قصيرة الأجل **Erreur ! Signet non défini.**
- رسم توضيحي 8: متوسطات قيم نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الودائع والسلفيات 112
- رسم توضيحي 9: يوضح اختبار Jarque-Bera 120
- رسم توضيحي 10: يوضح اختبار Jarque-Bera 126
- رسم توضيحي 11: يوضح اختبار Jarque-Bera 135
- رسم توضيحي 12: متوسطات قيم العائد على أصول مقارنة بالمتوسط العام 138
- رسم توضيحي 13: متوسطات قيم العائد على حقوق الملكية مقارنة بالمتوسط العام 139
- رسم توضيحي 14: متوسطات قيم نسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الأصول مقارنة بالمتوسط العام 140
- رسم توضيحي 15: متوسطات قيم نسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع ومصادر التمويل قصيرة الأجل مقارنة بالمتوسط العام 141
- رسم توضيحي 16: متوسطات قيم نسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع والسلفيات 142
- رسم توضيحي 17: متوسطات قيم نسبة الأصول السائلة إلى الودائع ومصادر التمويل قصيرة الأجل 143
- رسم توضيحي 18: متوسطات قيم نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الودائع والسلفيات 144
- رسم توضيحي 19: يوضح اختبار Jarque-Bera 155
- رسم توضيحي 20: يوضح اختبار Jarque-Bera 161
- رسم توضيحي 21: يوضح اختبار Jarque-Bera 167

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

إهداء:
شكر و عرفان:
قائمة الجداول:	I.....
قائمة الأشكال:	IV..... أ
فهرس المحتويات:	VII.....
ملخص:
مقدمة عامة:	أ.....

الفصل الأول: إدارة مخاطر السيولة في البنوك التقليدية والمردودية البنكية

المبحث الأول: الإطار النظري للسيولة البنكية والمردودية البنكية.....	3
المطلب الأول: تعريف السيولة البنكية وأهميتها.....	3
المطلب الثاني: سيولة السوق و سيولة البنك.....	6
المطلب الثالث: مفاهيم حول المردودية البنكية.....	9
المبحث الثاني: إدارة السيولة في البنوك التقليدية.....	11
المطلب الأول: مفهوم إدارة السيولة و نظرياتها.....	12
المطلب الثاني: مكونات إدارة السيولة وتقييم كفاءتها.....	16
المطلب الثالث: مداخل تقنيات إدارة السيولة في البنوك التقليدية وأهم تقنياتها وادواتها.....	28
المبحث الثالث: إدارة مخاطر السيولة في البنوك التقليدية.....	32
المطلب الأول: مفاهيم حول مخاطر السيولة.....	32
المطلب الثاني: مفهوم إدارة مخاطر السيولة.....	37
المطلب الثالث: إدارة مخاطر السيولة و لجنة بازل.....	39
خلاصة الفصل.....	50

الفصل الثاني: إدارة مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية

تمهيد:.....	52
المبحث الأول: مصادر الأموال واستخداماتها في البنوك الإسلامية.....	53
المطلب الأول: مصادر الأموال في البنوك الإسلامية.....	53
المطلب الثاني: استخدامات الأموال في البنوك الإسلامية.....	58
المطلب الثالث: مقارنة بين هيكل ميزانية البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية واثر ذلك على إدارة السيولة.....	62
المبحث الثاني: إدارة السيولة في البنوك الإسلامية.....	64
المطلب الأول: مفاهيم حول السيولة في البنوك الإسلامية.....	64
المطلب الثاني: استراتيجيات إدارة السيولة في البنوك الإسلامية.....	66
المطلب الثالث: واقع إدارة السيولة في البنوك الإسلامية.....	69
المبحث الثالث: إدارة مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية.....	74
المطلب الأول: مفاهيم حول مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية.....	74
المطلب الثاني: إدارة مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية واثراها.....	77
المطلب الثالث: الوسائل المتكاملة لمعالجة مخاطر السيولة والمقارنة بين إدارة مخاطر السيولة في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية.....	81
خلاصة الفصل.....	91

الفصل الثالث: واقع إدارة مخاطر السيولة واثره على المردودية البنكية -الدراسة التطبيقية-

تمهيد:.....	94
المبحث الأول: واقع إدارة مخاطر السيولة في الجزائر وماليزيا والمنهج الإحصائي المتبع في الدراسة.....	95
المطلب الأول: واقع إدارة مخاطر السيولة في الجزائر وماليزيا.....	96
المطلب الثاني: المنهج الإحصائي المتبع في الدراسة.....	98

102	المبحث الثاني:دراسة مقارنة لمجموعة من البنوك الجزائرية
102	المطلب الأول:دراسة إحصائية وصفية لمتغيرات الدراسة
113	المطلب الثاني:الدراسة القياسية
137	المبحث الثالث:دراسة مقارنة للبنوك الماليزية
137	المطلب الأول:دراسة إحصائية وصفية للمتغيرات
145	المطلب الثاني:الدراسة القياسية
169	المبحث الرابع: تحليل النتائج واختبار الفرضيات
169	المطلب الأول: نتائج الدراسة الإحصائية الوصفية وتلخيصها
175	المطلب الثاني:نتائج الدراسة القياسية واختبار الفرضيات
182	خلاصةالفصل
185	خاتمة:

ملخص

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى محاولة معرفة حقيقة الاختلاف في إدارة مخاطر السيولة بين البنوك التقليدية والإسلامية، والتعرف على مختلف الطرق والتقنيات المعتمدة في كل من البنوك التقليدية والإسلامية لإدارتها، كما هدفت هذه الدراسة إلى تحديد مؤشرات مخاطر السيولة وتأثيرها على المردودية المالية والاقتصادية للبنوك التقليدية والإسلامية العاملة في الجزائر وماليزيا خلال الفترة 2008-2014، باستخدام نماذج البانل باعتبارها الأنسب وفق خصائص الموضوع.

و قد خلصت هذه الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها:

- على الرغم من أننا توصلنا نظريا إلى أن البنوك الإسلامية لا تستطيع الاستفادة من كل التقنيات والأدوات التي تعتمدها البنوك التقليدية في إدارة مخاطر سيولتها، خصوصا تلك التي تتعلق ببيع الديون والاقتراض من البنك المركزي بفائدة و غيرها من الأدوات التي تحرمها الشريعة الإسلامية، مما يجعلها تواجه جملة من التحديات إلا أن النتائج التي توصلنا إليها تطبيقيا كانت عكس ذلك وهذا يتضح من خلال النتيجة الموالية.
- المردودية الاقتصادية للبنوك الإسلامية في الجزائر كانت أفضل من البنوك التقليدية، أما بالنسبة للبنوك الماليزية فالبنوك التقليدية كانت أفضل من مثيلاتها الإسلامية، كما نلاحظ أن المتوسط العام للعائد على الأصول بالنسبة للبنوك الجزائرية كان أفضل من الذي حققته البنوك الماليزية محل الدراسة؛
- بالنسبة للمردودية المالية، نلاحظ كذلك أن البنوك الإسلامية حققت مستويات من المردودية المالية أفضل من البنوك التقليدية في الجزائر، أما بالنسبة لماليزيا فنلاحظ عكس ذلك ، و نلاحظ أن متوسط المردودية الاقتصادية للبنوك الجزائرية محل الدراسة كان أفضل من البنوك الماليزية؛ (على الرغم من أن البنك المركزي الماليزي يراعي خصوصية عمل البنوك الإسلامية على عكس الوضع في الجزائر)
- نلاحظ أن تأثير مؤشرات مخاطر السيولة على المردودية الاقتصادية والمالية يختلف بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية لنفس الدولة ، وكذلك بين الدولتين.

الكلمات المفتاحية: مخاطر السيولة، بنوك تقليدية، بنوك إسلامية، مردودية مالية، مردودية اقتصادية، البنوك الجزائرية، البنوك الماليزية.

Abstract:

This study aims at examining the differences in the management of liquidity risks in conventional and Islamic banks as well as identifying different methods and technics they adopted in managing these risks. It also aims at identifying the indicators of liquidity risks and their impact on the economic and financial viability of conventional and Islamic banks operating in Algeria and Malaysia during the period 2008-2014. This is done by employing Panel models as These models are considered more appropriate to the nature of the subject.

The study was concluded with several results, the most important of which are:

- despite concluding theoretically that Islamic banks were not able to benefit from the technics and instruments applied in conventional bank in managing their liquidity risks, especially those related to sales of debt or Repo conducted with central banks as these are considered Shariah non-compliant instruments, therefore, making Islamic banks facing theoretically a number of challenges. However, the opposite was the case with regards to the practical results and this is explained in the next finding.
- The economical profitability of Islamic banks in Algeria was better than the conventional one. Whereas in Malaysia, the profitability of the conventional banks was better than the Islamic. It was also observed that the average rate of return on assets for Algerian banks was better than the one achieved by Malaysian banks.
- with regards to financial profitability, we observed that Islamic banks have realized a better level of profitability compared to their conventional counterparts. We also noticed that that the average rate of economic return for Algerian banks was better than the one achieved by Malaysian banks. This is despite, the special considerations and support given by the Malaysian Central Bank to Islamic banks as opposed to Algeria treatment to Islamic banks.
- we noticed that the impact of liquidity risk indicators on the economic and financial profitability differs between conventional and Islamic banks of the same state banks, as well as between the two countries.

Keywords: liquidity risk, conventional banks, Islamic banks, financial profitability, economic profitability, Algerian banks, Malaysian banks.

مقدمة

تمهيد:

تعتبر البنوك شريان الحياة الاقتصادية للدول، حيث إنها تعمل على تعبئة المدخرات و حشدتها في شكل ائتمان وادوات استثمارية لتضخها في الاقتصاد من أجل إنعاش وتغطية احتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية. غير أن تأدية البنوك لهذا الدور الهام والحيوي في الاقتصاد لم يعد بالأمر الهين خاصة في ظل المتغيرات العالمية المعاصرة. فمع تطور الصناعة المصرفية وتطور الأنشطة و زيادة الاعتماد على التكنولوجيا في الخدمات المالية أصبح النشاط المصرفي على صورة كبيرة من التعقيد و بصورة غير مسبقة يستلزم الاهتمام أكثر بقضية إدارة المخاطر من جهة، ومن جهة أخرى يبحث المتعاملون الاقتصاديون عن مكان آمن وموثوق فيه لإيداع أموالهم والحفاظ عليها واسترجاعها عند الحاجة، كما يبحثون عن مصدر يمكنهم من الوفاء بالتزاماتهم و يؤمن لهم احتياجاتهم المالية. لذلك فإن الثقة في البنك أمر بالغ الأهمية من أجل تحقيق أرباحه واستمراريته، و كسب ولاء الجمهور له، حيث يعتمد كل ذلك على عدة معايير على رأسها الملاءة والسيولة.

حيث تحضى هذه الأخيرة بالأهمية البالغة عند البنوك سواء كانت بنوك تقليدية أواسلامية، فتبدأ أهميتها لدى البنك من خلال قدرته على مواجهة التزاماته قصيرة الأجل بشكل مناسب، حين يسعى البنك إلى تحقيق أرباحه و رفعه لمردوديةه الاقتصادية (من خلال مردودية الأصول) أو مردوديته المالية (من خلال مردودية الأموال الخاصة) دون أن يقع في مخاطر السيولة بشقيها، فزيادة السيولة تعني ضعف قدرته على تحقيق الأرباح المتوقعة أما نقص السيولة لديه عن الحد المطلوب يعرضه للخرج أمام عملائه المودعين أساسا و كذلك أمام من يطلب التمويل، و ذلك ينتج عندما يقوم البنك باستعمال ديونه قصيرة الأجل في تمويل استثمارات طويل الأجل.

ومن هنا ظهرت أهمية إدارة مخاطر السيولة والتي زادت أهميتها بعد أن أكدت العديد من الدراسات أن مخاطر السيولة وملاءة البنك كانت السبب الرئيسي وراء غالبية الأزمات التي مست الاقتصاديات المتقدمة مؤخرا.¹

حيث استدعت الظروف الناجمة عن الأزمة العالمية الأخيرة (2008) ضرورة اعتماد معايير جديدة لإدارة السيولة وتطبيق أفضل الممارسات الفعالة في ذلك. وهذا ما جاءت به النشرة التي أصدرتها لجنة بازل سنة 2008 بعنوان (Liquidity Risk Mangement and Supervisory Challenges) بعد أن أكدت فشل الكثير من البنوك بالالتزام بأهم عوامل إدارة مخاطر السيولة.

و لهذا سعت الجزائر كغيرها من الدول إلى تطوير نظامها المصرفي خاصة بقانون النقد والقرض رقم 10/90 الصادر بتاريخ 14 أفريل 1990، والذي دعى إلى استقلالية البنوك عن الحكومة و فتح السوق المصرفية لتعمل فيها بنوك لا سيما إلى جانب البنوك العمومية سواء كان نشاطها تقليديا أو اسلاميا، تحت سلطة بنك الجزائر باعتباره قمة الهرم المصرفي، حيث اعتمد هذا الأخير في تسيير الجهاز المصرفي على إصدار قوانين، تعليمات وتنظيمات للحفاظ على استقرار النظام المالي والمصرفي ومراقبة البنوك والمؤسسات المالية ومساعدتها في إدارة مخاطرها.

❖ إشكالية البحث:

و بناء على ما سبق ومحاولة منا لمعرفة الكيفية التي تنتهجها كل من البنوك التقليدية والإسلامية في إدارة مخاطر سيولتها في كل من الجزائر وماليزيا وهل هناك فرق بينهما ومحاولة معرفة تأثير ذلك على المردودية الاقتصادية والمالية للبنوك، يمكننا طرح و صياغة الإشكالية الرئيسية للبحث كما يلي:

- ما مدى تأثير إدارة مخاطر السيولة على المردودية الاقتصادية والمالية للبنوك التقليدية والإسلامية

العامل في الجزائر وماليزيا؟

والتي يمكن أن تتفرع عنها الأسئلة الفرعية الآتية:

1. كيف تقوم كل من البنوك التقليدية والإسلامية بإدارة مخاطر السيولة لديها؟
2. هل هناك اختلاف في إدارة مخاطر السيولة بين البنوك التقليدية والإسلامية؟
3. هل تختلف درجات المردودية بين البنوك التقليدية والإسلامية؟
4. هل هناك اختلاف في تأثير إدارة مخاطر السيولة على المردودية الاقتصادية بين البنوك التقليدية والإسلامية محل الدراسة؟
5. هل هناك اختلاف في مدى تأثير إدارة مخاطر السيولة على المردودية المالية بين البنوك التقليدية والإسلامية محل الدراسة؟
6. هل تؤثر نسبة (إجمالي القروض إلى إجمالي الأصول) على المردودية الاقتصادية للبنوك محل الدراسة؟
7. هل تؤثر نسبة (إجمالي القروض إلى إجمالي الأصول) على المردودية المالية للبنوك محل الدراسة؟
8. هل تؤثر نسبة (إجمالي القروض إلى الودائع ومصادر التمويل قصيرة الأجل) على المردودية الاقتصادية للبنوك محل الدراسة؟
9. هل تؤثر نسبة (إجمالي القروض إلى الودائع ومصادر التمويل قصيرة الأجل) على المردودية المالية للبنوك محل الدراسة؟

10. هل تؤثر نسبة (إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع والسلفيات) على المردودية الاقتصادية للبنوك محل الدراسة؟

11. هل تؤثر نسبة (إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع والسلفيات) على المردودية المالية للبنوك محل الدراسة؟

12. هل تؤثر نسبة (الأصول السائلة إلى الودائع ومصادر التمويل قصيرة الأجل) على المردودية الاقتصادية للبنوك

محل الدراسة؟

13. هل تؤثر نسبة (الأصول السائلة إلى الودائع ومصادر التمويل قصيرة الأجل) على المردودية المالية للبنوك محل

الدراسة؟

14. هل تؤثر نسبة (الأصول السائلة إلى إجمالي الودائع والسلفيات) على المردودية الاقتصادية للبنوك محل الدراسة؟

15. هل تؤثر نسبة (الأصول السائلة إلى إجمالي الودائع والسلفيات) على المردودية المالية للبنوك محل الدراسة؟

❖ فرضيات البحث:

و للإجابة على الأسئلة السابقة نقترح الفرضيات:

1. هناك اختلاف في إدارة مخاطر السيولة بين البنوك التقليدية والإسلامية محل الدراسة؛

2. تختلف درجات المردودية بين البنوك نتيجة اختلاف طبيعة النشاط؛

3. هناك اختلاف في تأثير إدارة مخاطر السيولة على المردودية الاقتصادية بين البنوك التقليدية والإسلامية محل

الدراسة؛

4. هناك اختلاف في تأثير إدارة مخاطر السيولة على المردودية المالية بين البنوك التقليدية والإسلامية محل الدراسة؛

5. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية موجبة بين نسبة (إجمالي القروض إلى إجمالي الأصول) والمردودية الاقتصادية

للبنوك محل الدراسة؛

6. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية موجبة بين نسبة (إجمالي القروض إلى إجمالي الأصول) على المردودية المالية

للبنوك محل الدراسة؛

7. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية موجبة بين نسبة (إجمالي القروض إلى الودائع ومصادر التمويل قصيرة الأجل)

على المردودية الاقتصادية للبنوك محل الدراسة؛

8. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية موجبة بين نسبة (إجمالي القروض إلى الودائع ومصادر التمويل قصيرة الأجل)

على المردودية المالية للبنوك محل الدراسة؛

9. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية موجبة بين نسبة (إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع والسلفيات) على

المردودية الاقتصادية للبنوك محل الدراسة؛

10. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية موجبة بين نسبة (إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع والسلفيات) على المردودية المالية للبنوك محل الدراسة؛
11. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية موجبة بين نسبة (الأصول السائلة إلى الودائع ومصادر التمويل قصيرة الأجل) على المردودية الاقتصادية للبنوك محل الدراسة؛
12. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية موجبة بين نسبة (الأصول السائلة إلى الودائع ومصادر التمويل قصيرة الأجل) على المردودية المالية للبنوك محل الدراسة؛
13. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية موجبة بين نسبة (الأصول السائلة إلى إجمالي الودائع والسلفيات) على المردودية الاقتصادية للبنوك محل الدراسة؟
14. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية موجبة بين نسبة (الأصول السائلة إلى إجمالي الودائع والسلفيات) على المردودية المالية للبنوك محل الدراسة.

❖ أهمية البحث واهدافه:

تتبع أهمية البحث من خلال مناقشته لأحد أهم المواضيع على الساحة الدولية لا سيما بعد الأزمة الاقتصادية العالمية لسنة 2008 والتي عصفت بكافة البنوك في العالم، على الرغم من أن تداعياتها لم تصل للبنوك الجزائرية و للنظام المصرفي الجزائري حسب تصريح محافظ بنك الجزائر.² غير أن ذلك لا يمنع من ضرورة مواكبة البنوك التقليدية والإسلامية في الجزائر لأفضل الممارسات المصرفية في إدارة مخاطر السيولة.

حيث نحاول من خلال هذا البحث تسليط الضوء على كل من إدارة مخاطر السيولة والمردودية البنكية وهما هدفان تسعى البنوك لتحقيق التوازن بينهما، فالأولى ضرورية لتفادي خطر الإفلاس والتصفية، والثانية ضرورية للنمو والاستمرار والبقاء و نحاول معرفة ما إذا كان هناك اختلاف بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية في الجزائر ثم في ماليزيا باعتبار نظامها المصرفي مختلط و يشابه في تركيبته إلى حد ما النظام المصرفي الجزائري، غير أنه حقق نمو واستقرار أكثر في ظرف قياسي، مما يدعونا لدراسة تجربة البنوك الماليزية للاستفادة منها في ذلك.

كما يرمي البحث إلى إدراك الأهداف التالية:

² محمد لكساسي، تطورات الوضعية المالية والنقدية في الجزائر، تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني، 2008 [على الرابط]،

http://www.bank-of-algeria.dz/pdf/interventions/intervention_apn_ar.pdf

اطلع عليه يوم 2016/11/22

- لفت الانتباه إلى هذا الموضوع نظرا لأهميته الكبيرة لا سيما في ظل احتدام المنافسة بين البنوك التقليدية والإسلامية؛
- إبراز أهمية إدارة مخاطر السيولة و كذا تأثيرها على المردودية الاقتصادية والمالية لكل من البنوك التقليدية والإسلامية في الجزائر وماليزيا؛
- محاولة إثراء المكتبة الجامعية بأحد أهم المواضيع قليلة الدراسة.

❖ أسباب اختيار الموضوع:

تتلخص الدوافع التي أدت بي لاختيار هذا الموضوع في:

- وجود رغبة شخصية ملحة لمعالجة المواضيع المصرفية والمالية و بحكم التخصص؛
- التطورات الحاصلة في الساحة المصرفية الدولية وتأثيرها على اتجاهات البنوك في إدارة المخاطر؛
- قلة المواضيع المتوفرة في المكتبة الجامعية والتي تتعلق بموضوع إدارة مخاطر السيولة؛
- اخترنا القيام بدراسة مقارنة من أجل الوصول إلى نتائج أكثر دقة هذا من جهة، و للاستفادة من تجربة كل من البنوك التقليدية والإسلامية في ماليزيا من جهة أخرى.

❖ منهج البحث:

نظرا لطبيعة الموضوع و لغرض الإجابة على الإشكاليات العامة والأسئلة الفرعية واثبات أو نفي صحة الفرضيات، اعتمدنا على المنهج الاستنباطي المبني على الفرضيات الأساسية للبحث الذي يستدعي الانطلاق من فرضيات بحثنا ومن دراسة مجموعة من البنوك الجزائرية والماليزية لصعوبة حصر كل من النظامين المصرفيين للدولتين، كما نستعمل في ذلك الأسلوب الوصفي بهدف عرض و وصف مختلف أبعاد الموضوع الضرورية، و كذلك أسلوب التحليل في الجوانب التطبيقية بعد استعمال أدوات الإحصاء الوصفي في وصف وتحليل متغيرات الدراسة، ثم أدوات الاقتصاد القياسي المتمثلة في تحليل نماذج البانل Panel-Data باعتباره الأنسب وفق خصائص الموضوع.

❖ إطار البحث:

من أجل حل الإشكالية و بلوغ الأهداف المرجوة من هذا البحث تم رسم حدود الدراسة كما يلي:

- الإطار المكاني:

ترتبط هذه الدراسة بوجه عام بدراسة مدى تأثير إدارة مخاطر السيولة على المردودية البنكية حيث تم الاستعانة بمؤشرات السيولة من قاعدة بيانات Bankscope و باستعمال نماذج البيانات الطولية Panel-Data من اجل إيجاد العلاقة

بين مخاطر السيولة والمردودية البنكية و قد شملت الدراسة 7 بنوك جزائرية (5 بنوك تقليدية و بنكين إسلاميين) و 12 بنكا ماليزيا (6 بنوك تقليدية و 6 إسلامية)، وهذا في حدود ما توفر من المعلومات عن البنوك مجتمعة. أما الدراسة الكيفية والتي تقيس مدى التزام البنوك محل الدراسات بأفضل الممارسات السليمة لإدارة مخاطر السيولة التي أصدرتها لجنة بازل سنة 2008 ومجلس الخدمات المالية الإسلامية سنة 2012، غير أنه تعذر علينا توزيع الاستبيان في ماليزيا و لم تردنا ردود بشأن الاستبيان الإلكتروني، مما دفعنا لإلغاء الدراسة الكيفية جملة.

- الإطار الزمني:

امتدت مدة الدراسة في مجملها منذ سنة 2008 إلى غاية 2014 وهذا راجع للإحصائيات التي تحصلنا عليها كانت متزامنة مع تلك الفترة.

❖ الدراسات السابقة:

من أهم الدراسات التي اطلعت عليها والتي تناولت من قريب أو من بعيد إدارة مخاطر السيولة و /أو المردودية البنكية، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

- دراسة Amine Abi Aad وهي كتاب بعنوان « The Battele of Islamic and Commercial Banks »، والذي تلقى إقبالا واسعا من القراء المختصين و غيرهم، تم طبعه في كل من ألمانيا، المملكة البريطانية المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية، وهو في الأصل موضوع رسالة ماستر في الجامعة الأمريكية اللبنانية، كلية التجارة. في هذه الدراسة قام الباحث بدراسة التكاليف، العوائد و كفاءة إدارة المخاطر والأرباح من أجل المقارنة بين كفاءة البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية، ليس هذا فحسب بل ذهبنا لأبعد من ذلك و قاما بالبحث عن الفروق بين التكاليف، العوائد والأرباح بين البنوك الصغيرة والكبيرة، التقليدية والإسلامية لمجموعة مكونة من تسعة دول في الشرق الأوسط.

نظريا؛ قدما أولا خصائص البنوك الإسلامية و بعض المفاهيم العامة و عرفا بعض المصطلحات، ثم استعرضنا مجموعة من الدراسات السابقة لكل من البنوك الإسلامية والبنوك التجارية ليتوصل إلى أهم الفروقات بينهما.

أما تطبيقيا؛ فاعتمد على قاعدة بيانات BankScop لتسع دول عربية هي (البحرين، الأردن، الكويت، لبنان، قطر، المملكة العربية السعودية، سوريا، الإمارات المتحدة واليمن)، اعتمد على كل البنوك التقليدية والإسلامية فيها والتي توفرت قاعدة البيانات على معلومات حولها خلال فترة الدراسة 2003-2007 حيث قارن في المجموع بين 83 بنك تجاري و 20 بنك إسلامي.

و لإجراء الدراسة الإحصائية استعمل الحزمة الإحصائية لبرنامج SPSS 17 من أجل مقارنة الإحصائيات الوصفية ومقارنة معادلات الانحدار المتعدد بين البنوك التقليدية والإسلامية من جهة و بين البنوك الصغيرة و كبيرة الحجم من جهة أخرى، لكل دولة على حدا ثم لمجموع الدول محل الدراسة.

وتوصل الباحث إلى مجموعة من النتائج نخص بالذكر ما هو مرتبط بدراستنا، حيث توصل إلى وجود علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية بين مؤشر إدارة مخاطر السيولة كمتغير مستقل ومؤشر المردودية البنكية لكلا النموذجين، غير أنه أكد على أن البنوك الإسلامية أكثر كفاءة من البنوك التقليدية عندما نخص بالذكر البنوك صغيرة الحجم، والعكس صحيح بالنسبة للبنوك كبيرة الحجم.

- دراسة Raoudha Béjaoui Rouissi وهي مذكرة دكتوراه علوم في التسيير بعنوان

« L 'analyse des déterminants de la rentabilité des banque française comparaison entre banque domestique et banque étrangères » université de Renne 2011 ،

- حاولت الباحثة من خلال هذه الدراسة تحديد محددات المردودية البنكية التي تميز بين البنوك الفرنسية والبنوك الأجنبية العاملة بفرنسا، وتكونت العينة من 104 بنك محلي، و 67 بنك أجنبي خلال فترة الدراسة الممتدة من 2000 إلى 2007.

حيث قسمت المردودية البنكية إلى العائد على الأصول ROA والعائد على حقوق الملكية ROE كمتغيران تابعان تماما مثلما قمنا به في دراستنا هذه، واحذت مجموعة متنوعة من المتغيرات المستقلة هي كل من: نسبة الأعباء العامة إلى إجمالي الأصول، نسبة المؤونات إلى إجمالي الأصول، نسبة الأموال الخاصة إلى إجمالي الأصول، نسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع، نسبة الالتزامات خارج الميزانية إلى إجمالي الأصول خارج الميزانية و في الأخير حجم البنك. حيث استخدمت طريقة العزوم المعممة GMM لبناء النماذج، وظهرت نتائج الدراسة أن المتغيرات المستقلة تمثل فعلا محددات للمردودية، حيث إن لها تأثير ذي دلالة إحصائية عليها تماما كما نصت فرضيات الدراسة، وكذلك توصلت إلى نتيجة مفادها أن البنوك المحلية الفرنسية أكثر مردودية من البنوك الأجنبية.

وما يهمنا نحن من هذه الدراسة والذي يمثل نقطة تشابه بين دراستنا وهذه الدراسة هو أن هناك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين السيولة والمردودية البنكية. وما يميز هذه الدراسة أن هذه العلاقة كانت طردية بالنسبة للبنوك المحلية و كذلك الأجنبية العاملة في فرنسا، أما في دراستنا فلم نصل لنتائج نمطية محددة لطبيعة العلاقة، حيث كانت العلاقة طردية بين إدارة السيولة والمردودية الاقتصادية والمالية للبنوك التقليدية الجزائرية والمردودية الاقتصادية للبنوك الإسلامية الماليزية، و عكس ذلك مع باقي البنوك.

- دراسة Yousfi Imane بعنوان:

« Risk Management Practices and Financial Performance in Jordane Empirical Evidence from Islamic Banks »

وهي مداخلة مقدمة للمؤتمر الدولي حول منتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة المالية بين الصناعة المالية التقليدية والصناعة المالية الإسلامية، يومي 5 و 6 ماي 2014، جامعة فرحات عباس، سطيف.

هدفت هذه الدراسة إلى تبيان أثر تطبيقات إدارة المخاطر على الأداء المالي للبنوك الإسلامية العاملة في الأردن، باستخدام متغيرات مستقلة هي: مخاطر السيولة، مخاطر التشغيل، مخاطر ائتمانية ومخاطر السوق واستخدام معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية كمتغيران تابعان، وقد امتدت فترة الدراسة من 1998 إلى 2012. استخدمت الباحثة طريقة المربعات الصغرى للبيانات التجميعية بالأثر الثابت باستخدام برنامج Eviews.

توصلت الباحثة إلى وجود أثر سالب ذي دلالة إحصائية بين كل من مخاطر السيولة- وهذا يوافق ما توصلنا إليه بالنسبة للبنوك الإسلامية في الجزائر-، المخاطر الائتمانية ومخاطر التشغيل من جهة، و بين الأداء المالي من جهة أخرى، بما يوضح عدم قدرة البنوك الإسلامية الأردنية على إدارة مخاطرها السابقة بشكل جيد، في حين أظهرت نتائج أخرى للدراسة وجود علاقة موجبة بين مخاطر السوق والأداء المالي للبنوك مما يدل على قدرة البنوك محل الدراسة على إدارة مخاطرها السوقية بشكل فعال.

- دراسة Mohammad Nayeem Abdullah and Nusrat Jalane بعنوان:

« The Impact of Liquidity on Profitability in Banking Sector of Bangladesh a case of Chittagong Stock Exchange »

تناول الباحثان في هذه الدراسة قضيتين أساسيتين للمتعاملين واصحاب المصالح مع البنك وهما السيولة والربحية، حيث يسعى المساهمون إلى تعظيم الأرباح كعوائد لاستثماراتهم، بينما يختار المودعون تعظيم السيولة كضمان و حماية لمقدرتهم على سحب أموالهم عند الطلب.

حيث تهدف هذه الدراسة لتبيان أثر السيولة على الربحية في البنوك الخاصة في بنغلادش، باستخدام مؤشرات السيولة كمتغيرات مستقلة ومتغيران تابعان هما العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية، حيث اعتمد على الانحدار البسيط في الدراسة التطبيقية من أجل اختبار الفرضيات.

وتوصل إلى قبول فرضية العدم أي عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين السيولة والربحية، وهذا عكس ما توصلنا إليه في دراستنا هته أين فاقت معاملات التحديد للنماذج الثمانية 60% و قاربت 100% في بعضها

مما يدل على أن ما يقارب 100% من التغير الحاصل في المردودية البنكية بشقيها المالي والاقتصادي ناتج عن التغير في مؤثرات مخاطر السيولة الخمس والتي اعتمدها من خلال دراستنا.

- دراسة Olagunju Adebay and others بعنوان:

« Liquidity Management and Commercial Bank 's Profitability in Nigeria »

مقالة منشورة في 2011 Vol 2 No718 ISSN2222-1697 Research Journal of Finance and Accounting

تهدف هذه الدراسة التجريبية إلى البحث عن أدلة تظهر درجة تأثير إدارة السيولة على مردودية البنك التجارية وكالكيفية التي من خلالها يمكن للبنوك محل الدراسة من تعزيز مراكز سيولتها و ربحيتها.

و ذلك من خلال دراسة استقصائية كمية جمعت بياناتها من مصادر أولية و ثانوية، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية موجبة بين إدارة السيولة والمردودية، وأكد كذلك على أن المردودية تتأثر بسيولة البنك والعكس صحيح كذلك. حيث توصلنا من خلال دراستنا إلى نفس النتيجة في بعض النماذج وإلى عكس ذلك في الأخرى.

وأوصى الباحثون على أنه من أجل تحقيق البنوك التجارية لربحيتها و نموها واستمراريتها عليها ان تدبر سيولتها بكفاءة و فعالية، لأن ارتفاع السيولة أو انخفاضها يعتبران من الأمراض المالية Financial diseases، يمكن أن تؤدي بسهولة إلى تآكل قاعدة الربح للبنك وانخفاض مردوديته.

كما أكد على ضرورة تشجيع البنك المركزي للبنوك التجارية لتبني سياسة مالية مرنة تمكنها من الاستفادة من تدابير مالية لتلبية طلبات السحب والقروض غير المتوقعة، و كذا الاستفادة من أرصدة السيولة الحاملة على حساب الربحية، وما يميز هذه الدراسة كذلك جمعها للطريقتين الكيفية والكمية من أجل الوصول إلى نتائج أكثر دقة، وهذا ما تعذر علينا القيام به فاعتدنا بالطريقة الكمية.

- دراسة Ali Sulieman Alshatt بعنوان

« The effect of the Liquidity Management on Profitability in the Jordanian Commercial Banks »

مقالة منشورة في 2015 Vol10 No1 International Journal Of Business and Management

تهدف هذه الدراسة لمعرفة تأثير إدارة السيولة على الربحية للبنوك التجارية الأردنية، و قد تم اختيار 13 بنكا لهذا الغرض خلال الفترة الممتدة من 2005 إلى غاية 2012 و قد تم استخدام نموذج ADF للسلاسل الزمنية، معتمدا على مؤشرات السيولة كمتغيرات مستقلة و كل من العائد على الأصول ROA والعائد على حقوق الملكية ROE كمتغيرات تابعة.

توصل الباحث إلى مجموعة من النتائج، من بينها أن نسبة السيولة السريعة و نسبة الاستثمار من الأموال المتاحة يؤدي إلى زيادة الربحية، في حين أن الزيادة في نسبة رأس المال و نسبة الأصول السائلة يؤدي إلى انخفاض الربحية. واثبتت دراستنا هذه صحة النتيجة الأخيرة حيث اعتمدنا على مؤشرين خاصين بالأصول السائلة وتوصلنا إلى نفس النتيجة بالنسبة للبنوك الإسلامية الجزائرية و عكس ذلك بالنسبة للبنوك الإسلامية الماليزية.

و في الأخير وصى بضرورة الاستخدام الأمثل للسيولة المتاحة في مختلف جوانب الاستثمار من أجل زيادة ربحية البنوك، كما أن على البنوك أن تعتمد إطارا عاما لإدارة السيولة لضمان سيولة كافية لتمويل عمليات أكثر كفاءة.

- دراسة Etienne Bordeleau and Christophen Graham بعنوان

« The impact of liquidity on Bankprofitability » Working paper 2010-38 Bank of Canada

حيث أكد المحللان على أن أحداث الأزمة المالية العالمية الأخيرة أعادت استدعاء أهمية إدارة مخاطر السيولة من قبل البنوك، الأمر الذي دفع بهيئات الرقابة الدولية بالعمل على إيجاد معايير جديدة للسيولة من شأنها أن ترفع من استقرار ومرونة النظام المالي.

كما تناول الكاتبان تحليل أثر الموجودات السائلة على ربحية مجموعة من البنوك الأمريكية والكندية الكبرى، وتوصل إلى مجموعة من النتائج مفادها أن حيافة البنوك للأصول السائلة من شأنه أن يؤثر على ربحية البنك غير أن ذلك يتأثر بنموذج التشغيل للبنك و حالة الاقتصاد، وهذا ما يفسر تماما إختلاف تأثير مؤشرات مخاطر السيولة على المردودية الاقتصادية والمالية للبنوك محل الدراسة الذي توصلنا إليه من خلال دراستنا هذه.

- دراسة Ejoh. Nadifon Ojong بعنوان

« The Impact Of Credit And Liquidity Risk Management On The Profitability Of Deposit Money Banks In Nigeria »
International Journal Of Economics.Commercial And Management Vol.11 ISSUE9
SEP2014 United Kingdom

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم أثر مخاطر الائتمان وادارة مخاطر السيولة على ربحية بنوك إيداع الأموال في نيجيريا، مع الإشارة بوجه خاص إلى البنك الأول في نيجيريا، قام الباحث بتصميم استبيانات تم توزيعها على

80 شخصا من المشاركين، وتم عرض البيانات التي تم الحصول عليها في جداول وتحليلها باستخدام النسب، ثم القيام باختبار صحة الفرضيات.

توصل الباحث إلى جملة من النتائج مفادها وجود علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية بين كل من إدارة الائتمان و ربحية البنك من جهة، و وجود علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية بين إدارة السيولة و ربحية البنك من جهة أخرى.

حيث نلاحظ أن ما يميز هذه الدراسة عن دراستنا استعمال أداة بحث أخرى وهي الاستبانة، والتي توصل الباحث من خلالها إلى مبررات والأسباب التي تقف وراء طبيعة العلاقة بين إدارة السيولة والربحية والتي توصل إليها من خلال الدراسة القياسية، و بالتالي مكنه من التشخيص العميق لمشكلة التوافق بين الربحية والسيولة، و بالتالي توصل إلى مجموعة من التوصيات المهمة جدا، على رأسها أنه أوصى بأن على البنوك أن تؤسس نظام فعال للرقابة الداخلية لمراقبة آليات السيطرة على المخاطر في استخدام السيولة من أجل ضمان الامتثال الكامل لفلسفة البنك واستراتيجياته، كما يجب على البنوك دائما الحفاظ على التوازن بين نسبة الودائع إلى القروض من أجل تجنب الوقوع في مشكلة السيولة الناتجة عن عدم توافق آجال الأصول والخصوم.

الفصل الأول:

إدارة مخاطر السيولة في البنوك التقليدية والمردودية البنكية

تمهيد:

تعتبر البنوك شريان الحياة الاقتصادية حيث إنها تجمع المدخرات من مصادرها المختلفة لتعيد ضخها مرة أخرى إلى كافة شرايين الحياة الاقتصادية، وهذا ما يجعلها تسعى دائما للموائمة بين مصادر الأموال والتوظيفات الناجمة عن تحويل الأموال قصيرة الأجل إلى استثمارات طويلة الأجل، وهذا ما يجعلها عرضة لمواجهة مخاطر السيولة الناجمة من طلبات السحب غير المتوقعة للودائع من قبل ملاكها وهو ما يجعل البنك يبحث عن السيولة لتلبية هذه الاحتياجات،¹ و يتطلب التعامل مع هذه الطلبات الكثير من السرعة مما يمكن أن ينجر عنه آثار سلبية على مردودية البنك.

حيث أعادت الأزمة المالية الأخيرة (2008) الاعتبار بصورة قوية لإدارة مخاطر السيولة، باعتبارها من أهم مسبباتها، و سنحاول من خلال هذا الفصل والذي قد قسمناه إلى ثلاثة مباحث التطرق لأهمية إدارة مخاطر السيولة و كذا أهم الطرق والتقنيات المستعملة في ذلك، تحدثنا في المبحث الأول عن الإطار النظري للسيولة البنكية والمردودية البنكية، و في المبحث الثاني عن إدارة السيولة البنكية مفهومها، نظرياتها واستراتيجياتها، و في المبحث الأخير تناولنا إدارة مخاطر السيولة في البنوك التقليدية بعد أن عرفنا مخاطر السيولة و عددنا أسبابها ومصادرها.

¹Pascal delima ,Economie bancaire et croissance économique,DUNOD,Paris, 2012, P.26.

المبحث الأول: الإطار النظري للسيولة البنكية والمردودية البنكية

قبل معالجتنا للموضوع نرى أنه من الضروري أن نلقي نظرة ذات صبغة عامة، نركز من خلالها على المفاهيم العامة للسيولة البنكية بتعريفها وابرز أهميتها والعوامل المؤثرة فيها، ثم نتطرق لسيولة السوق و سيولة البنك والفرق بينهما، لنتناول في آخر هذا المبحث مفهوم المردودية البنكية ومؤشرات قياسها.

المطلب الأول: تعريف السيولة البنكية وأهميتها:

تعددت المراجع والأبحاث التي تناولت مفهوم السيولة و طبيعتها، باعتبارها أهم سمة حيوية تتحلى بها البنوك والمؤسسات المالية وتميزها عن غيرها من الوحدات الاقتصادية.

الفرع الأول: تعريف السيولة البنكية

السيولة مصطلح شائع في لغة المصارف والأسواق المالية، مطلقا يعني النقدية، أما فنيا فيعني قابلية تحول الأصل إلى نقدية بسرعة و بخسائر أقل باعتبار أن الهدف من الاحتفاظ بأصول سائلة هو مواجهة الالتزامات المستحقة الأداء حاليا أو في غضون فترة قصيرة، فهي تعتبر مفهوم نسبي يعبر عن العلاقة بين النقدية والأصول سهلة التحول إلى نقدية بسرعة و بدون خسائر، و بين الالتزامات المطلوب الوفاء بها، حيث لا يمكن تحديد سيولة أي بنك أو فرد إلا في حدود التزاماته.¹

كما عرف صندوق النقد الدولي السيولة على أنها: "المدى الذي يمكن فيه للأصول المالية أن تباع عند إشعار قصير بالقيمة السوقية أو قريب منها"²

وتعبر السيولة البنكية عن قدرة البنك على مقابلة التزاماته بشكل فوري³، والتي تتكون بشكل كبير و نسبي من تلبية طلبات المودعين للسحب من الودائع وتلبية طلبات الائتمان أي القروض لتلبية حاجات المجتمع.⁴ وهي ضرورة للبنك من أجل تعويض أي تقلبات متوقعة أو غير متوقعة في ميزانيته، و كذا توفير التمويل اللازم للنمو⁵ و بالتالي تحدد قدرة البنك على البقاء والاستمرار.

¹ عبد الحميد عبد المطلب، البنوك الشاملة عملياتها وادارتها، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002، ص.239.

² WWW.IMF.ORG

³ عبد الغفار حنفي، إدارة المصارف، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007 / 2008، ص.211.

⁴ فلاح حسن المؤيد و عبد الرحمان الدوري، إدارة البنوك: مدخل كمي واستراتيجي معاصر، ط3، دار وائل للنشر، عمان، 2005، ص.93.

⁵ Henni Van Greuming & Sonja Brajovic Baratanovic , Analyzing Banking Risk: A Framwork For Assessing Corporate Governance And Risk Management, 3rd édition, April 2009, the world bank ,18181 H Street, NW, Washington , DC20433, p.191.

كما أن السيولة التامة تساعد البنك على تجنب الخسارة التي تحدث نتيجة اضطراره إلى تصفية بعض موجوداته غير السائلة، و بذلك فإنها تمثل عنصر الأمان والحماية له، وتبرز أهمية السيولة من خلال المتغيرات التي تؤثر فيها وهي:¹

- طبيعة وتركيبية الموجودات السائلة؛

- مواعيد استحقاق أقساط القروض المقدمة من قبل البنك إلى زبائنه.

و في هذا الإطار يمكن أن ينظر للسيولة البنكية من خلال المفهومين الآتيين:

- **المفهوم الكمي:** وتعرف السيولة بأنها كمية الأصول الممكن تحويلها إلى نقد في وقت ما؛

- **مفهوم التدفق:** وهو الذي يعرف السيولة بأنها كمية الموجودات القابلة للتحويل السريع إلى نقد مضافا إليها ما يمكن الحصول عليه من تسديد العملاء للالتزاماتهم، وما يمكن الحصول عليه من السوق المالية على شكل ودائع أو أموال مشتراة.²

ومن هنا يمكن أن نعرف سيولة البنك على أنها كل ما من شأنه أن يوفر نقدا للبنك في حالة الحاجة له، سواء كان ذلك من خلال سرعة و جاهزية تحويل الأصول إلى نقد، أو من خلال سرعة الحصول على أموال أخرى.

و للسيولة ثلاثة أبعاد:³

- **الوقت:** وهي السرعة التي يمكن خلالها تحويل الموجودات إلى نقد؛

- **المخاطرة:** وهي احتمال هبوط قيمة تلك الموجودات أو احتمالية تقصير أو إهمال؛

- **التكلفة:** وهي التضحيات المالية والأخرى التي لا بد من وجودها في عملية تنفيذ ذلك التغيير.

الفرع الثاني: أهمية السيولة البنكية

تتبع أهمية السيولة من حاجة البنك إلى سيولة للتصدي لاحتياجات عملائه من الأموال، حيث إنهم يواجهون احتياجاتهم إما من خلال سحب ودائعهم لدى البنوك أو من خلال الاقتراض منها، حيث إن مثل هذه

¹ فلاح حسن المؤيد و عبد الرحمان الدوري، مرجع سبق ذكره، ص.94.

² مفلح محمد عقل، وجهات نظر مصرفية، البنك العربي، ج2، ط1، 2000، الأردن، ص.158.

³ نضال عبد الرؤوف، دراسة تحليلية لمخاطر السيولة باستخدام كشف التدفق النقدي مع بيان أثرها على كفاية رأس المال في القطاع المصرفي، دراسة تطبيقية في مصرف الرافدين، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العراق، العدد36، 2013، ص.303.

الاحتياجات مستمرة، وتوفر سيولة أفضل من سيولة السوق¹، لذا يجب أن تكون البنوك مستعدة دائما لمواجهة مثل هذه المتطلبات، لأن مثل هذا الاستعداد يعطيها الإيجابيات التالية:²

- الظهور في السوق المالي الحساس اتجاه المخاطر بمظهر الملاذ الآمن القادر على الوفاء بالتزاماته؛
- تعزيز ثقة عملاء البنك من المودعين أو المقترضين الحاليين أو المرتقبين، والتأكيد على إمكانية الاستجابة لمتطلباتهم كلما ظهرت؛
- يعد مؤشرا إيجابيا للسوق المالية والمحللين والمودعين والمساهمين والإدارة؛
- تأكيد القدرة على الوفاء بالتزامات والتعهدات؛
- تجنب البيع الجبري لبعض الأصول وما قد تجلبه من سلبيات؛
- تجنب دفع كلفة أعلى للأموال؛
- تجنب اللجوء إلى الاقتراض من البنك المركزي.

الفرع الثالث: العوامل المؤثرة على السيولة البنكية

هناك مجموعة من العوامل من شأنها أن تؤثر على سيولة البنك نذكر منها:³

- عمليات الإيداع والسحب على الودائع: مواجهة عمليات السحب على الودائع نقدا؛
- معاملات الزبائن مع الخزينة العمومية: حيث إن سيولة البنك تتأثر من خلال علاقة الجمهور بالخزينة العامة و عموما تتحسن سيولة البنك في حالة كون عملاء البنك التجاري دائنين للخزينة و دائنية الزبائن بالنسبة للخزينة تتحقق في عدة حالات أهمها:

✓ إن الزبائن يعملون في أجهزة الدولة و يودعون ما يتقاضوه من أموال لدى البنك التجاري؛

✓ ارتداد مبالغ السندات الحكومية التي ابتاعها الزبائن في الفترات السابقة؛

✓ عقد صفقات توريد سلع و خدمات في الدولة،

و بالعكس سيولة البنك التجاري تنقلص عندما يقوم زبائنه بالآتي:

¹Laurence Scialon , Economie Bancaire, Quatrième édition, Découverte Abis , rue Abel-Hevelacque75013, Paris,p.42.

²أبراهيم محمد، المصارف والسيولة و عمليات التغطية الدولية، العدد1، اتحاد المصارف العربية، 2010، الإمارات، ص.6.

³رضا صاحب أبو حمد وال علي، إدارة المصارف مدخل تحليلي كمي معاصر، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2002، ص:185-186.

✓ تسديد الضرائب إلى الحكومة؛

✓ شراء الأوراق المالية؛

✓ سحب الزبائن لجزء من ودائعهم وإيداعها لدى صناديق استثمار أخرى؛

- رصيد عمليات المقاصة بين البنوك: تزداد سيولة البنك التجاري، إذا ظهر أن رصيد حسابه الجاري دائن لدى البنك المركزي نتيجة تسوية حساباته مع البنوك الأخرى؛

- موقف البنك المركزي بالنسبة للبنوك: يملك البنك المركزي كسلطة نقدية القدرة على التأثير في السيولة البنكية من خلال تزويد البنوك التجارية بالنقد المطلوب من النقود الورقية والمعدنية؛

- رصيد رأس المال الممتلك: يؤثر رصيد رأس المال الممتلك في سيولة البنك حيث إنه كلما زاد رأس المال الممتلك زادت السيولة، و بالعكس أي كلما قل رصيد رأس المال الممتلك قلت سيولة البنك و بالتالي تحددت قدرته الاقتراضية وانخفضت قدرة مواجهته على تسديد التزاماته الجارية.

حيث أكدت بازل III ضرورة إضافة البنوك لكمية معتبرة من الأموال الخاصة ذات الجودة العالية تتعدى كونها أسهم عادية، إلى أرصدة سائلة تمتص وتستوعب الخسائر.¹

المطلب الثاني: سيولة السوق و سيولة البنك:

يعتبر السوق النقدي أهم مصدر ومعبّر للحصول على السيولة أو لتسييل بعض الأصول، حيث يوفق بين الأعوان المحتاجين للسيولة و بين الأعوان الذين لهم القدرة على التمويل²، باعتباره جزءا مكتملا لعملية إدارة السيولة بالنسبة للبنوك.

الفرع الأول: تعريف السوق النقدي و خصائصه:

السوق النقدي بمعناه الاقتصادي العام هو سوق المال قصير الأجل، يجمع بين عرض و طلب النقود المتداولة في الاقتصاد والمستخدم من طرف المؤسسات والخواص، أما معناه التقني الضيق هو السوق الذي يتم فيه تبادل فئة معينة من وسائل الدفع (السيولة) في حسابات البنك المركزي باسم البنوك والمؤسسات المالية المختلفة.³

¹Céline Gauthier, Comprendre et mesurer le risque de liquidité: une sélection d'étude

Récente, Revue de la banque du Canada, printemps 2011, p.8.9.

²Bernard Blancheton, Science Economique , 2^{em} édition , DUNOD, Paris, 2012, p.142.

³بخراز يعدل فريدة، تقنيات و سياسات التسيير المصرفي، ط3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008، ص.120.

وهناك من يعرف السوق النقدي على أنه جزء من سوق رأس المال في الأجل القصير¹ أي أقل من سنة، و للسوق النقدي جملة من الخصائص تميزه هي:²

- يتم فيه تداول الأصول المالية قصيرة الأجل (أقل من سنة)؛
- سعر الفائدة على الأوراق المالية المتداولة فيه يكون عادة منخفض؛
- يمثل هذا السوق سوق ادخار؛
- يخدم بالدرجة الأولى التجار والعمليات التجارية قصيرة الأجل؛
- يتميز بسرعة انجاز معاملات البيع والشراء، و عادة ما يتم التعامل فيه عبر شبكات متطورة من وسائل الاتصال؛
- تتميز الأصول المالية المتداولة فيه بالسيولة العالية،
- التقلبات في أسعار الأوراق المالية المتداولة في السوق ضئيلة نسبيا و بالتالي يمثل الاستثمار فيه أكثر أمانا و اقل خطورة من غيره بسبب قصر آجاله.

الفرع الثاني: الفرق بين سيولة السوق المصرفية والسيولة البنكية

ينبغي علينا أن نفرق بين السيولة على مستوى النظام المصرفي ككل والسيولة على مستوى البنك الفردي³ فالبنك الفرد إذا احتاج إلى رصيد نقدي إضافي لمقابلة طلبات مودعيه، فإنه يلجأ إلى البنك المركزي أو البنوك الأخرى ليعيد خصم بعض أوراقه أو ليقترض بضمائنها، أو أن يستعمل خط الدفاع الثاني أو الاحتياطي الثانوي الذي يتمثل في استدعاء قروضه قصيرة الأجل جدا، أو في بيع جزء من أصوله شديدة السيولة، حيث يستطيع الحصول على نقد بسرعة و بدون خسارة، وهكذا فالبنك الفرد يستطيع الحصول على نقد إضافي عن طريق احتفاظه بمجموعة من الأصول سريعة البيع في السوق المالي أو بمساعدة البنوك الأخرى. أما بالنسبة للجهاز المصرفي ككل فتختلف عن سيولة البنك الفرد، وهذا يظهر جليا في الأزمات النقدية، فلو حدث أن احتاجت جميع البنوك أو أغلبها إلى نقد حاضر فيترتب عن ذلك أمران:

- **الأول:** عدم استطاعة أي من هذه البنوك الاعتماد على الآخر حيث إن كل منهم يكون محتاجا إلى نقد؛

¹Claude-Paniel Echandemaison, Economie: Manuel & Applications, 2^{em} édition, Groupe Revue Financière, Nathahne, 2013, P.256

²عبد الله الطاهر وموفق علي خليل، النقود والبنوك والمؤسسات المالية، مكتبة يزيد، الكرك، ط2، 2006، ص: 363-364.

³عبد الغفار حنفي و عبد السلام أبوقحف، مرجع سبق ذكره، ص.93.

- الثاني: أنه في حالة عرض جميع البنوك أو أغلبها لأصولها بكميات كبيرة في وقت واحد، فإن القيمة السوقية لهذه الأصول سوف تنخفض انخفاضاً كبيراً، وهذا يعني أنه إذا كانت أصول البنك الفرد تتمتع بقدر كبير من السيولة فأصول الجهاز المصرفي تصبح غير سائلة إذا غدت مشكلة السيولة مشكلة عامة. ففي أوقات الأزمة النقدية تنزعزق الثقة في البنوك، و يتخذ معظمها مركز البائع لكميات كبيرة من أصولها فتنتج حركة انكماشية في أسعار هذه الأصول، وتكون النتيجة أن تعجز البنوك عن بيع ما ترغب في بيعه من أوراقها لأن المشترين سوف يعتقدون أن أسعار هذه الأوراق سوف تنخفض أكثر في المستقبل، كما أنه في حالة الاستدعاء الجماعي للقروض قصيرة الأجل يسحب المقترضون شيكات على ودائعهم لدى بعض البنوك كي يسددوا القروض المستدعاة، فتكون النتيجة عبارة عن تقلص في الحجم الكلي للودائع في البنوك دون الحصول على أرصدة نقدية إضافية من التداول، وهذا ما يزيد من صعوبة توفيق البنك بين ربحيته وإدارة سيولته.¹

و خلاصة القول أن سيولة الجهاز المصرفي تتوقف على وجود هيئة نقدية عليا تستطيع أن تمد السوق بكميات إضافية من النقد القانوني عن طريق إقراض أو شراء جزء من أصول البنك المحتاج إلى نقد جاهز، وهذه السلطة العليا هي البنك المركزي الذي يملك حق إصدار عقود قانونية بكميات تشبع حاجة الجمهور لها.² و لكن ينبغي للبنك المركزي أن يقرم بذلك في حدود ما يخدم السياسة النقدية و بما يلائم حاجات المجتمع والتنمية الاقتصادية.

الفرع الثالث: دور السوق النقدي في توفير السيولة البنكية

للسوق النقدي دور مهم و رئيسي في دعم وتوفير سيولة البنوك خصوصاً، و باقي المتعاملين في هذا السوق عموماً، حيث إن تطور السوق المالي يؤثر إيجاباً على سيولة و نشاط البنك³، بفضل خصائصه التي ذكرناها سابقاً فهو يؤمن سرعة حصول الوحدات ذات العجز على الأموال التي تحتاجها، كما يؤمن لها إمكانية تحويل الأصول المالية قصيرة الأجل إلى نقد سائل بسرعة و بأقل تكلفة ممكنة، حيث إن للسوق النقدي دور هام باعتباره أهم معبر يمر عبره التمويل قصير الأجل لتلبية احتياجات البنوك من سيولة، حيث إن هذا السوق يتميز بالسيولة العالية للأدوات المالية المتداولة فيه بسبب قصر آجالها و زيادة عدد المتعاملين فيه من الأفراد

¹Dhafer Saidane , L'industrie bancaire Mondialisation des acteurs et des marchés , RB édition,rue Thénard,750240 Paris , 2007,p.26.

²أنظر كل من:- زياد رمضان ومحفوظ جودة،الاتجاهات المعاصرة في إدار البنوك، دار وائل،عمان، ط2، 2003، ص ص:99-100.

- صبحي تادرس قريضة،النقود والبنوك،دار النهضة العربية،بيروت، 1984،ص ص:123-124.

³Olivies PASRTRE , économie d'entreprise,ECONOMICA,40Rue Héricart ,75015Paris ,2012,p.52.

والمؤسسات، و بالتالي انخفاض المخاطر السوقية لهذه الأدوات، حيث إنه من شأن هذه المزاي و غيرها أن تمكن البنوك من الاحتفاظ بتوليفة مناسبة من الموجودات تساعد في تقليل مخاطر عدم التماثل بين آجال مواردها واستخداماتها، كما أن وجود سوق نقدي يعين المؤسسات والبنوك في الموازنة باستمرار بين اعتبارات السيولة والربحية من أجل تحقيق أهدافها.¹ حيث تعتبر الربحية من أهم التحديات التي تواجه البنوك التجارية لتعزيز مراكزها المالية من أجل مواجهة المخاطر المرتبطة بالانفتاح والعملة،² وكذا الصمود من أجل تحقيق الدوام والاستمرارية.

المطلب الثالث: مفاهيم حول المردودية البنكية

تعتبر أهم مؤشرات تقييم إدارة المؤسسات الاقتصادية بما فيها البنوك باعتبارها نتيجة أو مخرجة العملية الاستغلالية، أي أنها تحدد لنا قدرة البنك في تحقيق الأرباح.

الفرع الأول: مفهوم المردودية

لغة تعني العطاء والدخل أما اصطلاحا فتطلق المردودية على مصطلح Rentabilité، ومصطلح العائد Returne، ومصطلح الربحية Profitabilité ومصطلح الناتج أو الغلة Yield و غيرها من المصطلحات الأجنبية. فعلى سبيل المثال، مردودية السهم تمثل أو تعبر عن عائد السهم أو ما يدره السهم من إيراد و دخل.

و يربط المردودية بالمؤسسة نجد أنها تعرف على أنها "قدرة المؤسسة على مكافئة رأس المال الموضوع تحت تصرفها"³ أو هي "النسبة بين أرباح الشركة والمبالغ التي حشدت لتحقيقها"⁴، و يمكن القول أن المردودية هدف أساسي لجميع المؤسسات، و امر ضروري لبقائها واستمرارها، و غاية يتطلع إليها المساهمون، ومؤشر يهتم به الدائنون عند تعاملهم مع المؤسسة، وهي أيضا أداة هامة لقياس كفاءة الإدارة في استخدام

¹فتح الرحمن علي محمد صالح، أدوات سوق النقد الإسلامية: مدخل الهندسة المالية الإسلامية، مجلة الصيرفي، العدد 26، ديسمبر 2002، بنك السودان، السودان، ص. 10.

²Mohammad Abdelkarim Almumani, Impact of Managerial Factors on Commercial Bank Profitability: Empirical Evidence from Jordan, International Journal of Academic Research in Accounting Finance and Management Science, Vol13, NO 3, July 2013, p.298.

³بن ختو فريد، قياس مردودية و كفاءة المؤسسات البنكية (دراسة حالة البنوك الجزائرية خلال الفترة 2005-2011)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد قياسي، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013-2014، ص. 5.

⁴ <http://www.journaldunet.com/business/pratique/dictionnaire-comptable-et-fiscal/15128/rentabilite-definition-calcul-traduction.html> consulté le: 13/12/2016

الموارد الموجودة بحوزتها¹، ومن هنا يمكن أن نعرفها على أنها مؤشر يكس و يوضح قدرة المؤسسة في تطوير عملياتها لتحقيق مكاسب كافية لمواصلة نشاطها على نحو مستدام بعد تغطية تكاليف هذه المؤسسة سواء كانت تكاليف استغلال أو خارج استغلال.

والمردودية البنكية تعبر عن قدرة البنك في تحقيق عوائد تفوق التكاليف، انطلاقاً من رأس مال البنك و باقي خصومه، وكذا من أجل إقامة قطاع بنكي متين و ذي مرونة عالية تمكنه من الصمود في وجه الأزمات التي تمس استقرار النظام المالي².

وتركز جل الدراسات السابقة للمردودية على سياقين أساسيين لها، الأول يهتم بمفهوم المردودية من وجهة نظر الإدارة و المؤسسة (المردودية الاقتصادية) بينما الثاني يهتم بمفهومها من وجهة نظر المساهمين في رأس مال المؤسسة (المردودية المالية) وهذا ما سنتناوله بالتفصيل في الفرع الموالي.

الفرع الثاني: نسب المردودية

سنتناول في هذا الفرع المردودية الاقتصادية (العائد على الأصول)، ثم المردودية المالية (العائد على حقوق الملكية).

1- المردودية الاقتصادية (العائد على الأصول ROA):

يحسب هذا المؤشر بقسمة صافي الربح إلى إجمالي الأصول، و يقيس مدى مقدرة إدارة البنك على تحقيق الأرباح انطلاقاً من أصول البنك، وهو مؤشر جيد على مدى كفاءة إدارة البنك لموجوداته، و يعتبر أفضل مؤشر لقياس مردودية البنك لجملة من الأسباب أهمها أن العائد على الأصول لا يتأثر بمضاعفات الأسعار في الأسهم الناتجة عن المضاربة و عدم تماثل المعلومات في السوق المالية³.

¹ بن ختو فريد، مرجع سابق، ص.5.

² Thi-Dieux IlinvGuyen, Liquidité, Risque et Profit des banques: Application aux systèmes bancaire des pays de la Zone Euro, université de Rennes 1, 7, place Hoché-cs8654135065, P.3. [sur le lien]:

<http://www.Renne Cedex, thi-dieux-linv-nguyen@univ-rennes.fr>, consulté le 24/08/2016

³ K.Ramamhna ROO & Teskest Berhamu LAKEW, Determinants of Profitability of Commercial Banks in a Developing Country Evidence from ETHIOPIA, International Journal of Accounting and Financial Management Research, Vol 2, ISSN 3,3 SEP 2013, p.8.

2- المردودية المالية (العائد على حقوق الملكية ROE):

يقيس هذا المؤشر مدى فاعلية الإدارة في استخدام أموال البنك في توليد الأرباح¹، ويحسب بقسمة صافي النتيجة بعد الضريبة على إجمالي حقوق الملكية²، وهي تعكس ربحية السهم الواحد وارتفاع ربحية السهم يساهم في تعظيم القيمة السوقية للسهم و بالتالي قيمة البنك³ وتؤكد مجموعة من الدراسات على أن قيمة المردودية المالية يجب أن تتعدى مدخول رب العائلة، أو أن تتعدى مردودية السندات الحكومية، لأن المساهمين يتحملون مخاطر أكثر من بينها عدم إمكانية استرداد القيمة المالية المستثمرة.⁴

ومن هنا تظهر أهمية المردودية البنكية، ليس فقط من حيث شفافية وتوفر المعلومات، بل في تشجيعها للمستثمرين المحليين والأجانب في تحمل مخاطر الاستثمار، حيث إن انخفاض مؤشرات المردودية من شأنه أن يدل على عدم كفاءة البنك في الاستغلال الأمثل لموارده و يدفع بالمستثمرين للهجرة إلى البنوك العالمية والأجنبية والتي تمتاز بارتفاع مردوديتها، لا سيما في ظل احتدام المنافسة عالمياً.

المبحث الثاني: إدارة السيولة في البنوك التقليدية

تعتبر السيولة بمثابة العمود الفقري للبنوك، وهذه الأهمية ناتجة من طبيعة عملها حيث إنها تعتمد بشكل أساسي على موارد خارجية والتي يجب أن تكون مستعدة دائماً لتلبية طلبات السحب عليها، و بالتالي وجب عليها إدارتها بكفاءة وهذا ما سنتناوله ضمن هذا المبحث حيث سنتطرق لمفهوم إدارة السيولة وتطور هذا المفهوم الذي ظهر من خلال نظريات إدارة السيولة، كما سنتناول كيفية تقدير البنك لاحتياجات سيولته ومتطلباتها.

¹Imane frooq , AN Empirical Study on Impact of liquidity Risk Management on Firm Performance in the Coventional Banking of Pakistane, JOSR Journal of Business and Management(JOSR-JBM), ISSN 2278-478,VOL 17,ISSU2-VERIII,(Feb2015), p .111.

²مصطفى كمال السيد طايل، البنوك الإسلامية والمنهج التمويلي، دار أسمانة للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2012، ص.120.

³محمد محمود الخطيب، الأداء المالي واثره على عوائد أسهم الشركات، دار حامد، عمان، الأردن، 2009، ص.62.

⁴Martine HARANGER-GAUTHIER & May HELOU, Diagnostic Financière Indicateure et Méthodologie, Hachette Supérieure, Cdex15, Paris, 2008, P.129.

المطلب الأول: مفهوم إدارة السيولة ونظرياتها

بعد تقديم مفهوم إدارة السيولة وأهميتها بالنسبة للبنوك التقليدية، سنتعرض لتطور هذا المفهوم من خلال تطور نظرياتها.

الفرع الأول: مفهوم إدارة السيولة وأهميتها

إدارة السيولة تعني مختلف الإجراءات والقرارات التي تؤثر على حجم و كفاءة السيولة،¹ حيث تقوم إدارة البنك بالمواءمة بين تكلفة الاحتفاظ بسيولة وتكلفة عدم الاستخدام الأمثل لها.² أي أنها تتمثل في الإجراءات التي من شأنها أن توائم بين النقد ومصادر التمويل قصيرة أو متوسطة الأجل و بين استخدامات وأصول البنك المختلفة.

تختلف إدارة السيولة بين البنك الصغير والبنك الكبير، فإدارة السيولة لدى البنوك الصغيرة تعني إدارة المخزون منها في الميزانية و كيفية توزيع هذا المخزون بشكل متوازن بين مختلف أنواع الموجودات، و بشكل يضمن الاستجابة لمتطلبات السيولة، أما إدارة السيولة في البنوك الكبيرة فهي مطابقة لإدارة المطلوبات، هذا وتميز البنوك الكبيرة بقدرتها على شراء كميات كبيرة من الأموال لتمويل أصولها العاملة، كما تتميز بمرونتها في هذا المجال، غير أن هذه المرونة كلفتها أمور عدة منها ضمان نظافة ميزانيتها و جودة أصولها، ناهيك عن المحافظة على بريق سمعتها في السوق المالية تلافياً لارتفاع تكلفة الحصول على السيولة والمحافظة على سهولة تسهيل الأصول.³ إن من نتائج القيود التي فرضتها المصالح الداخلية والخارجية للمحافظة على سيولة البنك انخفاض ربحيتها، الأمر الذي أدى بها إلى البحث عن إستراتيجيات لإدارة السيولة، توفيق بين السيولة والربحية وتفادي التكلفة العالية للسيولة، وهنا تظهر أهمية إدارة البنك للسيولة في استغلالها لمواردها بالطريقة الأفضل من أجل الحفاظ على سيولة وملاءة البنك باعتبارهما من أهم ركائز النشاط البنكي والتي لا غنى له عنها.⁴

¹Emmanuel OpokuWare, Liquidity management and its effect on profitability in Tough économy, international Journal of Research in Business Studies and Management , Vol 2,ISSUE11,November2015,p.38

²Mohammad Nayeem Abdullah & Nusrat Jahan, The impact fo liquidity Management on profitability, nternational ournal of Economic and Business Review, Vol 2,ISSUE 10,October 2014,p.19

³ طاهر فاضل البياتي وميرال روجي سماره، النقود والبنوك والمتغيرات الاقتصادية المعاصرة، ط 1، دار وائل للنشر، 2013، الأردن، ص.175.

⁴Charles GOODHART, la gestion du risque de liquidité ,Revue de stabilité financier, Numéro spécial Liquidité, N°11, Février 2008, p.41.

لذلك فإن على إدارة البنك أن تسعى لتحقيق التوافق بين السيولة التي يجب أن تقوم بالاحتفاظ بها والربحية التي تسعى لتحقيقها.¹

الفرع الثاني: نظريات إدارة السيولة

من الناحية التطبيقية، لا يمكن الالتزام بنظرية محددة في إدارة السيولة، حيث نلاحظ أن جميع المسيرين الماليين في هذا المجال ينتهجون مزيجاً من مجموعة النظريات المتعارف عليها في إدارة السيولة، مع ميل بعضهم للتركيز على إحدى النظريات طبقاً لتوجهاتهم أو بما يوائم بنوكهم.² وهناك خمسة نظريات معروفة في إدارة السيولة هي:³

- 1- **نظرية القرض التجاري:** أو نظرية السيولة التقليدية، حيث تعتبر أن السيولة جيدة طالما أن البنك يستثمر أمواله في قروض قصيرة الأجل تحقق أرباحاً متناسبة مع طبيعة وتكلفة الودائع. و طبقاً لهذه النظرية فإن البنوك لا تقرض لغايات شراء العقارات أو شراء السلع الاستهلاكية أو الاستثمار في الأسهم والسندات، و ذلك لطول فترة الاسترداد المتوقعة في هذه المجالات، وتناسب هذه النظرية في السيولة المجتمعات التجارية، حيث إن الغالبية العظمى من عملاء البنك من التجار الذين يحتاجون إلى التمويل لصفقات محددة و قصيرة الأجل.
- 2- **نظرية التحول:** وهي تطور للنظرية الأولى وتهتم بتوسيع قاعدة التوظيف أو الأصول التي هي بحوزة البنك، فعندما يقوم البنك بعمليات عديدة من قروض قصيرة أو استثمارات في السوق المفتوحة أو تدعيم محفظة الأوراق المالية، ثم يطالب أصحاب الودائع بسحب أموالهم فإن المركز المالي للبنك التجاري لن يتأثر إذا كان يتمتع بمرونة التحويل أو التبدل والقدرة على بيع الأوراق، وإعادة خصم الأوراق أو تسهيل بعض الأصول للمحافظة على سيولة وتدعيم مركزه المالي، وهذه المرونة في التحويل أو التبدل تتوقف على تعدد وتنوع حجم الأصول والعمليات التي يقوم بها البنك.
- 3- **نظرية الدخل المتوقع:** تقوم هذه النظرية على أساس أن إدارة البنك يمكن أن تعتمد في تخطيطها للسيولة على الدخل المتوقع للمقترض، و بالتالي فإنها تدخل في اعتبارها الدخل المتوقع للمقترض في المستقبل، هذا و يمكن للبنك من منح قروض متوسطة و طويلة الأجل، إضافة إلى منحه قروض

¹ طاهر فاضل البياتي وميرال روجي سماره، مرجع سبق ذكره، ص. 176.

² مفلح محمد عقل، مرجع سبق ذكره، ص: 169-170.

³ دريد كامل آل شبيب، إدارة البنوك المعاصرة، ط1، دار المسيرة، عمان، 2012، ص. 16.

قصيرة الأجل، مادامت عملية سداد هذه القروض تكون من الدخول المتوقعة للمقترضين بشكل أفساط دورية ومنظمة، والتي تجعل البنك يتمتع بسيولة عالية و ذلك بسبب الانتظام النسبي للتدفقات النقدية وامكانية توقعها.¹

4- **نظرية إدارة المطلوبات:** منذ أواخر الستينات ومطلع السبعينات من هذا القرن تطور مفهوم جديد لإدارة السيولة، يقول أنه بمستطاع البنك التجاري المحافظة على سيولته من خلال شراء الأموال من السوق المالية لمواجهة طلبات المودعين، أي أن هذه النظرية مفهومها للسيولة على أساس قدرة البنك على جذب أموال جديدة، أكثر من اعتماده على سيولة أصوله.²

و في الأخير يمكن القول أن هذه النظريات كانت و لا تزال حجر الأساس والمرجعية النظرية لمختلف البنوك والمؤسسات المالية، على الرغم من أن هذه الأخيرة تنتهج ممارسات ظرفية تعتمد بشكل مبائر على ضخومية المسير المالي ومتخذ القرار، والذي يجب أن يكون مستعدا لكافة السيناريوهات المحتملة والتي تنتج عن صعوبة تحديد حجم المتغيرات المالية والتقلبات المستقبلية.

الفرع الثالث: تقدير احتياجات سيولة البنك ومتطلباتها:

يحدد القانون عادة نسبة السيولة التي يجب أن تحتفظ بها على شكل أرصدة نقدية لدى البنك المركزي.³ حيث تعتبر النقدية بخزينة البنك المشكل الأساسي للسيولة، لذلك يجب التعرف على تطور هذا البند بينما تعتبر القروض والسلفيات أقل سيولة من البند السابق.

تختلف احتياجات السيولة من بنك لآخر، ومن وقت لآخر بالنسبة لنفس البنك، حينما يكون بصدد إقامة توازن بين موارده المالية قصيرة الأجل واستثماراته المالية طويلة الأجل⁴، حيث يمكن تشبيه مركز سيولة البنك بالخزان (Reservoir) تدخل وتخرج منه النقدية، والفرق بينهما يشكل الرصيد النقدي، و يمكن تمثيله برسم توضيحي الموالي:

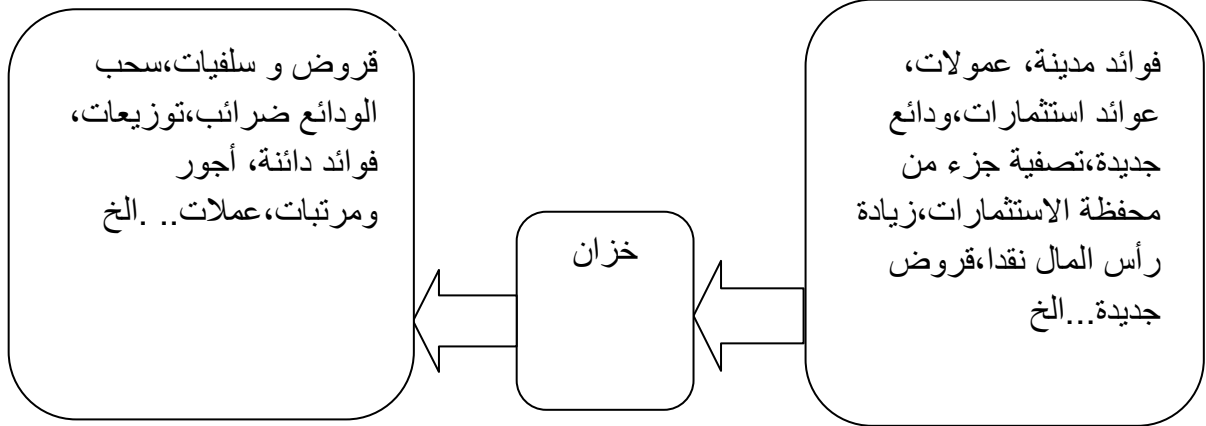
¹ رايس حدة، دور البنك المركزي في إعادة تجديد السيولة في البنوك الإسلامية، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2008، ص. 95.

² مفلح محمد عقل، مرجع سبق ذكره، ص. 496.

³ زياد رمضان ومحفوظ جودة، الاتجاهات المعاصرة في إدار البنوك، دار وائل، عمان، 2003، ص. 97.

⁴ Mona Nemati, An Examination of Impact Of Liquidity Risk Management on continuing Financial Performance and Activities of Listed Bank Of Tehran Stock Exchange, International Journal Of Review in Life Sciences, Vol5, ISSUE 8, 2015 , p.8.

رسم توضيحي 1: يوضح احتياجات السيولة



المصدر: زياد رمضان محفوظ جودة، الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك، دار وائل، عمان، ب ط، 2003، ص. 99.

وهذا ما يدعوا إلى ضرورة تقدير احتياجات السيولة بالبنك بدراسة الطلب على القروض والسلفيات و سلوك الودائع، والرجوع إلى البيانات الماضية للتعرف على التغيرات في حركة كل من الودائع والقروض، و بالتالي تقدير حجم السيولة المطلوب حيث تزداد الحاجة لها في الحالات الآتية:

- زيادة القروض بدرجة أكبر من الزيادة في الودائع؛
- تناقص الودائع بدرجة أكبر من تناقص القروض.

و بذلك يتضح أن متطلبات السيولة تتوقف على كل من الودائع والقروض.¹

1- السيولة لمقابلة سحب الودائع:

تتوقف متطلبات السيولة إلى حد كبير على نوع و حجم و سلوك الودائع لدى البنك، فهي تمثل التزامات من قبل المودعين والتي تتفاوت من حيث السيولة، فليس المهم تصنيف الودائع إلى: تحت الطلب، توفير، آجلة و غيرها أو وفقا لمصادرها إلى ودائع أفراد، ودائع حكومية و غيرها، لكن الأهم معرفة درجة أو احتمال سحب كل نوع من هذه الودائع خلال الفترة القصيرة. تصنف الودائع لأغراض السيولة إلى ثلاثة أنواع هي:

- ودائع مؤكدة السحب؛
- ودائع محتملة السحب؛
- ودائع غير مؤكدة السحب و لكن يحتمل سحبها في ظروف خاصة.

¹ علا نعيم عبد القادر واخرون، مفاهيم حديثة في إدارة البنوك، دار البداية، الأردن، ط1، 2012، ص: 131-133.

و بشكل عام كلما كان من المتوقع زيادة حجم المسحوبات كلما زادت نسبة السيولة، و بالتالي فإن البنك يستثمر أمواله في أصول سائلة ذات تاريخ استحقاق قريب. ومن الودائع المؤكد سحبها الرواتب المحولة إلى البنك وتسمى بالودائع العارضة أي سريعة الحركة، والتي يجب الاحتفاظ بها في صورة نقد أو أصول سائلة شديدة السيولة. هذا و يجدر بإدارة البنك أن تحتاط لأصحاب الحسابات الإيداع الكبيرة، عندما يتخذ المدعون قرارات متزامنة بسحب ودايعهم مما يؤثر سلبا على مركز السيولة بالبنك، و يوقعها في خلل¹، لذا فإنه على إدارة البنك أن تحدد هذه الودائع و سلوك كل منها بشكل واضح باعتبار أن أصحاب هذه الحسابات لا يتركونها عاطلة لوقت طويل، حيث إنها تشكل خطر عادة ما تخصص البنوك نسبة ثابتة لمقابلته.²

2- السيولة لأغراض تلبية القروض:

قد تكون زيادة الحاجة إلى السيولة نتيجة لزيادة القروض بدرجة كبيرة من الاحتفاظ بالودائع، و لتجنب هذا الوضع يحتفظ البنك بأصول سائلة لتلبية احتياجات العملاء مؤكدة السداد، حيث يجب تلبية الاحتياجات المحلية، حيث إذا زادت القروض بدرجة أكبر من الودائع و كانت الإدارة تتوقع ذلك، فلا بد من تدبير موارد إضافية لمقابلة الزيادة في القروض وتعويض النقص في الودائع كمصدر للتمويل، و لذلك فإن إمكانية الاقتراض المستقبلي للبنك تتوقف على موارده المالية سواء بطريق مباشرة أو بطريقة غير مباشرة، و ذلك بمشاركة بنوك أخرى في تلبية القروض أو بيع بعض الأصول التي يمتلكها البنك.³

المطلب الثاني: مكونات إدارة السيولة وتقييم كفاءتها

قبل أن نتطرق لمكونات إدارة السيولة واهم مؤشرات تقييم كفاءة إدارتها، نرى أنه من الضروري أن نتناول مصادر الأموال واستخداماتها في البنوك التقليدية.

الفرع الأول: مصادر الأموال واستخداماتها في البنوك التقليدية

فيما يلي شرح موجز لأهم مصادر الأموال واستخداماتها في البنوك التقليدية:

¹Jesabel COUPPEY-SOUBEYRAN, Monnai, Banque, Finance, 2^{em} édition mise a jour, LICENCE PUF, juillet 2012, p.163.

²سوزان ذيب واخرون، إدارة الائتمان، ط1، دار الفكر، عمان، 2012، ص.37.

³علا نعيم بد القادر واخرون، مرجع سابق، ص: 138-139.

أولاً: مصادر الأموال في البنوك التقليدية

إن استمرارية نشاط البنك يتطلب تواجد مصادر تغذية رئيسية قادرة على توفير السيولة اللازمة في البنك بشكل يمكنه من أداء مهامه على أحسن وجه، وأهم هذه المصادر هي:

1- الموارد الذاتية (الداخلية)

وتشمل هذه الموارد رأس المال المدفوع وما يضعه البنك من نتائج نشاطه في شكل مؤونات، بالإضافة إلى ما يكونه من احتياطات وما يظهر في ميزانيته من أرباح لم يتم توزيعها بعد و نتناول هذه العناصر بالتفصيل فيما يلي:

❖ رأس المال الإجتماعي: و يتمثل رأس مال البنك في مساهمات المؤسسين والمالكين¹، حيث يمثل النواة

الأولى لموارد البنك التي يبدأ بها نشاطه بتكوين ما يلزمه من أموال ثابتة ومستلزمات هذا النشاط وما يتطلبه من إنفاق على تسيير أعماله، وترجع أهمية رأس المال المدفوع في البنك التجاري إلى العوامل التالية:²

- عند إنشاء البنك و بدأ مزاولته لنشاطه في الإقراض فإنه يلجأ إلى رأس ماله المدفوع حيث يكون المصدر الوحيد عندئذ و بعد استقرار البنك يبدأ في تلقي الودائع بأنواعها المختلفة والتي يستخدم البنك أموالها بعد ذلك في الإقراض، و يبقى رأس المال بمثابة ضمان لحقوق المودعين عند حدوث أي نقص في حالة انخفاض قيمة الأصول التي يستثمر فيها البنك أمواله، كما أنه يوفر عنصر الأمان بالنسبة للبنك للتصدي لمختلف المخاطر التي تواجهه خلال نشاطه؛³
- هناك جزء من الأصول يتمثل في أصول ثابتة لا يمكن استرداد الأموال المستثمرة فيها إلا بد انتهاء حياة البنك كمشروع تجاري وتصفية أعماله و لا يمكن تمويل هذا النوع من الأصول إلا برأس المال المدفوع حيث يستخدم لشراء هذا النوع من الأصول؛
- قد يلجأ البنك إلى الاستثمار طويل الأجل، إما لتحقيق ربحية أكثر أو مجرد منافسة بعض مؤسسات الوساطة المالية الأخرى، و ليس هناك من مصدر متاح للبنوك استثماره لمدة طويلة سوى رأس المال الذي لا يستحق الوفاء به إلا عند تصفية أعمال البنك.

¹Tumer KAPANE & Camelia MINOIU, Balance Sheet Strenght and Bank Lending During the Global Financial Crisis, IMF Working Paper, Research Departement, 2013, P.8.

²رايس حدة، مرجع سبق ذكره، ص ص: 48-49

³Henni Van Greuming & Sonja Brajovic Baratanovic , op cite , P.122.

ومن المعروف أن رأس المال المدفوع ليس ذا أهمية بالغة مقارنة بباقي موارد البنك التجاري وإنما تتمثل أهميته في كونه صمام أمان ومصدر ثقة المودعين وتدعيم مركز البنك في علاقاته مع الغير، والأهم من ذلك أنه يمتص الخسائر¹، و عادة تضع قوانين البنوك حد أدنى لرأس المال المدفوع للبنك التجاري، كما تفرض بعض التشريعات المصرفية ضرورة المحافظة على نسبة معينة من رأس المال المدفوع و بين ما يلتزم به البنك من ودائع، وبينه و بين ما يطلق عليه مجموعة الأصول الخطرة.

و قد يتعرض مقدار رأس مال البنك إلى التغير أثناء حياته و نتيجة لسير أعماله سواء بالزيادة عن طريق إصدار أسهم جديدة أو زيادة قيمة الأسهم القديمة، و بالرغم من ذلك فإن بند رأس المال يعد أكثر بنود خصوم البنك التجاري جميعها ثباتا واستقرارا.²

❖ الأرباح المحتجزة: تحتجز الأرباح بصفة عامة في المشروعات لأسباب مختلفة وهي تمثل جزءا من حقوق المساهمين و يرى البعض فيها وسيلة للحصول على الأموال اللازمة للاستثمار داخليا. و يمكن تقسيم الأرباح المحتجزة إلى الاحتياطات ومخصصات والأرباح غير الموزعة و ذلك على النحو التالي:³

● الاحتياطات: يتم اقتطاع الاحتياطات من الأرباح لمقابلة طارئ محدد تحديدا نهائيا و قت تكوين الاحتياطي. حيث يقوم البنك باقتطاع مبلغ من أرباحه السنوية وهو بذلك ملك للمساهمين. والاحتياطات بأشكالها المختلفة تعتبر مصدر من مصادر التمويل الداخلي وهي من طبيعة رأس المال نفسها بمعنى أنها كلما زادت الاحتياطات زاد ضمان المودعين كما أن بإمكانه استعمالها في تلبية طلبات السحب⁴، غير انه لا يجب المغالاة في تكوينها والا أصبح العائد على مجموع الأموال الممثلة لحقوق المساهمين غير مجز لهم لاستثمار في مثل هذه المشروعات و يمكن أن تكون احتياطات قانونية أو احتياطات خاصة.

✓ الاحتياطي القانوني: هو احتياطي يطلبه القانون و ينص على أن يكون نسبة معينة من رأس مال البنك فعندما يستقر البنك في أعماله و يبدأ في الحصول على أرباح فإن القانون ينص على البنك أن يقتطع نسبة مئوية من الأرباح الصافية قبل توزيعها في كل سنة حتى تصبح قيمة هذا الاحتياطي معادلة للقيمة الاسمية لأسهم البنك

¹ <http://www.investopedia.com/terms/b/bank-capital.asp> consulté le : 13/11/2016

² رايس حدة، مرجع سبق ذكره، ص. 50.

³ محمد عبد الفتاح الصيرفي، مرجع سبق ذكره، ص: 36-37

⁴ <http://lexicon.ft.com/Search?searchText=reserves> consulté le : 13/11/2016

العادية المتداول (رأس المال المدفوع) والمقصود به أن يصبح كوسيلة للوقاية ضد أي خسارة تنتج عن عمليات البنك.

الاحتياطي الاختياري (الخاص): وهو احتياطي يكونه البنك من تلقاء نفسه من غير أن يفرضه عليه القانون و يكونه لنفسه من أجل:

أ- تدعيم المركز المالي للبنك في مواجهة المتعاملين والجمهور؛

ب- تلافي كل خسارة في قيمة أصول البنك تتعدى قيمة الاحتياطي القانوني.

● **المخصصات:** تعرف على أنها المبالغ التي تخصم أو تحتجز من أجل استهلاك أو تجديد أو مقابلة النقص في قيمة الأصول أو من أجل مقابلة التزامات معلومة و لا يمكن تحديد قيمتها بدقة،¹ وتختلف نسبة المخصصات حسب ظروف كل بنك ومن أمثلة المخصصات: مخصصات الاستهلاك، مخصصات الديون المشكوك فيها.

● **الأرباح غير الموزعة:** إن الاحتياطات والمخصصات تكون غير معدة للتوزيع على المساهمين كأرباح إلا أن المبالغ التي تبقى بعد اقتطاع الاحتياطات والمخصصات تكون قابلة للتوزيع على شكل أرباح أسهم و قد توزع الإدارة جزءا منها وتستبقى جزءا منها على شكل أرباح غير موزعة مدورة إلا أنها تكون قابلة للتوزيع و يوزعها البنك متى شاء.²

2- الموارد غير الذاتية (الخارجية):

وتمثل هذا الموارد التزامات البنك للغير، و بإلقاء نظرة سريعة على عناصر خصوم البنك التجاري نتأكد من الأهمية النسبية الكبرى التي تحضى بها الودائع مقارنة بباقي موارد البنك، و فيما يلي عرض مختصر لأهم الموارد الخارجية للبنك:

❖ **الودائع:** عبارة عن قائمة المبالغ المملوكة للغير والمودعة لدى البنك، و يمكن أن تكون الودائع بأشكال

مختلفة نعرض في أدناه تفاصيل كل نوع من الودائع:

● **الودائع تحت الطلب:** يتولى قسم الحسابات الجارية بالبنك كافة عمليات الإيداع والسحب التي تخص عميل معين، فقد يطلب أحد العملاء فتح حساب جاري لدى بنك معين مع الاحتفاظ بحق الإيداع والسحب منه في أي وقت دون قيد أو شرط، لذلك يسمى هذا النوع من الودائع "بالودائع تحت الطلب" أو بالحسابات

¹ عبد الرزاق بن حبيب و خديجة خالدي، أساسيات العمل المصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2015، ص. 166.

² محمد عبد الفتاح الصيرفي، مرجع سبق ذكره، ص. 37.

الجارية¹ وتشكل هذه الودائع نسبة 95% من إجمالي مصادر الأموال في البنوك، لذلك تعتمد عليه البنوك كمصدر رئيسي هام من مصادر الحصول على الأموال. وقد تأخذ الودائع تحت الطلب إحدى الصورتين:

✓ وودائع حقيقية: تتولد عن إيداع الشخص لنقود قانونية في البنك ليزيد من رصيد حسابه الجاري لديه وهذه الودائع حقيقية لا تمثل أي زيادة في عرض النقود.

✓ وودائع مشتقة: وهي التي تتولد من قيام البنوك التجارية لمنح القروض لشخص معين، و ذلك بفتح حساب جاري له يجعله دائما بمقدار القرض، وهذه الودائع مشتقة من وجود جزء معطل من الودائع الحقيقية و لهذا تسمى هذه الودائع بالودائع الائتمانية وتشكل زيادة في عرض النقود.

● **الودائع الحكومية:** وتمثل وودائع القطاع العام والمحليات، وهذه الودائع أصبحت تمثل نسبة كبيرة من وودائع البنوك في الاقتصاد البترولي حيث ينمو النشاط النقدي والفائض الحكومي بصورة كبيرة وتتميز هذه الودائع بقلّة السحب منها، كما أنّها غالبا ما تكون بثمن فائدة منخفض نسبيا، مما يساعد البنوك التجارية على التوسع في عملياتها، و في بعض الأحيان تدفعها إلى تمويل الائتمان متوسط الأجل.

● **ودائع التوفير:** وهي تمثل مدفوعات يودعها أصحابها لحين الحاجة إليها بدلا من اكتنازها وتفويت فرصة الحصول على عائد مقابلها، حيث يمكن السحب منها في أي وقت، بمعدل فائدة منخفض نسبيا، هذا و بموجب هذا النوع من الودائع يعطى للعميل دفتر توفير يوضح به إيداعاته ومسحوباته وما يستحق له من فوائد وتتميز هذه الودائع بصغر مبالغها غالبا و كبر عدد حساباتها. ومع ذلك فإن انخفاض نسبة الاحتياطي النقدي في حالة الودائع الادخارية والودائع لأجل بصفة عامة أقل كثيرا منه في حالة الودائع الجارية، و في هذا تحرير لقدّر من النقود يمكن للبنك استثماره.²

● **الودائع المجمدة:** المقيدة وهي الأموال التي يودعها الأفراد والهيئات لغايات معينة حيث يتم الاتفاق على حصر استعمالها بهذه الغايات، فقد تكون ضمانات لتعهدات أو التزامات يقدمها المودع للبنك مقابل تكبد البنك لالتزام عرضي في سبيله كإصدار خطاب ضمان أو خطاب اعتماد مستندي أو كفالة أو غيرها، أي تتلقاها البنوك لقاء إصدارها هذه الخطابات.³

¹ مكرم عبد المسيح باسيلي، المعاملات المصرفية، المكتبة العصرية، مصر، 2008، ص: 37.

² رايس حدة، مرجع سبق ذكره، ص: 59-60.

³ سليمان أحمد اللوزي واخرون، إدارة البنوك، ط 1، دار الفكر، الأردن، 1997، ص: 69.

❖ **البنك المركزي:** يمكن اعتباره مصدر من مصادر التمويل الخارجي من خلال قيامه ب:

- تقديم القروض والسلفيات: يعمل البنك المركزي كبنك للبنوك والملاذ الأخير للإقراض حيث يقدم للبنوك قروض لمساعدتها في تلبية احتياجاتها، والتسهيلات التي يعطيها البنك المركزي للبنوك في حالة اقتراضها منه تفوق معدل الفائدة الذي يتقاضاها و ذلك لأنه غالبا ما يمنح هذه القروض ليشجع البنوك على الاقتراض لتمويل النشاطات التي يرغب في تشجيعها؛

- إعادة الخصم: تخصم البنوك عادة أوراق و سندات مالية للمتعاملين، و بدلا من الانتظار حتى تاريخ استحقاقها تعيد خصمها لدى البنك المركزي مقابل معدل إعادة الخصم الذي يتقاضاه البنك المركزي وتربح الفرق بينه و بين معدل الخصم الذي تتقاضاه من مالك الورقة الأصلي.

❖ **التسهيلات الائتمانية الخارجية:** وتتلخص في القروض والاعتمادات التي تحصل عليها البنوك من مراسليها في الخارج و عادة ما تكون بالعملات الأجنبية.

بالإضافة إلى مصادر أخرى مثل القروض المتبادلة بين البنوك المحلية التأمينات المختلفة ودائع البنوك من الخارج في البنوك المحلية... الخ.¹

ثانيا: استخدامات الأموال في البنوك التقليدية

إن الدراسة التحليلية لجانب الأصول في ميزانية البنك التجاري تكشف عن مجالات استخدامه لموارده المالية ، ومدى سعيه للتوظيفات الرشيدة التي تحقق له أقصى ربح ممكن و يمكن تصنيفها فيما يلي:²

❖ **استخدامات غير مغللة للدخل:** الهدف منها تحقيق السيولة فقط وتشمل:

أ- **النقد والأرصدة النقدية لدى البنك المركزي:** وهي تمثل أكثر حسابات الأصول سيولة³، تتكون من ثلاثة عناصر تم دمجها وهي النقد في الصندوق و رصيد البنك لدى البنك المركزي والبنوك الأخرى وهو غالبا الاحتياطي النقدي الإجباري والودائع لدى البنوك الأخرى التي تكون قيمتها قليلة عادة، وتعد هذه الأرصدة من الموجودات السائلة وتتمثل في النقود والعملات الأجنبية المحتفظ بها في خزائن البنك المركزي بالإضافة إلى أرصدة الحسابات الجارية لدى البنوك المحلية الذي يحتفظ بها البنك لغرض مقابلة الالتزامات المصرفية المتبادلة بين البنوك وتدخل ضمن هذه الأرصدة أيضا أرصدة البنك

¹ محمد عبد الفتاح الصيرفي، مرجع سبق ذكره، ص: 46-49.

² دريد كامل آل شبيب، مرجع سبق ذكره، ص: 92-94.

³ Henni Van Greuning & Sonja Brajovic Baratanovic , op cite , P.85.

لدى المراسلين في الخارج والشيكات والحالات تحت التحصيل الخاصة بالبنك المعني ويتكون النقد في

البنك من العناصر التالية:¹

- النقد في الصندوق
- ودائع لدى البنوك المحلية
- الأرصدة الحرة لدى البنك المركزي
- الاحتياطات العامة لشبه النقد
- محفظة الأوراق المالية قصيرة الأجل (شبه النقد) وتتكون من:

- أذونات الخزانة التي تصدرها الحكومة؛

- سندات حكومية أو بكفالة الحكومة قصيرة الأجل؛

- سندات تصدرها مؤسسات غير حكومية محلية أو خارجية؛

- شهادات ادخار مصرفية قصيرة الأجل؛

- أوراق تجارية مضمومة.

- الشيكات تحت التحصيل.²

ب- الموجودات الثابتة والتجهيزات الأخرى: وهي كافة الأصول والممتلكات التي تعود إلى البنك من أبنية وارااضي والالات ومعدات.

ت- الفوائد المستحقة و قيد التحصيل: وهي المستحقات من الفوائد التي لم يتم استحصالها بسبب تعثر مالكيها عن تسديديها.³

❖ استخدامات مغلة للدخل: وهي الموجودات التي تحقق الإيرادات وتشمل العناصر التالية:

أ- الاستثمارات المالية والأوراق المالية: وتتضمن أسهم وسندات حكومية والتي تتميز بالضمان وانخفاض العائد،¹ أو تلك الصادرة عن الشركات، و يستثمر فيها البنك أمواله من أجل تنويع المحفظة الاستثمارية.

¹ دريد كامل آل شبيب، مرجع سبق ذكره، ص. 95.

² عبد الرزاق بن حبيب و خديجة خالدي، مرجع سبق ذكره، ص. 172.

³ دريد كامل آل شبيب، مرجع سبق ذكره، ص. 94.

- ب- الأرصدة النقدية المباعة والأوراق المالية المشتراة حسب اتفاقية إعادة البيع: قد يستثمر البنك أمواله بأدوات أخرى منها شراء أرصدة نقدية من الجهات الأخرى أو الاستثمار في الأوراق المالية بطريقة اتفاقيات إعادة الشراء؛
- ت- القروض بمختلف أنواعها وهي المبالغ التي قام البنك بإقراضها² لتمويل مختلف القطاعات وتمتاز بانخفاض سيولتها، ارتفاع مخاطرها وارتفاع ربحيتها.³
- ث- المبالغ المستحقة على العملاء لقاء قبولات مصرفية: القبولات تصدر من قبل البنك لقاء ضمان دفع الأموال إلى الغير و يحصل البنك على العمولات لقاء إصدار هذه القبولات المصرفية؛
- ج- أوراق تجارية مضمومة: وهي كافة الأوراق التي يقبل البنك خصمها وتصبح ملكيتها إلى البنك لقاء عمولة يحصل عليها البنك جراء عملية الخصم بدفع مبلغ أقل من قيمة الكمبيالة إلى حاملها و بعد فترة يقوم بتحصيل قيمتها كاملة.⁴

الفرع الثاني: مكونات إدارة السيولة

تتم إدارة السيولة بشكل رئيسي بإدارة كل من الاحتياجات الأولية والاحتياجات الثانوية، و فيما يلي شرح موجز لكل منهما:

أولاً: إدارة الاحتياطات الأولية:

- وهي إدارة تلك الموجودات النقدية التي يمتلكها البنك و لا يجني من ورائها عوائد تتمثل في كل من:⁵
- النقد بالعملة المحلية والعملة الأجنبية في الصندوق؛
 - الودائع لدى البنك المركزي و باقي البنوك، الصكوك قيد التحصيل المقدمة من قبل الزبائن لتحصيلها وإضافة قيمتها إلى حسابات الزبائن؛

¹Etienne BORDELAU & Christophen GRAHAM , The impact of Liquidity on Bank Profitability, Working Paper 38, Bank of Canada,2010,P.5.[sur le lien:] <http://www.bank-banque-canada.ca>,consulté le 24/08/2016

²<https://www.merriam-webster.com/dictionary/credit> consulté le 24/08/2016

³ عبد الرزاق بن حبيب و خديجة خالدي، مرجع سبق ذكره، ص.173.

⁴ دريد كامل آل شبيب، مرجع سبق ذكره، ص. 95.

⁵ فلاح حسن الحسني ومؤيد عبد الرحمن الدوري، مرجع سبق ذكره، ص.94.

وتشكل هذه الفقرات خط الدفاع الأول للبنك اتجاه سحوبات الودائع والعملية من قبل المودعين، ولهذا السيولة العالية للاحتياطات الرئيسية تكلفة، تتمثل في عدم حصول البنك على فائدة عليها، و يمكن تقسيمها حسب أهميتها إلى ما يلي:¹

- **الاحتياطات القانونية:** هي تلك الاحتياطات التي يطلب البنك المركزي من البنوك التجارية الاحتفاظ بها كنسبة معينة من ودائعها وتحقق عملية الاحتفاظ بها الفوائد الآتية:

- ✓ تعد عاملا واقيا لسيولة البنك والمحافظة على سلامة المركز التنافسي له و ذلك من خلال تأدية الالتزامات المترتبة عليه في مواعيد الاستحقاق المتفق عليها؛
- ✓ تعزيز ثقة السلطات الرقابية والزبائن بقدرة البنك في المحافظة على أموال المودعين و عدم المغالاة في توظيفها؛

كما أن هناك طرق متعددة يستخدمها البنك المركزي والسلطات الرقابية والمالية والمصرفي لتقييم وتقويم مدى كفاءة إدارة البنوك في مجال إدارة الاحتياطات القانونية، و ذلك للتأكد من سلامة التقييد بهذه التشريعات ومدى الالتزام بها ومن أبرز هذه الطرق المستخدمة طريقة المتوسط الأسبوعي، غير أن الاحتفاظ به من شأنه أن يكلف البنك تكلفة تؤثر سلبا على ربحيته.²

- **الاحتياطات العاملة:** تمثل مجموع الأموال النقدية و شبه النقدية والتي يمكن توظيفها في أنشطة استثمارية واقراضية متعددة كما أن هناك من يعتبرها تمثل فقط الأموال النقدية بالعملة المحلية والأجنبية و يمكن تحديد مكونات هذه الاحتياطات على مستوى البنك الواحد أو على مستوى الجهاز المصرفي ككل:
- ✓ على مستوى البنك الواحد: النقد في الصندوق+الحساب الجاري لدى البنك المركزي+الودائع لدى البنوك التجارية الأخرى+الصكوك برسم التحصيل+الودائع لدى المصارف الأجنبية في الخارج؛
 - ✓ على مستوى الجهاز المصرفي ككل: النقد في الصندوق لدى البنك المركزي+الودائع لدى البنوك الأجنبية -المحمد من الودائع لدى البنك المركزي.

ثانيا: إدارة الاحتياطات الثانوية:

هي عبارة عن استثمارات إيرادية قصيرة الأجل و غالبا ما تشتمل كل الأوراق المالية والأوراق التجارية المخصصة والتي يمكن تحويلها إلى نقد سائل عند الحاجة، حيث إنها تساهم في تدعيم الاحتياطات الأولية وتحقق بعض

¹ عبد سيد علي و نزار سعد الدين العبيسي، النقود والمصارف والأسواق المالية، دار الحامد، الأردن، ط1، 2000، ص.181.

² Henni Van Greuning & Sonja Brajovic Baratanovic , op cite , P.118.

الأرباح للبنك كما أن جزءاً منها يدخل ضمن إطار الاحتياطات القانونية؛ حيث يلزم البنك المركزي البنوك أحياناً بإقراض مؤسسات الدولة من خلال شراء السندات الحكومية وحوالات الخزينة فهي تمثل ديناً على الدولة لتغطية العجز الحاصل في ميزانيتها وهذا ما يعرف بمسك الدين العام.¹

الفرع الثالث: مؤشرات تقييم كفاءة إدارة السيولة

يمكن تقييم كفاءة إدارة السيولة عبر مؤشرات السيولة، باعتبارها مقياس لقدرة البنك على تحويل الأصول إلى نقدية بسرعة وبتكلفة أقل إذا استلزم الأمر²، للإيفاء بالتزاماته المتنوعة اتجاه العملاء وأهمها طلبات سحب الودائع ومنح القروض بمختلف أنواعها، وتبين لنا قدرة البنك على الوفاء بالتزامات قصيرة الأجل مما لديه من نقدية أو أصول أخرى سريعة التحويل إلى نقدية، ومن أهم الالتزامات قصيرة الأجل الودائع تحت الطلب، أما الأصول سريعة التحويل إلى نقدية فمن أبرزها الودائع لدى البنوك الأخرى و فائض الاحتياطي القانوني المودع لدى البنك المركزي، والاحتياطي الثانوي المتمثل في أوراق مالية قصيرة الأجل التي يمكن تحويلها إلى نقدية فوراً وبدون خسائر، وان إدارة السيولة تهدف إلى أن يكون البنك دائماً جاهزاً لمقابلة التدفقات الخارجة دون الحاجة إلى تصفية بعض الاستثمارات، أي أن إدارة السيولة الفعالة تتطلب تحديد مصادر التمويل الداخلة والتدفقات النقدية الخارجة، ومعرفة طبيعة التعارض بين السيولة والربحية والأمان ومعرفة مداخيل التعارض بينها.³

وتقاس نسبة السيولة في البنك من خلال مجموعة من المؤشرات أهمها مايلي:

1- نسبة الاحتياطي القانوني:

والمقصود بنسبة الاحتياطي القانوني أو الإلزامي النسبة التي يتم حسابها طبقاً لتعليمات البنك المركزي والتي تلزم البنك التجاري بأن يحتفظ لديه بأرصدة دائنة بدون فوائد بنسبة معينة بما لديه من ودائع، وتمثل نسبة الاحتياطي العلاقة بين الأرصدة لدى البنك المركزي و بعض بنود الخصوم المكونة لميزانية البنك التجاري والتي تتضح من خلال المعادلة التالية:

نسبة الاحتياطي القانوني (%) = (الأرصدة النقدية لدى البنك / قيمة إجمالي الودائع بالعملة المحلية + الالتزامات الأخرى) × 100

¹ فلاح حسن الحسني ومؤيد عبد الرحمن، مرجع سبق ذكره، ص.96.

² Ali Sulteman ALSHATTI, The effect of the liquidity management on profitability in the Jordanian commercial banks, Internationa Journal of Business and Management , Vol.10, NO 1, 2015, p.65

³ رايس حدة، مرجع سبق ذكره، ص.104.

وتعتبر هذه النسبة بمثابة ضمان للبنوك التجارية للحصول على السيولة اللازمة في وقت الحاجة، وتشمل الالتزامات الأخرى في مقام هذه النسبة على التزامات تقترب من صفة الودائع حيث يتعين على البنك المركزي الوفاء بها إما حالاً أو في وقت قريب وتتمثل في الشيكات وحوالات وخطابات اعتمادية دورية مستحقة الدفع، بالإضافة إلى الأرصدة المستحقة للبنوك، وهذه النسبة يحددها مجلس إدارة البنك المركزي، وقد يلجأ إلى تغييرها تبعاً لظروف البلد الاقتصادية.¹

- **نسبة الرصيد النقدي:** يتأثر الرصيد النقدي في البنك التجاري بعمليات السحب والإيداع، ونظراً لاختلاف الظروف التي تتحكم في كل من هذين التيارين فإنهما عادة لا يتعادلان، و يترتب على ذلك تغيير في حجم الرصيد النقدي للبنك التجاري، وما يهم المسؤولين في هذه الحالة ليس التغيير في حجم الرصيد النقدي بل التغيير في نسبته كميّار لمعرفة سيولة البنك التجاري، وتتأثر هذه النسبة بعدة عوامل إيجابية أو سلبية ويمكن تحسين نسبة الرصيد النقدي من خلال ما يلي²:

- إيداع نقود جديدة من جانب الأفراد والمنظمات؛
 - سداد قروض سبق أن أقرضها البنك للعملاء والمتعاملين؛
 - الإقتراض من المركزي بضمان أوراق مالية مثلاً؛
 - زيادة رأس مال البنك في شكل نقدي و ليس عن طريق تجميد الاحتياطات؛
 - وجود رصيد دائن للبنك لدى باقي البنوك نتيجة لعملية المقاصة.
- والعكس أي أن نسبة الرصيد النقدي تنخفض عندما تأخذ العوامل السابقة الصورة العكسية وتحسب نسبة الرصيد النقدي من خلال المعادلة التالية:³

$$\text{نسبة الرصيد النقدي} = (\text{نقد في الصندوق} + \text{نقد لدى البنك المركزي} + \text{أرصدة سائلة أخرى} / \text{اجمالي الودائع}) \times 100$$

2- نسبة السيولة القانونية:

وتعبر هذه النسبة على مقدرة البنك التجاري على تحصيل القروض والسلفيات لدى العملاء وفقاً لتواريخ استحقاقها بدون خسارة في القيمة والتوائهم بين تحصيل هذه القروض ومنح قروض و سلفيات جديدة، لذلك

¹ رضا صاحب أبو حمد، إدارة المصارف، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، ط 1، 2002، ص. 195.

² محمد سحنون، الاقتصاد النقدي والمصرفي، بقاء، الدين للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003، ص. 169.

³ ضياء مجيد الموسوي، الاقتصاد النقدي، دار الفكر، مصر، 1993، ص. 269.

يتوجب على البنك دراسة وتحليل موقف العملاء واستبعاد من يتضح عدم قدرته على استرداد القرض من هذه النسبة و يتم ذلك من خلال دراسة التعاملات السابقة مع العملاء ومراقبة عمليات السحب والإيداع و كذلك مراقبة مركز العميل بصفة دورية حتى يمكن تقييم سياسة الائتمان وتعديلها إذا اقتضت الضرورة. وتعتبر هذه النسبة أكثر نسب السيولة موضوعية واستخداما في مجال تقييم كفاية إدارة السيولة و بالتالي تقييم مخاطر السيولة¹، باعتبارها مقياس لمقدرة البنك على الوفاء بالتزاماته الجارية، حيث تحدد للبنك نسبة السيولة التي يجب أن يحتفظ بها وهي نسبة مركبة كما يلي:

نسبة السيولة القانونية = 0% = (مجموع الأصول شديدة السيولة/إجمالي الودائع + مبالغ مقترضة من البنك المركزي + مبالغ مستحقة للبنوك الأخرى + شيكات و حوالات و خطابات اعتماد دورية مستحقة الدفع) × 100

وتمثل مجموع الأصول شديدة السيولة لمختلف العناصر التي يمكن تحويلها إلى نقد بسرعة أو الحصول بضمائها أو مقابلها على النقد من البنك المركزي وتشمل:²

- الذهب؛
- شيكات و حوالات و كوبونات و اوراق مالية و عملات أجنبية تحت التحصيل؛
- أذينات الخزينة؛
- أوراق تجارية مخصصة تستحق الدفع في الداخل أو الخارج خلال ثلاثة أشهر؛
- الأوراق الحكومية أو الأوراق المضمونة منها؛
- المستحق على البنك و يخصم من مجموع الأصول السابقة القروض التي حصل عليها البنك بضمن هذه الأوراق من البنك المركزي والبنوك التجارية والهيئات الأخرى.

هذا وان مقام نسبة السيولة أكبر من مقام نسبة الرصيد النقدي، حيث يشمل على التزامات أخرى تتمثل في القيمة غير المغطاة من خطابات الضمان المصدرة و كمبيالات المراسلين المقبولة، وهناك من يطرح من مجموع عناصر مقام نسبة السيولة المبالغ الواجب استنزائها من الأرصدة المستحقة للبنوك (رصيد عمليات المقاصة مع البنوك المحلية).³

¹ رضا صاحب أبو احمد، مرجع سبق ذكره، ص. 196.

² ريس حدة، مرجع سبق ذكره، ص. 106.

³ ضياء مجيد الموسوي، مرجع سبق ذكره، ص. 270.

3- نسبة السيولة التجارية:

حيث إنه بالإضافة إلى النسب التي يلزم القانون التمسك بها فإن البنوك عادة ما تحتفظ لديها نسبة ممن النقدية تسمى نسبة السيولة التجارية يتم حسابها بقسمة الأصول السائلة في البنك وهي النقد و شبه النقد المتاح إلى إجمالي المطلوبات وتبين قدرة البنك على تسديد التزاماته من أصوله السائلة وتحسب كما يلي:¹

$$\text{السيولة التجارية} = \frac{\text{النقد و شبه النقد المتاح}}{\text{إجمالي الأصول}} \times 100$$

إجمالي المطلوبات هي:

- إجمالي الودائع؛
 - الأرصدة الدائنة؛
 - أرصدة البنوك الأخرى لدى البنك؛
 - الحوالات الواردة؛
 - القروض من البنوك التجارية والبنك المركزي؛
 - أية التزامات أخرى ومن ضمنها التأمينات.
- و يستدل بهذه المؤشرات بالإضافة إلى غيرها في قياس مخاطر السيولة، وهذا ما قمنا به في الجانب التطبيقي للدراسة أين استعملنا كل من نسبة الرصيد النقدي و نسبة السيولة القانونية، بالإضافة إلى ثلاثة نسب أخرى، من أجل قياس مخاطر السيولة للبنوك محل الدراسة.

المطلب الثالث: مداخل تقنيات إدارة السيولة في البنوك التقليدية واهم تقنياتها وادواتها:

تبنى البنوك أحد مداخل إدارة سيولتها بما يلائم و يوائم خصوصية البنك، و وفق ما يتيح السوق النقدي من أدوات وتقنيات.

الفرع الأول: مداخل إدارة السيولة في البنوك التقليدية

إن المتعارف عليه أن البنوك تسعى جاهدة لإدارة سيولتها برسم توضيحي الأمثل إما من خلال إدارة سيولة الموجودات أو إدارة سيولة المطلوبات أو الإدارة المتوازنة للسيولة.

¹ دريد كامل آل شبيب، مرجع سبق ذكره، ص.103.

أولاً: إدارة سيولة الموجودات:

تعتبر أول مدخل تم اعتماده في إدارة السيولة تعتمد على تنويع موجودات البنك بهدف الحفاظ على السيولة في مواجهة التحولات في ودائع العملاء و سلوكياتهم، تهتم بضبط الأسعار وتوافر الائتمان ومستوى الأصول السائلة لديها.¹

وهنا تسعى إدارة البنك إلى مقابلة احتياجات المودعين إلى نقد حاضر سواء كان هذا النقد موجوداً في خزائنه أو مودعاً لدى البنوك الأخرى، أو يستطيع الحصول عليه في الحال عن طريق تحويل بعض أصوله إلى نقد حاضر دون خسارة.²

ومن هذا المنطلق فإن إدارة السيولة عليها أن تدرك أن من مصلحة البنك ومالكه أن لا تتعرض موجوداته إلى الانتهاك، صحيح أن البنك قادر على تحويل بعض موجوداته إلى أموال سائلة إذا اضطر لذلك، إلا أنه سوف يحصل على حساب مصلحة البنك، لأن تحقيق سيولة وتحقيق خسارة جراء ذلك لا يدل على الإدارة المصرفية الكفؤة والفاعلة والسليمة.³

ثانياً: إدارة سيولة المطلوبات:

حيث تسعى إدارة البنك لتمويل ميزانيتها بأقل تكلفة ممكنة بالبحث عن مصادر مالية، والتي تمثل التزامات على البنوك لتقوية الاحتياطي والسيولة، حيث إن البنك لا يضيع فرصة اقتراض عميل بإصدار شهادة الإيداع لتأمين التمويل اللازم لإقراض هذا العميل، وكذلك الحال حين وجود عجز سيولة نقدية غير كافية لتغطية نسبة الاحتياطي الإلزامي، فإن البنوك تقوم بالاقتراض من البنوك بسعر الاقتراض المصرفي لليلة أو أكثر بحسب حالة الفائض أو العجز لنسبة الاحتياطي الإلزامي.

كما يعتمد البنك أساساً على تحويل أصوله السائلة ذات العوائد المنخفضة إلى قروض عالية العوائد وأوراق مالية طويلة الأجل، لكن الخطر الذي يترتب بإدارة هذه المطلوبات، وتعرض أسعار الفائدة لارتفاع مفاجئ و بالتالي ترتفع تكلفة سعر الفائدة كنتيجة للبحث عن التمويل المستقر وهذا ما يؤدي لاستمرار ارتفاعها. حيث إذا قام البنك بتحويل أصوله السائلة الأقل حساسية لسعر الفائدة إلى مطلوبات حساسة لسعر الفائدة مما يؤدي

¹ طارق عبد العال حامد، حوكمة الشركات، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، ب ط، 2005، ص. 603.

² صبحي تادرس قريضة، النقود والبنوك، دار النهضة العربية، بيروت، ب ط، 1984، ص. 113.

³ صادق راشد الشمري، استراتيجية إدارة المخاطر المصرفية واثرها على الأداء المالي للمصارف التجارية، دار اليازوري، عمان، 2013، ص. 384.

لأنخفاض هامش الربح و قد لا يكون رأس المال والاحتياطيات كافية، مما يضطر أحيانا بالبنك للبيع الجبري لأصوله الثابتة من أجل التقليل من الاحتياجات الدائمة للسيولة.

وإصعب نقطة في إدارة سيولة المطلوبات عندما ترتبط احتياجات السيولة بمدى توفر التمويل الخارجي والذي يصعب التنبؤ به لارتباطه بعدة عوامل كالسياسة النقدية للبنك المركزي، الظروف الاقتصادية والملاءة المالية للبنك و عمق و شفافية السوق النقدي.¹

و لأهمية إدارة المطلوبات، أصبحت معظم البنوك تقوم بإدارة جانبي ميزانية البنك من قبل هيئة إدارة الموجودات/مطلوبات وهذا ما سنتناوله في العنصر الموالي.²

ثالثا: الإدارة المتوازنة:

حيث إن مدخل الإدارة المتوازنة للسيولة يمثل نقاط الالتقاء بين بين مدخل إدارة سيولة الموجودات ومدخل إدارة سيولة المطلوبات، حيث تسعى إدارة البنك إلى إدارة الموجودات المغلة للدخل (كالقروض)، و غير المغلة للدخل (كالأرصدة النقدية والأصول الثابتة) من جهة، ومن جهة أخرى تسعى لتمنية مصادر تمويل البنك لغرض الإيفاء بالتزاماته و نظرا للاستقرار النسبي في عمليات جذب الودائع التقليدية، فعلى البنك البحث عن مصادر أموال جديدة، فقد يعتمد على تنمية الودائع الأساسية من العملاء من خلال المنافسة السعرية و غير السعرية و قد يكون جذب الودائع من السوق المحلي أوالأجنبي وتوليد الودائع المشتقة من خلال متابعة العملاء ومعرفة اتجاهات المقترضين والعمل على جذب نفس الأموال المقرضة إلى العملاء من المستفيدين منها عبر آليات عمل تنافسية و حوافز،³ و لقد جاءت أساسا لتدعم الثنائية ربحية-مخاطرة بمعنى أن توافق بين أهم بعدين أساسيين، واللذين يقفان وراء كل القرارات المالية.⁴

¹Prio Darma Wan ,Evaluation of Bank Liquidity using Gap-Analysing Case Study of Indonesia Islamic Banks, Journal of Economics and Sustainable Development,ISSN2222-1702, Vol 5, No 16, 2014 , p p:59-60.

²عمر محمد فهد وشيخ عثمان، إدارة الموجودات/المطلوبات لدى المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية (دراسة تحليلية تطبيقية مقارنة)، أطروحة دكتوراه مصارف، جامعة دمشق، الجمهورية العربية السورية، 2009، ص ص: 25-26.

³دريد كامل آل شبيب، مرجع سبق ذكره، ص. 152.

⁴Sylvie de Coussergues & Gautier Bourdeaux , Gestion de le banque(diagnostic a la strtégie), 7^{em} édition, DUNOD, Paris, 2013, p.211.

الفرع الثاني: تقنيات وادوات إدارة السيولة في البنوك التقليدية

تعمل إدارة السيولة وفق آليات معينة في مقدمتها التنبؤ والتخطيط والمتابعة، حيث ينبغي التنبؤ بحجم وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية والكشف مبكراً عن احتمال حدوث عجز أو فائض في الرصيد النقدي مما يسمح باتخاذ إجراءات من شأنها معالجة العجز أو الفائض النقدي نذكر منها:

1- السحب (أو الإضافة) إلى رصيد البنك لدى البنك المركزي:

حيث عندما يتنبأ البنك بحدوث العجز في السيولة يمكن له مواجهته من خلال سحب جزء من ودائعه المحتفظ بها لدى البنك المركزي لأغراض الاحتياطي القانوني، وهذا الإجراء تسمح به جل البنوك المركزية، أما إذا تم التنبؤ بالعكس أي حدوث فائض في النقدية فقد يقوم بالإضافة ذلك الفائض إلى رصيده لدى البنك المركزي؛

2- الاقتراض (أو اقراض) من باقي البنوك:

حيث قد يلجأ في حالة العجز إلى الاقتراض من البنوك الأخرى والعكس وارد فقد يقوم هو كذلك بإقراضها في حالة الفائض؛

3- تخفيض (زيادة) حجم الاستثمارات في القروض:

حيث قد يقوم ببيع بعض القروض إلى طرف آخر (بنك، شركة أو فرد) لمواجهة وضعه العاجز عن تلبية احتياجات السيولة، غير أن هذه الإجراءات من شأنه أن يعرض البنك لخسائر في رأس ماله، أما في حالة وجود فائض فيمكن للبنك استخدامه في تمويل قرض جديد¹؛

4- بيع (أو شراء) الأوراق المالية:

حيث عادة ما يحتفظ البنك بأوراق مالية قصيرة الأجل بدافع الحيطة، فعندما يواجه البنك سحباً نقدية غير متوقعة، فإنه يلجأ إلى بيع جزء من هذه الأوراق وتغطية هذه السحوبات، أما عندما يتوفر للبنك فائض في السيولة فيمكنه استثماره في شراء أوراق تجارية ومالية تحقق من ورائها عوائد بدلاً من الاحتفاظ بها كسيولة نقدية بدون عوائد، حيث إنه من شأن هذه العوائد أن تدعم الاحتياطات الأولية للبنك؛

¹ رضا آل علي و صاحب أبو حمد، إدارة المصارف مدخل تحليلي كمي معاصر، دار الفكر للطباعة والنشر، عمان، ط1، 2002، ص.97.

5- اتفاقيات إعادة الشراء:

وتعرف بأنها بيع أوراق مالية واصول قابلة للتسييل بسعر محدد مع التعهد بشرائها من المشتري في تاريخ محدد و سعر محدد يذكر في الاتفاقية.¹

فإذا كان في حوزة البنك رصيد نقدي يتنبأ بعدم الحاجة إليه لمدة قصيرة، فإنه يستطيع استخدام هذا الفائض النقدي في شراء أذينات خزانة من بنك لديه الحاجة للسيولة، و في الوقت نفسه يتم الاتفاق على أن يقوم هذا البنك بإعادة شراء هذه الأذينات بسعر أعلى بقليل من سعر الشراء في موعد مستقبلي محدد.²

المبحث الثالث: إدارة مخاطر السيولة في البنوك التقليدية

تقع على عاتق البنك مسؤولية إدارة مخاطر السيولة، وهي ليست بالأمر الهين لا سيما وانه يتعامل بأموال المودعين المعرضة للسحب في أي وقت ومعرضة لمخاطر السيولة.

المطلب الأول: مفاهيم حول مخاطر السيولة

إن إدارة أي نوع من أنواع المخاطر يتطلب التعرف أولاً على هذا الخطر، أسبابه و كذا كيفية قياسه.

الفرع الأول: تعريف مخاطر السيولة

حيث تعرف مخاطر السيولة على أنها "احتمال عدم قدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها عند استحقاقها بسبب عدم قدرتها على توفير التمويل اللازم أو الأصول السائلة"³.

أما مخاطر سيولة البنك فهي الآثار على صافي الدخل والقيمة السوقية لحقوق الملكية الناتجة عن الصعوبة التي تواجه البنك في الحصول على نقدية بتكلفة معقولة⁴ و في التوقيت المناسب، فهي تنشأ عن عدم قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته عند استحقاقها⁵، وهذا يكون إما بمشاكل خاصة بالبنك أو بسبب قصور سيولة السوق النقدي

¹ يوسف عبد الله الشيبلي، أدوات إدارة مخاطر السيولة و بدائل اتفاقية إعادة الشراء في المؤسسات المالية الإسلامية، المؤتمر الدولي الثاني

للمالية والمصرفية الإسلامية بعنوان إدارة السيولة في المصارف الإسلامية، عمان، الأردن، 29-30 جويلية 2015

² عبد الرزاق بن حبيب و خديجة خالد، مرجع سبق ذكره، ص ص: 111-112.

³ مروان خياطة و اخرون، أثر المعلومات المحاسبية في فاعلية إدارة مخاطر السيولة، دراسة ميدانية في البنكاالصناعي في سورية، بحث منشور في مجلة

تمية الرافدين، العراق، ملحق العدد 114، المجلد 35، 2013، ص. 119.

⁴ سمير الخطيب، قياس وادارة المخاطر بالبنوك، منشأة المعارف بالسكندرية، جلال حزي و شركاؤه، مصر، ب ط، 2005، ص 113

⁵ محمد أحمد عبد النبي، إدارة البنوك، زمزم ناشرون وموزعون، الأردن، ط 1، 2011، ص. 57.

لا سيما في أوقات الأزمات¹، وتكون مخاطر السيولة أعظم عندما لا يستطيع البنك الاستجابة لطلبات قروض جديدة أو سحبات الودائع، و لا يستطيع الوصول إلى مصادر جديدة للنقد، و عادة ما تحدث عندما تكون قيم الأصول قصيرة الأجل غير كافية لمقابلة المطلوبات قصيرة الأجل، أو التدفقات النقدية غير المتوقعة إلى الخارج، و في هذا المنطلق تكون السيولة هي احتياطي الأمان الذي يساعد في كسب الوقت في الظروف الصعبة، كما أن مخاطر السيولة تعني أيضا مواجهة صعوبات في تدبير الأموال، حيث إنها ترتبط بالقدرة على تدبير الأموال بتكلفة معقولة، أي أزمة تمويل ناتجة عن حدث غير متوقع يؤثر على قدرة البنك في الحصول على تمويل²، ومثل هذه القدرة هي في الواقع محصلة نوعين من العوامل يتفاعلان معا لتقرير ظروف التمويل هما:

- السيولة السوقية والتي تتفاوت بمرور الزمن؛
- سيولة البنك.

و يمكن أن تزداد تكلفة السيولة نتيجة لنقص زائل أو عابر في سيولة السوق، و يكون لسيولة السوق تأثير على تكلفة الأموال بالنسبة لكل المتعاملين وتشمل مؤشرات سيولة السوق، حجم المعاملات، مستوى أسعار الفائدة وتقلباتها، والصعوبات التي تواجه طرف عند إيجاد طرف مقابل في المعاملة. أيضا تتوقف سهولة الوصول إلى الأموال على خصائص البنك، مثل احتياجاته التمويلية واستقرارها بمرور الزمن، الموقف الائتماني للبنك و وضعه المالي ومدى قدرته على الوفاء بالتزاماته الحالية، و كل الخصائص التي تعدل صورة البنك في السوق، حيث إن تدهور إدراك الموقف الائتماني للبنك من شأنه أن يجعل التمويل مكلفا بدرجة أكبر، وإذا أصبح تدبير الأموال بواسطة البنك مهما ومتكررا أو فجأة يصاب بتقلبات غير متوقعة، فإن إدراك السوق سوف يكون سلبيا³.

¹Yoram LandsKroner & Jakob Parosh , Liquidity Risk Management Stucture and Competition in Banking, THE CAPCOBInstutution Journal of Financial Transformation , Vol33,12,2011, P.114.

²Adeusuu Stephen Oluwafini, Risk Management and Financial Performance of Banks in Nigeria, ISRJ of Bisiness and Management (IOSR-JBM), ISSN2278-487X, Vol14,ISSU6,Nov-Dec 2013,p.54.

³عمرو حامد، الاتجاهات الحديثة في إدارة الأزمات-المخاطر المصرفية-، ورشة عمل منهجية تقييم السلامة المصرفية، تونس، يونيو، 2007، ص.118-119.

ومن هنا يمكن أن نستنتج أن أي بنك يمكن أن يكون عرضة لمخاطر السيولة، لا سيما مخاطر نقص السيولة عندما يتعذر عليه توفير التمويل المناسب في الوقت الملائم و بالتكلفة المعقولة والتي لا تؤثر سلبا على ربحيته من جهة و بما يضمن ملاءته و سمعته من جهة أخرى.

الفرع الثاني: أسباب مخاطر السيولة:

و يمكن أن نعدد أهم أسباب مخاطر السيولة في:¹

- أسباب تتعلق بمدى صعوبة تسييل الأصول المتداولة:
- ازدياد حالات السحب و بالأخص المبالغ الكبيرة، مما يدفع البنك لتسييل بعض أصوله بقيمة أقل من قيمتها الدفترية والوفاء بتلك الالتزامات، مما يؤثر على ربحيته لإجباره على هذا التسييل الفوري.
- أسباب تتعلق بجانب الميزانية:
- جانب الالتزامات بمعنى عند ازدياد طلبات سحب المودعين لأرصدهم فقد يضطر البنك في ذلك لحاجته لتوفير النقدية الضخمة مما يلزمه الاقتراض بتكلفة إضافية من البنوك الأخرى، أو لإصدار المزيد من الأوراق المالية كالسندات؛
- جانب الأصول: حيث خدمة خطابات الاعتماد والضمان التي تتم خارج الميزانية والتي بمجرد قيام العميل بالاقتراض بموجبها تتحول لقروض فعلية تظهر بالميزانية، فتنشأ مخاطر السيولة، والتي تسبب في دفع البنك للبيع القهري لأصوله بقيمة أقل من قيمتها الواجبة لتوفير السيولة.
- أسباب تتعلق باختلاف تواريخ الاستحقاق: فالبنك الذي يقرض ودائع لمدة سنة مربوطة لأجل ثلاثة شهور سوف يواجه مشكلة سيولة مدتها تسعة شهور إذا لم يحصل على ودائع أخرى خلال التسعة شهور القادمة تغطي قيمة المبلغ الذي تم اقراضه؛
- أسباب تتعلق بعدم التطابق في التدفقات النقدية بين القيمة الداخلة والتدفقات النقدية الخارجة من كل عمله.²
- أسباب ناتجة عن التعرض المفاجئ لبعض العوامل الخارجية مثل الركود الاقتصادي والأزمات الحادة في أسواق الأموال والتغيرات السياسية.³

¹ صادق راشد الشمري، مرجع سبق ذكره، ص. 93.

² شقيري نوري موسى وآخرون، إدارة المخاطر، دار المسيرة، عمان، ط 2، 2012، ص. 246.

³ شيماء عبد الناصر السيد غنيم، إدارة المخاطر المالية والحد منها، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، مصر، ص. 113.

الفرع الثالث: قياس مخاطر السيولة

هناك أربعة أساليب مستخدمة لدى البنوك لقياس مخطر السيولة وهي:¹

- أ- أسلوب قائمة السيولة الصافية: وهي أسلوب يعتمد على إعداد قائمة تظهر مصادر والتزامات السيولة في البنك و يندرج تحت مصادر السيولة الأصول النقدية و سقوف الاقتراض المتاحة والاحتياطي النقدي الاضافي، ويندرج تحت استخدامات السيولة الأموال المقترضة من السوق النقدي والأموال المقترضة من البنك المركزي، حيث إن الاختلاف بين المصادر والالتزامات من حيث المبالغ وتواريخ الاستحقاق يشكل ما يعرف بفجوة السيولة، والذي تعتمد عليه الكثير من البنوك لا سيما في الولايات المتحدة الأمريكية و كندا في إدارتها لمخاطر السيولة.²
- ب- أسلوب المقارنة بالمؤسسات المماثلة: و يعتمد على مقارنة نسب ومؤشرات السيولة للبنك مع البنوك المتشابهة معه من حيث الحجم والانتشار الجغرافي، ومن أهم هذه المؤشرات نسبة القروض إلى الودائع و نسبة الأموال المقترضة إلى إجمالي الموجودات ومؤشر النقد وما في حكمه إلى مجموع الموجودات، حيث اعتمدنا على هذا الأسلوب في دراستنا هذه؛
- ت- أسلوب بنك التسويات الدولية: وهو أسلوب موصى به من قبل بنك التسويات الدولية و يعتمد بشكل أساسي على سلم الاستحقاق وتحليل السيناريوهات، حيث تصدر البنوك المركزية تعليمات تتعلق باحتساب سيولة البنك أي استحقاقات التدفقات النقدية الداخلة والخارجة³، و يشمل:
 - تحديد كافة التدفقات النقدية الداخلة والخارجة لكافة فترات الاستحقاق المختلفة وهي فئات زمنية تضم:
 - ✓ الفئة الأولى: من يوم واحد إلى غاية (7) أيام
 - ✓ الفئة الثانية من (8) أيام و لغاية شهر واحد
 - ✓ الفئة الثالثة من شهر و لغاية (3) أشهر
 - ✓ الفئة الرابعة من أكثر من (3) أشهر و لغاية (6) أشهر

¹ عدنان شاهر الأعرج، إدارة مخاطر السيولة في البنوك العاملة في الأردن، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العراق، العدد الخامس والعشرون، 2010، ص.115.

² Sam Srinivauluu , Gap Analysis , Euromoney Institutional Investor PLC , London ,P.4.

³ حسين محمود سمحان، رقابة البنك المركزي على سيولة المصارف الإسلامية واثره على توظيف الأموال "دراسة تحليلية لتعليمات البنك المركزي"، المؤتمر الدولي الثاني للمالية والمصرفية الإسلامية بعنوان إدارة السيولة في المصارف الإسلامية، عمان الأردن، 29-30 جويلية 2015

✓ الفئة الخامسة من أكثر من (6) أشهر و لغاية سنة

✓ الفئة السادسة لأكثر من سنة.

ومن هذا الأسلوب يمكن تحديد الاحتياجات التمويلية التراكمية يوميا و على البنك أن يقيم وضع السيولة لديه من خلال تحليل الحساسية و كذلك من خلال تحليل السيناريوهات المختلفة.¹

ث- **الأسلوب الأساسي للعجز والفائض في السيولة:** حيث إن البنك التي تعتمد على الأسلوب

التقليدي في إعداد التدفقات النقدية المستقبلية قد تفشل في مواجهة متطلبات السيولة اليومية لأن التدفقات النقدية للفئة الزمنية التي تزيد عن ثلاثين يوما قد لا تساعد البنك عندما يحتاج للنقد بسرعة. و لذلك فقد وجدت البنوك أن الاعتماد على الأساليب التقليدية في احتساب التدفقات النقدية غير مقيد و لجأت إلى تطوير أسلوب يدعى أسلوب الفائض والعجز في السيولة وهو أسلوب أخذ فعاليته على مدار (25) سنة السابقة في كثير من البنوك العالمية داخل و خارج الولايات المتحدة الأمريكية، و يبدأ هذا الأسلوب بالوصول النقدية و يعتبرها مخزنا للسيولة و تشمل كافة الأصول التي يمكن تحويلها إلى نقد خلال (30) يوما سواء كان ذلك لأنها هي أصلا موجودات نقدية أو شبه نقدية أو ان بالإمكان بيعها بمستوى خسارة منخفض أو يمكن رهنها كضمانة للحصول على النقد أو انها تستحق خلال (30) يوما القادمة.

وهناك ثمانية أسئلة يجب على لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات في البنك الإجابة عليها بخصوص مخاطر السيولة وهي:²

- 1- ما هو حجم السيولة الذي يتوفر لدى البنك لغايات التشغيل والاحتياط والطوارئ؟
- 2- ما هو مدى الاعتماد على هذه السيولة وما هي تكلفتها؟
- 3- ما هو حجم السيولة التشغيلية الذي قد يحتاجه البنك في الأمد القصير و في الأمد الطويل؟
- 4- كيف يمكن أن توفر احتياجات البنك من السيولة في حالة تغير ظروف السوق والظروف الاقتصادية؟

¹ شيماء عبد الناصر السيد غنيم، مرجع سبق ذكره، ص.119.

²Guglielmo R.Michael ,Managing Liquidity Risk: Six ways to strengthen your liquidity risk-management process, BankAccounting Finance Journal,p5-8.

- 5- ما هي الأزمات أو الأحداث التي قد تؤثر بشكل واضح على احتياجات البنك التشغيلية من السيولة وتؤثر سلبا على إمكانية توفير البنك للاحتياجات النقدية من مصادر الطوارئ؟
- 6- هل لدى البنك نظام إنذار مبكر كاف يمكنه من اتخاذ الاجراءات اللازمة قبل حدوث المشكلة ؟
- 7- ما هي الأفعال التي على البنك القيام بها في حال حدوث أزمة سيولة؟ و لأي فترة زمنية يمكن للبنك الاستمرار في العمل بشكل طبيعي؟
- 8- هل لدى البنك اجراءات كافية وادوات مراقبة كافية لضمان تنفيذ الخطط بنجاح؟
- فإذا كانت إدارة البنك غير قادرة على الإجابة عن الأسئلة السابقة أوي منها فإن إدارة مخاطر السيولة في البنك بحاجة إلى تطوير¹

المطلب الثاني: مفهوم إدارة مخاطر السيولة

قبل أن نتطرق لمبادئ واهداف إدارة مخاطر السيولة، سنتناول تعريفها و كذا أهميتها

الفرع الأول: تعريف إدارة مخاطر السيولة وأهميتها

إدارة مخاطر السيولة هي معالجة المخاطر² عن طريق تلك الممارسات التي تقوم بها إدارة البنك من أجل ربط احتياجات السيولة بالبنك مع مصادرها الفعلية أو المحتملة لتفادي وقوع البنك في مخاطر السيولة. حيث على البنك أن يدير مخاطر السيولة بشكل سليم و بمواضبة تامة و يحافظ على مستوى كاف من السيولة تمكنه من التغلب لى سلسلة الأحداث الضاغطة، كما أشار دليل لجنة بازل إلى عدد من المتطلبات الأساسية للممارسات السليمة في إدارة مخاطر السيولة لدى البنك³ سنتعرض لها بنوع من التفصيل في المطلب الموالي.

وتظهر أهمية إدارة مخاطر السيولة في محاولة أي بنك أن يحقق التوازن بين الأساسيات الثلاثة لإدارة البنك وهي (السيولة،الربح والسلامة) بما يرضي جميع الأطراف المتعاملة مع البنك، و خاصة المودعين باعتبارهم أصحاب الجزء الأكبر من أموال البنك والذين يبحثون عن الأمان و قدرة البنك على رد أموالهم في تواريخ استحقاقها، في حين يبحث المساهمون وملاك البنك عن تحقيق أقصى ربح من استثمار أموالهم.⁴

¹ شيماء عبد الناصر السيد غنيم، مرجع سبق ذكره، ص.119.

²Frédéric CORDEL, Gestion des risques et contrôle interne(De la conformité a l'analyse décisionelle), Vuibert,F75006,Paris,2013,P.25.

³ حسام الدين نبيل أبوتركي، إدارة مخاطر السيولة، مجلة المصري، العدد 61، السودان، سبتمبر 2011، ص. 5.

⁴ مروان خياطة واخرون، مرجع سبق ذكره، ص.120.

ويمكن القول أن إدارة مخاطر السيولة لها أهمية بالغة في معالجة واتخاذ الاجراءات المناسبة عند عدم سيولة الأصول أو صعوبة تسيلها من جهة وعدم كفاية حجم الأموال الخاصة بالبنك أو صعوبة الحصول على أموال من جهة أخرى.

الفرع الثاني: أهداف إدارة مخاطر السيولة

تهدف إدارة مخاطر السيولة إجمالاً إلى تحقيق ما يلي:¹

- تحقيق هدف رئيسي وهو التقيد بالمتطلبات القانونية للسلطة النقدية البنك المركزي؛
- يجب أن تقتضي استراتيجية البنك باستقطاب أرصدة مستقرة وتخفيض تكلفة التمويل إلى أدنى حدودها؛
- كما يتعين أن تقتضي استراتيجية البنك باقتصار اعتماده على التمويل قصير الأجل
- وضع حدود دنيا لحجم السيولة بما يتلائم و نشاطات البنك والنسب المحددة من السلطات النقدية؛
- المراجعة الدورية لسياسات السيولة بما يتناسب مع نشاطات البنك؛
- وضع الضوابط والقواعد والسقوف لتقليل مخاطر البنك والوصول إلى مخاطر مقبولة ومدروسة.
- ضرورة الإلمام بكل السيناريوهات، لأن إدارة مخاطر السيولة تهدف في الأساس إلى منع وقوع البنك في احتياجات سيولة مفاجئة دون توفر حلول فورية لها.²

الفرع الثالث: المبادئ الأساسية والأدوات الرئيسية لإدارة مخاطر السيولة

تنطوي إدارة السيولة في البنوك على وضع عدة حدود:³

- حدود الزيادة التراكمية للالتزامات المستحقة على الأصول في المدى القصير؛
- حدود الاعتماد على التمويل قصير الأجل؛
- المتطلبات القانونية مثل الاحتفاظ على الحد الأدنى من نسبة أدوات الدين العام إلى الودائع بالعملية المحلية والالتزام بنسب الفجوات المقررة وفقاً لنظام سلم الاستحقاقات؛
- يرفع تقرير بالوضع العام للسيولة بصفة دورية كأحد الالتزامات التي يفرضها البنك المركزي؛

¹ انظر كل من:- سمير الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص.212.

- حسام الدين نبيل أبوتركي، مرجع سبق ذكره، ص.6.

² Leonard Matz & Peter Neu, Liquidity Risk Measurement and Management, John Wiley & Sons Asia Pte Ltd, Singapore ,2007, p.63

³ سمير الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص.213.

- لا بد من مراقبة استحقاقات كافة فئات الأصول والالتزامات، كما يجب أن تحوي محفظة البنك على أصول ذات جودة عالية مع ضرورة توفر سوق نقدي عميق.¹

هذا ووفقا للتطورات المصرفية الحديثة فقد قامت السلطات النقدية الرقابية في الدول المتقدمة بمطالبة البنوك لديها باتباع أسلوب حديث لقياس نسب السيولة لديها بهدف قياس وإدارة مخاطر السيولة والحد من أية مشاكل تتعرض لها البنوك نتيجة لتعرضها لمشاكل سيولة وهذا ما سنتناوله في المطلب الموالي.

المطلب الثالث: إدارة مخاطر السيولة و لجنة بازل

الفرع الأول: لجنة بازل واهم اتفاقياتها

بازدياد العولمة ازدادت حدة المخاطر التي تواجه البنوك وتعرضها للخسائر بسبب توظيف أموالها، و لمواجهة هذا وجب الاهتمام بهذه المخاطر فجاءت لجنة بازل لوضع معايير قياس وإدارة العمل المصرفي والإشراف عليه.

أولا: التعريف بلجنة بازل

إدراكا من الدول الصناعية الكبرى لأهمية و خطورة القطاع المالي، ولا سيما قطاع البنوك فقد حرصت مجموعة الدول العشر على تشكيل لجنة في إطار بنك التسويات الدولية للرقابة على البنوك لا سيما بعد توالي الأزمات المالية والبنكية مع نهاية عام 1974، حيث تأسست لجنة بازل في مدينة بال السويسرية وهي مقر بنك التسويات الدولية وتتشكل من حوالي ثلاثين مجموعة عمل مهنية و حملة أسهم وتتقابل بانتظام، و يكون تمثيل تلك الدول في اللجنة من خلال البنك المركزي لكل منها مع السلطة المسؤولة رسميا على الإشراف عن العمل البنكي.²

و لا تملك اللجنة أي سلطة إشرافية رسمية تتخطى الحدود القومية كما أن نتائجها غير ملزمة، لذلك فهي لا تملك أي قوة قانونية، وتقوم اللجنة فقط بصياغة معايير رقابية بنطاق واسع وارشادات و بيانات تفصيلية لأجل التنبؤ بالتطبيق الأفضل لها وتقوم السلطات الإشرافية كل على حدة بأخذ الخطوات اللازمة لتنفيذه و بهذه الطريقة تشجع اللجنة على التقارب نحو طرق مشتركة ومعايير مشتركة بدون محاولة الإسهاب في توحيد تقنيات الإشرافية للبلدان الأعضاء في اللجنة. كما تقوم اللجنة بإبلاغ مديري البنوك المركزية لمجموعة العشر دول وتحاول الحصول على تأييدهم لمبادراتها الرئيسية. وتهدف هذه اللجنة إلى ما يلي:³

¹ Avinash D.Persaud, Liquidity Black Holes, RISK BOOKS, British, 2013, p.76.

² - جاسم المناعي، الملامح الأساسية لاتفاق بازل II والدول النامية، صندوق النقد العربي، أبوظبي، 2004، ص.34.

³ - سليمان ناصر، النظام البنكي الجزائري واتفاقيات بازل، الملتقى الوطني الأول حول المنظومة البنكية الجزائرية والتحول الاقتصادي، جامعة الشلف، الجزائر، ديسمبر 2004، ص.287.

- تقوية و دعم القطاع المالي والبنكي: وأهم ما تم اتخاذه في هذا الصدد إصدار لجنة بازل للرقابة على البنوك الأسس المحورية للرقابة البنكية الفعالة.
- تحقيق الشفافية: تلعب الشفافية والإفصاح دورا هاما في انضباط السوق، حيث إن توفر المعلومات الضرورية و في الوقت المناسب تساعد المتعاملين في الأسواق المالية على اتخاذ القرارات الاستثمارية السليمة.
- قضايا تحرير حساب رأس المال و خصوصا ما يتعلق بفتح السوق المالية للدولة و قابلية العملة الوطنية للتحويل.
- إشراك القطاع الخاص في منع حدوث الأزمات المالية عن طريق أنظمة التأمين على الودائع و حماية المودعين الضمني.

و لتحقيق الأهداف السابقة أصدرت اللجنة العديد من القرارات والمعايير المتتالية منذ عام 1975:

- ففي عام 1977 تحركت اللجنة بمزيد من الحماسة نحو إنشاء معايير إشرافية ثابتة عالميا بالتعاون مع العديد من السلطات الإشرافية من خارج الأعضاء وتوصلت اللجنة إلى تطوير مجموعة من المبادئ الأساسية للرقابة البنكية الفعلية والتي أمنت مخططا تفصيليا "شاملا" للنظام الإشرافي الفعال.
- و في عام 1988 أعلنت اللجنة عن تقديم نظام لقياس رأس المال البنكي بشكل عام ومن بعدها تحول إلى اتفاق بازل لرأس المال واشترط هذا النظام للبدء في التطبيق وجود هيكل واضح لقياس مخاطر الائتمان مع حد أدنى (8%) لرأس المال القياسي و ذلك حتى نهاية عام 1996.
- ومنذ إقراره في ذلك العام بدأ التتابع في الاعتراف به ليس من قبل الدول الأعضاء في لجنة بازل فحسب بل أيضا من كل البلدان الأخرى والبنوك الدولية النشطة.
- أما في 1999 فقد أصدرت اللجنة هيكلًا مقترحًا لقياس مدى كفاية رأس المال الجديد ليحل محل اتفاق بازل I.¹

ثانيا: اتفاقية بازل I:

قدّمت اللجنة توصياتها الأولى حول كفاية رأس المال مشكلة بذلك أهم اتفاقية مالية آنذاك عرفت باتفاقية بازل I، وذلك في سنة 1988م وبعد أبحاث وتجارب تمّ وضع نسبة عالميّة لكفاية رأس المال تعتمد على نسبة هذا

¹ حسن أحمد، دور معايير لجنة بازل لكفاية رأس المال في تطوير العمل الرقابي في القطاع البنكي في سورية، مذكرة دكتوراه في المحاسبة، قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، سوريا، 2008، ص ص. 48-50

الأخير إلى الأصول حسب درجة خطورتها وبطريقة مرجحة، وقدّرت هذه النسبة بـ 8 %، وأوصت اللجنة من خلاله على تطبيق هذه النسبة اعتباراً من نهاية عام 1992م، ليتّم ذلك التطبيق بشكل تدريجي خلال ثلاث سنوات، بدءاً من 1990م، وكانت هذه التوصيات مبنية على مقترحات تقدّم بها "COOKE".

تميزت اتفاقية بازل I بمجموعة من السمات هي:

- قامت مقرّرات لجنة بازل بتصنيف الدول إلى مجموعتين، الأولى متدنية المخاطر، وتضمّ دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD، يضاف إلى ذلك دولتان هما: سويسرا والمملكة العربيّة السعوديّة. أمّا المجموعة الثانية فهي عالية المخاطر وتضمّ بقية دول العالم.¹
- تم ربط رأس المال ومتطلباته بالمخاطر التي تنتج عن التوظيفات المختلفة للبنك إضافة إلى البنود خارج الميزانية وسوف تعتمد تقوية قاعدة كفاية رأس المال على مقدار الموجودات الخطرة المرجحة في الميزانية العمومية لأي بنك.²
- تم تقسيم رأس المال إلى رأس مال أساسي و رأس مال تكميلي.
- تم تقسيم بنود داخل الميزانية و خارجها إلى عدة فئات بهدف إعطاء كل فئة وزن مخاطرة يتناسب معها.
- وضح الاتفاق الحد الأدنى لنسبة رأس المال إلى الموجودات والبنود خارج الميزانية الموزونة بالمخاطر.
- سمح الاتفاق ببعض المرونة للسلطات المحلية في تحديد الأوزان الترجيحية لبعض الموجودات.
- ركز الاتفاق بشكل رئيسي على مخاطر الائتمان و لم يبحث بشكل مفصل بمخاطر أخرى تؤثر على الوضع المالي للبنك مثل مخاطر التركيز في التسهيلات، مخاطر السيولة ومخاطر الاستثمار.³

ثالثاً: اتفاقية بازل II

نظراً للأزمات التي هزت القطاعات البنكية خلال عقد التسعينات بالإضافة إلى أن تطبيق معيار رأس المال (بازل I) أفرز عدة عيوب و جوانب ضعف جعله يتعرض لعدة انتقادات، دفع لجنة بازل لتحديث المعيار وتطويره و لا سيما تحت تأثير رئيس لجنة بازل آنذاك ماكدوناه Mc Donough، بالأ يقتصّر الأمر على مراجعة الحدود الدنيا لكفاية رأس المال، بل أن تنتهز اللجنة فرصة التعديل للنظر في الموضوع باعتباره معالجة

¹ عبد الباسط محمد المصطفى جلال، نظرة تحليلية لتطبيق مقررات لجنة بازل I في السودان، مجلة البنكي، السودان، العدد 35، مارس 2005، ص.7.

² معهد الدراسات البنكية، نشرة توعوية، السلسلة الخامسة، العدد 4، الكويت، 2012، ص.4.

³ عبد الباسط محمد المصطفى جلال، مرجع سبق ذكره، ص.8.

للقضية الرئيسية للبنوك وهي "إدارة المخاطر"، و بحيث يتضمن التعديل تقديم الحوافز للبنوك نفسها للارتقاء بأساليب إدارة المخاطر.¹ كما ركزت هذه الاتفاقية على تحقيق الأهداف التالية:

- الاستمرار في تعزيز أمان وسلامة النظام المالي؛
- الاستمرار في دعم المساواة التنافسية؛
- تكوين وسيلة شاملة للتعامل مع المخاطر؛
- التركيز على البنوك النشطة عالميا، كما إن مبادئه الأساسية يجب أن تكون مناسبة للتطبيق من قبل البنوك على اختلاف درجات تطورها.

و قد تضمن الاتفاق الجديد ثلاثة دعائم رئيسية الأولى تتعلق بكفاية رأس المال بما يتطلب مزيدا من الضبط والتطوير لاتفاق بازل I، والدعم الثانية تنجّه لعمليات المراجعة الرقابية على البنوك، والدعم الثالثة وتعلق بانضباط الأسواق وما يرتبط بها من شفافية في نشر المعلومات و بما يساعد على زيادة كفاءة إدارة المخاطر.

رابعاً: بازل III

بعد الأزمة المالية المخيفة التي عاشها العالم خلال الأعوام 2007-2010 كان لا بد من إعادة النظر في القوانين والقواعد المصرفية التي نظمها بازل II وهذا ما حدث بالفعل في 10 جويلية 2010 حيث وافقت مجموعة العشرين على قرارات لجنة بازل الصادرة في 26 جويلية 2010 التي أطلق عليها بازل 3.

إن الهدف الأساسي من بازل III هو تحسين قدرة القطاع المالي على مواجهة الصدمات الناشئة عن الضغط الاقتصادي والمالي أيا كان مصدره مما يقلل من خطر تسربها من القطاع المالي إلى القطاع الحقيقي و لهذا فإن

¹ بازل 2 وانرها على القطاع البنكي العربي، "على الموقع" <http://www.ECISD.EG.com>

تم تحميله: 2013/02/14

معايير بازل III أكثر تشدداً من تلك التي نصت عليها بازل II والتي كان من المفترض تطبيقها عند حدوث الأزمة المالية العالمية.¹

وتتلخص أهم التعديلات التي أجريت على بازل II والتي أطلق عليها "بازل III" فيما يلي:

- زيادة رأس المال كما و نوعاً والذي يعتبر صمام أمان مقابل الأزمات المالية و لسد النقص في السيولة

مثلما حصل في أزمة الائتمان الأخيرة و عادة ما يحدث هذا النقص بسبب الديون المعدومة التي يفشل

أصحابها في سدادها للبنوك و بالتالي يتحمل البنك خسائرها؛

- تنظيم ومراقبة الأدوات المالية المشتقة والصناديق الاستثمارية التحوطية التي تتعدى رؤوس أموالها مبالغ

معينة؛

- استخدام نسب معيارية لمراقبة سيولة البنوك.² وهذا ما سنتناوله بالتفصيل ضمن الفرعين المواليين.

الفرع الثاني: مبادئ لجنة بازل لإدارة مخاطر السيولة

سعت لجنة بازل للحد من مخاطر السيولة باصدارها لوثيقة خاصة بالممارسات السليمة لإدارة السيولة بالبنوك

بعنوان: "Sound Practices For Managing Liquidity in Banking Organizations"

و ذلك في فيفري سنة 2000 تعرضت من خلالها إلى أهم مبادئ إدارة مخاطر السيولة ضمن ثمانية نقاط أساسية

هي:³

¹ محمد حبش، بازل 3: بنودها واثارها وتطبيقها في الأردن، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، الأردن، المجلد العشريون، العدد 01، مارس 2012، ص. 11.

² محمد جميل عزام، مبادئ بازل للرقابة الفاعلة على البنوك والتوافق معها في الأردن، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، الأردن، المجلد العشريون، العدد 01، مارس 2012، ص. 9.

³ حياة نجار، إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل، دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية لعلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير، جامعي فرحات عباس سطيف 1، 2013/2014، ص: 170-171.

- 1- تطوير بنية لإدارة السيولة: و ذلك من خلال:¹
 - ✓ إلزام كل بنك بتحديد استراتيجية لإدارة السيولة؛
 - ✓ موافقة مجلس الإدارة على الاستراتيجية والتأكد من التزام الإدارة العامة بتطبيقها؛
- 2- ضرورة توفر هيكل أوهيئة خاصة تضطلع بمهمة تطبيق الاستراتيجية بفعالية كما يتوجب على الإدارة العامة التأكد من أن إدارة السيولة تتم بشكل فعال و سليم ثم اتخاذ كل الاجراءات الواجبة لتفادي مخاطر السيولة؛
 - ✓ توفر نظام معلومات جيد وملائم خاص بإدارة السيولة والسيطرة عليها.
- 2- قياس ومراقبة احتياجات التمويل الصافية: و يتطلب ذلك:
 - ✓ وجود نظام لقياس ومراقبة احتياجات السيولة؛
 - ✓ تقييم تلك الاحتياجات وفق سيناريوهات و فرضيات مختلفة؛
 - ✓ ضرورة مراجعة واختيار الفرضيات باستمرار للتأكد من صحتها.
- 3- تسيير الدخول إلى السوق: و ذلك من خلال تشجيع إقامة علاقات مع المودعين والسهر على الحفاظ على استمرارها مع وجوب الاحتفاظ بمستوى مقبول من تنوع الموارد والتأكد من سيولة الأصول؛
- 4- إعداد خطة لمواجهة أزمات السيولة: و يقصد بها التخطيط لتسيير النقص الحاد في السيولة كتكوين احتياطي الخزينة باستخدام عدة وسائل منها بيع جزء من الأصول قليلة السيولة، الاقتراض طويل الأجل... الخ.
- 5- إدارة سيولة العملة الصعبة: و ذلك من خلال:
 - ✓ إدارة سيولة سلة عملات البنك؛
 - ✓ تحديد أسقفها عند مختلف الفترات.
- 6- الرقابة الداخلية لإدارة السيولة: ضرورة تبني نظام فعال للرقابة الداخلية، حيث تعتبر المراجعة المنتظمة والمستمرة للتدقيق الداخلي إحدى مكوناته الأساسية.

¹ Antoine Sardi et Henri Jacob, Management des risque bancaire, Afges, Paris, 2001, p.362.

7- تفعيل دور نشر المعلومات والإفصاح لتحسين مستوى السيولة: إن الإفصاح عن المعلومات الملائمة في أوانها من شأنها تدعيم وتعزيز تصور الجمهور عن تنظيم البنك و صلابته المالية.

8- تفعيل دور الإشراف: على السلطات الرقابية للإضطلاع بالمراقبة المستمرة للتأكد من احترام تلك المبادئ.

و بعد الاستفادة من دروس الأزمة المالية العالمية الأخيرة قامت لجنة بازل و لإيجاد عازل أكثر سماكة في الاستعداد لأزمات السيولة بإصدار نشرة في شهر جويلية 2008 بعنوان: "عوامل إدارة مخاطر السيولة الفعالة والإشراف عليها"

"Principels for sound liquidity risk management and supervision "

تضمنت هذه اللجنة سبعة عشر مبدأ هي¹:

1- يتوجب على كل بنك اعتماد إطارا شاملا لإدارة مخاطر السيولة بما يكفل المحافظة على توفير السيولة الكافية لسير العمل المصرفي بالإضافة إلى هامش إضافي يتكون من مجموعة من الأصول ذاتن الجودة العالية والسيولة المرتفعة، و على المراقبين اختبار مدى كفاية كل من إطار إدارة مخاطر السيولة بالإضافة إلى وضع سيولة البنك، كما يشترط القيام بالتدابير الملائمة بالبنك في حال وجود عجز في السيولة أو ضعف في إدارة مخاطرها، وذلك حماية للمودعين و حماية النظام المصرفي في الدولة من أي تأثيرات سلبية يكون لها أثر مستقبلي عليها؛

2- يجب على البنك أن يحدد بوضوح مستوى المخاطر المرغوب به والذي يتناسب مع استراتيجية عمل البنك و دوره في النظام المالي للدولة؛

3- على الإدارة التنفيذية للبنك أن تطور استراتيجية و سياسات وممارسات إدارة مخاطر السيولة بما يتفق مع مستوى المخاطر المرغوب به في البنك و ضمان احتفاظ البنك بمستوى كاف من السيولة. و على الإدارة التنفيذية أن تراجع باستمرار المعلومات عن تطور السيولة في البنك وترفع تقارير مجلس الإدارة بهذا الخصوص دوريا. كما أن على مجلس الإدارة أن يراجع الإستراتيجية والسياسات والممارسات و يقرها مرة واحدة سنويا على الأقل والتأكد من أن الإدارة التنفيذية تقوم بإدارة مخاطر السيولة بفعالية؛

¹ عدنان شاهر الأعرج، مرجع سبق ذكره، ص.117.

- 4- على البنك أن يقوم بحساب تكاليف ومنافع السيولة والمخاطر و يأخذها في الاعتبار في التسعير الداخلي و قياس الأداء و عند إدخال منتجات جديدة سواء في النشاطات داخل أو خارج الميزانية.
- 5- على إدارة البنك أن توفر اجراءات متينة لتحديد و قياس ومتابعة ومراقبة مخاطر السيولة و يجب أن تتضمن هذه الاجراءات إطار مل شامل للتنبؤ بالتدفقات النقدية التي تتولد من موجودات ومطلوبات البنك ومن البنود خارج الميزانية خلال فترات زمنية مستقبلية محددة؛
- 6- على البنك مراقبة ومتابعة تعرضاته لمخاطر السيولة والاحتياجات التمويلية بين المؤسسات أوالوحدات القانونية التابعة له أو نشاطاته المختلفة و بمختلف العملات آخذا بعين الاعتبار القيود القانونية والتنظيمية والتشغيلية التي قد تحد من تحول السيولة من وحدة إلى أخرى؛
- 7- على البنك أن يقوم بإعداد إستراتيجية تمويل توفر تنوع فعال في مصادر الأموال و طول فترات التمويل؛
- 8- على البنك أن يدير بفعالية وضع السيولة ومخاطرها لديه خلال نفس اليوم لمواجهة الدفعات والتسويات النقدية سواء خلال الفترات الطبيعية أو فترات الأزمات؛
- 9- على البنك إدارة أوضاع الموجودات بفعالية و عليه ان يميز بين الموجودات المقيدة والموجودات غير المقيدة و عليه مراقبة ظروف و قانونية الضمانات وامكانية التنفيذ عليها؛
- 10- على البنك تنفيذ اختبارات الظروف الضاغطة بشكل دوري على مختلف مصادر التمويل قصيرة الأجل والموارد المولد للسيولة و لضمان بقاء الإنكشافات الحالية ضمن مستوى المخاطر المرغوب به،وعلى البنك استخدام نتائج هذه الاختبارات لتعديل استراتيجيات و سياسات ومواقف السيولة لديه وتطوير خطط طوارئ فعالة لإدارة مخاطر السيولة؛
- 11- على البنك اعتماد خطة طوارئ رسمية للتمويل وادارة السيولة تحدد بوضوح استراتيجيات توفير السيولة في ظل الأزمات، ويجب أن تتضمن هذه الخطط سياسات لإدارة مدى البيئة الضاغطة واعتماد خطوط مسؤولية واجراءات واضحة يتم اختبارها دوريا لضمان أنها عملية متينة؛
- 12- على البنك أن يحتفظ بهامش أمان يتكون من موجودات عالية السيولة و غير مقيدة تمثل هامش أمان ضد مخاطر السيولة في حالة سيناريوهات الظروف الضاغطة التي تشمل فقدان المصادر غير المضمونة للسيولة؛

- 13- على البنك الإفصاح العام و بشكل دوري لذبي المصالح في السوق ليتمكنهم من الحكم على فالية إدارة المخاطر و وضع السيولة في البنك؛
- 14- على هيئات الرقابة المصرفية و بشكل منتظم أن تقوم بتحديد الإطار الكلي لإدارة المخاطر في البنوك و اوضاع السيولة لديها لتقرر إن كان يتوفر لدى هذه البنوك مستوى كاف من المرونة في ظل السيولة الضاغطة الناتجة عن النظام المالي في الدولة؛
- 15- على هيئات الرقابة أن تقوم بتحديد إطار مخاطر السيولة و وضع السيولة في البنك دوريا من خلال إجراءات رقابية تعتمد على التقارير الداخلية و تقارير التحوط و معلومات السوق؛
- 16- على هيئات الرقابة التدخل و الطلب من البنوك اعتماد اجراءات فعالة و محددة زمنيا لتحديد نقاط الضعف في عمليات إدارة مخاطر السيولة و وضع السيولة في البنك؛
- 17- على هيئات الرقابة المصرفية أن تتواصل مع هيئات الرقابة الأخرى و السلطات الرسمية المحلية و الخارجية لتسهيل عمليات الرقابة على مخاطر إدارة السيولة في البنوك.¹

الفرع الثالث: آثار اتفاقية بازل III على مؤشرات قياس مخاطر السيولة:

قدمت لجنة بازل III مؤشرا لقياس كفاءة السيولة بالبنوك التجارية هما:

المؤشر الأول: نسبة كفاية السيولة LCR:

و يستخدم هذا المؤشر في التأكد من أن البنك التجاري يمتلك مستوى ملائم من الأصول عالية السيولة بإمكانه تحويلها إلى نقد، بحيث تكفي السيولة المطلوبة لفترة زمنية مدتها 30 يوما في ظل سيناريو ضغط تم صياغته بواسطة المشرفين على البنك،² و يتم حسابه كما يلي:

نسبة كفاية السيولة = (الأصول عالية السيولة/إجمالي صافي التدفقات النقدية الخارجة خلال الثلاثون يوما القادمة) $\leq 100\%$

وتبعاً لما نصت عليه بازل III فإن أصول البنك التجاري تعتبر عالية السيولة إذ أمكن تحويلها إلى نقدية بسهولة بدون خسائر أو بخسارة محدودة، و تعتمد سيولة أي بنك على سيناريو الضغط و حجم التسييل و اعتبارات المدة التي يتم خلالها التسييل و تتضمن الأصول عالية السيولة نوعين من الخصائص هي:

¹framework for liquidity risk measurement, standards and monitoring, Bank for international settlements, December 2010, pp. 1-3

²Financing SMEs and Entrepreneurs, An OECD Scoreboard, Issue 1, 2012, P. 34.

- الخصائص الأساسية وتتضمن:

- ✓ انخفاض مستوى مخاطر الائتمان والسوق؛
- ✓ سهولة وتأكيـد التقييم المستخدم؛
- ✓ ارتباطها بالأصول الخطرة منخفض؛
- ✓ التسجيل بأسواق مالية متطورة ومنظمة.

- خصائص مرتبطة بالسوق وتتضمن:

- ✓ سوق نشيط و كبير؛
- ✓ وجود صانعي السوق من مشتريين و بائعين؛
- ✓ وجود تركيز سوقي منخفض؛
- ✓ وجود توجه نحو السيولة.

وتتضمن الأصول عالية السيولة الأصول التي يحتفظ بها البنك في اليوم الأول لفترة الضغط، و يوجد مجموعتين لتلك الأصول تشتمل المجموعة الأولى على الأصول التي يمكن أن تدرج ضمن الرصيد بدون حد أقصى (المستوى الأول) وتشتمل المجموعة الثانية على الأصول التي تتألف حتى 40% من قيمة الرصيد (المستوى الثاني)؛¹ حيث تتضمن أصول المستوى الأول النقدية والاحتياطيات لدى البنك المركزي و ذلك للحد الذي يمكن فيه سحبها خلال فترة الضغط، والأوراق المالية التي لها حقوق مضمونة بواسطة الملاك أو البنوك المركزية أو الحكومية غير المركزية أو بنك التسويات الدولية أو صندوق النقد الدولي أو غيرها. وتتضمن أصول المستوى الثاني الأصول الواردة ضمن المستور الأول والمتولدة بواسطة عمليات تمويل مأمونة تستحق خلال ثلاثون يوماً و يجب أن تطبق نسبة استنزال 15% على الأقل على القيمة السوقية الجارية لكل أصل من أصول المستوى الثاني.² و فيما يتعلق بإجمالي صافي التدفقات النقدية الخارجة خلال 30 يوماً القادمة فإنها تحسب بالعلاقة التالية:

إجمالي صافي التدفقات النقدية الخارجة = التدفقات النقدية الخارجة - إجمالي التدفقات النقدية الداخلة خلال فترة الضغط (حتى 75% من التدفقات الخارجة) التدفقات النقدية الخارجة بالبنوك من خلال ضرب أرصدة الإصدار للمجموعات المختلفة من الالتزامات والتعهدات خارج الميزانية في المعدلات المتوقع أن يتم تصنيفها أو

1 International Framework for liquidity risk measurement, standards and monitoring. December 2009. <http://www.bis.org/pub/bcbs188.htm>

² هشام حسن عواد المليحي و عماد سعد محمد الصايغ، مدى كفاية الإفصاح المحاسبي عن مخاطر السيولة بالبنوك التجارية وفقاً لبازل 3، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، مصر، ص. 1128.

سحبها، كما يتم حساب صافي التدفقات النقدية الخارجة من خلال ضرب أرصدة الإصدار للمجموعات المختلفة من حسابات المدينين التعاقدية في المعدلات التي يتوقع أن تتبع في ظل سيناريو ضغط حتى 75% من إجمالي التدفقات النقدية الخارجة.

المؤشر الثاني: نسبة صافي التمويل الثابت (NSFR):

يتم استعمال هذا النموذج للتأكد من مدى قدرة البنك التجاري على تمويل أسهمه وانشطته في الأجلين المتوسط والطويل أي باستعمال مصادر أموال أكثر استقراراً و قد حددت اللجنة سنة 2018 لاستكمال تطبيقها، وتحسب كما يلي:¹

نسبة صافي التمويل الثابت = (قيمة التمويل الثابت المتاحة/قيمة التمويل الثابت المطلوبة) ≤ 100%

و يمثل مدخل التمويل الثابت حوافز إضافية للبنوك التجارية لتمويل رأس مالها واصولها السائلة من خلال مصادر تمويل تتعدى الثلاثون يوماً، و يتضمن التمويل الثابت المتاح (ASF) رأس المال، الأسهم الممتازة التي يتعدى تاريخ استحقاقها السنة، والالتزامات التي يكون تاريخ استحقاقها بعد سنة أو أكثر، والجزء من الودائع التي ليس لها تاريخ استحقاق أو ودائع يكون تاريخ استحقاقها قبل سنة و يتوقع بقاؤها، والباقي من مصادر التمويل التي يكون تاريخ استحقاقها لا يتعدى السنة و يتوقع استمرارها و يوضح الجدول التالي عناصر التمويل الثابت المتاح والمعامل الخاص بها:

و يتمثل التمويل الثابت المطلوب (RSF) في إجمالي قيمة الأصول التي يتم الاحتفاظ بها أو تمويلها بواسطة البنك التجاري مضروبة في معامل التمويل الثابت المطلوبة لكل نوع من أنواع الأصول مضافاً إليها البنود خارج الميزانية مضروبة في معامل التمويل الثابت المطلوب لها.²

¹ International Framework for liquidity risk measurement, standards and monitoring. December 2009. <http://www.bis.org/pub/bcbs188.htm>

² هشام حسن عواد المليحي و عماد سعد محمد الصايغ، مرجع سبق ذكره، 1129.

خلاصة الفصل:

تعتبر مخاطر السيولة من أهم المخاطر التي تواجه النشاط المصرفي، خاصة بعد تنوع أعمال البنوك واشكالها ومنتجاتها في ظل التطورات العالمية في مجال التكنولوجيا والإعلام والاتصال، حيث إنها تنجم أساسا عن عمد توافق الآجال بين الموارد والاستخدامات.

ومن خلال دراستنا للإطار النظري لإدارة مخاطر السيولة بالبنوك التقليدية، نستنتج أنها تعتمد أساسا على إدارة سيولة البنك في المدى المتوسط والقصير والتي تعتمد بدورها على إدارة أصوله وخصومه، بما يسمح بقياس وتسيير الاحتياجات التمويلية. وهي في الأساس مستوحاة من المبادئ العامة التي تضمنتها توصيات لجنة بازل.

حيث إن قياس مخاطر السيولة باعتبارها أهم مرحلة من مراحل إدارة مخاطر السيولة، يمكن أن تتم عن طريق دراسة وضع ميزانية البنك من خلال تصنيف الأصول والخصوم بالميزانية حسب المدة المتبقية لاستحقاقها، بالإضافة إلى تقنيات أخرى من أهمها وأكثرها استخداما طريقة المؤشرات المالية. وهذا ما أكدته لجنة بازل باحتواء اتفاقيتها الثالثة على مؤشرين هامين لقياس السيولة قصيرة ومتوسطة الأجل، بالإضافة إلى سرد أهم المبادئ الأساسية لإدارة مخاطر السيولة بالبنوك التقليدية. لكن هل تصلح هذه المبادئ والتقنيات لإدارة مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية؟ وما مدى الاختلاف في ذلك بين البنوك التقليدية والإسلامية؟

هذا ما سنحاول الإجابة عنه في الفصل الموالي.

الفصل الثاني:

إدارة مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية

تمهيد:

يُعد موضوع إدارة مخاطر السيولة من المواضيع الإستراتيجية في البنوك الإسلامية، لا سيما بعد انتشارها العالمي الواسع و نجاحها الكبير في استقطاب أموال ضخمة، وهذا ما يدعوها إلى ضرورة إدارة مخاطر السيولة لديها برسم توضيحي الأمثل في ظل التحديات القائمة حول ذلك بشأن منافسة البنوك التقليدية لها، و ضعف مؤسسات البنية التحتية و في ظل محاولات مجلس الخدمات المالية الإسلامية لتبني القواعد العالمية الاحترازية لإدارة مخاطر السيولة تماشياً مع مقررات لجنة بازل العالمية.

ومن خلال هذا الفصل سيتم التعرض إلى مصادر الأموال واستخداماتها في البنوك الإسلامية ومقارنتها بمثيلاتها في البنوك التقليدية، مفهوم السيولة في البنوك الإسلامية أهميتها و عناصرها، ثم مفهوم إدارة السيولة واستراتيجياتها و واقع إدارة سيولتها في البنوك الإسلامية قبل أن نتطرق في آخر الفصل إلى مفهوم إدارة مخاطر السيولة وتعرف هذه المخاطر، أسبابها، مصادرها والآثار المترتبة عنها وكذا أهم الوسائل لمعالجة هذه المخاطر لنختتم في الأخير بمقارنة إدارة مخاطر السيولة بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية.

المبحث الأول: مصادر الأموال واستخداماتها في البنوك الإسلامية

قبل أن نتناول إدارة السيولة ومخاطرها في البنوك الإسلامية لا بد أن نتحدث أولاً عن مصادر الأموال واهم أوجه استخدامها في البنوك الإسلامية، و بالتالي سوف نقارنها مع مثيلاتها في البنوك التقليدية، و نبين أثر ذلك على إدارة السيولة.

المطلب الأول: مصادر الأموال في البنوك الإسلامية:

نبحث في هذا المطلب عن أهم مصادر الأموال في البنك الإسلامي، فأموال البنك الإسلامي تأتي من كل أو بعض العناصر الآتية والتي تم تصنيفها إلى مصادر أموال داخلية واخرى خارجية.

الفرع الأول: مصادر الأموال الذاتية(الداخلية):وهي تتكون أساسا من رأس المال والاحتياطيات

1- رأس المال: يعرف رأس المال المقدم من الشركاء في الفكر الإسلامي في ضوء الملكية المشتركة بأنه مجموع أنصبة الشركاء المقدمة عند بداية المشروع أو الشركة سواء في شكل نقود أو أصول عينية حيث يمثل رأس المال المدفوع مجموع الأسهم المكتتب بها مضروبا في قيمة السهم الاسمية، والسهم الواحد هو أداة مالية تمثل حصة في حق مالي، وهي سند للملكية و لا تمثل مالا محددًا في الشركة، فالسهم يمثل حصة في ملكية الأصول الصافية للبنك و ليس مالا محددًا في حد ذاته بالبنك. و يشترط أن يكون رأس المال مدفوعا بالكامل دون أن تكون هناك حصص مستحقة الدفع في ذمة أصحابها على عكس ما هو متعارف عليه بالبنوك التقليدية.¹

و يخضع الحد الأدنى لرأس مال البنك الإسلامي كما البنوك التقليدية، لتشريعات البنك المركزي ومقررات بازل الدولية التي تحدد الحد الأدنى لرأس مال البنك نسبة إلى حجم الودائع الموجودة لديه.

وفي كل الأحوال، و على الرغم من أن رأس المال هو المقياس الذي عبره يمكن الحكم على قدرة البنك في احتمال المخاطر²، فإن لا يمثل رأس المال سوى جزء يسيرا لا يتعدى 10% من إجمالي مصادر أموال البنك الإسلامي أو التقليدي غير أننا نلاحظ واقعا أن البنوك الإسلامية في العديد من الدول تمتلك رأس مال ضخم مقارنة بالبنوك التقليدية.

و يتم استخدام رأس مال البنك في شكلين:

¹ هند يوسف سليمان أبو قرون، إدارة السيولة في المصارف السودانية إيجابياتها و سلبياتها، المؤتمر الدولي الثاني للمالية والمصرفية الإسلامية بعنوان إدارة السيولة في المصارف الإسلامية، عمان الأردن، 29-30 جويلية 2015.

محمد سليم وهبة و كامل حسن كلاكش، المصارف الإسلامية، نظرة تحليلية في تحديات التطبيق، مجد للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، ط1، 2011، ص.60.

- مصاريف تأسيس البنك وإيجاد الكيان الاعتباري له و بنائه، إعداده و غيرها من المصاريف الإعدادية؛
- تمويل المشروعات على شكل المشاركة بالربح والخسارة، و على شكل مضاربة حيث يكون البنك مضاربا بالأموال دون الإدارة أو بالإدارة أيضا، حيث يشرك أمواله مع ودائع المضاربة في العمليات الاستثمارية¹.
- 2- **الاحتياطات:** وهي أرباح محتجزة من أعوام سابقة²، حيث يحدد النظام الأساسي لكل بنك إسلامي كيفية تكوين الاحتياطات و ذلك بأن يحدد النسبة الواجب اقتطاعها من صافي الأرباح السنوية لترحل للاحتياطي العام، و ينقسم الاحتياطي إلى قسمين أساسيين هما: احتياطي قانوني يكون ملزما بتكوينه بحكم القانون والثاني احتياطي خاص يقوم البنك بتكوينه اختياريا بهدف منه إلى دعم المركز المالي و زيادة ثقة العملاء بالبنك.
- 3- **الأرباح المحتجزة:** يحدد النظام الأساسي للبنك الإسلامي، واستنادا إلى ما يقرره مجلس إدارة البنك في نهاية كل سنة مالية و بعد تصديق جمعيته العمومية على مقدار الأرباح التي يحتجزها وتدور إلى الأعوام اللاحقة، و بإمكان البنك إضافتها إلى الاحتياطي العام أو تضم لرأس مال البنك.
- 4- **المخصصات:** وهي مبالغ يتم تكوينها خصما من حسابات الأرباح والخسائر أي بالتحميل على تكاليف التشغيل (مصروفات البنك) بغض النظر عن نتيجة نشاط البنك، و ذلك لمواجهة التزام مؤكد الوقوع مثل استهلاك أو تجديد قيمة الأصول³.

الفرع الثاني: مصادر الأموال الخارجية

- تعتبر الودائع أهم مصدر من مصادر أموال البنك الخارجية شأنه في ذلك شأن البنوك التقليدية وتصنف إلى:
- 1- **الودائع تحت الطلب:** تقوم البنوك الإسلامية بتقديم خدمة الحسابات الجارية إلى عملائها من أفراد و شركات، حيث يقوم العميل بفتح حساب جاري دائن وإيداع الودائع النقدية التي يرغب في إيداعها في هذا الحساب، و لا تتقيد هذه الودائع النقدية المسجلة في حسابات الائتمان بأي قيد

¹ محمد محمود العجلوني، البنوك الإسلامية (أحكامها-مبادئها-تطبيقاتها المصرفية)، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2008، ص: 174-175.

² محمود حسين الوادي واخرون، الاقتصاد الإسلامي، دار المسيرة، الأردن، ط1، 2010، ص. 201.

³ حيدر يونس الموسوي، المصارف الإسلامية (أداءها المالي واثارها في سوق الأوراق المالية)، دار اليازوري، الأردن، ط1، 2011، ص. 37-

- من القيود سواء عند السحب أو الإيداع، وهي لا تشارك بأية نسبة في أرباح الاستثمار و لا تتحمل أية مخاطر.¹ وهي مطابقة تماما لمثلتها في البنوك التقليدية.²
- وتتضمن أحكام الودائع تحت الطلب في البنوك الإسلامية ما يلي:³
- لا تستحق هذه الودائع أية أرباح و لا تتحمل أي خسائر،
 - يضمن البنك الإسلامي كامل قيمة الوديعة؛
 - يفوض المودع البنك بحرية التصرف بالوديعة مادام ضامنا لها؛
 - للمودع حرية سحب جزء أو كامل قيمة الوديعة متى شاء؛
 - للمودع حق استخدام هذا الحساب الجاري في تسوية التزاماته المادية؛
 - لا يجوز للمودع سحب مبالغ أكبر من قيمة الوديعة.

و يرجع أصل هذه الحسابات الجارية إلى خدمة العملاء الذين يقومون بأعمال اقتصادية و خدمية متنوعة تحتاج إلى التعامل بالشيكات والى تسوية التزاماتهم المالية بطريقة مصرفية سريعة ومضمونة مع احتفاظهم بالسيولة التي لديهم في مكان آمن، وتؤمن هذه الحسابات للبنك الإسلامي درجة عالية من السيولة، حيث تصبح هذه الأموال دينا في ذمة البنك نحو صاحب المال و يقوم البنك باستثمارها، و إذا حدثت خسارة فإن البنك يتحملها بالكامل لأنه ضامن للمال الذي هو دين في ذمته للمودعين، أما في حالة الربح فيحصل عليه البنك بالكامل و ذلك استنادا إلى القاعدة الفقهية التي تنص على أن "الخراج بالضمان" أي من ضمن أصل الشيء جاز له أن يحصل على ما يولده من منافع أو إيرادات.⁴

2- **الودائع الادخارية:** وهي ودائع لأجل تعتمد أساسا على المشاركة، وتهدف إلى نشر الوعي الادخاري لدى الجمهور⁵، أو حسابات الاستثمار المشترك حيث تقبل البنوك الإسلامية الأموال من المودعين بغية استثمارها، و بناء عليه توقع معهم عقد مضاربة، و يكون البنك هو المضارب والمودعون هم أرباب المال، و قد تكون المضاربة مطلقة كما في حسابات الاستثمار العام أو الاستثمار المشترك، وتشارك أموال المودعين في هذه الحسابات في صافي النتائج الكلية لعمليات

¹ محمود حسن الصوان، أساسيات العمل المصرفي الإسلامي؛ دار وائل للنشر، الأردن، ط2، 2008، ص.120.

² Geneviève Causse-Broquet , La finance islamique, RB édition, rue Thénard, 75240, Paris, 2012, p.78.

³ الغريب ناصر، أصول المصرفية الإسلامية و قضايا التشغيل، دار أبو اللول للنشر والتوزيع، ط1، 1998، ص.65.

⁴ حيدر يونس الموسوي، مرجع سبق ذكره، ص ص: 39-41.

⁵ Geneviève Causse-Broquet , op cite , P.79.

الاستثمار المشترك دون ربطها بمشروع أو برنامج استثماري معين. و يحصل أصحاب الودائع الادخارية على دفاتر توفير يسلمها لهم البنك الإسلامي تحوي بيان مدفوعاته ومسحوباته، ومقابل هذه الخدمة يحصل البنك الإسلامي على تفويض من العميل باستثمار وتشغيل أمواله والمضاربة بها، و يحصل العميل على عائد مناسب من نتائج أرباح الاستثمار الصافية بنسبة مشاركة تناسب مع مبلغ الوديعة ومدة استثمارها.

و في حالة حدوث خسارة في عملية المضاربة المطلقة فإن البنك والمودعون يتحملون الخسائر بنسبة مساهمة كل طرف في رأس مال المضاربة لأن البنك الإسلامي لا يضمن العائد بالنسبة للمودع الذي قد يتحمل الخسارة إذا ما حدثت.¹ ومن استقرار ميزانيات البنوك الإسلامية في أنحاء العالم نلاحظ تضخم هذا الوعاء و كبره بالنسبة لأوعية وموارد التمويل الأخرى نظرا لأهميته.²

3- ودائع الاستثمار المخصص: حيث تقبل البنوك الإسلامية الودائع النقدية من المودعين لغايات

الاستثمار المخصص في مشروع محدد أو استثمار لغرض معين، و يوقع بموجبه البنك الإسلامي عقدا للمضاربة المقيدة، بحيث يكون البنك هو المضارب والمودعون في حسابات الاستثمار المخصص هم أرباب المال، و يقوم البنك بتشغيل هذه الودائع الاستثمارية بحسب الاتفاق و على ضمانه أصحابها الذين يتحملون مخاطر الاستثمار التي قد تحدث خلال المدة الاستثمارية للمشروع، و في حالة الربح المتحقق فإنه يوزع بين أصحاب الودائع والبنك المضارب وفقا إلى النسب المتفق عليها المحددة سلفا، حيث سوف يحصل البنك على نصيب من العائد الصافي لحساب الاستثمار المخصص و ذلك مقابل جهده وإدارته لتلك الأموال، أما في حالة حدوث خسارة فسيتمحملها أصحاب حسابات الاستثمار المخصص بالكامل بشرط عدم تقصير البنك الإسلامي أو تعديده. و لقد تم أيضا تكييف العلاقة بين البنك والمودعين وفق عقد الوكالة بأجر، حيث يقوم البنك الإسلامي بدور الوكيل في توظيف أموال المودعين لديه و يأخذ حصة من الأرباح الناتجة عن استثمار هذه الودائع مقابل هذه الوكالة.³

4- ودائع المؤسسات المالية: انطلاقا من مبدأ التعاون بين البنوك الإسلامية، تقوم بعض البنوك

الإسلامية بإيداع الفائض لديها في البنوك الإسلامية التي تعاني عجز في السيولة النقدية، و يكون

¹ محمود حسن الصوان، مرجع سبق ذكره؛ ص. 122.

² عبد السميع المصري، البنك الإسلامي علميا و عمليا، مكتبة وهبة، مصر، ط1، 1988، ص. 43.

³ هند يوسف سليمان أبو قرون، مرجع سبق ذكره.

الإيداع في صورة ودائع استثمارية تأخذ عائدا غير ثابت أو في صورة ودائع جارية لا تستحق عليها عائدا.

5- **شهادات الإيداع:** تعد أحد مصادر الأموال متوسطة الأجل في البنوك الإسلامية، و يتم إصدارها بفئات مختلفة لتناسب مستويات دخول المودعين كافة، وتتأرجح مدة الشهادة بين (1-3) سنوات، تستخدم أموال تلك الشهادات في تمويل مشروعات متوسطة الأجل، و يتم توزيع العوائد شهريا تحت حساب التسوية النهائية أو يتم توزيع العائد في نهاية المدة.

6- **صناديق الاستثمار:** تمثل أوعية استثمارية تلبى طلبات المودعين في استثمار أموالهم وفق المجالات التي تناسبهم سواء الداخلية منها أو الخارجية بما يحقق لهم عوائد مجزية، و يقوم البنك باختيار أحد المجالات الاستثمارية المحلية والدولية، و ينشئ لهذا الغرض صندوقا يطرحه للاكتتاب العام على المستثمرين و يقوم البنك بأخذ حصة شائعة من الربح مقابل إدارته للصندوق.

7- **وحدات الثقة:** وتعد هذه الخدمة من الخدمات المصرفية المهمة حديثة النشأة التي تعد مجالا استثماريا مهما، و يتم من خلالها جمع المدخرات من الجمهور بصيغة خدمات غير إيداعية يتم توظيفها في مجالات أسواق الأوراق المالية، و يقوم البنك بأخذ نسبة محددة من الربح في هذا المجال و عادة ما يتم تحديد جهة تقوم بإدارة مثل هذا النشاط¹.

8- **صكوك الاستثمار:** ظهر الاهتمام بتوفير بديل مناسب للسندات الربوية في المؤتمر العلمي الأول للاقتصاد الإسلامي عام 1976، ثم تبعته محاولات عدة لإيجاد البديل الإسلامي لسندات القروض التي تقوم على أساس الفائدة الربوية.

وتعرف صكوك الاستثمار على أنها وثائق متساوية القيمة تمثل حصصا شائعة في ملكية أعيان أو منافع أو خدمات أو في وحدات مشروع معين أو نشاط استثماري خاص، و ذلك بعد تحصيل قيمة الصكوك و قفل باب الاكتتاب و بدء استخدامها فيما أصدرت من أجله². حيث أن هذه الأخيرة تؤدي إلى تقليل مخاطر الاستثمار وتوزيعها من خلال تعدد منافذ الاستثمار والتخلص من التركيز الشديد في التمويل قصير الأجل المسيطر على

¹ محمود حسن الصوان، مرجع سبق ذكره، ص. 123.

² حيدر يونس الموسوي، مرجع سبق ذكره، ص. 41-44.

أعمال البنوك الإسلامية¹، حيث أثبتت العديد من الدراسات ما للصكوك من مكانة في الوسط المالي باعتبارها أقل مخاطرة من أدوات التمويل التقليدية، والتي كان المسبب الرئيسي للأزمة المالية العالمية السابقة².
ومما سبق نستطيع القول أن الموارد المالية للبنوك الإسلامية تشبه إلى حد كبير الموارد المالية في البنوك التقليدية، ولكن يظهر الاختلاف في العوائد وأدوات الاستثمار وتحمل المخاطر، فالمودع المستثمر في البنك التقليدي يضمن له البنك الوديعة مع الفوائد المستحقة في نهاية المدة، و لكن المستثمر في البنوك الإسلامية يتوقع الربح أو الخسارة و لا يضمن له البنك أصل الوديعة و لا عوائدها.

المطلب الثاني: استخدامات الأموال في البنوك الإسلامية

تسعى البنوك الإسلامية إلى تحقيق عدة أهداف من الاستثمار الذي تضطلع به و على رأسها إشراك رأس المال و خبرة العمل في دفع عملية التنمية في المجتمع وتحسين الوضع الاقتصادي، و كذا ضمان حصول المستثمر على ربح يتناسب مع الدور الفعلي لأمواله في العملية الاستثمارية، و يمكن تقسيمها إلى أساليب قائمة على الملكية، أساليب قائمة على البيوع و أساليب أخرى.

الفرع الأول: أساليب قائمة على الملكية:

1- المشاركة: تعرف بأنها اتفاق بين البنك والعميل على العمل في مشروع ما بغرض تحقيق الربح عن طريق المساهمة في المشروع وادارته³، و لأن المشاركة هي الأسلوب الأكثر أهمية بين صيغ التمويل باعتبارها معلما مميزا للبنوك الإسلامية عن غيرها⁴، والاستثمار الإسلامي فإن معالم المشاركة تتحدد كما يلي:

- يشترك البنك والعميل في المال والعمل وفق عقد المشاركة؛
- يتمثل نصيب كل من البنك والعميل بجزء شائع من الربح؛
- يتفق الطرفان عند تأسيس الشركة على نسبة محددة لتقسيم الربح بينهما؛
- يتم اقتطاع نسبة من صافي الربح مقابل المصاريف الإدارية، و بعد ذلك يتم توزيع صافي الربح حسب حصة كل شريك، أما نسبة الخسارة فتكون حسب نسبة المساهمة في رأس المال فقط.

¹ طهراوي أسماء و بن حبيب عبد الرزاق، إدارة المخاطر في الصيرفة الإسلامية في ظل معايير بازل، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، المجلد 19، العدد 1، ص. 29.

² كوثر الأبي، الصكوك الإسلامية... متطلبات التطبيق في أسواق المال في مصر، مجلة الإقتصاد الإسلامي، العدد 429 ذي الحجة 1437، 4 سبتمبر 2016، دبي، الإمارات العربية المتحدة، ص. 7.

³ محمد محمود المكاوي، أسس التمويل المصرفي الإسلامي بين المخاطرة والسيطرة، المكتبة العصرية، مصر، ط 1، 2010، ص. 29.

⁴ نعيم نصر داوود، البنوك الإسلامية نحو اقتصاد إسلامي، دار البداية، الأردن، ط 1، 2012، ص. 145.

وتتعدد أشكال التمويل بالمشاركة بحسب أهدافها والمدة الزمنية لكل شكل ومن أهم هذه الأشكال:¹

- **المشاركة الدائمة:** إذ يقوم البنك الإسلامي بالمساهمة في رأس مال أحد المشاريع الإنتاجية أو الخدمية، مما يترتب عليه أن يكون البنك شريكا في ملكية المشروع و بالتالي في إدارته والإشراف عليه، و يتم تقسيم الأرباح إن حصلت بحسب الاتفاق، أما في حالة الخسارة فتوزع بحسب مساهمته في رأس المال.

- **المشاركة المتناقصة المنتهية بالتمليك:** وهي نوع من صيغ المشاركة تقوم بين البنك والعميل الذي يكون من حقه أن يحل محل البنك في ملكية المشروع إما بقيام العميل بتسديد المبلغ دفعة واحدة، أو على دفعات بحسب الشروط المتفق عليها بين الطرفين و طبيعة العملية التمويلية.

-2 **المضاربة:** تعد صيغة المضاربة من أساليب الاستثمار المهمة في النظام المالي الإسلامي المعاصر، إذ أنها تتميز بكفاءة و فعالية عالية، وتعمل على تجميع المدخرات و وضعها في أيدي أصحاب الكفاءة والمهارة بهدف تنميتها.

والمضاربة هي عقد في الاشتراك في الربح الناتج²، بين العمل و رأس المال يتفقان على اقتسام الأرباح عند تحقيقها بنسبة محددة، أما في حالة الخسارة فيخسر العامل جهده و يخسر صاحب رأس المال ماله، و قد تطور عقد المضاربة في البنوك من المضاربة المفردة المباشرة إلى المضاربة المشتركة، واذ يعد المودعين جميعهم (المدخرين) أرباب المال والبنك هو العامل المضارب، و بالتالي يقوم البنك بإعطاء المال لمن يعمل به، و في هذه الحالة يصبح البنك هو صاحب المال ومن ينميه مضاربا³.

¹ محمد محمود المكاوي، البنوك الإسلامية (النظرية-التطبيق- التطوير)، المكتبة العصرية، مصر، ط1، 2012، ص.131.

² حسين بلعجوز، مخاطر صيغ التمويل في البنوك الإسلامية والبنوك الكلاسيكية-دراسة مقارنة-، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، 2009، ص.19.

³ حيدر يونس الموسوي، مرجع سابق، ص.46.

3- التمويل بالمشاركة في الإنتاج: فضلا عن الصيغ الاستثمارية التي أشرنا إليها من مشاركة ومضاربة

هناك صيغ استثمار زراعي هامة نذكر منها:

أ- **المزارعة:** هي عقد على الزرع ببعض ما يخرج منه بشروط¹، أي تقديم البنك عنصر الأرض إلى

العامل الزراعي على أن يكون الناتج بينهما، فالبنك باعتباره المالك يقدم الأرض والبذير، و يقوم الثاني بالعمل والإنتاج على أن يتفقا على نسبة من الناتج لكل منهما.

ب- **المساقاة:** مأخوذة من السقي، و ذلك بأن يقوم شخص على سقي النخيل والكرم ومصطحتهما²،

أي أن يقوم البن على دفع البساتين أو الأشجار أو النخيل المثمرة إلى من يعتني بها و يحافظ عليها، مقابل نصيب من الثمار الناتجة يحدد حسب الاتفاق كجزء معلوم مشاع³.

ت- **شركة الحيوان:** وتقوم على الاشتراك في تربية الحيوانات والمواشي، يدفع البنك الثمن كله أو بعضه و يقوم الطرف الآخر بالإشراف والرعاية، و يقسمان النتائج والربح بعد ذلك⁴.

الفرع الثاني: الأساليب القائمة على البيوع

1- **المرابحة:** تعد المرابحة من أهم القنوات الاستثمارية في البنوك الإسلامية، و بيع المرابحة هو بيع سلعة

ما بما قامت به على بائعها مضافا إليه ربح متفق عليه بينهما. والأساس الفقهي في هذا البيع الأمانة وتفسد المعاملة لمخالفتها⁵.

أما المرابحة المصرفية فهي صيغة تمويل طورتها البنوك الإسلامية مبنية على صيغة العقد المذكور أعلاه، إلا أنها تتضمن أيضا الأمر بالشراء والوعد بالشراء، إذ يأمر العميل البنك بشراء سلعة معينة لنفسه و يعده بشرائها

¹ أحمد محمود نجار، الاستثمار بالمشاركة في البنوك الإسلامية، دار الكتب العلمية، لبنان، ط1، 2010، ص.56.

² محمد بن عبد الرحمن الجنيدل وايهاب حسين أبو دية، الاستثمار والتمويل في الاقتصاد الإسلامي، دار جرير، الأردن، ج1، ط1، 2009، ص.182.

³ أحمد شعبان محمد علي، البنوك الإسلامية في مواجهة الأزمات المالية، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، ط1، 2010، ص.153.

⁴ محمد محمود المكاوي، أسس التمويل المصرفي الإسلامي بين والمخاطرة والسيطرة، مرجع سبق ذكره، ص.51.

⁵ جميل محمد الخطاطبة، إدارة السيولة في صندوق الائتمان العسكري، المؤتمر الدولي الثاني للمالية والمصرفية الإسلامية بعنوان إدارة السيولة في

منه بثمن مؤجل مع الربح. والمراجحة بهذه الطريقة تسمى المراجحة للآمر بالشراء، و قد وجدت هذه الصيغة طريقها وانتشارها في البنوك الإسلامية، حيث أثبتت دراسات كثيرة بأن صيغة التمويل بالمراجحة تعد من أكثر الصيغ استخداما في البنوك، وصلت في بعض البنوك قيمتها إلى 96% كنسبة من إجمالي تمويلاته¹.

و يرجع عدد من الباحثين في ظاهرة إفراط البنوك الإسلامية في استخدام هذه الصيغة على حساب صيغتي التمويل بالمضاربة والمشاركة، إلى المخاطر الائتمانية العالية المرتبطة بالمشاركة والمضاربة لا سيما مع عدم وجود الضمان، فضلا عن ضعف كفاءة البنوك الإسلامية في مجال تقييم المشروعات وتقنياتها².

2- **السلم:** و يسمى بيع المحاويج³، وهو بيع آجل بعاجل⁴، أي عقد يتم بموجبه دفع ثمن سلعة معينة في الحال على أن يتم استلام السلعة لاحقا، أي بموعد معين، و بالتالي فإن الثمن يدفع عاجلا والسلعة آجلا. أو هو بيع موصوف في الذمة ببدل يتم دفعه فورا⁵.

و لصيغة التمويل بالسلم فوائد اقتصادية كبيرة من أهمها مساعدة الحكومة بتمويل المزارعين و صغار الحرفيين بشراء السلع التي ينتجونها فيستخدمون هذا الثمن في تحسين إنتاجهم، إضافة إلى إمكانية استخدام عقد السلم إلى جانب عقود الاستصناع لغرض تطوير أسواق مستقبلية إسلامية.

3- **الاستصناع:** هو عقد بين المشتري والصانع⁶، يقوم أحدهما الصانع بموجب هذا العقد بصنع شيء محدد الجنس والصفات للطرف الآخر المستصنع، على أن تكون المواد اللازمة للصنع من عند الصانع و ذلك مقابل ثمن معين يدفعه المستصنع إلى الصانع إما حالا أو مقسطا أو مؤجلا.

وتهدف البنوك الإسلامية من صيغة التمويل بالاستصناع إلى دعم جهود التنمية الصناعية في الدول الإسلامية

¹ حيدر يونس الموسوي، مرجع سبق ذكره، ص: 51-52.

طارق الله خان و حبيب أحمد، إدارة الخطر: تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية، البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث

² والتدريب، جده، المملكة العربية السعودية، 2003، ص. 70.

³ محمود محمد حمودة، الاستثمار والمعاملات المالية في الإسلام، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، ط2، 2009، ص. 104.

⁴ عصام عمر أحمد مندور، البنوك الوضعية والشرعية، دار التعليم الجامعي، مصر، ب ط، 2013، ص. 276.

⁵ فليح حسن خلف، البنوك الإسلامية، جدار للكتاب العالمي و عالم الكتب الحديث، الأردن، ط1، 2006، ص. 331.

⁶ شهاب أحمد سعيد العززي، النظام المحاسبي للبنوك الإسلامية، دار النفائس، الأردن، ط 1، 2012، ص. 308.

و زيادة قدراتها التنافسية، إضافة إلى إمكانية تمويل إنتاج السلع الرأسمالية كالمعدات، الآلات، أجهزة الاتصالات وغيرها من السلع الرأسمالية الضخمة¹.

4- التمويل بالإجارة: تعرف اصطلاحاً ببيع المنفعة المعلومة بعوض معلوم، وهي عقد لازم لا يملك أحد العاقدين فسخه إلى إذا وجب ما يوجب ذلك²، و للإجارة أربعة أركان هي العاقدان، الصيغة، الأجرة والمعقود عليه وتصنف الإجارة إلى ثلاثة أنواع هي:

- الإجارة المنتهية بالتملك؛

- التأجير التمويلي؛

- التأجير التشغيلي.

وتعتبر صيغة التأجير المنتهية بالتملك هي الأكثر استخداماً في البنوك الإسلامية، وهو تطبيق خاص لعقد الإجارة، و يتميز بأنه ينتهي بانتقال ملكية المال المأجور إلى المستأجر فيصبح مالكا له، إذ يقوم البنك بشراء المنشآت والمعدات الضخمة، و بالتالي القيام بتأجيرها إلى العملاء مع وعد من هؤلاء العملاء بشراء تلك المنشآت أو المعدات في مقابل أقساط دورية، إلى أن يتم سداد ثمن الشراء الأصلي وتحقيق عائد مناسب للبنك في نهاية المدة المتعاقد عليها، فتؤول ملكية المعدات والمنشآت إلى المستأجر.

وهناك صيغ أخرى للتمويل الإسلامي كالجعالة، البيع الآجل، القرض الحسن، و غيرها كما أنه يمكن للبنك الإسلامي أن يقوم بالاستثمار المباشر فيعمل على تأسيس مشاريع استثمارية³.

المطلب الثالث: مقارنة بين هيكل ميزانية البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية واثراً ذلك على إدارة السيولة

من خلال عرضنا الموجز لأهم موارد واستخدامات الأموال في البنوك الإسلامية نلاحظ أن طبيعة الموارد في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية متشابهة، يكمن الاختلاف فقط في الأهمية النسبية لهذه الموارد، حيث نلاحظ ارتفاع نسبة الودائع تحت الطلب في البنوك التقليدية، أما بالنسبة للبنوك الإسلامية نلاحظ ارتفاع الأهمية النسبية للودائع الاستثمارية حيث إنه لا يدفع فوائد على هذه الأنواع من الودائع، و لكنه يقوم بتشغيل واستثمار هذه الودائع بنفسه أو مع مستثمرين آخرين و يحقق الأرباح، ثم يقوم في نهاية كل مدة بتوزيع العوائد المستحقة لأصحاب هذه

¹ حيدر يونس الموسوي، مرجع سبق ذكره، ص.55.

² أحمد شعبان محمد علي، البنوك الإسلامية في مواجهة الأزمات المالية، دار الفكر الجامعي، مصر، ط1، 2010، ص.119.

³ للمزيد انظر كل من:

- محمد محمود الكاوي، أسس التمويل المصرفي الإسلامي بين المخاطرة والسيطرة، مرجع سبق ذكره، ص.27-56.

- حيدر يونس الموسوي، مرجع سبق ذكره، ص.57.

الودائع طبقا لما حققه البنك من أرباح بعد خصم المصاريف الإدارية المختلفة وتكاليف الجهود والدراسات التي تحملها البنك في سبيل أمواله وأموال عملائه.

والبنوك الإسلامية لا تدفع نفس العائد لكل نوع من الودائع، بل بحسب طبيعة الحساب ومدة الإيداع والعائد غير محدد القيمة، ولكنه يتحدد فقط كنسبة مئوية لا تحدد قيمتها إلا بعد الانتهاء من الحسابات الختامية للبنك واعتمادها وتقرير نسبة الأرباح التي سوف يتم توزيعها، أما في حالة الخسارة فالأمر مختلف، ففي حالة الوديعة الادخارية فإن على البنك رد قيمتها كاملة، أما بالنسبة للودائع الاستثمارية فإن البنك لا يضمن رد قيمتها كاملة بل يتحمل فقط جزءا من الخسارة التي كان قد تسبب فيها¹.

لكن على الرغم من أن طبيعة الودائع تتضمن بنودا لاقتسام المخاطر بشكل عادل بين المودعين والبنك الإسلامي، هناك من يرى إمكانية تعرض البنوك الإسلامية لحالات الاندفاع المصرفي لصعوبة تقييم التوظيفات التي ذهبت إليها أموال المودعين والضباية التي تشوبها، فبالرغم من إمكانية كفاية الأرباح الموزعة على المودعين إلا أنه من المحتمل أن يقرر المودعون سحب أموالهم عند نهاية الأجل المتفق عليه، وهو ما يؤدي بالبنوك الإسلامية للوقوع بخاطر الإفلاس و ذلك يكون نتيجة ل²:

- الخوف من الوقوع في الشبهات التي تشوب تلك البنوك أو عقودها؛
- القلق حول المركز المالي لتلك البنوك؛
- معدل عائد أقل مما هو متوقع أو مما هو مقبول، حيث إن البنوك الإسلامية لا تقدم عائد ثابت لأصحاب الودائع والمستثمرين، بل تشاركهم بالربح والخسارة وهذا مبدأ رائع نظريا أما واقعا فالمستثمرون يتوقعون عوائد مجزية³.

¹فتية عبد الرحمن العاني، التمويل و وظائفه في البنوك الإسلامية والتجارية دراسة مقارنة، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، ط 1، 2013، ص 71-72.

²مجلس الخدمات المالية الإسلامية، المبادئ الإرشادية لإدارة مخاطر السيولة (عدا مؤسسات التأمين) التي تقتصر على تقديم خدمات مالية إسلامية، ديسمبر 2005، ص 32.

³Yousfi Imane ,Risk Management Practices And Financial Performance in Jordan:Empirical Evidence from IslamicBanks

الملتقى الدولي حول منتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة المالية بين الصناعة المالية التقليدية والصناعة المالية الإسلامية، جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي 5 و 6 ماي 2014

المبحث الثاني: إدارة السيولة في البنوك الإسلامية

تشبه إدارة السيولة في البنوك الإسلامية إلى حد كبير مثلتها في البنوك التقليدية، من حيث التعريف والأهمية والعناصر المكونة لها، و لكن هناك اختلاف من حيث بعض التقنيات والإجراءات بسبب الضوابط الشرعية و خصوصية نشاط الصيرفة الإسلامية.

المطلب الأول: مفاهيم حول السيولة في البنوك الإسلامية

سوف نتناول في هذا المطلب مفهوم السيولة في البنوك الإسلامية، أهميتها و كذا عناصرها.

الفرع الأول: مفهوم السيولة في البنوك الإسلامية وأهميتها

يمكن تعريف السيولة في البنوك الإسلامية نفس التعريف بالنسبة للبنوك التقليدية وتكييفه بما يلائم و يوائم حدود واحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، فيصبح تعريف السيولة فنيا على أنها قابلية تحول الأصل إلى نقدية بسرعة و بخسائر أقل، باعتبار أن الهدف من الاحتفاظ بأصول سائلة هو مواجهة الالتزامات المستحقة الأداء حاليا أو في غضون فترة قصيرة، فهي تعتبر مفهوم نسبي يعبر عن العلاقة بين النقدية والأصول سهلة التحول إلى نقدية بسرعة و بدون خسائر، و بين الالتزامات المطلوب الوفاء بها في حدود وتوجيهات أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية،¹ و بما يحقق له أكبر ربح ممكن من غير أن ينجم عن ذلك ارتباك في أعمال البنك الإسلامي.²

وتخصى السيولة بأهمية استثنائية وتعد من أولويات الإدارة في البنوك التقليدية و يرى الكثير من الباحثين أن أهمية السيولة في البنوك الإسلامية ربما تفوق مثيلاتها في البنوك التقليدية معتمدين في ذلك إلى مجموعة من الأسباب نذكر منها:³

- افتقار البنوك الإسلامية لرعاية البنوك المركزية بتعذر اعتبارها الملاذ الأخير لتصحيح أوضاع السيولة كما هو الحال للبنوك التقليدية، و نظرا لطبيعة الودائع في البنوك الإسلامية مما يدعوها للاحتفاظ بمقدار أكبر من الأموال السائلة لمواجهة متطلبات السيولة؛
- طبيعة استخدامات الأموال في البنوك الإسلامية يحتم عليها الاحتفاظ بقدر من السيولة لمعالجة أي نقص محتمل في السيولة؛

¹ عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سبق ذكره، ص. 239.

² علي محي الدين القرّة داغي، إدارة السيولة في المؤسسات المالية الإسلامية، مجلة إسرا الدولية للمالية الإسلامية، المجلد الأول، العدد الأول، ديسمبر 2010، ص. 23.

³ أسامة العاني ومحمود الشويات، مرجع سبق ذكره، ص. 7.

- حُتِّمَت الشريعة الإسلامية واحكامها محاربة الاكتناز بكل أشكاله، مما يدعو البنوك الإسلامية لاستثمار ودائعها واحتياطاتها مما يدفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛
- ضرورة الزام البنوك الإسلامية بإتباع الطرق المشروعة باستثمار أموالها بما تتيحه القواعد الأساسية في المعاملات المالية الإسلامية؛
- عدم اكتمال السوق المالية الإسلامي التي تستوعب نشاط البنوك الإسلامية، تحتم على البنك الإسلامي الاحتفاظ بفائض من السيولة؛
- واخيرا ضرورة المحافظة على سمعة البنك الإسلامي، فوجود فائض نقدي أكثر من الواجب الاحتفاظ به قد يفهم من أنه لا يوجد لديه برنامج استثماري، وانه يجمد الأموال مما يؤثر سلبا على مردوديته، كما أن وجود عجز نقدي قد يعرض البنك الإسلامي لمجموعة من المخاطر من بينها فقدان الثقة به، مما يجعل المودعين والمستثمرين يهرعون إلى سحب أموالهم منه¹.

الفرع الثاني: عناصر السيولة في البنوك الإسلامية

- لا تختلف عناصر السيولة في البنوك الإسلامية عن مثيلاتها في البنوك التقليدية، وهي تتمثل في كافة الأصول النقدية و شبه النقدية التي تسهم في سداد الالتزامات قصيرة الأجل بسرعة و بأقل الخسائر، تتمثل في:
- 1- **السيولة النقدية:** وهي النقدية الجاهزة تحت تصرف البنك الإسلامي، حيث بإمكانه التحكم فيها بشكل مباشر وتشمل كل من:

- النقدية بالعملة الوطنية أو الأجنبية الموجودة عند البنك الإسلامي؛
 - الودائع لدى البنوك الإسلامية الأخرى و لدى البنك المركزي؛
 - الشيكات تحت التحصيل.
- 2- **السيولة شبه النقدية:** وهي الأصول التي يمكنه تصفيتها أو بيعها أو رهنها، أي تحويلها إلى سيولة كاملة بدون أو بأقل الخسائر، حيث لا يتحكم البنك بسيولتها بشكل مباشر وتشمل كل من:
- الأسهم بأنواعها؛
 - الصكوك بأنواعها و كل المستحقات المضمونة لدى العملاء في مدة لا تتعدى ثلاثة شهور؛

¹ حسن حسين شحاته، إدارة السيولة في المصارف الإسلامية: المعايير والأدوات، المجمع الفقهي الإسلامي في دورته العشرين المنعقدة في مكة المكرمة في 19 - 23 محرم 1432 الموافق ل 25 - 29 ديسمبر 2010، ص. 17.

و باقي الشهادات التي يصدرها البنك الإسلامي والأوراق الحكومية و غيرها مما يقبله البنك المركزي و لا يخرج عن الإطار الشرعي¹.

المطلب الثاني: استراتيجيات إدارة السيولة في البنوك الإسلامية

تحتاج البنوك الإسلامية إلى استراتيجيات واضحة لإدارة سيولتها، إلا أن ما يميزها عن البنوك التقليدية أنها ملزمة بذلك في حدود ما يتوافق مع خصائص ومبادئ الشريعة الإسلامية.

الفرع الأول: مفهوم إدارة السيولة في البنوك الإسلامية واهدافها

أصدر البنك الماليزي المركزي معيارا حدد فيه مفهوم إدارة السيولة في البنوك الإسلامية، و بين أن إدارة السيولة تعني "احتفاظ البنك بتدفقات نقدية كافية لمواجهة سحبات كبيرة بشكل فجائي أو غير معتاد"² حيث تهدف إدارة السيولة في البنوك الإسلامية إلى:³

- المحافظة على استمرار البنكفي أداء وظيفته على أحسن وجه، وإبعاد مخاطر العسر المالي عنه؛
- التأكد من مقدرة البنكعلى الوفاء بالتزاماته وتحصيل الذمم، التمويلات والاستثمارات في تاريخ استحقاقها؛
- حماية الأصول من عملية البيع الاضطراري عند الحاجة، و عدم تعريض البنكلمخاطرة كبيرة على المدى الطويل؛
- تقوية ثقة المودعين، و بالتالي استمرارهم في الإيداع من خلال الإدارة الجيدة لموجوداتهم؛
- تسهيل الأوراق المالية و بيع الأصول دون تحمل خسارة؛
- توريق أصول بغرض إصدار صكوك، لتحقق عوائد مجزية للمستثمرين وتغطية جزء من العجز في الموازنة؛
- تجنب البنكاللجوء الاضطراري للاقتراض بشروط مجحفة أو غير متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

الفرع الثاني: استراتيجيات إدارة السيولة في البنوك الإسلامية ومتطلباتها

لا تختلف استراتيجيات ومداخل إدارة السيولة في البنوك الإسلامية عنها في البنوك التقليدية من حيث المبدأ في محاولتها لتوافق بين العائد والمخاطرة⁴، و يقتصر الاختلاف فقط على وسائل واجراءات هذه الاستراتيجيات حيث نجد:

¹ انظر كل من:- أكرم لال الدين والسعيد بوهراوة، مرجع سبق ذكره، ص.11، بتصرف.

- عبد الحميد عبد الفتاح مغربي، الإدارة الاستراتيجية في البنوك الإسلامية، البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث و التدب، مكتبة الملك فهد، المملكة العربية السعودية، 2004، ط 1، ص.143. بتصرف.

² أكرم لال الدين والسعيد بوهراوة، مرجع سبق ذكره، ص.12.

³ نفس المرجع، ص.12.

⁴ زفيق يونس المصري، بحوث في الاقتصاد الإسلامي، دار المكتبي، دمشق، ط2، 2009، ص.142.

1- إدارة سيولة الموجودات: تحتل المرتبة الأولى من حيث تركيز المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية على هذه الإستراتيجية، و بمقتضاها يقوم البنك بتعديل هيكل موجوداته، غير أن من عيوبها أن يتم البيع في وقت غير ملائم مما يسبب خسارة للبنك¹؛

2- إدارة سيولة الالتزامات: أين يعتمد البنك على جذب أموال جديدة أكثر من اعتماده على سيولة الأصول، وتعتمد هذه الاستراتيجية على سمعة البنك وتقييم وضعه المالي بالإضافة إلى مدى استعداد مساهميه لإقراضه قروضا حسنة تصحح بها وضعية سيولته إذا احتاج الأمر²، غير أنها تحتاج لخبرة فضلا عن احتمال عدم القدرة على بيع الإصدارات الجديدة³؛

3- الإدارة المتوازنة للسيولة: تقع في نقطة الالتقاء بين إدارة سيولة الموجودات وإدارة سيولة الالتزامات، حيث بمقتضاها يقوم البنك بمحاولة المواءمة بين آجال موجوداته والتزاماته⁴. كما أن مجمل هذه الاستراتيجيات يتطلب مجموعة من المتطلبات تسهم في إدارة السيولة بفعالية في البنوك الإسلامية من بينها⁵:

- التحديد الدقيق والواضح لمصادر الأموال واستخداماتها في البنك الإسلامي: حيث إن مصادر أموال البنك الإسلامي تشمل حقوق المساهمين من رأس المال واريح واحتياطيات، بالإضافة إلى الودائع بأشكالها المختلفة. أما جوانب الاستخدامات فتتمثل في النقدية بالجزئية لدى البنك و لدى البنك المركزي و باقي البنوك، بالإضافة إلى الاستثمارات المباشرة للبنك و عمليات التمويل التي يمنحها ضمن صيغته التمويلية، بالإضافة لما يمتلكه البنك الإسلامي من أصول ثابتة؛

¹ حسام الدين نبيل أبوتركي، إدارة مخاطر السيولة، مجلة المصري، العدد 60، السودان، يونيو 2011، ص.6.

² حسين سعيد، إدارة السيولة في المصارف الإسلامية، حملت من موسوعة التمويل والاقتصاد الإسلامي
حمل يوم: 2016/09/25 من الرابط:

<http://www.iepedia.com/arab/wp-content/apleads/201003>

³ حسام الدين نبيل أبوتركي، مرجع سابق، ص.7.

⁴ حسين سعيد، مرجع سبق ذكره .

⁵ انظر كل من :- عبد الفتاح مغربي، مرجع سبق ذكره، ص.145-146، بتصرف.

- سيد الهواري، إدارة البنوك، مكتبة عين شمس، القاهرة، ب ط، 1987، ص.122، بتصرف.

- إبراهيم عبد الحليم عبادة، مؤشرات الأداء في البنوك الإسلامية، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، ب ط، 2008، ص.74، بتصرف.

- تخطيط التدفقات النقدية للبنك الإسلامي: حيث على البنك الإسلامي تحقيق درجة مناسبة من التناغم فيما بين التدفقات النقدية حتى يتمكن البنك من توفير درجة معينة من السيولة وهذا عن طريق تصنيف وتحليل التدفقات النقدية؛
- تطبيق قاعدة تناسب الآجال كمدخل لإدارة السيولة: تعتمد جل البنوك الإسلامية كغيرها من البنوك التقليدية في إدارة سيولتها النقدية على مبدأ الخزان - تم التطرق إليه في الفصل السابق- فتقوم بخلط جميع موارد البنك وتدخلها في هذا الخزان لتعيد توزيعها على كافة مجالات الاستخدام دون البحث عن مواعيد استحقاقها واجالها المتباينة، غير أن بعض البنوك الإسلامية تقوم بتخصيص المصادر المالية على الاستخدامات بحسب آجالها، و بنسب معينة فمثلا:

- الودائع الجارية تخصص للأرصدة النقدية والأرصدة لدى البنوك والتمويل قصير الأجل مثل المراجعة؛
- الودائع الاستثمارية تخصص نسبة منها للنقدية والتمويل قصير الأجل أيضا والجزء الأكبر منها للتمويل طويل الأجل مثل المشاركة والمضاربة؛
- ودائع التوفير تخصص للنقدية وارصدة التمويل طويل الأجل والاستثمارات طويلة الأجل؛
- الأموال المملوكة لدى البنك وتخصص للأصول الثابتة في البنك والاستثمارات طويلة الأجل.¹

الفرع الثالث: مرتكزات حسن إدارة السيولة في البنوك الإسلامية

ثمة مجموعة من المرتكزات يجب أن تتوفر عليها البنوك الإسلامية لترقى إلى المستوى المطلوب في إدارة السيولة، والتي هي مطالبة بتوفير قدر مناسب منها،² نذكر من أهمها ما يلي³:

- توفر السوق على عدد كبير من المتعاملين النشطين: حيث إن توفر ذلك يقوي من كفاءة السوق المالية لا سيما السوق الثانوية؛
- تنوع وتطوير الأدوات المالية: يعد تطوير وتنوع الأدوات المالية عاملا مهما في إدارة السيولة للبنك الواحد و سيولة السوق المصرفي ككل؛

¹ عبد الفتاح مغربي، مرجع سبق ذكره، ص.149.

² غسان قلعاوي، المصارف الإسلامية ضرورة عصرية لماذا...؟ وكيف...؟، دار المكني، الأردن، ط2، 2009، ص.321.

³ أكرم لال الدين والسعيد بوهراوة، مرجع سبق ذكره، ص.12.

- ضمان شفافية السوق: حيث إن ضعف أو غياب الشفافية في السوق المالية يجعل من الحصول على المعلومات المطلوبة للأوراق المالية المناسبة مكلفا ماديا، مما يؤدي إلى تضيق المجال على المستثمرين و ضعف الإقبال على هذه الأوراق بسبب غياب الشفافية؛
- دعم الحكومات للسوق النقدي: يعتبر أهم عامل لتطوير إدارة السيولة في البنوك الإسلامية دعم الحكومات لهذه السوق، من خلال التسهيلات الضريبية والمشاركة الفعالة في هذه السوق من خلال إصدار أوراق مالية متطابقة مع أحكام الشريعة الإسلامية؛
- إرساء نظام قانوني وتنظيمي قوي: ذلك أن أساس أي تطوير لهيكل من الهياكل أوادارة من الإدارات يكمن في إرساء نظام قانوني وتنظيمي قوي و فعال يضمن وضوح العمل واستقراره و يعث الطمأنينة لدى المتعاملين، و بالتالي ازدهار السوق ليخدم ما أسس من أجله وأكثر.

المطلب الثالث: واقع إدارة السيولة في البنوك الإسلامية

قيل أن نتطرق إلى واقع إدارة السيولة في البنوك الإسلامية، لا بد وان نعرض أولا و نتعرف على أهم المؤسسات الداعمة لقضايا إدارة السيولة بالتحديد دون غيرها، ثم نتطرق لبعض المنتجات الحالية لإدارة السيولة لنستنتج أهم التحديات التي تواجه إدارة السيولة في البنوك الإسلامية.

الفرع الأول: مؤسسات البنية التحتية لإدارة السيولة

يسعى البنك الإسلامي للتنمية و بالتعاون مع عدد من محافظي البنوك المركزية و كذا عدد من البنوك الإسلامية، لحل مشكلة السيولة من خلال تأسيس مركز لإدارة السيولة وتأسيس السوق المالية الإسلامية الدولية، وهذه المؤسسات والهياكل تهدف في مجملها إلى معالجة مشكلة السيولة في البنوك الإسلامية¹ نذكر منها:

1- مركز إدارة السيولة المالية:

مركز إدارة السيولة هو شركة مساهمة بحرينية تأسست سنة 2002، و حصلت على ترخيص كمصرف استثمار إسلامي، هدفها تمكين المؤسسات المالية الإسلامية من إدارة سيولتها من خلال استثمارات مالية قصيرة ومتوسطة الأجل وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية، ومعالجة مشكلة زيادة أو نقص السيولة لدى تلك المؤسسات باستخدام صكوك الاستثمار وتشجيع التعامل مع مركز إدارة السيولة، كما يساهم المركز في إعداد خطط استراتيجية لإدارة السيولة والموازنة بين سيولة موارد المصارف و استخداماتها.

بوصافي كمال و شياد فيصل، تحديات إدارة السيولة في المصارف الإسلامية، الملتقى الدولي الثاني للصناعة المالية الإسلامية: آليات ترشيد الصناعة المالية الإسلامية، يومي 8 و 9 ديسمبر 2013، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، ص.23.

يهدف مركز إدارة السيولة المالية إلى التقليل من مخاطر السيولة، فهو يساهم في سوق الإصدارات الأولية للصكوك و ذلك من خلال ترتيب هذه العملية، والعمل كمستشار، كما يعمل المركز على تأسيس السوق الثانوية لتداول الأدوات الاستثمارية والمتوافقة مع أحكام الشريعة للأجل القصيرة الأجل، فهو يمتلك القدرة المهنية لترتيب أدوات استثمارية متوافقة والشريعة الإسلامية و لفترات زمنية مختلفة¹.

2- المؤسسة العالمية لإدارة السيولة الإسلامية:

هي مؤسسة عالمية أسست في 25 أكتوبر 2010، من قبل مجموعة من البنوك المركزية والسلطات النقدية، واهم المساهمين فيها: اندونيسيا، الكويت، لوكسمبورغ، ماليزيا، نيجيريا، قطر، السعودية، تركيا، الإمارات العربية المتحدة والبنك الإسلامي للتنمية. تهدف المؤسسة إلى تحسين إدارة السيولة للمؤسسات المالية الإسلامية في الأجل القصير وتزويد السوق المالي بأدوات ومنتجات تحقق السلامة الشرعية، كما تهدف المؤسسة إلى تعزيز الاستثمارات العابرة للحدود، الروابط الدولية والاستقرار المالي².

3- السوق المالية الإسلامية الدولية:

تأسست السوق المالية الإسلامية الدولية في البحرين لتوفير ما تحتاجه المصارف الإسلامية الدولية من سيولة ومنتجات مصرفية إسلامية تتكون من لجنتين أساسيتين هما: "اللجنة الشرعية" و "لجنة التطوير والدراسات" و رئيس تنفيذي.

يهدف إلى إيجاد هيكل تعاوني لتطوير سوق رأس المال و سوق النقد الإسلامية الأولية والثانوية، حيث يسعى إلى توحيد المعايير والأسس المنظمة لأسواق رأس المال الإسلامية ومعالجة التحديات العملية والشرعية للأدوات المالية الإسلامية³.

الفرع الثاني: بعض الأساليب والأدوات المستخدمة في إدارة السيولة في البنوك الإسلامية

هناك مجموعة من الأساليب التي تستخدمها البنوك الإسلامية لإدارة سيولتها نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:⁴

¹ انظر الموقع: www.Imcbahrain.com

² لمزيد من المعلومات انظر الموقع: www.iilm.com/

³ لمزيد من المعلومات انظر الموقع: www.iifm.net

⁴ انظر كل من: - أسامة العاني ومحمود شويات، مرجع سبق ذكره، ص.8.

- حسين حسن شحاته، مرجع سبق ذكره، ص.18.

- تبادل القروض: أين تقوم البنوك بعملية تبادل للقروض الحسنة (بلا فوائد)، حيث يُقرض البنك الإسلامي بنك آخر قرضا لمدة محددة و عند حاجة الثاني يقترض بدوره المبلغ نفسه مع تساوي مدة الإقراض، و ربما تضمن القرض تحمل المقترض المصاريف الإدارية الفعلية لتقديم القرض.
- و على الرغم من أن هذا الأسلوب يمكن البنوك الإسلامية من توفير متطلباتها من السيولة، إلا لأنه قدمت عليه بعض الملاحظات الشرعية والعملية:
- ✓ من المعلوم شرعا أن القرض المشروط بالقرض لا يخلو من شبهة الربا، ومع ذلك فقد صدرت فتوى ندوة البركة للاقتصاد الإسلامي بجواز القروض المتبادلة، واشترطت لصحته أن يكون بنفس المبلغ و لنفس المدة؛
- ✓ لا يجد تبادل القروض القبول من الناحية العملية عند المؤسسات المالية التي تهدف للربح من عملياتها، ففي حالات تتفوق فيه أحد المصارف من حيث السيولة مقارنة بالآخر فلن يكون للأول مصلحة في تقديم القرض.
- الصكوك الإسلامية: "الصكوك وثائق متساوية القيمة تمثل حصصا شائعة في ملكية أعيان أو منافع أو خدمات أو في موجودات مشروع معين أو نشاط استثماري خاص، و ذلك بعد تحصيل قيمة الصكوك و قفل باب الاكتتاب و بدأ استخدامها فيما أصدرت من أجله"¹، كما قد أشارت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية أربعة عشر نوعا من الصكوك الإسلامية هي:
- صكوك ملكية الموجودات المؤجرة، صكوك ملكية منافع الأعيان الموجودة، صكوك ملكية منافع الأعيان الموصوفة في الذمة، صكوك ملكية الخدمات من طرف معين، صكوك ملكية الخدمات من طرف موصوف في الذمة، صكوك السلم، صكوك الاستصناع، صكوك المراجعة، وصكوك المشاركة، صكوك الشركة، صكوك المضاربة، وصكوك الوكالة بالاستثمار، صكوك المزارعة، صكوك المساقاة و صكوك المغارسة².
- الصكوك السيادية (الحكومية) الإسلامية: هي وثائق مالية متساوية القيمة تصدرها مؤسسات حكومية أو شبه حكومية تثبت حق الملكية لحاملها في أصول الدولة. غير أن أغلب تطبيقات العقد الناظم لهذه الصكوك يتم من خلال "عقد الإجارة المنتهي بالتمليك"، الذي سجلت عليه بعض الملاحظات الشرعية من حيث عدم

¹ هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المعايير الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية، البحرين، 2007، ص. 288.

² أكرم لال الدين والسعيد بوهراوة، مرجع سبق ذكره، ص. 13.

توافق المبادئ الشرعية الحاكمة لهذا العقد. كما أن العقد بين الشركة المنشئة (الحكومة) و بين الشركة ذات الغرض الخاص لا ترقى إلى درجة وصفها بأنها شركة مستقلة، وإنما جاءت لتسويغ ما لا يجوز شرعاً من حيث البيع وإعادة الشراء كما هو الحال في بيع الأصول إلى المستثمرين ثم إعادة شرائها بعد انتهاء مدة الإجارة بوساطة هذه الشركة¹.

- **شهادات الاستثمار الإسلامية:** تقوم هذه الشهادات على أحكام المضاربة في شكلها و جوهرها، ففي هذا النوع يكون أصحاب الشهادات هم أرباب المال وتقوم الجهة المصدرة بدور المضارب، مع اتفاق على نسبة من الربح وتحمل رب المال الخسارة، والمضارب يخسر عمله، تصدرها البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية لا يقل أجلها عن السنة وهي نوعان: شهادات الاستثمار المخصص و شهادات الاستثمار العام².

- المضاربة في البورصة على الأوراق المالية المختلفة:

تلجأ معظم المصارف الإسلامية إلى الأسواق المالية المحلية والعالمية من أجل المضاربة (التاجرة) على الأوراق المالية المتوفرة لديها أو المتوفرة بالسوق، سواء أكانت أسهم، صكوك أم شهادات استثمارية بهدف إدارة ما لديها من سيولة نقدية، وهذا الأمر جائز شرعاً إذا ما تم وفق الضوابط والمعايير الشرعية المعتمدة من الجهات المعنية والجامع الفقهية³.

الفرع الثالث: تحديات إدارة السيولة في البنوك الإسلامية

يتحدث الممارسون والعاملون في قطاع المصارف الإسلامية و كذا الباحثون عن وجود العديد من القضايا الشائكة والتحديات المتعلقة بإدارة السيولة في القطاع المصرفي الإسلامي من أهمها:

1- العلاقة بين البنوك الإسلامية والبنك المركزي:

فالبنك المركزي يُخضع البنوك الإسلامية للأنظمة واللوائح المعمول بها دون مراعاة خصوصية الصيرفة الإسلامية، حيث إن البنك المركزي يمتلك في إطار دوره التنظيمي و باعتباره ممثل السلطة النقدية القدرة في التأثير على السيولة المصرفية من خلال ضخ أو امتصاص السيولة بالمصارف، وتعتمد سياسة البنك المركزي هذه على خفض أو رفع سعر إعادة الخصم، شراء أو بيع السندات الحكومية في السوق المفتوحة و كذا خفض أو رفع نسبة الاحتياطي النقدي القانوني⁴.

¹ أسامة العاني ومحمود شويات، مرجع سبق ذكره، ص.19.

² سامر مظهر القنطقجي، مرجع سبق ذكره، ص.360.

³ أسامة العاني ومحمود الشويات، مرجع سبق ذكره، ص.16.

⁴ رضا صاحب أبو حمد، إدارة المصارف، دار ابن الأثير للطباعة والنشر، الموصل، ب ط، 2005، ص.201.

و ينتج عن العلاقة مع البنك المركزي ما يلي:¹

- سياسة الاحتياطي القانوني على الودائع الاستثمارية و ضرورة مراعاة الفرق بينها و بين باقي حسابات البنوك التقليدية؛
- سياسة الإيداع لدى البنك المركزي والدعم قصير الأجل لطلبات البنوك الإسلامية من السيولة؛
- مشكل المقرض الأخير والذي يحتم على البنوك الإسلامية التعامل مع البنك المركزي بالفائدة؛
- سياسة العرض والإفصاح للحسابات الختامية و عدم مراعاة المعايير المحاسبية للمؤسسات المالية الإسلامية، و بذلك أن العرض والإفصاح للحسابات في الصيرفة الإسلامية يختلف عن مثيلاتها التقليدية نتيجة اختلاف طبيعة الأصول والخصوم، لذا وجب تماشي سياسة الإفصاح وفق المعايير المحاسبية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية؛
- هيكل علاقة البنوك الإسلامية مع أصحاب الحسابات الاستثمارية والممولين خاصة في مجال توزيع الأرباح، لأن ذلك يعكس مدى شفافية المصارف الإسلامية واتباعها لأسس العدالة في العلاقة مع عملائها؛
- كما أنها لا تزال تعاني من القوانين التي قد تحد من حركتها في جوانب الاستثمار الداخلي والخارجي.²

2- غياب سوق النقد بين المصارف الإسلامية أو محدودية نشاطه في بعض الدول:

تمتلك البنوك التقليدية سوق نقدية عريقة عراقية هذه البنوك مما أكسبها خصائص السوق النقدية الكفؤة من تعدد منتجاتها، عمقها و شفائيتها، مما ينعكس إيجاباً على دورها في توفير و دعم السيولة، أما البنوك الإسلامية فلا زالت تعاني مشكل غياب أو نقص سوق نقدي للتعاملات قصيرة الأجل، و بحكم عدم مشروعية أغلب الأدوات المستعملة في سوق النقد التقليدية يبقى الرهان كبيراً في تطوير وإيجاد البدائل الملائمة، و قد تم فعلاً من خلال تجارب بعض الدول الإسلامية، و لعل أهمها تجربة ماليزيا، الأردن والبحرين.³

¹ ابوصافي كمال و شياد فيصل، مرجع سبق ذكره، ص.11.

² نفس المرجع، ص.11.

³ أحمد سعد الرباطي و صابرين المبروك حداد، إدارة السيولة في المصارف الإسلامية الأسس والنظريات، المؤتمر الدولي الثاني للمالية المصرفية الإسلامية، عمان الأردن، 29-30 جويلية 2015، ص.7.

3- مشكل المقرض الأخير:

من أهم المعوقات في العلاقة بين البنوك الإسلامية والبنك المركزي هو قيام هذا الأخير بدور المقرض والملاذ الأخير للسيولة بإتباع أسلوب الفائدة الذي لا تستطيع البنوك الإسلامية التعامل به، ومن الحلول المقترحة في هذا القبيل أن يقوم البنك المركزي بتقديم خط ائتمان بالمراجحة ومفاده الاتفاق على سلسلة من المراجحات تنفذ عن طريق الوكالة بهدف دعم السيولة النقدية في البنوك الإسلامية، كما يمكن إجراء تعديلات على التشريعات المصرفية للسماح للبنك المركزي بالتدخل في تقديم السيولة اللازمة للبنوك الإسلامية من خلال فتح البنك المركزي لحسابات لدى البنوك الإسلامية مقابل الحصول على حصة من الأرباح المحققة أو العكس، أي أن تقوم البنوك الإسلامية بفتح حسابات لدى البنك المركزي تستفيد من خلاله من تمويل قصير أو متوسط الأجل باستخدام أدوات واساليب موافقة للشريعة الإسلامية.

4- تعدد واختلاف الفتاوى في منتجات إدارة السيولة:

نتيجة تواجد البنوك الإسلامية في بيئات مختلفة فإن رؤية بعض الفقهاء في القضايا الفقهية المتعلقة بالمعاملات المالية والمصرفية كانت مختلفة، مما انعكس على منتجات إدارة السيولة أيضاً، خاصة توحيد المعايير و عدم وجود إجماع بين الفقهاء وأعضاء اللجان الشرعية، حيث يعاني التمويل الإسلامي من عدم توافر التقارب في الرأي بين الفقهاء والمدارس الفقهية بشأن الخدمات المالية الإسلامية في مختلف البلدان والمناطق حول العالم، والواجب في هذا المقام تشكيل قاعدة شرعية مشتركة للاجتهاد الجماعي من خلال تجمع علماء الشريعة والمصرفيين والأكاديميين والباحثين¹.

المبحث الثالث: إدارة مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية

تسعى إدارة مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية إلى حماية الأصول من البيع الاضطراري عند الحاجة و عدم تعريض البنك لمخاطر السيولة.

المطلب الأول: مفاهيم حول مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية

قبل أن نتطرق لإدارة مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية نتناول أولاً مفاهيم حول مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية.

¹ بوصافي كمال و شياد فيصل، مرجع سبق ذكره، ص.10.

الفرع الأول: مفهوم مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية

هي المخاطر التي تنشأ من عدم كفاية السيولة النقدية لمتطلبات التشغيل العادية، وتقلل من قدرة البنك على الإيفاء بالالتزامات التي حانت آجالها أو لعدم القدرة على الاقتراض أو بيع الموجودات لتحقيق السيولة¹. كما عرفها مجلس الخدمات المالية الإسلامية على أنها تعرض مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية لخسارة محتملة، تنشأ من عدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها أو تمويل الزيادة في الموجودات عند استحقاقها، دون أن تتكبد تكاليف أو خسائر غير مقبولة².

وتواجه البنوك الإسلامية مشكلة السيولة بحجم أكبر من البنوك التقليدية، ذلك أنها تفتقر إلى رعاية البنوك المركزية لها في أغلب الدول التي أتاحت لها مجالاً للعمل، إما عمداً أو تناسياً لخصوصيتها، حيث تشكل البنوك المركزية الملاذ الأخير للبنوك التقليدية عند مواجهة هذا النوع من المشاكل.

و لما كانت الحسابات الجارية في البنوك الإسلامية حسابات تحت الطلب، و ليس في وسعها بيع الدين أو الاقتراض بفائدة من البنك المركزي أو تسهيل جزء من أصولها في الوقت المناسب، فإنه يتعذر عليها الحصول على السيولة من الأسواق. لذلك تلجأ البنوك الإسلامية إلى الاحتفاظ بقدر كبير من السيولة لمواجهة هذا المشكل، وهذا سيؤثر بلا شك على مقدار العائد الذي ستدفعه البنوك إلى عملائها الذي يتناقص يوماً بعد يوم، مما يدفع العملاء للبحث عن مؤسسات تقدم لهم عوائد أفضل، و بالتالي تفقد هذه البنوك فرصها في استقطاب موارد مالية جديدة، مما يضعف دورها التنافسي في سوق العمل المصرفي³.

و قد توصل طارق الله خان و أحمد حبيب في دراسة قاما بها لعدد من البنوك الإسلامية من خلال جمع آراء المصرفيين الإسلاميين حول مدى تعرض صيغ التمويل الإسلامية إلى مخاطر السيولة، فوجدوا أن المضاربة والمراجحة أقل الصيغ التمويلية عرضة لمخاطر السيولة، لأنهما تستخدمان عادة في التمويل قصير الأجل، أما الصيغ الأخرى كالمشاركة المتناقصة فتعتبر أكثر الصيغ احتمالاً على مخاطر السيولة وتليها الصيغ التي يتأجل فيها تسلم السلعة، مثل السلم والاستصناع، كما أن الإجارة تعتبر أيضاً ذات درجة مخاطر السيولة عالية نسبياً⁴.

الفرع الثاني: أنواع مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية:

¹ عبد الله إبراهيم نزال و محمد حسين الوادي، الخدمات في المصارف الإسلامية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط 1، 2010، ص. 237.

² مجلس الخدمات المالية الإسلامية، المبادئ الإرشادية لإدارة المخاطر للمؤسسات (عدا مؤسسات التأمين) التي تقتصر على تقديم خدمات مالية إسلامية، كوالالمبور، 2005، ص. 271.

³ فضل عبد الكريم محمد، المخاطر التي تواجه المصارف الإسلامية واليات مقترحة للحد منها، بحث مقدم ضمن الندوة الدولية حول الخدمات المالية وإدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، جامعة فرحات عباس، سطيف، أيام 18 إلى 20 أبريل 2010، ص. 9.

⁴ عبد الناصر براني أبو شهد، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، دار النفائس للنشر والتوزيع، ط 1، 2013، ص. 153.

1- مخاطر السيولة التمويلية:

تظهر مخاطر السيولة التمويلية عندما يكون البنك غير قادر على مواجهة التدفقات النقدية المتوقعة وغير المتوقعة بكفاءة من غير أن يؤثر ذلك على العمليات اليومية التي ينفذها البنك أو على الوضع المالي للبنك بشكل عام.

2- مخاطر السيولة السوقية:

أحياناً قد يكون من الصعب على البنكأن يتصرف في بعض الأصول التي بحوزته، سواء عن طريق البيع أو الرهن حسب أسعار السوق السائدة و ذلك لصعوبة تسيلها، وإذا اضطر البنك إلى تصفيتها فقد يتحمل خسائر كان من الممكن تجنبها.

3- مخاطر السيولة العرضية:

تنشأ عن عمليات السحب المفاجئ التي قد يتعرض لها البنك من ودائع العملاء، أو السحوبات المفاجئة من الحسابات التي تتمتع بتسهيلات ائتمانية والتي تمنح لبعض العملاء¹.

الفرع الثالث: مصادر واسباب مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية

قد تتأتى مخاطر السيولة من مصادر مختلفة مثلاً:

- 1 - جانب الالتزامات: كأن يقوم المودعين بسحب إيداعاتهم فوراً و بشكل مفاجئ، والأمر الذي يتطلب من البنك توفير أموال إضافية من خلال الاقتراض من الغير، أو بيع بعض الأصول لمقابلة عمليات السحب المفاجئ؛
- 2 - جانب الأصول: على سبيل المثال عند مواجهة صعوبات في بيع الأصول لمقابلة التدفقات النقدية الخارجة؛
- 3 - قد تعزى المخاطر لعوامل خارج الميزانية، كأن يتم السحب بصورة أكبر من المقدر من الحدود الائتمانية، مما يتطلب من البنك أن يقترض أموال إضافية².

وقد تقف عدة أسباب أخرى وراء تعرض البنوك الإسلامية لمخاطر السيولة نذكر منها:³

- تعتمد معظم المصارف على الحسابات الجارية بدرجة كبيرة وهي قابلة للسحب تحت الطلب؛

¹ غسان سالم الطالب، مخاطر السيولة النقدية في المصارف الإسلامية، المؤتمر الدولي الثاني للمالية والمصرفية الإسلامية، عمان الأردن، 29-30 جويلية 2015، ص.5.

² أنظر كل من: - فضل عبد الكريم محمد، مرجع سبق ذكره، ص.12.

- جمال أحمد زيد الكيلاني، مخاطر السيولة النقدية في المصارف الإسلامية، المؤتمر الدولي الثاني للمالية والمصرفية الإسلامية، عمان

الأردن، 29-30، جويلية 2015، ص.9.

- هناك قيود شرعية على بيع الديون، والتي تمثل جزءاً كبيراً من أصول البنوك الإسلامية في الوقت الراهن؛
- نظراً للبطء في تطوير أدوات مالية إسلامية، فإن البنوك الإسلامية لا تستطيع تعبئة الموارد المالية في الأسواق في زمن قصير وتزداد صعوبة هذه المشكلة نتيجة لعدم وجود سوق مصرفية بين البنوك الإسلامية في بعض الدول؛
- طبيعة صيغ التمويل الاستثماري الذي تقوم به البنوك الإسلامية القائمة على أساس المشاركة في الربح والخسارة مما يزيد في احتمالية المخاطرة؛
- طبيعة تمويل المشاريع الاستثمارية في المصارف الإسلامية يحتاج إلى خبرات فنية و كفاءات علمية قادرة على دراسة وتقييم عمل المستثمر، ومعرفة مدى صلاحيته وملائمته للمشاركة في المشروع، تجنباً للفشل في الاستثمار والعوائد المتوقعة؛
- عدم مراعاة التشريعات القانونية وتعليمات البنوك المركزية لطبيعة المصارف الإسلامية و خصوصيتها، وانها تخضع لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، حيث صممت تلك الأنظمة والتعليمات لخدمة المصارف التقليدية مما يؤدي إلى صعوبة التعامل معها؛
- الظروف الطارئة كالكوارث والحروب والأزمات المالية العالمية التي تعتبر من كسب الإنسان و فعله؛
- سوء التخطيط والإدارة المالية القاصرة لدى بعض المصارف، كالسياسات غير الحكيمة في إدارة الموجودات مثل التمويل والاستثمارات، و سوء المتابعة والتحصيل؛
- الإسراف والتبذير في الإنفاق على المظاهر الخارجية؛
- عدم الوعي الكافي لمخاطر السيولة واثارها السلبية على قوة البنك و سمعته، وتأثره بالتقلبات والسياسات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية المختلفة؛
- تحويل الأموال والأرصدة النقدية إلى الخارج لأسباب مختلفة كالأوضاع السياسية والفساد المالي.

المطلب الثاني: إدارة مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية، واثارها

سنتناول في هذا المطلب مفهوم إدارة مخاطر السيولة و خصائصها، و بالتالي الآثار الناجمة عن انخفاض السيولة وكذا ارتفاعها على البنوك الإسلامية.

الفرع الأول: مفهوم إدارة مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية وخصائصها

تعرف إدارة مخاطر السيولة بقدرة البنك على تمويل الزيادة في الموجودات والوفاء بالالتزامات في مواعيدها وبتكلفة معقولة¹. بما أن البنوك الإسلامية تتعامل مع أموال الجمهور القابلة للسحب، فيجب على الإدارة العليا أن تستوثق أن إدارة السيولة تتم بصورة فاعلة من خلال تطبيق السياسات والإجراءات المناسبة. كما يجب أن تتوفر لدى البنك الإسلامي كغيره من البنوك قاعدة بيانات كافية لقياس وإدارة مخاطر السيولة و رصدها، و يجب رفع تقارير منتظمة لمجلس الإدارة والإدارة العليا حول مخاطر السيولة على أن تشمل هذه التقارير على موقف السيولة في آجال زمنية محددة.

حيث إن مخاطر السيولة تتأتى من المفاضلة بين متطلبات السيولة والربحية للبنك، من خلال التعارض بين عرض الأصول السائلة والطلب عليها، حيث يستطيع البنك التحكم في استخدامات أمواله في حين يصعب عليه السيطرة على مصادر أمواله من الودائع، حيث تعتبر السيولة قيد يجب على البنك التمسك به من أجل تحقيق الربحية، فقد تضيع من البنك فرص استثمارية بسبب متطلبات السيولة. ومن المهم أن تتخذ قرارات إدارة السيولة بالنظر إلى مهام كافة إدارات البنك، و على المسؤول عن إدارة السيولة بالبنك أن يتمتع بالخبرة الكافية في مجال العمل المصرفي الإسلامي وما يقدمه من خدمات ومنتجات، ومدى علاقتها وتأثيرها بوقوع مخاطر السيولة، وان يكون لهذا الجهاز منهجية ونظم معلوماتية حديثة، ونظام واضح لمراقبة مخاطر السيولة لخطرها الكبير على أعماله و سمعته.

كما أن على مجلس إدارة البنك مسؤولية كبيرة في وقوع ومواجهة المخاطر كونه المسؤول الأول أمام المساهمين والعملاء عن إدارة أعمال البنك، و رسم سياساته الاقتصادية بكفاءة عالية ومنح الدعم الكافي والصلاحيات المناسبة لدائرة المخاطر للتعامل مع الأزمات والمخاطر المالية بمهنية و كفاءة للتقليل من الآثار السلبية لمخاطر السيولة، و يتوجب عليه أن يكون على علم و دراية كافية بوضع السيولة في البنكوالتغيرات المختلفة التي قد تطرأ عليه فور حصولها، وهذا يستلزم منه السهر والمتابعة لمسألة السيولة وإدارة مخاطرها بفاعلية².

و على البنك أن يبتكر آلية لقياس و رصد فائض أمواله من خلال تقييم التدفقات النقدية الواردة، والأخرى التي ستكون في مقابل التزامات البنك. كما يجب الأخذ في عين الاعتبار التزامات البنك خارج الميزانية مثل: خطابات الضمان والاعتماد، ومن المهم تقييم احتياجات البنك المستقبلية من الموارد المالية، والعنصر المهم في

¹ قتيبة عبد الرحمن العاني، مخاطر وتحديات إدارة السيولة في المصارف الإسلامية، مجلة الاقتصاد الإسلامي، العدد 429 ذي الحجة 1437هـ - سبتمبر

2016 دبي - دولة الإمارات العربية المتحدة، ص. 2.

² أحمد زيد الكيلاني، مرجع سبق ذكره، ص. 12.

إدارة مخاطر السيولة هو تقدير احتياجات البنك من السيولة، وهناك عدة طرق تم تطويرها لتقدير احتياجات البنوك من السيولة في البنوك الإسلامية لا تختلف عن تلك التي تعتمد عليها البنوك التقليدية تم التطرق لها في الفصل السابق.¹

وهناك تدفقات نقدية غير متوقعة تأتي من مصادر أخرى، وكلما زاد عدد البنوك التي تقدم الخدمات المصرفية خارج الميزانية، كلما زادت الحاجة لفحص التدفقات النقدية المرتبطة بهذه الحسابات. كما يجب أن يتوفر للبنك خطط و سيناريوهات تمويل لمقابلة الحالات الطارئة التي تظهر فيها الحاجة للسيولة عند حدوث مثل تلك الصدمات، والوسائل الممكنة لمقابلة الصدمات المالية تتضمن السرعة التي بموجبها يتم تحويل الأصول إلى سيولة، وان كان للبنك تعامل في العملات الأجنبية، فمن الضروري أن يكون له نظام لقياس السيولة الخاصة بالعملات النشطة و رصدها والتحكم فيها.

كما يجب أن يتوفر للبنك آليات التحكم الداخلية لإدارة مخاطر السيولة، حيث تكون هذه الآليات جزءا من نظام الرقابة الداخلية للبنك وان كان هذا النظام فاعلا و كان نظام المعلومات ملائما، بالإضافة إلى مراجعة داخلية كفؤة، فكل هذا سيوفر بيئة ملائمة لإدارة مخاطر السيولة.²

إن الحقيقة التي يجب الاعتراف بها أن الجهود المبذولة والتخطيط المرسوم والمراقبة المستمرة مهما كانت على درجة من الكفاءة، كل ذلك لا يمنع من حدوث مخاطر السيولة المالية، لأن أحداً لا يمكنه في هذا العالم التنبؤ وتحديد حجم المتغيرات المالية والتقلبات المستقبلية، والتي تؤثر على حركة السحب والإيداع بدقة، فضلاً عن التحكم في مسارها، لكن الشيء المؤكد هو ان رسم السياسات الصحيحة والمتابعة المستمرة والعمل بمهنية عالية، يؤدي إلى التقليل من الآثار السلبية والخسائر الكبيرة لمخاطر السيولة حال حدوثها.³

الفرع الثاني: آثار مخاطر السيولة على البنوك الإسلامية

في ظل غياب منافذ يمكن للبنك الإسلامي من خلالها الحصول على السيولة النقدية السريعة، وتحوطا لطلبات سحب مفاجئة من الأوعية الادخارية، فإن البنوك الإسلامية مضطرة للاحتفاظ بجزء كبير من مواردها المتاحة على شكل نقد معطل أو ودائع بدون مقابل تفوق نسبة السيولة المقررة من البنوك المركزية، مضحية بعوائد توظيف هذه الأموال في سبيل الحفاظ على سلامتها ومصداقيتها، وهو ما يؤدي بالضرورة إلى تخفيض العائد على الأموال

¹ فضل عبد الكريم محمد، مرجع سبق ذكره، ص.14.

² طارق الله خان و حبيب أحمد، مرجع سبق ذكره، ص.43-45.

³ نزال رؤوف أحمد، مرجع سبق ذكره، ص.306.

المستثمرة والعائد على حقوق المساهمين، حيث سنتعرض للآثار المترتبة على نقص و زيادة مستوى السيولة النقدية في البنوك الإسلامية فيما يلي:¹

❖ الآثار المترتبة على نقص مستوى السيولة النقدية للمصارف الإسلامية:

ينشأ العجز النقدي في البنك الإسلامي بسبب زيادة التدفقات النقدية الخارجة وانخفاض التدفقات النقدية الداخلة، و يترتب على هذا العجز آثار سلبية من أهمها ما يلي:

- الإساءة إلى سمعة البنك الإسلامي، وهذا الأمر معروف تماماً في العرف المصرفي بصفة عامة، فعندما يشاع أن مصرفاً ما يعاني من نقص في السيولة، يقود هذا إلى سلسلة من التفاعلات التي تؤدي إلى إفلاسه، وإذا كان هذا هو الحال في البنوك التقليدية فيكون أشد خطورة في حالة البنوك الإسلامية؛
- ضياع فرص استثمار من البنك الإسلامي كان من الممكن اغتنامها لو كان لديه أموالاً سائلة، و لاسيما في المشروعات الاستثمارية التي لا يمكن تعويضها؛
- يؤدي نقص السيولة أيضاً إلى اضطرار البنك الإسلامي إلى التصرف في تسييل مشروعات استثمارية قائمة قبل أجلها، مما يؤدي إلى حدوث خسارة أو ضياع ربح كان من الممكن أن يتحقق في ظل الظروف العادية.
- يؤدي نقص السيولة إلى حدوث ارتباك معنوي لدي إدارة البنكا الإسلامية، مما قد يؤثر في التردد في اتخاذ القرارات الاستثمارية الإدارية، وتراجع ربحيته و في الحالات الشديدة قد يؤدي إلى إعسار البنك.²

❖ الآثار المترتبة على زيادة مستوى السيولة النقدية في البنوك الإسلامية:

إن البنوك الإسلامية - بوجه عام - تواجه فائضاً و زيادة في السيولة، و نادراً ما تعاني من نقص فيها و ذلك لأسباب مختلفة منها:

- نجاح تجربة عمل المصارف الإسلامية و بحث المجتمع المسلم عن بدائل شرعية بعيداً عن البنوك الربوية، أدى إلى زيادة حجم الودائع والحسابات الاستثمارية بشكل غير متوقع، و بالتالي زيادة حجم الأموال الداخلة إليها؛

¹ انظر كل من:- غسان سالم الطالب،مرجع سبق ذكره،ص.6،بتصرف.

- جمال أحمد زيد الكيلاني،مرجع سبق ذكره،ص.13، بتصرف.

- حسين حسن شحاته،مرجع سبق ذكره،ص.9، بتصرف.

- رابيس حدة،مرجع سبق ذكره،ص.273، بتصرف.

² رجاء رشيد عبد الستار،تقويم الأداء المالي لمصرف الرشيد واهميته في قياس مخاطر السيولة المصرفية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية،

العراق، العدد 31، 2012، ISSN 20727 ص.125.

- صعوبة ومحدودية قدرة البنكاإسلامي للتعامل مع فائض السيولة لتطبيقه مبادئ الشريعة الإسلامية، واستثماره الأموال في مشاريع اقتصادية مختلفة تقوم على المشاركة في الربح والخسارة، وتجربة البنوك الإسلامية في هذا المجال ليست كبيرة لحدثة نشأتها، وهذا بخلاف البنوك التقليدية حيث تستطيع و بسرعة التعامل مع فائض السيولة بإيداعه في بنك آخر بالفائدة؛

- اهتمام البنك الإسلامي بالاستثمارات قصيرة الأجل و عدم الاستثمار في المشاريع طويلة الأجل، يؤدي إلى تكديس الأموال و زيادة نسبة الفائض، مع أن هذا الأسلوب لا يخدم التنمية الاقتصادية. وهذه الزيادة قد تعود بآثار سلبية على البنك تتمثل فيما يلي:

- الإساءة إلى سمعة البنك، وازهاره بالعجز وعدم القدرة على تشغيل واستثمار الأموال في المشاريع الاقتصادية المختلفة وتعطيلها، وهذا مما يتنافى مع مبادئ و قواعد الشريعة الإسلامية في عدم جواز احتباس المال و وجوب تشغيله وتقليبه بما يعود بالنفع على البنك والمودعين والمستثمرين؛
- إن عدم استثمار المال وتشغيله قد يؤدي إلى نقص قيمته بسبب التضخم المالي، وتغيرات أحوال السوق مما يؤثر على القيمة الحقيقية للمال.

المطلب الثالث: الوسائل المتكاملة لمعالجة مخاطر السيولة والمقارنة بين إدارة مخاطر السيولة في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية

قبل أن نتختم هذا الفصل بمحاولة المقارنة بين إدارة مخاطر السيولة بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية، نتطرق لأهم الوسائل التي من شأنها أن تعالج لحد ما مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية.

الفرع الأول: الوسائل المتكاملة لمعالجة مخاطر السيولة

بالرغم من الأهمية القصوى لإدارة مخاطر السيولة إلى أنه لا يوجد إجماع نظري و عملي يحسم الأمر حول التقدير الكمي لهذه المخاطر وتكلفتها، و لكن هناك جهود كبيرة من الهيئات والمختصين والباحثين تحاول إيجاد حلول و وسائل من شأنها تحسين إدارة مخاطر السيولة نذكر من بينها:

أولاً: معايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية لمعالجة مخاطر السيولة¹

بعد تداعيات الأزمة المالية العالمية الأخيرة على المستوى العالمي قامت لجنة بازل للرقابة المصرفية بإصدار مبادئ الإدارة السليمة لمخاطر السيولة والإشراف عليها في سبتمبر 2008، أما بالنسبة للصناعة المالية الإسلامية فقد

¹ مجلس الخدمات المالية الإسلامية، المبادئ الإرشادية لإدارة مخاطر السيولة للمؤسسات (عدا مؤسسات التكافل و برامج الاستثمار الجماعي الإسلامي) التي تقدم خدمات مالية إسلامية، مارس 2012، ص ص: 16-24.

قام مجلس الخدمات المالية الإسلامية بإصدار المعيار رقم 12 الخاص بالمبادئ الإرشادية لإدارة مخاطر السيولة للمؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية في مارس 2012، الذي احتوى على 23 مبدأ إرشاديا للإدارة المتينة لمخاطر السيولة للمصارف الإسلامية والإشراف والرقابة الصارمة لتلك المخاطر من قبل السلطات الرقابية نختصرها فيما يلي:

- 1- يجب على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية أن تضع إطارا ملائما و شاملا لإدارة مخاطر السيولة من أجل الحفاظ على السيولة الكافية للوفاء باحتياجات التمويل اليومية، وتغطية الانحرافات المتوقعة و غير المتوقعة عن العمليات الطبيعية و على مدار فترة زمنية معقولة؛
- 2- يتحمل مجلس الإدارة مسؤولية مطلقة لتحديد مستوى مخاطر السيولة التي يتم مواجهتها واطار إدارة مخاطر السيولة لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية، و بالتالي فإنه يجب عليه وضع مستوى تحمل مخاطر السيولة لهذه المؤسسات بما يتناسب مع قدراتها على توفير موارد كافية للتمويل متفقة مع أحكام الشريعة، من أجل تخفيف هذه المخاطر بتأسيس استراتيجية لإدارة مخاطر السيولة والسياسات ذات الصلة؛
- 3- يجب أن يحدد هيكل ضوابط إدارة مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية أدوار ومسؤوليات الإدارة وهيئة الرقابة الشرعية، بالإضافة إلى وحدات المهام الوظيفية والأنشطة المختلفة بما في ذلك أدوار ومسؤوليات القسم الخاص بإدارة المخاطر، مع الفصل المناسب بين وظائف التشغيل و وظائف المراقبة؛
- 4- يجب أن تكون مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية قادرة على تحديد كل مصادر المخاطر الأولية والثانوية، سواء الخاصة أوالتي تعم السوق على نطاق واسع أو عبر الحدود والتي يمكن أن تؤدي إلى مخاطر سيولة والتفاعل معها على وجه الخصوص، و يجب أن تكون مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية قادرة على وضع نماذج تعاقدية و سلوكية لأصحاب الحسابات الاستثمارية والحسابات الجارية و غيرهم من المودعين في أوضاع السوق العادية أوالصعبة على حد سواء؛
- 5- يجب على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية أن تتأكد من أن ممارسات إدارة مخاطر السيولة يتم تناولها في المؤسسة على نطاق واسع، و يتكامل مع إطار إدارة مخاطر العمليات آخذا في الاعتبار العلاقات بين مخاطر السيولة والمخاطر الأخرى؛

- 6- يجب أن تكون مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية قادرة على قياس وتوقع التدفقات النقدية المحتملة التي تنجم عن العمليات التي تكون داخل المركز المالي أو خارجه عبر مجموعة متنوعة من الآفاق الزمنية و بعملات مختلفة و في أوضاع سوق مختلفة، باستخدام قياسات ومنهجيات ملائمة بما في ذلك النماذج النهائية السلوكية والإحصائية؛
- 7- يجب على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية أن تتأكد من أن لديها أنواعا مختلفة للتمويل تتناسب مع طبيعة و حجم أعمالها والمنتجات التي توفره البيئة التي تعمل فيها، حيث تعالج هذه التنوعات التركيزات المحتملة من قبل موفري السيولة، وانواع التمويل و طبيعة الاستحقاق والعملات والمواقع الجغرافية؛
- 8- إذا كانت مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية جزءا من مجموعة مالية مثل(مصرف إسلامي قائم بذاته/مصرف استثماري إسلامي) أو من بنك تقليدي مثل(عمليات النوافذ الإسلامية)، و كان لها الهيكل المركزي لإدارة مخاطر السيولة، فيجب على مجلس الإدارة والإدارة على مستوى المجموعة الشركة الأم أن تعد الاستراتيجية والسياسات اللازمة للمعاملات الإسلامية، مع الإهتمام بشكل خاص بعناصر الاستقلالية والقيود المتبادلة لتحويل السيولة بين كيانات المجموعة وفقا لأحكام الشريعة؛
- 9- يجب أن تحتفظ مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية بهامش إضافي للسيولة يتكون من النقد و غيره من الموجودات عالية السيولة المتدفقة مع أحكام الشريعة من أجل التمكن من الصمود في أوضاع الضغط المحتملة لفترات زمنية طويلة، شريطة وجود أقل قدر ممكن من العقوبات القانونية والرقابية والتشغيلية على بيع أو رهن تلك الموجودات من أجل توفير التمويل اللازم في ظل أوضاع السوق الصعبة؛
- 10- يجب على كل مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية بغض النظر عن طبيعتها أو درجة تعقيدها، أن تضع خطة للتمويل الطارئ تحدد فيها خطة العمل والإجراءات اللازمة للتعامل مع أحداث السيولة الصعبة. و يجب أن يتم إعداد مثل تلك الخطة من خلال مشاركة كل الإدارات ذات الصلة في مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية، مع إدراج النتائج التي يتم الحصول عليها من اختبارات الضغط بما في ذلك تحليل التصورات بعناية فائقة؛

- 11- يجب أن تكون مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية قادرة على تحديد احتياجاتها من الضمانات المتفقة مع أحكام الشريعة الإسلامية عبر آفاق زمنية مختلفة، و يجب أن تعالج القيود المرتبطة بأحكام الشريعة والقيود القانونية والتشغيلية في استخدام تلك الضمانات وإدارتها بشكل فعال؛
- 12- بالنظر إلى عدم كفاية تطوير الأسواق المالية بين البنوك لتفعيل إدارة مخاطر السيولة في كثير من الدول، يجب أن تتعاون مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية عن كثب مع بعضها البعض لتطوير الترتيبات والحلول واليات التداول المتفقة مع أحكام الشريعة الإسلامية لأغراض إدارة السيولة؛
- 13- بغض النظر عن استخدام مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية لأنظمة دفع وتسوية صافية أو إجمالية يجب عليها أن تكون قادرة على إدارة السيولة على المدى القصير (يوم أو ليلة)، للوفاء بالتزامات الدفع والتسوية المتعلقة بها في الوقت الملائم و في كل الظروف؛
- 14- يجب على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية أن تضع آلية لقياس ومراقبة ومتابعة أوضاع السيولة في كل عملية تتعرض لمخاطر كبيرة، كما يجب أن تحدد وتراقب-متى كان ذلك مناسباً-تحديد حجم فجوات توافق تدفقات النقدية على مدار آفاق زمنية معينة للعمليات الأجنبية بشكل إجمالي، و لكل عملة من العملات التي تتعامل مع تلك المؤسسات على حدة؛
- 15- يجب على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية أن يكون لها نظام معلومات متكامل يتناسب مع طبيعتها و حجمها و درجة تعقيد عملياتها يوفر تقارير دقيقة لمخاطر السيولة في الوقت المناسب للوحدات الوظيفية وإدارات تلك المؤسسات؛
- 16- يجب على السلطات الإشرافية أن تقوم بتقييم منتظم لوضع السيولة بشكل إجمالي، وإطار إدارة مخاطرها لدى مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية للتأكد من أنها تحتفظ بمستوى كاف من السيولة في كل الأوقات، ومن تمكنها من الصمود في فترات الضغط. و كجزء من التقييم الإشرافي يجب أن يتم التركيز بشكل خاص على تطبيق اختبارات الضغط المناسبة، وتكوين هامش إضافي للسيولة القوية فضلاً عن فعالية خطط التمويل الطارئة؛
- 17- يجب على السلطات الإشرافية أن تطور الأنظمة والتوجيهات لإدارة مخاطر السيولة لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية مع الأخذ في الاعتبار خصوصيات هيكل التمويل ومنتجات التمويل والاستثمار والقدرة على الحصول على أوراق مالية متفقة مع أحكام الشريعة، فضلاً عن مرحلة تطوير السوق النقدية الإسلامية في دولها؛

18- يجب أن توفر السلطات الإشرافية أقصى مستويات الوضوح لأدوارهم بصفتهم مقدمي دعم السيولة بما يتوافق مع أحكام الشريعة في الأوقات الصعبة والعادية، مع السعي في نفس الوقت إلى تحقيق التوافق و زيادة النطاق الذي يؤهل الضمانات المتفقة مع أحكام الشريعة لتوفير دعم السيولة لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية؛

19- في الحالات التي تكون المصرفية الإسلامية القائمة بذاتها جزءا من مجموعة مالية، أو عندما يقدم البنك التقليدي خدمات إسلامية من خلال النوافذ الإسلامية، يجب أن تقيم السلطات الإشرافية إطار إدارة مخاطر السيولة على مستوى المجموعة/الشركة الأم، وكذلك على مستوى الكيان الإسلامي يجب أن تتأكد السلطات الإشرافية من توفر سيولة كافية في كلا المستويين للوفاء باحتياجات التمويل في الأوقات الصعبة والعادية؛

20- يجب أن تطلب السلطات الإشرافية من مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية تقديم معلومات نوعية و كمية دقيقة في الوقت المناسب لتقييم وضع مخاطر السيولة والإطار الذي يتم اعتماده من قبل مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية في دولها، وإذا أدركت السلطات الإشرافية وجود نقص في وضع السيولة أو في إطار إدارة مخاطر السيولة في إحدى المؤسسات، وجب عليها أن تطلب من تلك المؤسسة اتخاذ الإجراءات التصحيحية في الوقت المناسب لمواجهة هذه المشاكل؛

21- في حالة مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية التي تكون لها عمليات عبر الحدود، فإن على السلطة الإشرافية في كل من الدولة المضيفة والدولة الأم أن تتعاون وتتواصل وتتفق على تقييم الوضع الموحد للسيولة وإطار إدارة مخاطر السيولة من قبل الكيانات ذات الصلة من خلال التعاون والتبادل؛

22- يجب على السلطات الإشرافية أن تحدد خطة للتعامل مع ضغوطات السيولة في قطاع مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية بصفتها جزءا من الإطار الكلي الاحترازي لخطط السيولة الطارئة للقطاع المالي. و يجب أن يتم دعم هذا الإطار في اختبارات الضغط على المستوى الشامل من قبل السلطات الإشرافية، مع الأخذ في الاعتبار حالات التعرض لمخاطر المركز المالي والتي يتم الإفصاح عنها من قبل مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية، فضلا عن عوامل أخرى ذات صلة بالاقتصاد الكلي والجغرافي والسياسي؛

23- من أجل توفير بيئة مساعدة لإدارة مخاطر السيولة من قبل مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية، يجب أن تعمل السلطات الإشرافية عن كثب مع الجهات الرسمية أومع القطاع العام (وزارة المالية أومقدموا التأمين على الودائع) لتسهيل إصدار الأدوات المالية والصكوك المتفقة مع أحكام الشريعة من قبل

الحكومة، فضلا عن توفير التأمين على الودائع المتفقة مع أحكام الشريعة أيضا. كما يجب أن تسهل السلطات الإشرافية مع الجهات الأخرى ذات الصلة مثل: المؤسسات العاملة في السوق وتوفير الأدوات المالية المتفقة مع أحكام الشريعة في دولها من أجل تطوير الأسواق الثانوية التي تتعامل في مثل هذه الأدوات وكذلك زيادة سوق السيولة.

و بعد إصدار القوانين النهائية لنسبة تغطية السيولة من قبل لجنة بازل في إطار اتفاقيتها الثالثة في شهر يناير 2013، قامت أمانة مجلس الخدمات المالية الإسلامية بتقديم تقييمها الأولي في الاجتماع التاسع والعشرين لأعضاء اللجنة الفنية المنعقدة في السابع من مارس 2013 في كولالمبور، و قد قررت اللجنة إنشاء لجنة فرعية للمساعدة في إعداد المبادئ الإرشادية وتفويضها في سياق أدائها لعملها بإجراء دراسة الأثر الكمي، ومسح يشمل صانعي السوق والسلطات الإشرافية لمعينة و جمع معلومات أولية تتعلق بوضع السيولة وتطبيق نسبة تغطية السيولة على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية. و قد تضمنت نشرة الإرشادات المتعلقة بالمعايير الكمية لإدارة مخاطر السيولة للمؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية (عدا مؤسسات التأمين الإسلامي التكافلي) برامج الاستثمار الجماعي الإسلامي الصادرة عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية معادلة حساب نسبة تغطية السيولة كالاتي:

نسبة تغطية السيولة=(إجمالي رصيد الموجودات عالية الجودة المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية/إجمالي صافي التدفقات النقدية الصادرة على مدى الثلاثين يوما القادمة) $\leq 100\%$
أما فيما يخص نسبة صافي التمويل المستقر فهي تعرف على أنها نسبة المبلغ المتاح من التمويل المستقر إلى المبلغ المطلوب من التمويل المستقر تحسب بالعلاقة التالية:

نسبة صافي التمويل المستقر=(التمويل المستقر المتاح/التمويل المستقر المطلوب) $\leq 100\%$
ومازالت نسبة صافي التمويل المستقر خاضعة لفترة ملاحظة قبل البدء بتطبيقها المقرر في الأول من يناير 2018، حيث يجب على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية البدء بجمع المعلومات المتعلقة بنسبة صافي التمويل المستقر من السيناريوهات المبنية على هذه المبادئ الإرشادية¹.

¹ مجلس الخدمات المالية الإسلامية، الإرشادات المتعلقة بالمعايير الكمية لإدارة مخاطر السيولة للمؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية (عدا مؤسسات التأمين الإسلامي و برامج الاستثمار الجماعي الإسلامي)، أبريل 2015، ص: 21-66.

ثانيا: دور الهندسة المالية الإسلامية في إدارة مخاطر السيولة¹

تواجه البنوك الإسلامية تحدي كبير في إدارة مخاطر سيولتها حيث تلح الضرورة على تصميم واخراج أدوات ومنتجات إسلامية كفؤة لتحقيق التحوط وادارة المخاطر التي تواجهها هذه المؤسسات، ومعالجة كل مشكلة بحسبها وما يناسبها، حيث و بعد مرور زمن طويل عن استعمال البنوك التقليدية للهندسة المالية، ظهرت الهندسة المالية الإسلامية، و بذلك قيدت أدوات الهندسة المالية التقليدية بأن تكون جميع عملياتها متوافقة مع أحكام ومبادئ و ضوابط الشريعة الإسلامية الحاكمة للمعاملات والاستثمارات الإسلامية، واولى الخطوات على هذا الدرب المهم مشروع المنتجات والأدوات المالية في الفقه الإسلامي الذي تبناه البنك الإسلامي للتنمية، والأصل أن تتقيد أدوات الهندسية المالية الإسلامية بمبدأين أساسين هما:

- المصادقية الشرعية؛

- الكفاءة الاقتصادية.

ثالثا: تأسيس بنية تحتية داعمة للسيولة

حيث إن تأسيس بنية تحتية داعمة للسيولة في صناعة الخدمات المالية الإسلامية يكون من خلال نقاط أساسية هي:

- حتمية التكامل بين مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية؛

- ضرورة إقامة التنظيم التشريعي للعلاقة بين البنوك المركزية والمصارف الإسلامية ومتطلباته اللازمة التي تراعي خصوصية النشاط المصرفي الإسلامي، والوقوف على كل متطلباته بما فيها إقامة نظام تأمين الودائع، إصدارات منظمة للأدوات المالية، توضيح مهام السلطات الإشرافية التي عليها أن تقوم بتقنين العقبات المتصلة بالبنية التحتية لسوق رأس المال و سوق ما بين المصارف، و كذا إقامة إطار مطبق لتوفير الإرشادات لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية. كما يجب أن تضع السلطة الإشرافية شروطا احترازية ومناسبة للسيولة بغرض تحديد، قياس، التقييم، الرقابة، الإبلاغ والتخفيف من مخاطر السيولة عبر آفاق زمنية مناسبة².

¹ عبد الحميد محمود البعلي، الوسائل الفعالة لمعالجة مشكلة السيولة النقدية في المصارف الإسلامية وتأسيس بنية تحتية داعمة للسيولة في صناعة الخدمات المالية الإسلامية، المؤتمر الدولي الثاني للمالية والمصرفية الإسلامية، عمان الأردن، 29-30 جويلية 2015، ص: 5-12.

² مجلس الخدمات المالية الإسلامية، المبادئ الأساسية للرقابة على التمويل الإسلامي (القطاع المصرفي)، أبريل 2015، ص: 24.

و في الأخير نوه إلى ضرورة مشروع تقنين أحكام فقه المعاملات المالية الإسلامية الذي يشكل ضرورة عملية، بعدما طال أمد عدم وجود هذا التقنين لما يتمتع به من مزايا كثيرة تتسق مع كل أحكام الإفصاح والشفافية والحوكمة التي تشكل متطلبات عالمية، وما أحوجنا إليها فيما نحن بصدد من معالجات لمشكلات مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية¹.

كما أننا نعول على هذه المؤسسات الداعمة و كل الخبراء والمختصين والباحثين لابتكار أدوات مالية للتحوط من مخاطر الصيرفة الإسلامية تنبع من خصوصية نشاطها، لا من محاولة تقليد الهندسة المالية التقليدية.

الفرع الثاني: مقارنة إدارة مخاطر السيولة بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية

يُلاحظ أن آليات النظام البنكي التقليدي القائمة أساس الفائدة هي نفسها المولدة لمخاطر السيولة، والأزمة المالية العالمية لسنة 2008 خير دليل على ذلك، حيث تعمل البنوك التقليدية على تمويل المشاريع المتوسطة و طويلة الأجل على شكل قروض يقدمها للزبائن معتمدة في ذلك على الودائع تحت الطلب وهي قصيرة الأجل، وتحقق أرباحها من فروقات هوامش الفائدة الدائنة والمدينة، وهذا ما يضع البنك باستمرار في موقف البحث عن مصادر لتمويل العجز في السيولة، إما عن طريق اللجوء استعجالاً عبر السوق الثانوي إلى تسهيل بعض أصولها، يمتلك البنك التقليدي لمعالجة مشكلة مواجه الطلبات غير المتوقعة والتي تتعدى الاحتياطات إلى جملة من الحلول من بينها:²

- الإقتراض من البنوك والمؤسسات المالية في سوق ما بين البنوك، وهي العملية التي تكلف البنك الفائدة على القرض بسعر السوق؛
- التنازل بالبيع عن جزء من أصوله المالية، وهي العملية التي تكلف البنك فوائد هذه الأصول المالية التي تخلى (تنازل) عنها، وهو ما يمثل تكلفة الفرصة الضائعة؛
- الإقتراض من البنك المركزي، وهي عملية إعادة التمويل، والتي يتحمل فيها البنك معدّل الخصم؛
- تخفيض قيمة القروض، و ذلك عن طريق عدم تجديد القروض القصيرة الأجل الممنوحة للزبائن والتي وصلت إلى تاريخ استحقاقها، و قد يترتب عن هذا الإجراء أن البنك قد يضيق عددا من زبائنه.

و في المقابل تمتلك البنوك الإسلامية امتيازات نظرية، تُظهر للوهلة الأولى أنها تحميها من مخاطر السيولة خاصة من جانب الاستخدامات، والتي تمتاز بتنوعها و بتعدد الأطراف المستفيدة منها، فضلا عن تباين مواعيد استحقاقها

¹ عبد الحميد محمود البعلي، مرجع سبق ذكره، ص.14.

² محمد بو حديدة، مرجع سبق ذكره، ص.12.

واسس احتساب العوائد عليها، خاصة وان ليست ملزمة مطلقا اتجاه أصحاب الودائع الاستثمارية برد أصل المبلغ إضافة إلى العوائد كما هو حال البنوك التقليدية لأن هذا يقترن بنتائج التوظيف و بالتالي فإن مخاطر السيولة التي تواجهها البنوك الإسلامية تكون أقل من التي تواجهها البنوك التقليدية¹، لكن ميدانيا عدم القدرة على الاستغلال الأمثل لهذه الإمكانيات المتاحة في توظيف الأموال المجمعة لديها و عدم اغتنامها الفعلي للفرص الاستثمارية و لا سيما بأسلوب المشاركة، واضطرار هذه البنوك للاقتصر على صيغة التمويل في المراجعة، كان من نتائجه أن يحدث فائض في السيولة كنتيجة لذلك، إضافة إلى زيادة حجم الودائع والحسابات الاستثمارية بدافع بعد الجمهور عن البنوك الربوية²، و كذا قلة سوق البنوك الإسلامية البنينة، أجبر هذه البنوك على أن تحتفظ بنسب عالية من السيولة تؤثر سلبا على ربحيته³، لا سيما أنها لا تستطيع تحويل هذا الفائض إلى بنك إسلامي آخر وهذا بسبب محدودية تجربتها الاستثمارية، كما أن تعاملها مع البنوك المركزية لا زال قيد أخذ و رد، كما لا توجد أدوات مالية إسلامية كافية يتم التداول بها في الأسواق المحلية والإقليمية والعالمية لتوظيف فائض سيولتها⁴، حيث إن معظم البنوك الإسلامية تعاني من عدم إمكانية توظيف فائض السيولة لديها و كذا تخوفها من عدم القدرة على الحصول على السيولة في حالة العجز⁵.

و ربما السبب الرئيسي هو تخوف هذه البنوك من أن تقع في مخاطر انخفاض السيولة، أين يتعذر عليها الحصول على النقدية بتكلفة معقولة لا سيما في ظل محدودية نشاط السوق النقدي، و عدم مراعاة البنك المركزي لخصوصية عدم تعاملها بالفائدة.

كما أن رؤوس الأموال ضخمة إذا ما تمت مقارنتها بحجم مجموع الودائع، عكس البنوك التقليدية التي تتاجر بأموال الغير و لها قدرة أكبر في خلق النقود،

¹ أحمد سليمان الخضانة، المصارف الإسلامية، عالم الكتب الحديث و جدار للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2008، ص.283.

² جمال أحمد زيد الكيلاني، مرجع سبق ذكره، ص.12.

³ أحمد محمد السعد، معالجة فائض السيولة من خلال أدوات التمويل-عقد(POT) نموذجاً- المؤتمر الدولي الثاني للمالية والمصرفية الإسلامية بعنوان إدارة السيولة في المصارف الإسلامية، عمان الأردن، 29-30 جويلية 2015، ص.7.

⁴ قرومي حيد، واقع إدارة السيولة في بنك دبي الإسلامي، المؤتمر الدولي الثاني للمالية والمصرفية الإسلامية بعنوان إدارة السيولة في المصارف الإسلامية، عمان الأردن، 29-30 جويلية 2015، ص.3.

⁵ هناء محمد هلال الحنطي، أثر عمليات التسديد على السيولة، المؤتمر الدولي الثاني للمالية والمصرفية الإسلامية بعنوان إدارة السيولة في المصارف الإسلامية، عمان الأردن، 29-30 جويلية 2015، ص.5.

وهذا ما يزيد من دعم ثقة أصحاب الأموال من مودعين على إمكانية استرداد أموالهم من البنك إذا تأزم الوضع، لكن كل هذا يحسب على البنوك الإسلامية، حيث إن الأموال النقدية الزائدة عن الحاجة وغير المستثمرة تتأثر بالانخفاض في قيمتها بسبب التضخم النقدي مما يؤثر سلباً على ربحية البنك و على القيمة الحقيقية لرأس المال، كما أن ذلك قد يؤدي للإفلاس عندما يقرر المستثمرون والمودعون سحب أموالهم بسبب انخفاض العائد¹.

فالسيولة والربحية (المردودية) هدفان تسعى البنوك لتحقيق التوازن بينهما، فالأولى ضرورية لتفادي خطر الإفلاس والتصفية، والثانية ضرورية للنمو والاستمرار والبقاء، أما التعارض بينهما فناتج عن أن المزيد من أحدهما لا بد أن يكون على حساب الآخر، فالسيولة تعني الاقتراب أكثر من النقد و شبه النقد، والربحية تعني الابتعاد أكثر عنهما، حيث إن لإدارة مخاطر السيولة أثر على ربحية البنك ومردوديته، وهذا ما أثبتته مجموعة من الدراسات أهمها دراسة Elias Raad & Amine Abi Aad، حيث أكدوا على وجود علاقة موجبة ذات دلالة بين مؤشر إدارة مخاطر السيولة ومؤشر المردودية الاقتصادية لكلا النموذجين، و كذلك أثبتت ذلك دراسة Yousfi Imane حيث أضافت أن البنوك الإسلامية أكثر عرضة لمخاطر السيولة من البنوك التقليدية، بالإضافة إلى دراسة Sunny Obilov Ibe أين أكد وجود علاقة ذات دلالة إحصائية موجبة بين إدارة مخاطر السيولة والمردودية المالية والاقتصادية للبنوك.

غير أن هناك مجموعة عديدة من الدراسات نفت وجود علاقة بين إدارة مخاطر السيولة والمردودية البنكية مثل: دراسة كل من Mohammad Nayeem Abdullah & Nusrat Jalan و كذلك دراسة Afia Akter & khaled Mahmud، حيث سبق وان تطرقنا لهذه الدراسات ضمن فقرة الدراسات السابقة في مقدمة البحث.

¹ غسان سالم الطالب، مخاطر السيولة في المصارف الإسلامية، المؤتمر الدولي الثاني للمالية والمصرفية الإسلامية بعنوان إدارة السيولة في المصارف الإسلامية، عمان الأردن، 29-30 جويلية 2015، ص.6.

خلاصة الفصل:

و في الأخير توصلنا إلى أن إدارة مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية تعتبر من أهم التحديات التي تواجهها في نشأتها في بيئة يسود فيها التعامل بالفائدة، لا سيما في الدول التي لا تراعي فيها البنوك المركزية خصوصية نشاط هذه المصارف، و كذا محدودية نشاط السوق النقدية البنينة للبنوك الإسلامية، و كذلك تراكم رؤوس أموال ضخمة واقبال عدد كبير من المودعين عليها هذا من جهة، ومن جهة أخرى اقتصرها على الصيغ الاستثمارية القائمة على البيوع أدى بها إلى التحفظ في استثمار أموالها لافتقارها لآليات إسلامية فعالة لإدارة السيولة، فأوقعت نفسها في الشق الآخر لمخاطر السيولة وهو فائض السيولة لا سيما في ظل ارتفاع احتياطاتها، وهذا ما يؤدي إلى ضياع الكثير من الفرص الاستثمارية والتأثير سلبا على المردودية المالية والاقتصادية مما يضعف وضعها التنافسي أمام البنوك التقليدية.

وهذا ما سنحاول تفصيله تطبيقيا من خلال الفصل القادم.

الفصل الثالث:

واقع إدارة مخاطر السيولة و أثره على المردودية البنكية - الدراسة التطبيقية -

تمهيد:

على الرغم من صرامة معظم البنوك المركزية واصدارها لتعليمات حازمة و واضحة للبنوك من أجل إدارة سيولتها برسم توضيحي الأمثل، غير أن ذلك لم يمنعها من الوقوع في أزمات ائتمان، مما استدعى ضرورة اعتماد معايير جديدة لإدارة السيولة تستدعي تطبيق أفضل الممارسات الفعالة من أجل التصدي لأي خلل في إدارة مخاطر السيولة سرعان ما يحدث ومحاولة تدارك الوضع قبل استفحال خطورته.

وادراكا من لجنة بازل لأهمية و خطورة الموضوع أصدرت هذه الأخيرة سنة 2008 نشرة بعنوان " Liquidity Risk Management and Supervisory Challenge" سبق وان تحدثنا على أهم مبادئها في الفصل الأول من الدراسة، جاءت في مجملها لتكون إطارا شاملا لإدارة مخاطر السيولة.

حيث سنحاول في هذا الفصل ضمن المبحث الأول معرفة واقع إدارة مخاطر السيولة بالبنوك الجزائرية والمليزية والمنهج الإحصائي المتبع في الدراسة، وكذا معرفة كل من نظام و قياس وتغطية مخاطر السيولة التي تعتمد عليها و يفرضها البنكين المركزيين لهتين الدولتين، ثم في المبحث الثاني نتناول دراسة مقارنة لمجموعة من البنوك التقليدية والإسلامية العاملة في الجزائر من خلال دراسة إحصائية وصفية واخرى قياسية توضح مدى تأثير مؤشرات مخاطر السيولة على المردودية البنكية، و كذلك الأمر في المبحث الثالث بالنسبة للبنوك العاملة في ماليزيا، كما سنناقش في آخر مطلب أهم النتائج واختبار الفرضيات.

¹ Fraework for liquidity risk measurment , op.cit.

المبحث الأول: واقع إدارة مخاطر السيولة بالبنوك الجزائرية والماليزية والمنهج الإحصائي المتبع في الدراسة

تواجه كل من البنوك الجزائرية والماليزية سواء التقليدية منها أو الإسلامية، شأنها في ذلك شأن كل البنوك في العالم تحديات كبيرة حول كيفية إدارة مخاطر السيولة والخطوات والإجراءات التي من شأنها أن تضمن سلامة وملاءة البنك من جهة وتعظيم مردوديته من جهة أخرى، حيث سنحاول في هذا المبحث معرفة مدى تبني البنك المركزي في الجزائر وماليزيا لأهم مبادئ وارشادات إدارة مخاطر سيولتها، ثم نتطرق في المطلب الثاني للمنهج الإحصائي المتبع في الدراسة.

المطلب الأول: واقع إدارة مخاطر السيولة في الجزائر وماليزيا

سنتناول ضمن فرعي هذا المطلب نظام قياس وتغطية مخاطر السيولة في الجزائر و كذلك نفس الأمر بالنسبة لماليزيا.

الفرع الأول: نظام قياس وتغطية مخاطر السيولة في الجزائر

قبل أن تحوي القواعد الاحترازية للتسيير المصرفي على نسبة قانونية وقائية لتغطية مخاطر السيولة استعان بنك الجزائر بعدة مؤشرات ساعدته في تحديد مستوى مخاطر السيولة أهمها:¹

- توفر فائض تمويل ذاتي من خلال زيادة حجم الودائع عن حجم القروض؛
- نسبة الودائع الجارية أقل أو يساوي 40% من إجمالي الودائع؛
- وضعية موجبة للخزينة؛
- احتواء محفظة القروض على الأقل نسبة 15% من الأصول القابلة للتداول أو التسييل؛
- احترام الحد الأقصى للتمويل أي ان تكون موارد البنك الخارجية في حدود 30% على الأقل من موارده الدائمة.

لكن سرعان ما تدارك بنك الجزائر الموقف بإصدار النظام رقم 11-04 المؤرخ في 2011/05/24² والمتضمن في أول مادة له إلزام البنوك بإجراء تعريف و قياس وتحليل وتسيير خطر السيولة، لتليها 27 مادة صبت كلها في ذلك، حيث نصت المادة الثالثة من هذا الأمر على ضرورة التزام البنوك بنسبة المعامل الأدنى للسيولة والذي يجب أن لا يقل عن 100% في أي وقت و ذلك ابتداء من تاريخ 2012/01/31³، كما تضمنت التعليمات 07-2011 العناصر التي تشكل بسط ومقام النسبة بالإضافة إلى النسب المثوية التي تُمثّل بها، كما تضمنت المادة الرابعة من التنظيم 11-04 أن تبلغ البنوك والمؤسسات المالية نهاية كل ثلاثي بنك الجزائر ب:

¹ حياة نجار، مرجع سبق ذكره، ص. 296.

² التنظيم رقم 11-04 المؤرخ في 21 جمادى الثانية 1432 الموافق لـ 2011/05/24 والمتضمن تعريف و قياس وتسيير و رقابة خطر السيولة والصادر عن بنك الجزائر

³ المادة الثامنة من التعليمات 07-2011 الصادرة في 21 ديسمبر 2011 والمتضمنة معامل السيولة للبنوك والمؤسسات المالية، والصادرة عن بنك الجزائر.

- المعامل الأدنى للسيولة للشهر الموالي ومعاملي الشهرين (2) الأخيرين للثلاثي المنقضي؛

- معامل السيولة المسمى معامل المراقبة لفترة ثلاثة (3) أشهر الموالية لتاريخ الإقفال.

و يمكن للجنة المصرفية أن تطلب من البنوك والمؤسسات المالية أن تقوم بحساب معامل السيولة في تواريخ أخرى. كما تضمنت نفس التعليمات السابقة الكيفيات التي يتم على أساسها إعداد وتبليغ هذه المعاملات إلى بنك الجزائر، حيث نصت المادة الثالثة منها على ضرورة التزام البنوك والمؤسسات المالية بإعداد كشوف دورية تصرح من خلالها عن وضع السيولة بها.

كما أكدت حياة النجار في دراستها على استعمال بنك الجزائر نسبة السيولة قصيرة الأجل واعتماد معاملات تتناسب طرديا مع درجة سيولة الأصل متوافقا مع مقررات بازل III.¹

الفرع الثاني: نظام قياس وتغطية مخاطر السيولة في ماليزيا

بغية تطوير نظام إدارة السيولة في المؤسسات البنكية قام البنك المركزي الماليزي (Bank Negara Malaysia) سنة 1998 بتقديم إطار عام لإدارة مخاطر السيولة يحل محل مؤشر توظيفات الأصول السائلة، يهدف من خلاله إلى محاولة:²

- خلق وعي لدى المؤسسات البنكية حول هيكل تمويلها و قدرتها في التعامل مع مشاكل السيولة قصيرة ومتوسطة الأجل؛

- اعتماد طرق أكثر كثافة لقياس السيولة وادارتها بشكل أفضل؛

- تزويد البنك بوسائل أفضل تمكنه من تقييم وضع السيولة الحالي والمستقبلي للمؤسسات البنكية.

كما أن الهدف الأساسي لهذا الإطار يكمن في محاولته للتصدي لمخاطر السيولة بشقيها السيولة البنكية و سيولة السوق من حيث:

- قدرة المؤسسات البنكية على مقابلة التزاماتها المستحقة وتقييمها من خلال إسقاط تدفقات هذه المؤسسات البنكية؛

- وكذلك يقيس مدى قدرة المؤسسات المصرفية للوصول للتمويل المتاح في السوق لا سيما في ظل سيناريوهات الضغط.

حيث أكد هذا الإطار على أن جميع المؤسسات البنكية المرخصة تحت عقد البنوك والمؤسسات المالية سنة 1989 (Banking and Institution Act) تحت اسم بنوك تجارية، شركات تمويل و بنوك استثمار معنية

¹ حياة النجار، مرجع سابق، ص. 297.

² BNM/RH/GL001-07 ,**Liquidity framework**, Prudential Financial Policy Department, p p.1-2

الفصل الثالث: واقع إدارة مخاطر السيولة واثره على المردودية البنكية - الدراسة التطبيقية-

بالإلتزام بهذا الإطار العام لإدارة السيولة.¹ وكذلك البنوك الإسلامية والنوافذ الإسلامية في إطار المؤسسات البنكية والمالية المرخصة في عقد (IBA) لسنة 1983.² كما حدد هذا الإطار المستويات الثلاثة للسيولة و كذا طرق قياس السيولة بمستوياتها الثلاثة وأكد على أن مسؤولية إدارة مخاطر السيولة تقع على عاتق لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات. كما نص هذا الإطار على ضرورة إلتزام المؤسسات البنكية بإعداد كشوف دورية تصرح من خلالها عن ملخص وضع السيولة.

وتمشيا مع متطلبات بازل III أصدر البنك المركزي منشورا في 29 جويلية 2013، دعى من خلاله جميع المؤسسات البنكية بالالتزام بمؤشري السيولة قصيرة و طويلة المدى الواردتين في اتفاقية بازل III - تم التطرق لهما في الفصل الأول-.

كما أصدر تقريرا آخر في 7 أوت 2015 حول فترة الملاحظة لمعرفة مدى التزام البنوك بالمؤشرين و كذا المبادئ والإرشادات العامة لإدارة مخاطر السيولة، أين أكد على ضرورة التطبيق النهائي للنسبتين قبل 2018. أما نسبة السيولة قصيرة المدى فقد حدد 25 أوت 2016 كأقصى تاريخ لتحقيقها.³ و فعلا نلاحظ من التقارير المالية للبنوك محل الدراسة للسنوات الثلاثة الأخيرة التزامها الفعلي بمؤشر السيولة قصيرة المدى.

المطلب الثاني: المنهج الإحصائي المتبع في الدراسة

من أجل معرفة نوع العلاقة التي تربط مؤشرات مخاطر السيولة بالمردودية الاقتصادية والمالية للبنوك محل الدراسة سنتبع إطار قياسي يصلح لهذا النوع من العلاقة من جهة والبيانات المتوفرة من جهة أخرى و ذلك بالاعتماد على طريقة البيانات الطولية Data Panel، و لكن قبل هذا سنتطرق لدراسة إحصائية و صفة لمتغيرات النموذج.

الفرع الأول: التعريف بالدراسة المستعملة في الدراسة التطبيقية

قبل أن نتطرق إلى البيانات الطولية كأسلوب قياسي سوف نعرض على المنهج الإحصائي الوصفي.

أولا: تعريف المنهج الإحصائي

هوتلك الطريقة العلمية الكمية التي يتبعها الباحث معتمدا على خطوات بحث معينة وتنظيمها وترجمتها بيانيا وتحليلها رياضيا بغية الوصول إلى نتائج أكثر دقة و يقينية و علمية بخصوص الظاهرة المدروسة.⁴ أما المنهج الإحصائي الوصفي فهو احد فروع المنهج الإحصائي يركز على وصف وتلخيص البيانات والإحصائيات المجمعة حول موضوع معين، وتفسيرها في صورة نتائج، حيث إن هناك مفاهيم واساليب متعددة

¹ Bank Negara Malaysia, **Liquidity framework for Islamic financial institutions**, Kuala Lumpur, 2002, p.3 .

² Bank Negara Malaysia, **Liquidity framework, Islamic Banking and Takaful Departement**,BNM/RH/GL002-12 p.1.

³ Bank Negara Malaysia, **Liquidity Coverage Ratio**.BNM/RH/PD029-13.Issued on :25 Agust2016, P.1

⁴ عبد الناصر جندلي، تقنيات ومناهج البحث في العلوم السياسية والاجتماعية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص.213.

الفصل الثالث: واقع إدارة مخاطر السيولة واثره على المردودية البنكية - الدراسة التطبيقية-

لتلخيص البيانات و وصفها و بالتالي تحليلها حتى تصبح سهلة التفسير والمقارنة، كما سوف يكون الحال في دراستنا هذه.

ثانيا: تعريف البيانات الطولية:

تصدرت نماذج البانل الدراسات الاقتصادية والطبية في عصرنا هذا لأنها تأخذ في الاعتبار أثر التغير في الزمن و كذلك أثر التغير في المشاهدات المقطعية، حيث تعرف على أنها مشاهدات مقطعية مقاسة في فترات زمنية معينة.¹

وتتمتع نماذج البيانات الطولية في استخدامها مقارنة باستخدام نماذج البيانات المقطعية بمفردها أو نماذج بيانات السلسلة الزمنية بمفردها بالعديد من المزايا منها:²

- التحكم في عدم تجانس التباين الخاص الذي قد يظهر في حالة البيانات المقطعية أو حالة البيانات الزمنية؛
- تعطي البيانات الطولية كفاءة أفضل و زيادة في درجات الحرية، و كذلك أقل تعددية خطية بين المتغيرات.

وهذا ما يتناسب مع عينة الدراسة وما تم استعماله في الدراسات السابقة، و بالتأكيد ما اقترحه علينا بعض الأساتذة والمختصين.

وتتفرع البيانات الطولية لثلاثة أنواع رئيسية هي:

- النموذج التجميعي (Pooled Model)؛
- النموذج الثابت (Fixed Model)؛
- النموذج العشوائي (Random Model)

و يتم اختيار النموذج الملائم من بين الثلاثة بعد إجراء جملة من الاختبارات نتناولها بالتفصيل في المبحث اللاحق.

الفرع الثاني: عينة الدراسة

اعتمدنا في هذه الدراسة على مجموعة من البنوك الجزائرية والماليزية، حيث تكونت مجموعة البنوك الجزائرية من جميع البنوك العمومية العاملة في الجزائر باستثناء الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط (CNEP)، و بنكين إسلاميين هما بنك البركة الجزائري ومصرف السلام-الجزائر-.

أما بالنسبة لماليزيا فارتأينا أن نأخذ كل البنوك التقليدية (التجارية) والتي تتميز بملكية محلية و في نفس الوقت لها مثلتها ضمن قائمة البنوك الإسلامية، والجدول التالي يوضح عينة الدراسة:

الجدول 1: يوضح قائمة البنوك التي تشكل عينة الدراسة

طبيعة البنك	البنوك التقليدية	البنوك الإسلامية
-------------	------------------	------------------

¹ ابن ختو فريد، مرجع سبق ذكره، ص.9.

² زكريا يحيى جمال، اختيار النموذج في نماذج البيانات الطولية الثابتة والعشوائية، المجلة العراقية للعلوم الإحصائية، العدد 21، 2012، ص.269.

الفصل الثالث: واقع إدارة مخاطر السيولة واثره على المردودية البنكية - الدراسة التطبيقية-

الدولة		
الجزائر	<ul style="list-style-type: none"> - البنك الوطني الجزائري BNA - البنك الجزائري الخارجي BEA - القرض الشعبي الجزائري CPA - بنك التنمية المحلية BDL - بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR 	<ul style="list-style-type: none"> - بنك البركة الجزائري BARAKA - مصرف السلام الجزائر ALSALAM
ماليزيا	<ul style="list-style-type: none"> - Affin Bank Berhad - RHB Bank Berhad - Hong Leong Bank Berhad - Maybank Bank Berhad - Public Bank Berhad - CIMB Bank Berhad 	<ul style="list-style-type: none"> - Affin Islamic Bank Berhad - RHB Islamic Bank Berhad - Hong Leong Islamic Bank Berhad - Maybank Islamic Bank Berhad - Public Islamic Bank Berhad - CIMB Islamic Bank Berhad

من إعداد الطالبة اعتمادا على البيانات المجمعة من الدولتين

واعتمدنا فترة 7 سنوات من 2008 إلى غاية 2014 لأن بيانات 2015 لم تكتمل لنا بخصوص البنوك الجزائرية فتوقفنا عند 2014 لتوحيد الفترة بما يتيح لنا مجال للمقارنة والتحليل، ومنه اعتمدت قاعدة البيانات الطولية على عدد من الوحدات المقطعية والمتمثلة في 5 بنوك تقليدية و بنكين إسلاميين في الجزائر و 6 بنوك تقليدية و 6 بنوك إسلامية في ماليزيا، و في نفس الوقت تحوي كل وحد مقطعية سلسلة زمنية لسبعة سنوات، و بذلك فإن مجموع المشاهدات في التحليل قدر ب 588 مشاهدة في ماليزيا و 343 مشاهدة في الجزائر.

الفرع الثالث: فرضيات الدراسة

من خلال دراستنا هذه سنقوم باختبار ما إذا كان هناك أثر لإدارة مخاطر السيولة على المردودية الاقتصادية والمالية للبنوك التقليدية والإسلامية محل الدراسة، أي سنقوم باختبار صحة الفرضيات التالية:

- 1- هناك اختلاف في إدارة مخاطر السيولة بين البنوك التقليدية والإسلامية محل الدراسة؛
- 2- تختلف درجات المردودية بين البنوك نتيجة اختلاف طبيعة النشاط؛
- 3- هناك اختلاف في تأثير إدارة مخاطر السيولة على المردودية الاقتصادية بين البنوك التقليدية والإسلامية محل

الدراسة؛

4- هناك اختلاف في تأثير إدارة مخاطر السيولة على المردودية المالية بين البنوك التقليدية والإسلامية محل الدراسة؛

5- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية موجبة بين نسبة (إجمالي القروض إلى إجمالي الأصول) والمردودية الاقتصادية للبنوك محل الدراسة؛

6- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية موجبة بين نسبة (إجمالي القروض إلى إجمالي الأصول) على المردودية المالية للبنوك محل الدراسة؛

7- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية موجبة بين نسبة (إجمالي القروض إلى الودائع ومصادر التمويل قصيرة الأجل) على المردودية الاقتصادية للبنوك محل الدراسة؛

8- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية موجبة بين نسبة (إجمالي القروض إلى الودائع ومصادر التمويل قصيرة الأجل) على المردودية المالية للبنوك محل الدراسة؛

9- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية موجبة بين نسبة (إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع والسلفيات) على المردودية الاقتصادية للبنوك محل الدراسة؛

10- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية موجبة بين نسبة (إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع والسلفيات) على المردودية المالية للبنوك محل الدراسة؛

11- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية موجبة بين نسبة (الأصول السائلة إلى الودائع ومصادر التمويل قصيرة الأجل) على المردودية الاقتصادية للبنوك محل الدراسة؛

12- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية موجبة بين نسبة (الأصول السائلة إلى الودائع ومصادر التمويل قصيرة الأجل) على المردودية المالية للبنوك محل الدراسة؛

13- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية موجبة بين نسبة (الأصول السائلة إلى إجمالي الودائع والسلفيات) على المردودية الاقتصادية للبنوك محل الدراسة؛

14- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية موجبة بين نسبة (الأصول السائلة إلى إجمالي الودائع والسلفيات) على المردودية المالية للبنوك محل الدراسة.

المبحث الثاني: دراسة مقارنة لمجموعة من البنوك الجزائرية

سنتطرق في هذا المبحث إلى الدراسة الإحصائية الوصفية والتي تنطلق أساسا من التعريف بمتغيرات الدراسة، ثم نقدم تحليل وصفي لهذه المتغيرات باستخدام المتوسط الحسابي لهذه البيانات و كذا تحديد أدنى واعظم قيمة لها

الفصل الثالث: واقع إدارة مخاطر السيولة واثره على المردودية البنكية - الدراسة التطبيقية-

واخيرا الانحراف المعياري، قبل أن ندرس في المطلب الثاني طبيعة تأثير هذه المؤشرات على المردودية الاقتصادية والمالية لهذه البنوك من خلال دراسة النماذج القياسية و في المطلب الأخير نقوم بتحليل النتائج واختبار صحة الفرضيات في الجزائر.

المطلب الأول: دراسة إحصائية وصفية لمتغيرات الدراسة

قبل أن نقوم أولا بالتحليل الوصفي للمتغيرات نبرز من خلاله أهم الإحصائيات الوصفية للمتغيرات، نقوم أولا بضبط متغيرات الدراسة والتعريف بها.

الفرع الأول: متغيرات الدراسة

نستعرض فيما يلي متغيرات الدراسة والتي نقسمها إلى متغيرات تابعة ومتغيرات مستقلة

أولا: المتغيرات التابعة

سنعتمد في دراستنا على المردودية الاقتصادية والمردودية المالية كمتغيران تابعان حيث إن:

1- متوسط العائد على الأصول (ROAA): وهو يمثل المردودية الاقتصادية، و يحسب بقسمة النتيجة

الصافية على متوسط إجمالي الأصول، حيث تقيس مدى قدرة البنك على الاستخدام الأمثل لموارده المتاحة¹؛

2- متوسط العائد على حقوق الملكية (ROAE): وهو يمثل المردودية المالية، و يحسب بقسمة النتيجة

الصافية على متوسط الأموال الخاصة، و يسمى مرددية المساهمين، فهو يحدد مردودية كل وحدة نقدية مستثمرة في أسهم البنك.²

ثانيا: المتغيرات المستقلة

سنعتمد في دراستنا على خمس متغيرات مستقلة وتعتبر مؤشرات تقيس مخاطر السيولة وهي:

1- المتغيرة X1: نسبة (إجمالي القروض إلى إجمالي الأصول) يقيس هذا المؤشر إجمالي القروض الممنوحة

كنسبة مئوية من إجمالي الأصول وارتفاع هذا المؤشر في البنك يدل على ارتفاع نسبة الاقراض و

بالتالي انخفاض السيولة مما يؤدي إلى ارتفاع الخطر واحتمال الإصابة بالتعثر.³

¹ K.RAMAMOHNA Roo & TESKESTE Berhanu Lakew ,op cite,p:8

²Imane Farook & others ,op cite,p:11

³Business Education,Analyzing Banking Data

2- المتغيرة X_2 : (إجمالي القروض إلى الودائع ومصادر التمويل قصيرة الأجل) يقارن هذا المؤشر بين استخدام الخصوم غير السائلة وهي مصادر تمويل قصيرة الأجل في تمويل القروض، وهذا يدل على تمويل الأصول غير السائلة بمصادر تمويل غير مستقرة، و كلما ارتفعت النسبة ارتفعت مخاطر السيولة.¹

3- المتغيرة X_3 : (إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع والسلفيات) يحسب هذا المؤشر بقسمة إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع والسلفيات، و يقيس نسبة اعتماد البنك في تمويل القروض باعتبارها أصول غير سائلة على مصادر تمويل مستقرة و كلما ارتفع المؤشر انخفضت مخاطر السيولة.²

4- المتغيرة X_4 : (الأصول السائلة إلى الودائع ومصادر التمويل قصيرة الأجل) وتحسب بقسمة الأصول السائلة على الودائع ومصادر التمويل قصيرة الأجل، وتقيس نسبة الالتزامات قصيرة الأجل التي يمكن مواجهتها بالأصول السائلة في حالة السحب المفاجئ، و كلما ارتفعت النسبة دل ذلك على توفر السيولة وانخفاض مخاطرها.³

المتغيرة X_5 : (الأصول السائلة إلى إجمالي الودائع والسلفيات) تحسب بقسمة الأصول السائلة على الودائع ومصادر التمويل طويلة الأجل، وتقيس نسبة الالتزامات طويلة الأجل التي يمكن مواجهتها بالأصول السائلة في حالة السحب المفاجئ، و كلما ارتفعت النسبة دل ذلك على توفر السيولة وانخفاض مخاطرها.⁴

<http://activemedia-guide.com/busedu-banking.htm>

¹Laurent Fresard, **The Performance of banks during the financial crisis, A study of European banks market and operational drivers from the bust of the subprime crisis to the end of 2009.** Master thesis, HEC, 2011,

http://vernimmen.com/ftp/PE_CAUSSE_MASTER_THESIS.pdf

²Nadia ZRELLI et autre, Risque Spécifique et profitabilité des banques islamique: y a-t-il un lien .

<http://docplayer.fr/18167440-Risques-specifiques-et-profitabilite-des-banques-islamiques-y-a-t-il-un-lien.html>

³Hassan, M.K and Bashir, A.M, (2002), **Determinants of Islamic Banking Profitability,**

<http://www.nzibo.com/IB2/Determinants.pdf>

⁴op,cit

الفرع الثاني: التحليل الوصفي للمتغيرات

سنقوم في هذا الفرع بتقديم تحليل وصفي لمتغيرات الدراسة باستخدام أدنى واعظم قيمة، المتوسط الحسابي و كذا الانحراف المعياري.

جدول 2: يقدم تحليل وصفي لمتغيرات البنوك التقليدية الجزائرية

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	القيمة العظمى	القيمة الصغرى	
14.04	43.02	69.89	16.16	X1
23.53	56.85	121.59	17.98	x2
22.62	55.87	111.19	17.73	x3
19.26	50.54	88.65	17.21	x4
18.79	49.88	87.41	16.86	x5
0.57	1.08	2.43	0.16	y1
6.76	13.65	29.50	2.51	y2

من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج **EViews9**.

الجدول 3: يقدم تحليل وصفي لمتغيرات البنوك الإسلامية الجزائرية

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	القيمة العظمى	القيمة الصغرى	
21.65	41.35	71.43	4.08	X1
31.59	79.48	144.26	40.33	x2

26.30	74.05	115.04	49.68	x3
81.27	93.30	342.50	23.42	x4
37.60	81.14	148.00	42.16	x5
0.97	3.13	4.16	-3.22	y1
10.59	16.29	35.77	-4.11	y2

من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج EViews9

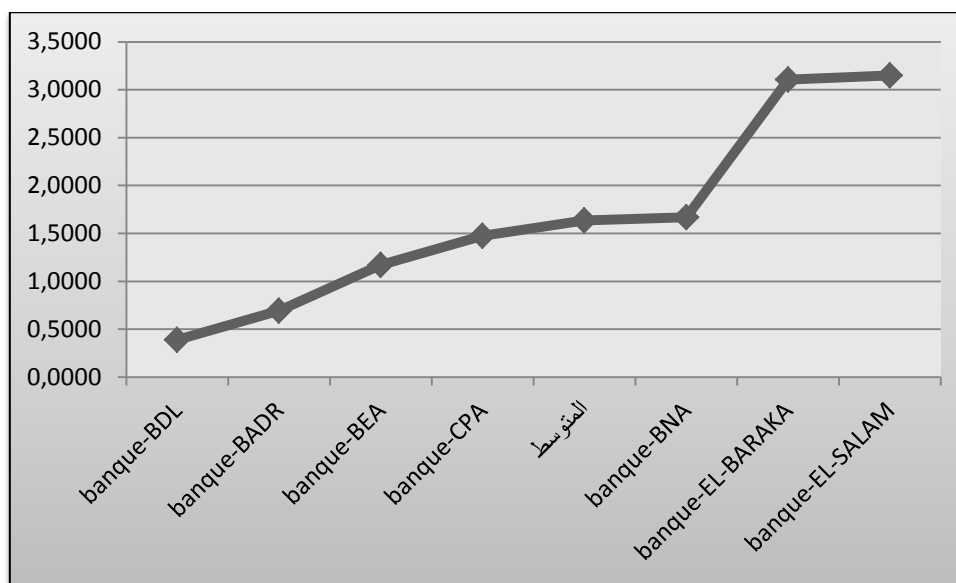
1- دراسة المتغيرة Y_1 (متوسط العائد على الأصول):

نلاحظ من الجدول 2 أن أدنى قيمة سجلها متوسط العائد على الأصول بالنسبة للبنوك التقليدية الجزائرية هي 0.16 سجلها بنك BNA سنة 2008، وأعلى قيمة سجلها بنك BNA وهي 2.43 سنة 2010 بمتوسط حسابي قدره 1.08 وانحراف معياري قيمته 0.57، حيث نلاحظ أن نفس البنك BNA حقق أدنى وأعلى قيمة للمتغيرة بفارق سنة واحدة وهذا ما يعكس قدرة البنك المدهشة على الاستغلال الأمثل لودائعه في تحقيق الأرباح.

أما بالنسبة للبنوك الإسلامية فنلاحظ من الجدول 3 أن أدنى قيمة سجلها مصرف السلام الجزائري سنة 2009 وهي -3.22، وأعلى قيمة سجلها بنك البركة سنة 2008 و كانت قيمتها 4.16 و كان المتوسط الحسابي للبنوك الإسلامية 3.13 والانحراف المعياري 0.97، حيث إن بنك السلام يكاد يكون من الطبيعي أن تكون مردوديته الاقتصادية للسنة الأولى لنشاطه سالبة بسبب ارتفاع المصاريف الهيكلية والانطلاق، أما بالنسبة لأعلى قيمة والتي سجلها بنك البركة فقد قاربت ضعف قيمة أعلى قيمة حققتها البنوك التقليدية وهذا يدل على الكفاءة الاقتصادية لبنك البركة.

و نلاحظ من رسم توضيحي أدناه أن 3 بنوك حققت متوسط يتفوق المتوسط العام للعائد على الأصول هما البنكان الإسلاميان BARAKA و AL-SALAM بالإضافة إلى BNA، و 4 بنوك حققت متوسط أقل من المتوسط العام هي CPA، BEA، BADR و BDL على التوالي.

رسم توضيحي 2: متوسطات قيم العائد على الأصول مقارنة بالمتوسط العام ROAA



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الدراسة

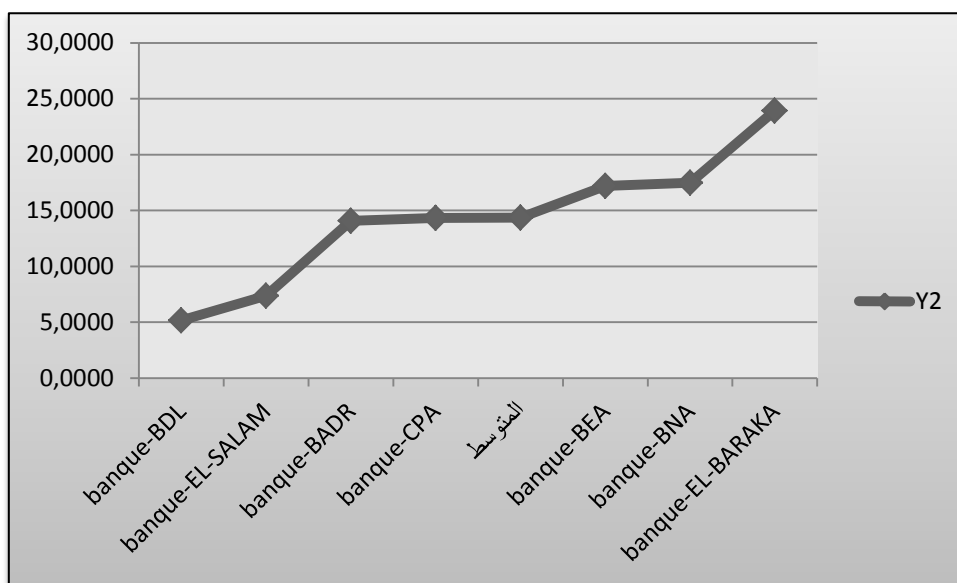
2- دراسة المتغيرة Y_2 متوسط العائد على حقوق الملكية:

نلاحظ من الجدول رقم 2 أن أدنى قيمة لمتوسط العائد على حقوق الملكية بالنسبة للبنوك التقليدية هي 2.51 سجله بنك BDL سنة 2010، وان أعلى قيمة هي 29.50 سجله بنك BADR خلال نفس السنة بمتوسط حسابي 13.65 وانحراف معياري قدره 6.76، ما يدل على تفوق بنك BADR على بنك BDL خلال نفس السنة، أي أن المستثمرين في بنك BADR يتلقون عائدا يفوق 10 أضعاف المستثمرين في بنك BDL.

كما نلاحظ من الجدول الخاص بالبنوك الإسلامية أن أدنى قيمة للمتغيرة Y_2 بالنسبة للبنوك الإسلامية في الجزائر كانت -4.11 سجلها مصرف السلام سنة 2009 واعلى قيمة كانت سنة 2008 سجلها بنك البركة وهي 35.77 بمتوسط حسابي قدره 16.29 وانحراف معياري قيمته 10.59، أي أن كل مستثمر ساهم ب 1 دج ببنك البركة سوف يعود عليه ب 35.77 دج كعائد على حقوق الملكية وهي أكبر قيمة مقارنة بباقي البنوك محل الدراسة.

و بالنظر للشكل أدناه نلاحظ أن 3 بنوك حققت متوسط للمتغيرة Y_2 يفوق المتوسط العام هي كل من BEA، BNA و EL-BARAKA على التوالي، في حين حققت كل من CPA، BADR EL-، و SALEM و BDL متوسط أقل من المتوسط العام للبنوك.

رسم توضيحي 3: متوسطات قيم العائد على حقوق الملكية مقارنة بالمتوسط العام ROAE



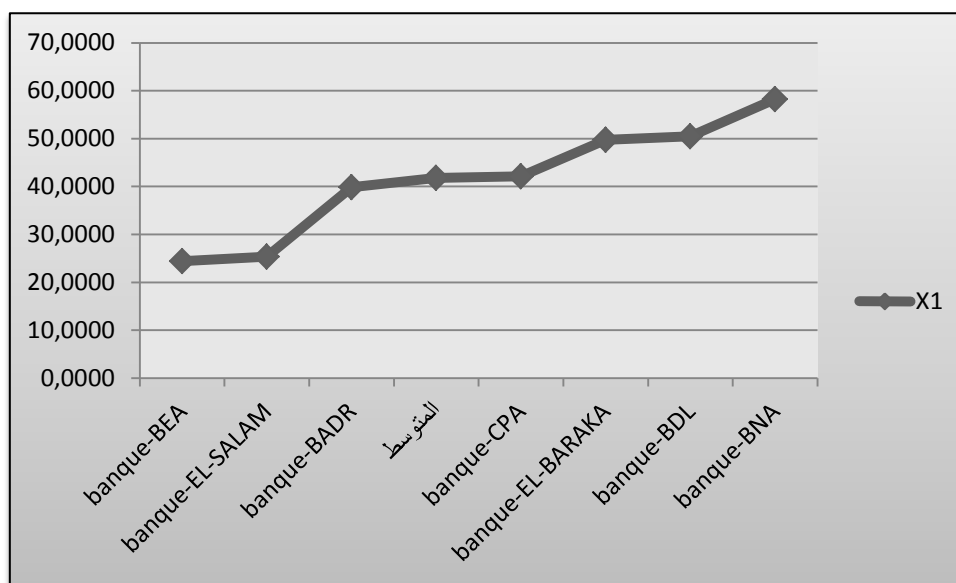
المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الدراسة

3- دراسة المتغيرة X_1 (إجمالي القروض إلى إجمالي الأصول):

نلاحظ من الجدولين السابقين أن أدنى قيمة لإجمالي القروض إلى إجمالي الأصول بالنسبة للبنوك التقليدية هي 16.16 و كانت للبنك الخارجي الجزائري BEA وأعلى قيمة كانت 69.89 و حققها البنك الوطني الجزائري BNA سنة 2014 بمتوسط حسابي 43.02 وانحراف معياري 14.04، أما بالنسبة للبنوك الإسلامية فسجل مصرف السلام أدنى قيمة للمتغيرة سنتي 2008 و 2009 ب 4.08، أما أعلى قيمة لها فسجلها بنك البركة سنة 2008 بقيمة 71.43 بمتوسط حسابي قدره 41.45 وانحراف معياري قيمته 21.65، حيث و بعد تجميع الموارد تقوم البنوك باستغلالها من خلال منحها كقروض واستثمارات أخرى، و عند مقارنتها بإجمالي الأصول من خلال هذا المؤشر نلاحظ توسع البنوك محل الدراسة في منح القروض وهذا موافق لطبيعة العمل المصرفي، غير أن إرتفاع هذه النسبة يدل على احتمال وقوع جل البنوك محل الدراسة في مخاطر نقص السيولة خاصة البنكين الإسلاميين حيث فاق المتوسط %70 وهي نسبة مرتفعة جدا.

و بالنظر للشكل أدناه نلاحظ أن 4 بنوك حققت متوسط يفوق المتوسط العام في كل من BNA، BDL، BARAKA، CPA على الترتيب، بينما حققت EL-SALAM، BADR، BEA متوسط أقل من المتوسط العام للبنوك.

رسم توضيحي 4: متوسطات قيم نسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الأصول مقارنة بالمتوسط العام



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الدراسة

4- دراسة المتغيرة X_2 (إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع ومصادر التمويل قصيرة الأجل):

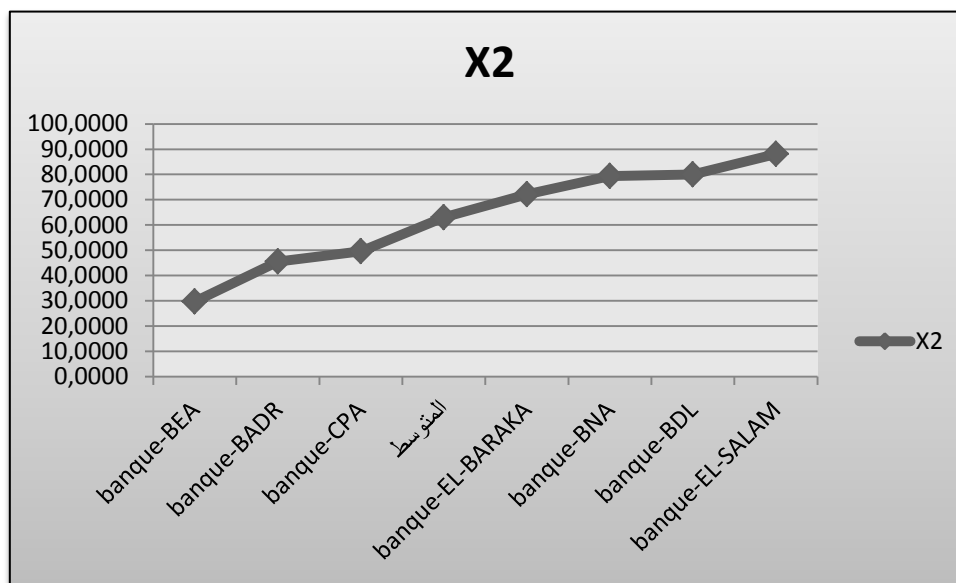
يقارن هذا المؤشر بين استخدام الخصوم غير السائلة وهي مصادر تمويل قصيرة الأجل في تمويل القروض، وهذا يدل على تمويل الأصول غير السائلة بمصادر تمويل غير مستقرة، وكلما ارتفعت النسبة ارتفعت مخاطر السيولة. و نلاحظ من الجدولين السابقين أن قيمة 17.98 هي أدنى قيمة للمتغيرة سجلها بنك BEA سنة 2008 وان أعظم قيمة سجلها بنك BNA سنة 2014 هي 121,59 بمتوسط حسابي 56.85 و بانحراف معياري قدره 23.53، و نلاحظ الاختلاف الشاسع للنسبة بين البنكين لى الرغم من تشابه طبيعة و ظروف عملهما، حيث فاقت النسبة 100% في بنك BNA سنة 2014، وهذا ما يدل على أن هذا البنك يعتمد في تمويل قروضه على الودائع ومصادر التمويل قصيرة الأجل تمتاز بعدم استقراريتها مما يجعلها أكثر عرضة لمخاطر السيولة.

أما بالنسبة للبنوك الإسلامية فأدنى قيمة للمتغيرة سجلها مصرف السلام وهي 40.33 سنة 2009 وكذلك أعظم قيمة سجلها مصرف السلام سنة 2014 بلغت 144.26 بمتوسط حسابي قدره 79.48 وانحراف معياري قيمته 31.59، وهي نسبة خطيرة جدا، حيث إن قيمة القروض المقدمة فاقت قيمة الودائع ومصادر التمويل قصيرة الأجل وهذا ما يجعل البنك أكثر عرضة لمخاطر السيولة مقارنة بباقي البنوك محل الدراسة.

الفصل الثالث: واقع إدارة مخاطر السيولة واثره على المردودية البنكية - الدراسة التطبيقية-

و بالنظر للشكل أدناه نلاحظ أن 3 بنوك كان متوسطها أقل من المتوسط العام للبنوك وهي BEA،BADR،CPA على الترتيب، بينما حقق مصرف السلام متوسط يفوق المتوسط العام رفقة كل من BNA،BARAKA واخيرا BDL.

رسم توضيحي 5: متوسطات قيم نسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع ومصادر التمويل قصيرة الأجل مقارنة بالمتوسط العام



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الدراسة

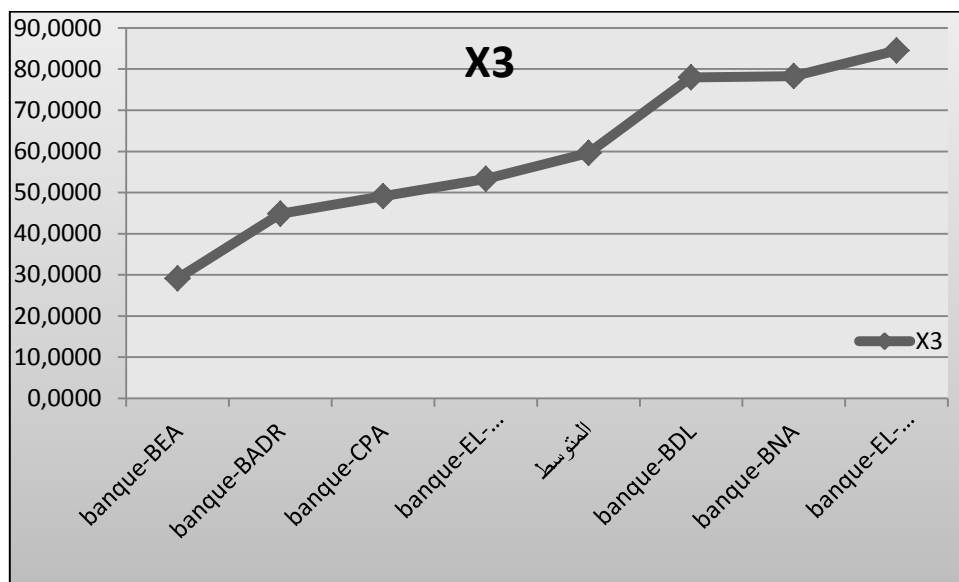
5- دراسة المتغيرة X_3 (إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع والسلفيات):

يقارن هذا المؤشر بين القروض الممنوحة والموارد المستقرة، حيث نلاحظ من الجدولين السابقين أن 17.73 هي أصغر قيمة للمتغيرة X_3 في البنوك التقليدية الجزائرية و كانت لبنك BEA سنة 2008، وان أعلى قيمة سجلتها المتغيرة هي 111.19 لبنك BNA سنة 2014 بمتوسط حسابي قدره 55.87 وانحراف معياري قيمته 22.62، مما يدل على أن البنوك التقليدية محل الدراسة تعتمد في تمويل القروض باعتبارها أصول غير سائلة على الودائع والسلفيات باعتبارها مصادر تمويل مستقرة وارتفاع المؤشر يدل على انخفاض مخاطر السيولة.

كما نلاحظ أن أدنى قيمة للمتغيرة X_3 في البنوك الإسلامية سجلها بنك البركة سنة 2012 قدرت ب 49.68 أما أعلى قيمة فسجلها مصرف السلام 115.04 سنة 2014 بمتوسط حسابي قدره 74.05 وانحراف معياري قيمته 26.30، وهذا ما يدل على انخفاض مخاطر السيولة لديه بناء على هذا المؤشر.

و بالنظر إلى رسم توضيحي أدناه نلاحظ أن 4 بنوك كانت أقل من المتوسط العام للمتغيرة هي BEA، BADR، CPA، EL-BARAKA على الترتيب، بينما نلاحظ أن 3 بنوك فاقت المتوسط العام هي EL-SALAM، BNA، BDL على التوالي.

رسم توضيحي 6: متوسطات قيم نسبة إجمالي القروض على إجمالي الودائع والسلفيات



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الدراسة

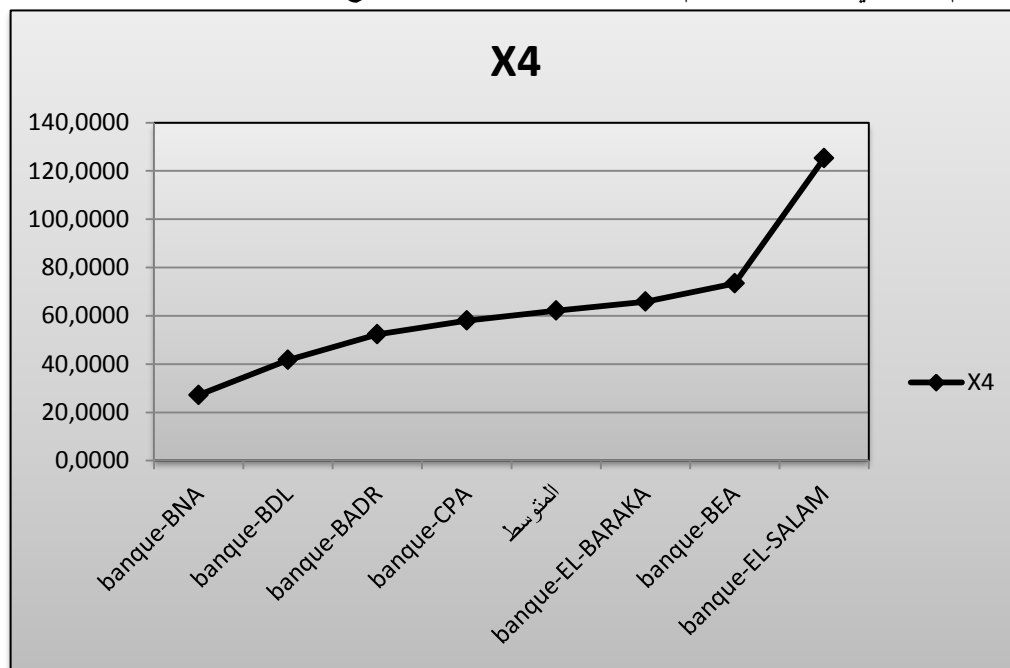
6- دراسة المتغيرة X_4 (الأصول السائلة إلى الودائع ومصادر التمويل قصيرة الأجل):

حيث تقيس هذه النسبة حساسية البنك لمصادر التمويل قصيرة الأجل، فيجب أن تتعدى النسبة أوتساوي 100% حتى يتمكن البنك من مواجهة كافة إلتزاماته هذه والا فيمكن أن يتعرض لمخاطر السيولة في حالة قرار المودعين بسحب ودائعهم. ومن الجدولين السابقين نلاحظ أن 17.21 هي أدنى قيمة للمتغيرة X_4 في البنوك التقليدية الجزائرية و كانت لبنك BNA سنة 2009، وان أعلى قيمة لها كانت سنة 2008 سجلها بنك BEA قدرت ب 88.65 بمتوسط حسابي قدره 50.54 و بانحراف معياري قيمته 19.26.

أما بالنسبة للبنوك الإسلامية فأدنى قيمة للمتغيرة كانت 23.42 لبنك البركة سنة 2008 واعلى قيمة كانت 324.5 سجلها مصرف السلام سنة 2009 بمتوسط حسابي قيمته 93.30 و بانحراف معياري قيمته 81.27. حيث نلاحظ أن نسبة الأصول السائلة إلى الودائع ومصادر التمويل قصيرة الأجل لا بأس بها في البنوك التقليدية محل الدراسة وممتازة بالنسبة للبنوك الإسلامية، أين قاربت 95% مما يدل على إمكانية البنوك في تسديد التزاماتها قصيرة الأجل بالأصول السائلة، لا سيما في حالات السحب المفاجئ و بالتالي تقلص إمكانية مواجهتها لمخاطر نقص السيولة، غير أن الاحتفاظ بهذه النسبة العالية من الأصول السائلة عديمة أو ضعيفة العائد من شأنه أن يؤثر سلبا على ربحية البنك.

و بالنظر للشكل أدناه نلاحظ أن 4 بنوك كانت أقل من المتوسط العام وهي BNA, BDL, BADR, CPA على التوالي بينما نلاحظ أن البنكين الإسلاميين EL-SALAM, EL-BARAKA فاقا المتوسط رفقة BEA.

رسم توضيحي 7: متوسطات قيم نسبة الأصول السائلة إلى الودائع مصادر التمويل قصيرة الأجل



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الدراسة

7- دراسة المتغيرة X₅ (الأصول السائلة إلى إجمالي الودائع والسلفيات):

تحسب بقسمة الأصول السائلة على الودائع ومصادر التمويل طويلة الأجل، وتقيس نسبة الالتزامات طويلة الأجل التي يمكن مواجهتها بالأصول السائلة في حالة السحب المفاجئ، و كلما ارتفعت النسبة دل ذلك على توفر السيولة وانخفاض مخاطرها.

و نلاحظ من الجدولين السابقين أن المتغيرة سجلت أدنى قيمة لها بالنسبة للبنوك التقليدية في

بنك BNA سنة 2005 حيث كانت قيمتها تساوي 16,86 أما أعظم قيمة لها فكانت

87.41 سجلها بنك BEA سنة 2008 بمتوسط حسابي قدره 49.88 وانحراف معياري قيمته

الفصل الثالث: واقع إدارة مخاطر السيولة واثره على المردودية البنكية - الدراسة التطبيقية-

18.79، مما يعكس عمدا وفرة السيولة بصفة كبيرة لدى البنوك التقليدية مما يؤثر سلبا قدرتها على

مواجهة حالات السحب المفاجئة للمودعين والتزاماتها اتجاه مقرضيها.

كما يتضح لنا أن أدنى قيمة للبنوك الإسلامية هي 42.16 وهي لمصرف السلام سنة 2014

واقصى قيمة هي 148 كذلك سجلها مصرف السلام سنة 2009، بمتوسط حسابي قدره

81.14 وانحراف معياري قيمته 37.60، وهذا ما يؤكد على وجود فائض في السيولة لدى البنكين

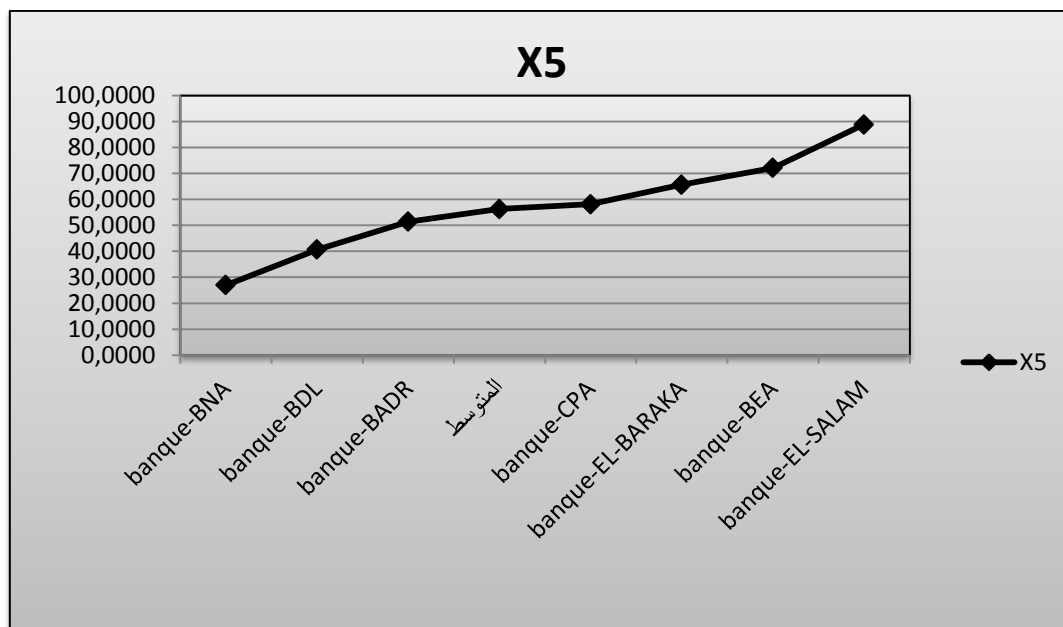
الإسلاميين محل الدراسة.

و بالنظر للشكل أدناه نلاحظ أن 4 بنوك حققت متوسط يتفوق المتوسط العام هي كل من CPA، AL-

BARAK، BEA، AL-SALAM على الترتيب بينما حقق بنك BADR، BDL، BNA متوسط

أقل من المتوسط العام لمجموع البنوك الجزائرية.

رسم توضيحي 8: متوسطات قيم نسبة الأصول السائلة إلى الودائع ومصادر التمويل قصيرة الأجل



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الدراسة

المطلب الثاني: الدراسة القياسية

بعدما تناولنا فيما سبق التعريف بالطريقة التي سنستعملها في التحليل، والتحليل الإحصائي الوصفي لمتغيرات الدراسة، سنقوم في هذه المرحلة بإيجاد معادلة الانحدار التي تعبر عن العلاقة الإحصائية بين متغيرات الدراسة لكل من البنوك التقليدية والإسلامية في الجزائر.

الفرع الأول: دراسة نموذجي البنوك التقليدية

حيث سنقوم بتحديد نموذج الانحدار بالنسبة للمتغير التابع Y_1 (المردودية الاقتصادية) ثم Y_2 (المردودية المالية).

أولاً: نموذج البنوك التقليدية الجزائرية: المتغير التابع هو Y_1

1- تقدير النماذج:

سنقوم أولاً بتقدير النماذج الثلاثة الخاصة ببيانات البانك (النموذج التجميعي، نموذج الآثار الفردية الثابتة، نموذج الآثار الفردية العشوائية) ثم بعد ذلك نفاضل بين هذه النماذج باستخدام الاختبارات الإحصائية المناسبة.

أ- نموذج الانحدار التجميعي

نقصد بالنموذج التجميعي النموذج الذي له نفس المعلمات (معلمات المتغيرات التفسيرية ومعلمة الحد الثابت) بالنسبة لجميع الأفراد (البنوك)، لذلك نقوم بتجميع بيانات البنوك ونقدر بها معادلة واحدة. لتقدير النموذج التجميعي تم استخدام طريقة المربعات الصغرى العادية والتي أعطت النتائج التالية:

الجدول 4: تقدير معلمات النموذج التجميعي

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
X1	-0.009416	0.026422	-0.356345	0.7242
X2	0.186661	0.140233	1.331073	0.1935
X3	-0.202184	0.151967	-1.330451	0.1937
X4	-0.212856	0.129532	-1.643274	0.1111
X5	0.192753	0.128449	1.500616	0.1443
C	3.311358	1.530584	2.163460	0.0389
R-squared	0.169667	Mean dependent var		1.079143
Adjusted R-squared	0.026506	S.D. dependent var		0.573879
S.E. of regression	0.566223	Akaike info criterion		1.855146
Sum squared resid	9.297631	Schwarz criterion		2.121777
Log likelihood	-26.46505	Hannan-Quinn criter.		1.947187
F-statistic	1.185150	Durbin-Watson stat		0.523755
Prob(F-statistic)	0.340597			

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 9 استناداً على معطيات الدراسة

ب- نموذج الآثار الفردية الثابتة

يتميز هذا النموذج بوجود حد ثابت مختلف لكل بنك، مع ثبات قيمته عبر الزمن، و لتقدير نموذج الآثار الفردية الثابتة تم استخدام طريقة المربعات الصغرى العادية، من أجل معالجة مشكلة اختلاف التباين، والتي أعطت النتائج التالية:

الجدول 5: تقدير معلمات نموذج الآثار الفردية الثابتة

Dependent Variable: Y1				
Method: Panel Least Squares				
Date: 10/15/16 Time: 11:40				
Sample: 2008 2014				
Periods included: 7				
Cross-sections included: 5				
Total panel (balanced) observations: 35				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
X1	-0.044613	0.013582	-3.284759	0.0032
X2	0.209245	0.062405	3.352994	0.0028
X3	-0.218101	0.068483	-3.184763	0.0041
X4	-0.111676	0.058134	-1.921008	0.0672
X5	0.060560	0.059145	1.023916	0.3165
C	5.911200	0.838115	7.052969	0.0000
Effects Specification				
Cross-section fixed (dummy variables)				
R-squared	0.891360	Mean dependent var	1.079143	
Adjusted R-squared	0.839402	S.D. dependent var	0.573879	
S.E. of regression	0.229981	Akaike info criterion	0.164217	
Sum squared resid	1.216495	Schwarz criterion	0.697479	
Log likelihood	9.126199	Hannan-Quinn criter.	0.348299	
F-statistic	17.15528	Durbin-Watson stat	2.574805	
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 9 استنادا على معطيات الدراسة

ت- نموذج الآثار الفردية العشوائية

يتميز هذا النموذج بوجود حد ثابت مختلف لكل بنك، لكن هذا الحد عبارة عن متغير عشوائي وليس قيمة ثابتة، و لتقدير نموذج الآثار الفردية العشوائية تم استخدام طريقة المربعات الصغرى المعممة (GLS) والتي أعطت النتائج التالية:

الجدول 6: تقدير معاملات نموذج الآثار الفردية العشوائية

Dependent Variable: Y1				
Method: Panel EGLS (Cross-section random effects)				
Date: 10/15/16 Time: 11:23				
Sample: 2008 2014				
Periods included: 7				
Cross-sections included: 5				
Total panel (balanced) observations: 35				
Swamy and Arora estimator of component variances				
White cross-section standard errors & covariance (d.f. corrected)				
WARNING: estimated coefficient covariance matrix is of reduced rank				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
X1	-0.043486	0.007007	-6.206040	0.0000
X2	0.209652	0.029894	7.013079	0.0000
X3	-0.218970	0.030474	-7.185439	0.0000
X4	-0.113705	0.043743	-2.599391	0.0145
X5	0.063445	0.045582	1.391908	0.1745
C	5.846740	0.781680	7.479709	0.0000
Effects Specification				
			S.D.	Rho
Cross-section random			0.927838	0.9421
Idiosyncratic random			0.229981	0.0579
Weighted Statistics				
R-squared	0.643683	Mean dependent var	0.118894	
Adjusted R-squared	0.582249	S.D. dependent var	0.334285	
S.E. of regression	0.216061	Sum squared resid	1.353785	
F-statistic	10.47764	Durbin-Watson stat	2.308343	
Prob(F-statistic)	0.000008			

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 9 استنادا على معطيات الدراسة

2- المفاضلة بين النماذج

سنقوم أولا باختبار وجود الآثار الفردية أي المفاضلة بين نموذج الآثار الفردية الثابتة والعشوائية مع النموذج التجميعي، ثم بعد ذلك نفاضل بين نموذج الآثار الفردية الثابتة مع نموذج الآثار الفردية العشوائية.

أ- اختبار وجود آثار فردية ثابتة

ونقصد بذلك المفاضلة بين النموذج التجميعي مع نموذج الآثار الفردية الثابتة، أي معرفة فيما إذا كانت البنوك تسلك سلوكا موحدا (هناك تجانس) فيما يخص الحد الثابت أم أن لكل بنك سلوكه الخاص، وللقيام بهذه المفاضلة

تم استخدام الاختبار الذي يوفره برنامج *views9* وهو اختبار *Redundant Fixed Effects Tests* - الذي يعتمد أيضا على اختبار فيشر - هذا الاختبار أعطى النتائج التالية:

الجدول 7: اختبار *Redundant Fixed Effects Tests*

Redundant Fixed Effects Tests			
Equation: FIXED			
Test cross-section fixed effects			
Effects Test	Statistic	d.f.	Prob.
Cross-section F	25.464703	(6,23)	0.0000
Cross-section Chi-square	71.182501	6	0.0000

المصدر: مخرجات برنامج *views9* استنادا على معطيات الدراسة

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن احتمالية الاختبار أقل من 0,05 مما يعني رفض الفرضية الصفرية وقبول فرضية وجود آثار فردية ثابتة، أي النموذج الأفضل هو نموذج الآثار الفردية الثابتة مقارنة مع النموذج التجميعي

ب- اختبار وجود آثار فردية عشوائية

نقصد بذلك المفاضلة بين النموذج التجميعي مع نموذج الآثار الفردية الثابتة، وللقيام بهذه المفاضلة الاختبار الذي يوفره برنامج *views9* وهو اختبار *Breusch-Pagan*. هذا الاختبار أعطى النتائج التالية:

الجدول 8: اختبار *Breusch-Pagan*

Lagrange Multiplier Tests for Random Effects			
Null hypotheses: No effects			
Alternative hypotheses: Two-sided (Breusch-Pagan) and one-sided (all others) alternatives			
	Test Hypothesis		
	Cross-section	Time	Both
Breusch-Pagan	30.31830 (0.0000)	0.984746 (0.3210)	31.30305 (0.0000)
Honda	5.506206 (0.0000)	-0.992344 --	3.191783 (0.0007)
King-Wu	5.506206 (0.0000)	-0.992344 --	2.713764 (0.0033)

المصدر: مخرجات برنامج *views9* استنادا على معطيات الدراسة

الفصل الثالث: واقع إدارة مخاطر السيولة واثره على المردودية البنكية - الدراسة التطبيقية-

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن احتمالية اختبار Breusch-Pagan وجميع الاختبار المماثلة أقل من 0,05 مما يعني قبول فرضية وجود الآثار الفردية العشوائية، أي النموذج الأفضل هو نموذج الآثار الفردية العشوائية مقارنة بالنموذج التجميعي.

إذن بعد القيام بهذين الاختبارين (Redundant Fixed Effects Tests, Breusch-Pagan) تبين أن نموذجي الآثار الفردية أفضل من النموذج التجميعي، بقي الآن المفاضلة بين كل من نموذج الآثار الفردية الثابتة و نموذج الآثار الفردية العشوائية

ت- المفاضلة بين نموذج الآثار العشوائية ونموذج الآثار الثابتة

للمفاضلة بين هذين النموذجين تم استخدام اختبار Hausman الذي أعطى النتائج التالية:

الجدول 9: اختبار Hausman

Correlated Random Effects - Hausman Test			
Equation: Untitled			
Test cross-section random effects			
Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	1.595717	5	0.9018

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 9 استنادا على معطيات الدراسة

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن احتمالية اختبار Hausman (0,90) أكبر من 0,05 مما يعني قبول الفرضية الصفرية التي تنص على أن نموذج الآثار الفردية العشوائية أفضل من نموذج الآثار الفردية الثابتة. بهذا يتبين أن نموذج الآثار الفردية العشوائية هو النموذج الملائم للبيانات لذلك سنعمد هذا النموذج ونكمل القيام بالاختبارات المناسبة لدراسة صلاحيته.

نتائج تقدير نموذج الآثار الفردية العشوائية

الجدول 10: تقدير نموذج الآثار الفردية العشوائية

Dependent Variable: Y1				
Method: Panel EGLS (Cross-section random effects)				
Date: 10/15/16 Time: 11:23				
Sample: 2008 2014				
Periods included: 7				
Cross-sections included: 5				
Total panel (balanced) observations: 35				
Swamy and Arora estimator of component variances				
White cross-section standard errors & covariance (d.f. corrected)				
WARNING: estimated coefficient covariance matrix is of reduced rank				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
X1	-0.043486	0.007007	-6.206040	0.0000
X2	0.209652	0.029894	7.013079	0.0000
X3	-0.218970	0.030474	-7.185439	0.0000
X4	-0.113705	0.043743	-2.599391	0.0145
X5	0.063445	0.045582	1.391908	0.1745
C	5.846740	0.781680	7.479709	0.0000
Effects Specification				
			S.D.	Rho
Cross-section random			0.927838	0.9421
Idiosyncratic random			0.229981	0.0579
Weighted Statistics				
R-squared	0.643683	Mean dependent var	0.118894	
Adjusted R-squared	0.582249	S.D. dependent var	0.334285	
S.E. of regression	0.216061	Sum squared resid	1.353785	
F-statistic	10.47764	Durbin-Watson stat	2.308343	
Prob(F-statistic)	0.000008			

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 9 استنادا على معطيات الدراسة

من خلال نتائج التقدير يمكن كتابة المعادلة الممثلة للنموذج كالتالي:

$$Y_1 = 5.84 - 0.04X_1 + 0.20X_2 - 0.21X_3 - 0.11X_4 + \varepsilon$$

3- مناقشة النتائج:

❖ المعايير الإحصائية:

أ- اختبار ستودنت: من خلال نتائج اختبار ستودنت يتبين لنا معنوية جميع المتغيرات حيث نميزها

في الجدول أعلاه بالمتغيرات التي احتمال t الموافق لها أكبر من 1.96 أو (لان الاحتمالية -

Prob - اقل من 0,05) ما عدا المتغير X5.

الفصل الثالث: واقع إدارة مخاطر السيولة واثره على المردودية البنكية - الدراسة التطبيقية-

و قد بينت نتائج النموذج أن كل من الثابت C والمتغير X_1 ، X_2 ، X_3 معنوية عند 1% مما يجعلها مفسرة بصورة قوية للمتغير التابع، أما المتغير X_4 فهو معنوي عند مستوى 5%.

ب- اختبار فيشر: من خلال قيمة مستوى المعنوية لاختبار فيشر (prob F-statistic) التي كانت أقل من 0,05 يتبين لنا المعنوية الكلية للنموذج أي يمكن الاعتماد على النموذج في تفسير التغير الحاصل في المتغير التابع (Y_1).

ت- معامل التحديد: بلغت قيمة معامل التحديد 0,64 وهي قيمة عالية نوعا ما تدل على قوة تفسيرية جيدة للنموذج، أي أن 64% من التغير الحاصل في المتغير التابع تفسره المتغيرات المستقلة الموجودة في النموذج، والباقي يمكن عزوه لأخطاء القياس والمتغيرات التي لا يمكن قياسها.

❖ المعايير القياسية:

أ- اختبار مشكلة الارتباط الذاتي: من اجل اختبار وجود الارتباط الذاتي بين الأخطاء العشوائية تم استخدام اختبار Breusch-Pagan LM الذي أعطى النتائج التالية:

الجدول 11: اختبار Breusch-Pagan LM

Residual Cross-Section Dependence Test			
Null hypothesis: No cross-section dependence (correlation) in residuals			
Equation: Untitled			
Periods included: 7			
Cross-sections included: 5			
Total panel observations: 35			
Note: non-zero cross-section means detected in data			
Cross-section means were removed during computation of correlations			
Test	Statistic	d.f.	Prob.
Breusch-Pagan LM	28.56942	21	0.1247

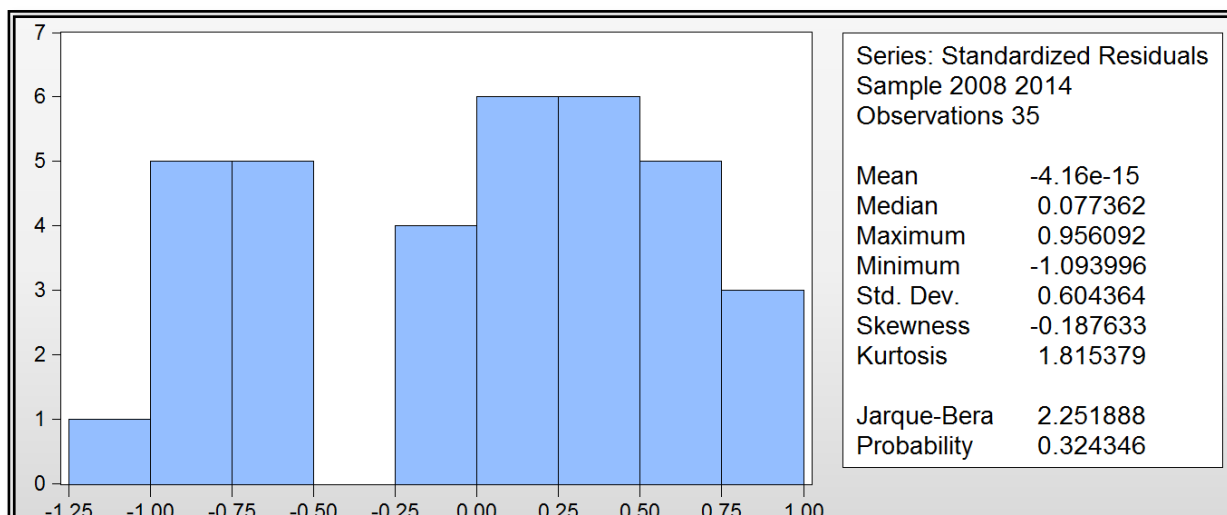
المصدر: مخرجات برنامج Eviews 9 استنادا على معطيات الدراسة

حيث نلاحظ أن احتمالية الاختبار (Prob) أكبر من 0,05 مما يعني قبول فرضية انعدم الارتباط الذاتي بين الأخطاء العشوائية.

ب- اختبار طبيعية الأخطاء العشوائية: للتحقق من فرضية التوزيع الطبيعي لسلسلة البواقي

تم استخدام اختبار Jarque-Bera الذي أعطى النتائج التالية:

رسم توضيحي 9: يوضح اختبار Jarque-Bera



المصدر: مخرجات برنامج Eviews 9 استنادا على معطيات الدراسة

من خلال نتائج اختبار جاك بيرا يتبين لنا أن سلسلة البواقى تتبع التوزيع الطبيعي وذلك لان مستوى المعنوية (probability) اكبر من 0,05،

مما سبق يتبين أن النموذج الأفضل لتمثيل بيانات الدراسة هو نموذج الآثار الفردية العشوائية، وبعد دراسة صلاحيته من الناحية الإحصائية والقياسية نستطيع الاعتماد عليه في تفسير العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة. و يمكن تلخيص نتائج النماذج الثلاث فيما يلي:

الجدول 12: يلخص نتائج النماذج الثلاثة

Eq Name: Dep. Var:	RANDOM Y1	FIXED Y1	POOLD Y1
X1	-0.0435 [-6.2060]**	-0.0446 [-3.2848]**	-0.0094 [-0.3563]
X2	0.2097 [7.0131]**	0.2092 [3.3530]**	0.1867 [1.3311]
X3	-0.2190 [-7.1854]**	-0.2181 [-3.1848]**	-0.2022 [-1.3305]
X4	-0.1137 [-2.5994]*	-0.1117 [-1.9210]	-0.2129 [-1.6433]
X5	0.0634 [1.3919]	0.0606 [1.0239]	0.1928 [1.5006]
C	5.8467 [7.4797]**	5.9112 [7.0530]**	3.3114 [2.1635]*
R-squared:	0.6437	0.8914	0.1697
F-statistic:	10.4776	17.1553	1.1852
Prob(F-stat):	0.0000	0.0000	0.3406

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 9 استنادا على معطيات الدراسة

القيم بين معكوفتين تمثل قيم اختبار ستودنت

*تدل على معنوية عند 0,05

** تدل على معنوية عند 0,01

و نلاحظ على ضوء نتائج الدراسة أن:

- نسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الأصول لها معنوية إحصائية عند مستوى دلالة 0.01 والقيمة التقديرية للمعلمة سالبة أي تأثير عكسي على معدل العائد على الأصول، أي كلما زادت X1 بوحدة واحدة تنخفض المردودية الاقتصادية ب0.0435.

- أما نسبة X2 لها معنوية إحصائية عند مستوى دلالة 0.01 والقيمة التقديرية للمعلمة موجبة هذا يعني أنها تؤثر إيجابا على المردودية الاقتصادية أي كلما زادت X2 بوحدة واحدة تزداد المردودية الاقتصادية ب20.9.

- أما بالنسبة ل X3 لها معنوية إحصائية كذلك عند مستوى دلالة 0.01 والقيمة التقديرية للمعلمة سالبة مما يؤثر عكسيا على المردودية الاقتصادية أي كلما زادت X3 بوحدة واحدة تنخفض المردودية الاقتصادية ب0,2190.

- أما بالنسبة ل X4 فلها معنوية إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 والقيمة التقديرية للمعلمة سالبة وهذا يعني أنه كلما زادت X4 بوحدة واحدة تنخفض المردودية الاقتصادية ب 11.37%.

- أما بالنسبة ل X5 فليست لها معنوية احصائية وهذا حسب اختبار ستودنت حيث نجد أن قيمة الاحتمال المقابل للمتغير X5 تساوي 0.1745 وهي أكبر من 0.05.

ثانيا: نموذج البنوك التقليدية الجزائرية: المتغير التابع هو Y2

1- تقدير النماذج:

سنقوم أولا بتقدير النماذج الثلاثة الخاصة ببيانات البانل (النموذج التجميعي، نموذج الآثار الفردية الثابتة، نموذج الآثار الفردية العشوائية)¹ ثم بعد ذلك نفاضل بين هذه النماذج باستخدام الاختبارات الإحصائية المناسبة.

2- المفاضلة بين النماذج

سنقوم أولا باختبار وجود الآثار الفردية أي المفاضلة بين نموذج الآثار الفردية الثابتة والعشوائية مع النموذج التجميعي، ثم بعد ذلك نفاضل بين نموذج الآثار الفردية الثابتة مع نموذج الآثار الفردية العشوائية.

¹ أنظر الملاحق رقم: 1، 2 و 3

أ- اختبار وجود آثار فردية ثابتة: ونقصد بذلك المفاضلة بين النموذج التجميعي مع نموذج الآثار الفردية الثابتة، وللقيام بهذه المفاضلة تم استخدام الاختبار الذي يوفره برنامج *evIEWS9* وهو اختبار *Redundant Fixed Effects Tests* - الذي يعتمد أيضا على اختبار فيشر - . هذا الاختبار أعطى النتائج التالية:

الجدول 13: اختبار *Redundant Fixed Effects Tests*

Redundant Fixed Effects Tests			
Equation: FIXED			
Test cross-section fixed effects			
Effects Test	Statistic	d.f.	Prob.
Cross-section F	4.797776	(6,23)	0.0026
Cross-section Chi-square	28.407342	6	0.0001

المصدر: مخرجات برنامج *EvIEWS 9* استنادا على معطيات الدراسة

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن احتمالية الاختبار أقل من 0,05 مما يعني رفض قبول الفرضية الصفرية و قبول فرضية وجود آثار فردية ثابتة، أي النموذج الأفضل هو نموذج الآثار الفردية الثابتة مقارنة مع النموذج التجميعي

ب- اختبار وجود آثار فردية عشوائية: نقصد بذلك المفاضلة بين النموذج التجميعي مع نموذج الآثار الفردية الثابتة، وللقيام بهذه المفاضلة الاختبار الذي يوفره برنامج *evIEWS* وهو اختبار *Breusch-Pagan*. هذا الاختبار أعطى النتائج التالية:

الجدول 14: اختبار *Breusch-Pagan*

Lagrange Multiplier Tests for Random Effects			
Null hypotheses: No effects			
Alternative hypotheses: Two-sided (Breusch-Pagan) and one-sided (all others) alternatives			
	Test Hypothesis		
	Cross-section	Time	Both
Breusch-Pagan	6.568144 (0.0104)	1.247358 (0.2641)	7.815501 (0.0052)
Honda	2.562839 (0.0052)	-1.116852 -	1.022467 (0.1533)
King-Wu	2.562839 (0.0052)	-1.116852 -	0.755772 (0.2249)

المصدر: مخرجات برنامج *EvIEWS 9* استنادا على معطيات الدراسة

الفصل الثالث: واقع إدارة مخاطر السيولة واثره على المردودية البنكية - الدراسة التطبيقية-

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن احتمالية اختبار Breusch-Pagan أقل من 0,05 مما يعني رفض الفرضية الصفرية و قبول فرضية وجود الآثار الفردية العشوائية، أي النموذج الأفضل هو نموذج الآثار الفردية العشوائية مقارنة بالنموذج التجميعي.

إذن بعد القيام بهذين الاختبارين (Redundant Fixed Effects Tests, Breusch-Pagan) تبين أن النموذج الذي يحتوي على آثار فردية عشوائية أو ثابتة أفضل من النموذج التجميعي، بقي الآن المفاضلة بين كل من نموذج الآثار الفردية الثابتة و نموذج الآثار الفردية العشوائية

ت- المفاضلة بين نموذج الآثار العشوائية ونموذج الآثار الثابتة: للمفاضلة بين هذين النموذجين

تم استخدام اختبار Hausman الذي أعطى النتائج التالية:

الجدول رقم (3-15) اختبار Hausman

Correlated Random Effects - Hausman Test			
Equation: RANDOM			
Test cross-section random effects			
Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	12.691744	5	0.0419

المصدر: مخرجات برنامج 9 Eviews استنادا على معطيات الدراسة

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن احتمالية اختبار Hausman (0,04) أقل من 0,05 مما يعني رفض الفرضية الصفرية و قبول فرضية أن نموذج الآثار الفردية الثابتة أفضل من نموذج الآثار الفردية العشوائية. بهذا يتبين أن نموذج الآثار الفردية الثابتة هو النموذج الملائم للبيانات (يليه نموذج الآثار الفردية العشوائية) لذلك سنعتمد هذا النموذج ونكمل القيام بالاختبارات المناسبة لدراسة صلاحيته.

نتائج تقدير نموذج الآثار الفردية الثابتة:

الجدول 16: يوضح تقدير معلمات نموذج الآثار الفردية الثابتة

Dependent Variable: Y2				
Method: Panel EGLS (Cross-section weights)				
Date: 10/17/16 Time: 22:43				
Sample: 2010 2014				
Periods included: 5				
Cross-sections included: 7				
Total panel (balanced) observations: 35				
Linear estimation after one-step weighting matrix				
White cross-section standard errors & covariance (d.f. corrected)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
X1	-0.336159	0.112583	-2.985869	0.0066
X2	0.764330	0.163442	4.676454	0.0001
X3	-0.827178	0.178947	-4.622472	0.0001
X4	-0.268104	0.100220	-2.675155	0.0135
X5	-0.070169	0.123697	-0.567265	0.5760
C	47.91979	7.100022	6.749245	0.0000
Effects Specification				
Cross-section fixed (dummy variables)				
Weighted Statistics				
R-squared	0.920396	Mean dependent var	35.37635	
Adjusted R-squared	0.882324	S.D. dependent var	35.94061	
S.E. of regression	4.406645	Sum squared resid	446.6260	
F-statistic	24.17534	Durbin-Watson stat	2.310985	
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 9 استنادا على معطيات الدراسة

من خلال نتائج التقدير يمكن كتابة المعادلة الممثلة للنموذج كالتالي:

$$Y_1 = 47.91 - 0.33X_1 + 0.76X_2 - 0.82X_3 - 0.26X_4 + \varepsilon$$

مناقشة النتائج:

❖ المعايير الإحصائية:

- أ- اختبار ستودنت: من خلال نتائج اختبار ستودنت يتبين لنا معنوية جميع المتغيرات (لان الاحتمالية -Prob- اقل من 0,05) ما عدا المتغير X5 حيث فاقت احتمالية ستودنت مستوى المعنوية المعتمد (0,05). و قد بينت النتائج أن كل من الثابت C

الفصل الثالث: واقع إدارة مخاطر السيولة واثره على المردودية البنكية - الدراسة التطبيقية-

والمغيرات X_1 و X_2 و X_3 معنوية عند 1% مما يجعلها مفسرة بصورة قوية للمتغير التابع، أما المتغير X_4 فهو معنوي عند مستوى دلالة 5%.

- ب- اختبار فيشر: من خلال قيمة مستوى المعنوية لاختبار فيشر (prob F-statistic) التي كانت أقل من 0,05 يتبين لنا المعنوية الكلية للنموذج أي يمكن الاعتماد على النموذج في تفسير التغير الحاصل في المتغير التابع (Y_2)
- ت- معامل التحديد: بلغت قيمة معامل التحديد 0,92 وهي قيمة عالية جدا تدل على قوة تفسيرية كبيرة للنموذج، أي أن 92% من التغير الحاصل في المتغير التابع تفسره المتغيرات المستقلة الموجودة في النموذج والباقي (8% فقط) يمكن عزوه لأخطاء القياس والمتغيرات التي لا يمكن قياسها.

❖ المعايير القياسية:

- أ- اختبار مشكلة الارتباط الذاتي: من اجل اختبار وجود الارتباط الذاتي بين الأخطاء العشوائية تم استخدام اختبار Pesaran CD الذي أعطى النتائج التالية:

الجدول 17: اختبار Pesaran CD

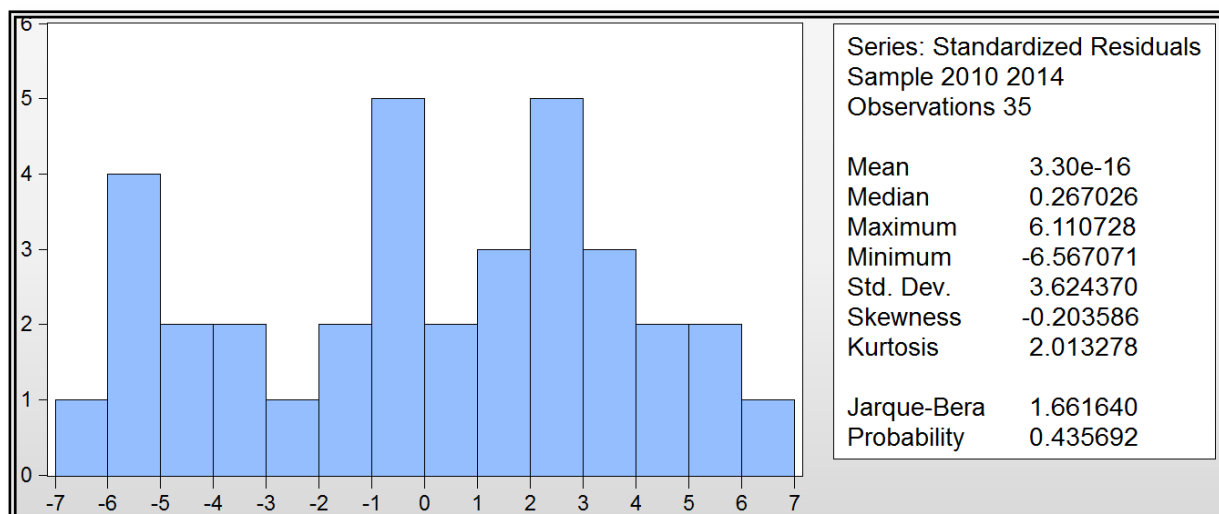
Residual Cross-Section Dependence Test			
Null hypothesis: No cross-section dependence (correlation) in weighted residuals			
Equation: FIXED			
Periods included: 5			
Cross-sections included: 7			
Total panel observations: 35			
Cross-section effects were removed during estimation			
Test	Statistic	d.f.	Prob.
Pesaran CD	-0.628149		0.5299

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 9 استنادا على معطيات الدراسة

حيث نلاحظ أن احتمالية الاختبار (Prob) أكبر من 0,05 مما يعني قبول فرضية انعدم الارتباط الذاتي بين الأخطاء العشوائية

- ب- اختبار طبيعية الأخطاء العشوائية: للتحقق من فرضية التوزيع الطبيعي لسلسلة البواقي تم استخدام اختبار Jarque-Bera الذي أعطى النتائج التالية:

رسم توضيحي 9: يوضح اختبار Jarque-Bera



المصدر: مخرجات برنامج Eviews 9 استنادا على معطيات الدراسة

من خلال نتائج اختبار جاك بيرا يتبين لنا أن سلسلة البواقي تتبع التوزيع الطبيعي وذلك لان مستوى المعنوية (probability) أكبر من 0,05.

مما سبق يتبين أن النموذج الأفضل لتمثيل بيانات الدراسة هو نموذج الآثار الفردية الثابتة، وبعد دراسة صلاحيته من الناحية الإحصائية والقياسية نستطيع الاعتماد عليه في تفسير العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة. ويمكن تلخيص نتائج النماذج الثلاث في الجدول الموالي:

الجدول 18: يلخص نتائج النماذج الثلاث

Eq Name:	FIXED	RANDOM	POOLD
Dep. Var:	Y2	Y2	Y2
X1	-0.3362 [-2.9859]**	-0.3422 [-1.2497]	-0.0389 [-0.1853]
X2	0.7643 [4.6765]**	1.0765 [0.8425]	1.4493 [0.7428]
X3	-0.8272 [-4.6225]**	-1.1878 [-0.8482]	-1.7605 [-0.7931]
X4	-0.2681 [-2.6752]*	-0.3011 [-0.2536]	-0.2945 [-0.7755]
X5	-0.0702 [-0.5673]	-0.0968 [-0.0804]	0.0482 [0.1070]
C	47.9198 [6.7492]**	53.5800 [3.1297]**	43.7697 [3.1046]**
Observations:	35	35	35
R-squared:	0.9204	0.2061	0.2510
F-statistic:	24.1753	1.5054	1.9439
Prob(F-stat):	0.0000	0.2188	0.1174

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 9 استنادا على معطيات الدراسة

القيم بين معكوفتين تمثل قيم اختبار ستودنت

* تدل على معنوية عند 0,05

** تدل على معنوية عند 0,01

و نلاحظ على ضوء نتائج الدراسة أن:

- نسبة X1 لها معنوية احصائية عند مستوى دلالة 0.01 والقيمة التقديرية للمعلمة سالبة أي لها تأثير عكسي على المردودية المالية، أي كلما زادت X1 بوحدة واحدة تنخفض المردودية المالية ب 33.61%.
- نسبة X2 لها معنوية إحصائية عند مستوى دلالة 0.01 والقيمة التقديرية للمعلمة موجبة أي أنها تؤثر إيجابا على المردودية المالية أي كلما زادت X2 بوحدة واحدة ترتفع المردودية المالية ب 0.7643.
- نسبة X3 لها معنوية إحصائية عند مستوى دلالة 0.01 والقيمة التقديرية للمعلمة سالبة، هذا يعني أنها تؤثر سلبا على المردودية المالية بمعنى كلما زادت X3 بوحدة واحدة أدى ذلك إلى انخفاض المردودية المالية ب 82.71%.
- نسبة X4 لها معنوية إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 والقيمة التقديرية للمعلمة، هذا يعني أنها تؤثر سلبا على المردودية المالية بمعنى كلما زادت X4 بوحدة واحدة أدى ذلك إلى انخفاض المردودية المالية ب 0.2681.
- أما بالنسبة للمتغيرة X5 فترابطها علاقة سالبة مع المردودية المالية غير أنها ليست لها معنوية إحصائية وهذا حسب اختبار ستودنت حيث نجد أن قيمة الاحتمالية المقابلة للمتغيرة أكبر من 0.05.

الفرع الثاني: دراسة نموذجي البنكين الإسلاميين

نموذج البنوك الإسلامية الجزائرية: المتغير التابع هو Y1

1- تقدير النماذج

سنقوم أولا بتقدير النموذجين الخاصين ببيانات البانل (النموذج التجميعي، نموذج الآثار الفردية الثابتة)¹ ثم بعد ذلك نفاضل بين هذين النموذجين باستخدام الاختبارات الإحصائية المناسبة.

¹ انظر الملحقين: رقم 6 و 7

2- المفاضلة بين النماذج

بما انه لا يمكن تقدير نموذج الآثار العشوائية فسنتكفي بمقارنة النموذج التجميعي مع نموذج الآثار الفردية الثابتة فقط

أ- اختبار وجود آثار فردية ثابتة: ونقصد بذلك المفاضلة بين النموذج التجميعي مع نموذج الآثار الفردية الثابتة، أي معرفة فيما إذا كانت البنوك تسلك سلوكا موحدا (هناك تجانس) فيما يخص الحد الثابت (الحد الثابت يفسر حسب الموضوع الدراسة) أم أن لكل بنك سلوكه الخاص، وللقيام بهذه المفاضلة تم استخدام الاختبار الذي يوفره برنامج Eviews9 وهو اختبار Redundant Fixed Effects Tests - الذي يعتمد أيضا على اختبار فيشر - . هذا الاختبار أعطى النتائج التالية:

الجدول 19: اختبار Redundant Fixed Effects Tests

Redundant Fixed Effects Tests			
Equation: Untitled			
Test cross-section fixed effects			
Effects Test	Statistic	d.f.	Prob.
Cross-section F	0.006080	(1,1)	0.9505
Cross-section Chi-square	0.048493	1	0.8257

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 9 استنادا على معطيات الدراسة

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن احتمالية الاختبار أكبر من 0,05 مما يعني قبول الفرضية الصفرية التي تنص على عدم وجود آثار فردية ثابتة، أي النموذج الأفضل هو النموذج التجميعي مقارنة بنموذج الآثار الفردية الثابتة. بهذا يتبين أن النموذج التجميعي هو النموذج الملائم للبيانات، لذلك سنعمد هذا النموذج ونكمل القيام بالاختبارات المناسبة لدراسة صلاحيته.

الجدول 20: يوضح نتائج تقدير النموذج التجميعي

Dependent Variable: Y1				
Method: Panel EGLS (Cross-section SUR)				
Date: 10/18/16 Time: 17:46				
Sample (adjusted): 2010 2014				
Periods included: 5				
Cross-sections included: 2				
Total panel (unbalanced) observations: 8				
Linear estimation after one-step weighting matrix				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
X1	0.036859	0.018725	1.968487	0.1879
X2	-0.180544	0.021076	-8.566376	0.0134
X3	0.173732	0.018724	9.278711	0.0114
X4	0.006208	0.005669	1.095016	0.3878
X5	-0.107049	0.010000	-10.70485	0.0086
C	11.34623	0.496924	22.83295	0.0019
Weighted Statistics				
R-squared	0.995937	Mean dependent var	19.67863	
Adjusted R-squared	0.985779	S.D. dependent var	15.12735	
S.E. of regression	1.341772	Sum squared resid	3.600706	
F-statistic	98.04763	Durbin-Watson stat	1.158911	
Prob(F-statistic)	0.010127			
Unweighted Statistics				
R-squared	0.933883	Mean dependent var	2.997500	
Sum squared resid	0.661489	Durbin-Watson stat	1.162213	

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 9 استنادا على معطيات الدراسة

من خلال نتائج التقدير يمكن كتابة المعادلة الممثلة للنموذج كالتالي:

$$Y_1 = 11.34 - 0.18X_2 + 0.17X_3 - 0.10X_5 + X\varepsilon$$

ب- مناقشة النتائج:

❖ المعايير الإحصائية:

أ- اختبار ستودنت: من خلال نتائج اختبار ستودنت يتبين لنا معنوية جميع المتغيرات (لان الاحتمالية

اقل من 0,05) ماعدا المتغير X1 و X4 الذي بلغت احتمالية اختبار ستودنت الخاصة بهما

0,18 و 0,38 أي أكبر من 0,10 مما يعني عدم معنويتها ولو عند مستوى 10%

ب- اختبار فيشر: من خلال قيمة مستوى المعنوية لاختبار فيشر (prob F-statistic) التي كانت

أقل من 0,05 يتبين لنا المعنوية الكلية للنموذج أي يمكن الاعتماد على النموذج في تفسير التغير

الحاصل في المتغير التابع (Y1)؛

ت- معامل التحديد: بلغت قيمة معامل التحديد 0,995 وهي قيمة كبيرة جدا تدل على قوة تفسيرية قوية جدا للنموذج أي أن 99,5% من التغير الحاصل في المتغير التابع تفسره المتغيرات المستقلة الموجودة في النموذج والباقي (0,05% فقط) يمكن عزوه لأخطاء القياس والمتغيرات التي لا يمكن قياسها؛

❖ المعايير القياسية:

أ- اختبار مشكلة الارتباط الذاتي: من اجل اختبار وجود الارتباط الذاتي بين الأخطاء العشوائية تم استخدام اختبار Pesaran CD الذي أعطى النتائج التالية:

الجدول 21: اختبار Pesaran CD

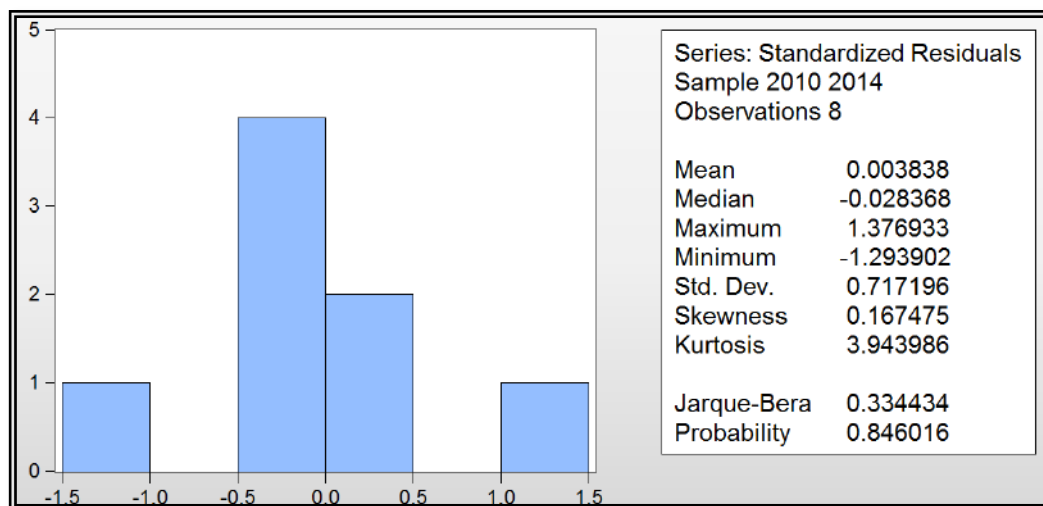
Residual Cross-Section Dependence Test			
Null hypothesis: No cross-section dependence (correlation) in weighted residuals			
Equation: Untitled			
Periods included: 5			
Cross-sections included: 2			
Total panel (unbalanced) observations: 8			
Note: non-zero cross-section means detected in data			
Test employs centered correlations computed from pairwise samples			
Test	Statistic	d.f.	Prob.
Pesaran CD	1.217910		0.2233

المصدر: مخرجات برنامج 9 Eviews استنادا على معطيات الدراسة

حيث نلاحظ أن احتمالية الاختبار (Prob) أكبر من 0,05 مما يعني قبول فرضية انعدم الارتباط الذاتي بين الأخطاء العشوائية

ب- اختبار طبيعية الأخطاء العشوائية: للتحقق من فرضية التوزيع الطبيعي لسلسلة البواقي تم استخدام اختبار Jarque-Bera الذي أعطى النتائج التالية:

رسم توضيحي 10: يوضح اختبار Jarque-Bera



المصدر: مخرجات برنامج **Eviews 9** استنادا على معطيات الدراسة

من خلال نتائج اختبار جاك بيرا يتبين لنا أن سلسلة البواقي تتبع التوزيع الطبيعي وذلك لان مستوى المعنوية (probability) أكبر من 0,05.

الجدول رقم 22: يلخص نتائج النموذجين

<i>Eq Name:</i>	poold	fixed
<i>Dep. Var:</i>	Y1	Y1
X1	0.0369 [1.9685]	0.1449 [0.1286]
X2	-0.1805 [-8.5664]*	-0.2176 [-0.7264]
X3	0.1737 [9.2787]*	0.1456 [0.3567]
X4	0.0062 [1.0950]	0.0176 [0.1274]
X5	-0.1070 [-10.7048]**	-0.0996 [-1.1528]
C	11.3462 [22.8329]**	10.6166 [1.1754]
<i>R-squared:</i>	0.9959	0.9945
<i>F-statistic:</i>	98.0476	30.0021
<i>Prob(F-stat):</i>	0.0101	0.1389

المصدر: مخرجات برنامج **Eviews 9** استنادا على معطيات الدراسة

القيم بين معكوفتين تمثل قيم اختبار ستودنت

* تدل على معنوية عند 0,05

** تدل على معنوية عن 0,01

و نلاحظ على ضوء نتائج الدراسة أن:

- نسبة $X1$ و $X4$ ليس لهما معنوية حتى عند مستوى 0.01 و لهما أثر موجب على المردودية المالية للبنوك الإسلامية في الجزائر؛
- أما نسبة $X2$ فلها معنوية احصائية عند مستوى دلالة 0.05 والقيمة التقديرية للمعلمة سالبة، هذا يعني أنها تؤثر سلبا على المردودية المالية أي كلما زادت $X2$ بوحدة واحدة تنخفض المردودية المالية ب18.05%.
- و فيما يخص $X3$ نلاحظ أن لها معنوية احصائية عند مستوى دلالة 0.05 والقيمة التقديرية للمعلمة موجبة، ومن تم تؤثر طرديا أي كلما زادت $X3$ بوحدة واحدة تزداد المردودية المالية ب17.37%.
- أما بالنسبة ل $X5$ لها معنوية عند مستوى دلالة 0.01 والقيمة التقديرية للمعلمة سالبة و بالتالي تؤثر عكسيا أي كلما زادت $X5$ بوحدة واحدة تنخفض المردودية المالية ب10.70%.

ثانيا: نموذج البنوك الإسلامية الجزائرية: المتغير التابع هو $Y2$

1- تقدير النماذج

سنقوم أولا بتقدير النموذجين الخاصين بالبيانات البانل (النموذج التجميعي، نموذج الآثار الفردية الثابتة،) ¹ ثم بعد ذلك نفاضل بين هذه النماذج باستخدام الاختبارات الإحصائية المناسبة.

2- المفاضلة بين النماذج:

بما أنه لا يمكن تقدير نموذج الآثار العشوائية، فسنتكفي بمقارنة النموذج التجميعي مع نموذج الآثار الفردية الثابتة فقط.

- اختبار وجود آثار فردية ثابتة: ونقصد بذلك المفاضلة بين النموذج التجميعي مع نموذج الآثار الفردية الثابتة، وللقيام بهذه المفاضلة تم استخدام الاختبار الذي يوفره برنامج *EvIEWS9* وهو اختبار *Redundant Fixed Effects Tests* - الذي يعتمد أيضا على اختبار فيشر - . هذا الاختبار أعطى النتائج التالية:

الجدول 23: اختبار *Redundant Fixed Effects Tests*

Redundant Fixed Effects Tests			
Equation: POOLD			
Test cross-section fixed effects			
Effects Test	Statistic	d.f.	Prob.
Cross-section F	0.060125	(1,1)	0.8469
Cross-section Chi-square	0.467093	1	0.4943

المصدر: مخرجات برنامج *EvIEWS 9* استنادا على معطيات الدراسة

¹ انظر الملحقين رقم: 8 و 9.

الفصل الثالث: واقع إدارة مخاطر السيولة واثره على المردودية البنكية - الدراسة التطبيقية-

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن احتمالية الاختبار أكبر من 0,05 مما يعني قبول الفرضية الصفرية التي تنص على عدم وجود آثار فردية ثابتة، أي النموذج الأفضل هو النموذج التجميعي مقارنة بنموذج الآثار الفردية الثابتة بهذا يتبين أن النموذج التجميعي هو النموذج الملائم للبيانات، لذلك سنعمد هذا النموذج ونكمل القيام بالاختبارات المناسبة لدراسة صلاحيته.

الجدول 24: تقدير معلمات النموذج التجميعي

Dependent Variable: Y2				
Method: Panel EGLS (Cross-section SUR)				
Date: 10/18/16 Time: 18:08				
Sample (adjusted): 2010 2014				
Periods included: 5				
Cross-sections included: 2				
Total panel (unbalanced) observations: 8				
Linear estimation after one-step weighting matrix				
Cross-section SUR (PCSE) standard errors & covariance (d.f. corrected)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
X1	0.706169	0.087553	8.065648	0.0150
X2	-0.416713	0.021459	-19.41906	0.0026
X3	0.018402	0.030161	0.610109	0.6039
X4	0.056783	0.008809	6.446295	0.0232
X5	-0.106957	0.010605	-10.08570	0.0097
C	20.25568	0.501004	40.43014	0.0006
Weighted Statistics				
R-squared	0.996250	Mean dependent var	19.52670	
Adjusted R-squared	0.986876	S.D. dependent var	9.768380	
S.E. of regression	1.304955	Sum squared resid	3.405816	
F-statistic	106.2720	Durbin-Watson stat	1.428616	
Prob(F-statistic)	0.009348			
Unweighted Statistics				
R-squared	0.980001	Mean dependent var	12.23000	
Sum squared resid	6.142596	Durbin-Watson stat	1.446894	

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 9 استنادا على معطيات الدراسة

من خلال نتائج التقدير يمكن كتابة المعادلة الممثلة للنموذج كالتالي:

$$Y_1 = 20.25 + 0.70X_1 - 0.41X_2 + 0.05X_4 - 0.10X_5 + X\varepsilon$$

مناقشة النتائج:

❖ المعايير الإحصائية:

- أ- اختبار ستودنت: من خلال نتائج اختبار ستودنت يتبين لنا معنوية جميع المتغيرات (لان الاحتمالية اقل من 0,05) ماعدا المتغير X3 الذي بلغت احتمالية اختبار ستودنت الخاصة به 0.6039 أي أكبر من 0,10 مما يعني عدم معنويته ولو عند مستوى 10%.
- ب- اختبار فيشر: من خلال قيمة مستوى المعنوية لاختبار فيشر (prob F-statistic) التي كانت أقل من 0,05 يتبين لنا المعنوية الكلية للنموذج أي يمكن الاعتماد على النموذج في تفسير التغير الحاصل في المتغير التابع (Y2).
- ت- معامل التحديد: بلغت قيمة معامل التحديد 0,996 وهي قيمة كبيرة جدا تدل على قوة تفسيرية قوية جدا للنموذج أي أن 99,6% من التغير الحاصل في المتغير التابع تفسره المتغيرات المستقلة الموجودة في النموذج والباقي (0,04% فقط) يمكن عزوه لأخطاء القياس والمتغيرات التي لا يمكن قياسها.

❖ المعايير القياسية:

- أ- اختبار مشكلة الارتباط الذاتي: من اجل اختبار وجود الارتباط الذاتي بين الأخطاء العشوائية تم استخدام اختبار Pesaran CD الذي أعطى النتائج التالية:

الجدول 25: اختبار Pesaran CD

Residual Cross-Section Dependence Test			
Null hypothesis: No cross-section dependence (correlation) in weighted residuals			
Equation: POOLD			
Periods included: 5			
Cross-sections included: 2			
Total panel (unbalanced) observations: 8			
Note: non-zero cross-section means detected in data			
Test employs centered correlations computed from pairwise samples			
Test	Statistic	d.f.	Prob.
Pesaran CD	1.547797		0.1217

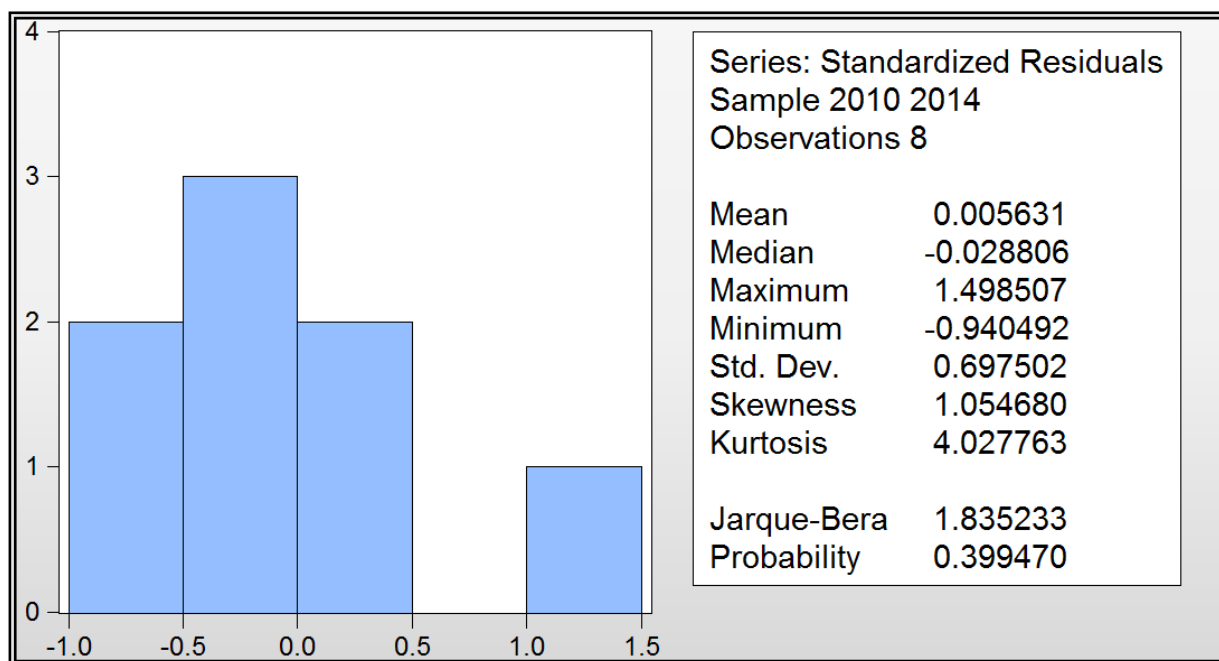
المصدر: مخرجات برنامج Eviews 9 استنادا على معطيات الدراسة

الفصل الثالث: واقع إدارة مخاطر السيولة واثره على المردودية البنكية - الدراسة التطبيقية-

حيث نلاحظ أن احتمالية الاختبار (Prob) أكبر من 0,05 مما يعني قبول فرضية انعدم الارتباط الذاتي بين الأخطاء العشوائية.

ت- اختبار طبيعية الأخطاء العشوائية: للتحقق من فرضية التوزيع الطبيعي لسلسلة البواقي تم استخدام اختبار Jarque-Bera الذي أعطى النتائج التالية:

رسم توضيحي 11: اختبار Jarque-Bera



المصدر: مخرجات برنامج Eviews 9 استنادا على معطيات الدراسة

من خلال نتائج اختبار جاك بيرا يتبين لنا أن سلسلة البواقي تتبع التوزيع الطبيعي وذلك لان مستوى المعنوية (probability) أكبر من 0,05.

مما سبق يتبين أن النموذج الأفضل لتمثيل بيانات الدراسة هو النموذج التجميعي، وبعد دراسة صلاحيته من الناحية الإحصائية والقياسية نستطيع الاعتماد عليه في تفسير العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة.

والجدول الموالي يلخص نتائج النموذجين:

الجدول 26: يلخص نتائج النموذجين

Eq Name:	poold	fixed
Dep. Var:	Y2	Y2
X1	0.7062 [8.0656]*	0.0067 [0.0020]
X2	-0.4167 [-19.4191]**	-0.2787 [-0.3091]
X3	0.0184 [0.6101]	0.3286 [0.2673]
X4	0.0568 [6.4463]*	-0.0302 [-0.0724]
X5	-0.1070 [-10.0857]**	-0.1714 [-0.6586]
C	20.2557 [40.4301]**	26.4744 [0.9735]
R-squared:	0.9963	0.9950
F-statistic:	106.2720	33.0398
Prob(F-stat):	0.0093	0.1324

المصدر: مخرجات برنامج 9 Eviews استنادا على معطيات الدراسة

القيم بين معكوفتين تمثل قيم اختبار ستودنت

* تدل على معنوية عند 0,05

** تدل على معنوية عند 0,01

و نلاحظ على ضوء نتائج الدراسة أن:

- نسبة X3 ليست لها معنوية إحصائية حتى عند مستوى 0.01 والقيمة التقديرية للمعلمة موجبة أي لها أثر موجب على المردودية المالية؛
- نسبة X1 لها معنوية إحصائية عند مستوى دلالة 0.01 والقيمة التقديرية للمعلمة موجبة أي تأثير إيجابي على المردودية المالية أي كلما زادت X1 بوحدة واحدة تزداد المردودية المالية ب70.20%.
- نسبة X2 لها معنوية إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 والقيمة التقديرية للمعلمة سالبة أي أنها تؤثر سلبا على المردودية المالية أي كلما زادت X2 بوحدة واحدة تنخفض المردودية المالية ب41.67%.
- نسبة X4 لها معنوية إحصائية عند مستوى دلالة 0.01 والقيمة التقديرية للمعلمة موجبة أي أنها تؤثر إيجابا على المردودية المالية أي كلما زادت X4 بوحدة واحدة ترتفع المردودية المالية ب5.68%.
- نسبة X5 لها معنوية إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 والقيمة التقديرية للمعلمة سالبة أي أنها تؤثر سلبا على المردودية المالية أي كلما زادت X5 بوحدة واحدة تنخفض المردودية المالية ب10.70%.

المبحث الثالث: دراسة مقارنة للبنوك الماليزية

سنتناول في هذا المبحث دراسة إحصائية وصفية لمتغيرات الدراسة بالنسبة لمجموعة من البنوك التقليدية الماليزية، مقارنة بمثيلاتها الإسلامية، أين سنقدم تحليل وصفي لمتغيرات الدراسة باستخدام أدنى واعظم قيمة، المتوسط الحسابي والانحراف المعياري، ثم بعد ذلك ندرس طبيعة تأثير مؤشرات مخاطر السيولة الخمس للبنوك محل الدراسة على كل من المردودية الاقتصادية والمالية لهد البنوك، و في الأخير نناقش النتائج و صحة الفرضيات.

المطلب الأول: دراسة إحصائية وصفية للمتغيرات

سنقدم في هذا المطلب التحليل الوصفي للمتغيرات نبرز من خلاله أهم الاحصائيات الوصفية للمتغيرات، والجدولين المواليين يوضحان ذلك:

الجدول 27: يوضح التحليل الوصفي للمتغيرات في البنوك التقليدية الماليزية

	القيمة الصغرى	القيمة العظمى	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
X1	9.72	78.46	54.51	20.70
x2	11.02	99.79	65.01	25.61
x3	13.23	95.69	64.78	22.51
x4	6.49	39.61	17.99	6.30
x5	6.47	38.95	18.62	6.28
y1	0.29	1.77	1.14	0.30
y2	3.40	23.69	14.12	4.12

المصدر: مخرجات برنامج 9 Eviews استنادا على معطيات الدراسة

الجدول 28: يوضح التحليل الوصفي للمتغيرات في البنوك الإسلامية الماليزية

	القيمة الصغرى	القيمة العظمى	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
X1	32.01	139.22	62.79	19.45
x2	34.00	149.59	70.27	21.82
x3	33.91	149.29	72.08	22.68
x4	11.12	58.59	29.05	12.25
x5	12.56	58.43	26.04	10.90
y1	0.37	1.77	0.84	0.33
y2	6.25	27.84	13.71	5.54

المصدر: مخرجات برنامج 9 Eviews استنادا على معطيات الدراسة

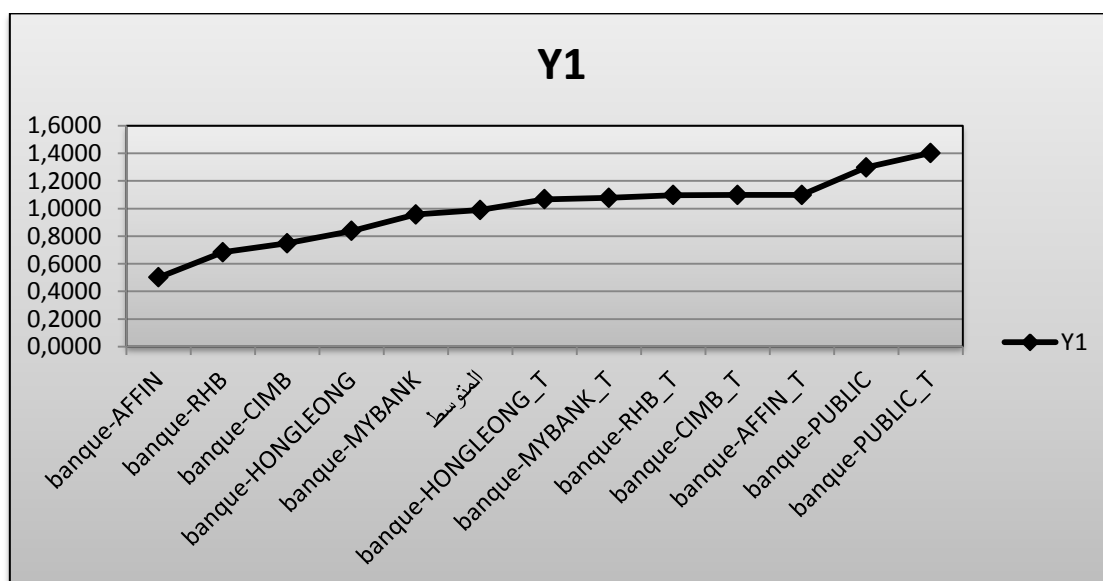
1- دراسة المتغيرة Y_1 معدل العائد على الأصول:

توضح هذه المتغيرة قدرة البنك على الاستغلال الأمثل لموارده، حيث نلاحظ من الجدول 27 أن أدنى قيمة لمعدل العائد على الأصول بالنسبة للبنوك التقليدية الماليزية هي 0.29 وكانت لبنك $Public_T$ سنة 2009، وأعلى نسبة سجلها في نفس السنة بنك $Public_T$ وهي 1.77 بمتوسط حسابي قدره 1.14 وانحراف معياري قيمته 0.30، حيث نلاحظ أن كل من بنك $Public_T$ التقليدي ومثيله الإسلامي $Public_I$ حققا نفس قيمة معدل العائد على الأصول، وهي أعلى قيمة للمتغيرة مما يدل على الكفاءة البنكية للمجموعة.

كما نلاحظ في الجدول 28 أن أدنى قيمة للمعدل بالنسبة للبنوك الإسلامية هي 0.37 سجلها بنك $Affin_I$ سنة 2010 وأعلى قيمة سجلها بنك $Public_I$ سنة 2009 وهي 1.77 بمتوسط حسابي قدره 0.84 وانحراف معياري قيمته 0.33.

ومن رسم توضيحي أدناه نلاحظ أن كل البنوك التقليدية حققت متوسط يتفوق المتوسط العام وهي $Hong$ $Public_T$ ، $Affin_T$ ، $CIMB_T$ ، RHB_T ، $Mybank_T$ ، $Leong_T$ على الترتيب أما باقي البنوك الإسلامية كان متوسطها أدنى من المتوسط العام وهي مرتبة تنازليا كما يلي: $Mybank_I$ ، $Hong Leong_I$ ، $CIMB_I$ ، RHB_I وأخيرا $Affin_I$ بأدنى متوسط، وهذا ما يوضح تفوق البنوك التقليدية على مثيلاتها الإسلامية من حيث العائد على الأصول باستثناء البنك الإسلامي $Public_I$ الذي تعادل مع مثيله التقليدي وتفوقا على باقي البنوك محل الدراسة.

رسم توضيحي 12: متوسطات قيم العائد على الأصول مقارنة بالمتوسط العام



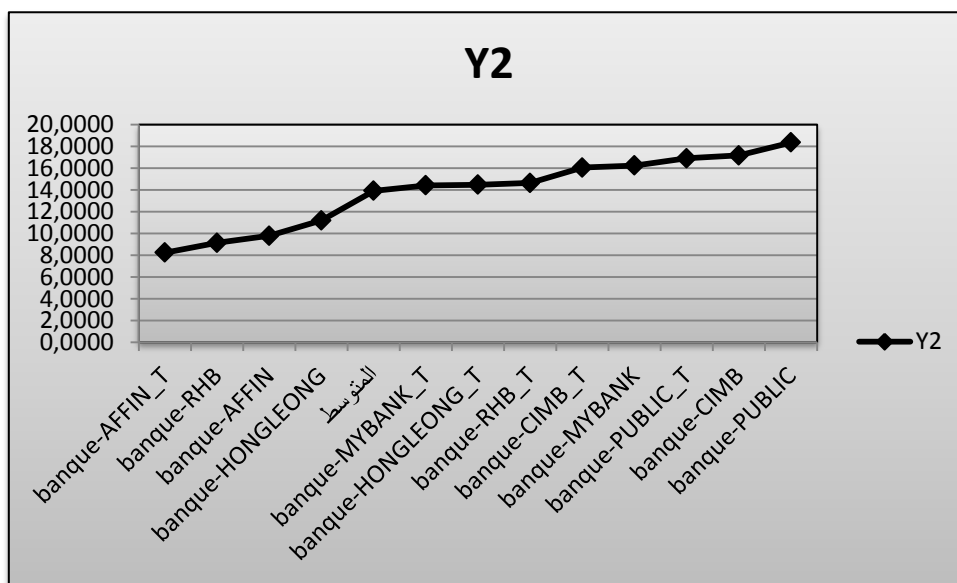
المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الدراسة

2- دراسة المتغيرة Y_2 معدل العائد على حقوق الملكية: نلاحظ من الجدول 27 أن أدنى قيمة لمتوسط العائد على حقوق الملكية بالنسبة للبنوك التقليدية الماليزية كان 3.40 لبنك $Public_T$ سنة 2013 واعظم قيمة هي 23.69 سجلها بنك $CIMB_T$ سنة 2008 بمتوسط حسابي قدره 14.12 وانحراف معياري قيمته 4.12.

كما نلاحظ من الجدول 28 أن أدنى قيمة للمتغيرة في البنوك الإسلامية كانت 6.25 سجله بنك $Affin_I$ سنة 2010، وأعلى قيمة هي 27.84 سجلها بنك $Public_I$ سنة 2009 بمتوسط حسابي قدره 13.71 وانحراف معياري قيمته 5.54.

ومن رسم توضيحي أدناه نلاحظ أن 8 بنوك حققت متوسط يتفوق المتوسط العام وهي على الترتيب $Public_I$, $CIMB_I$, $Public_T$, $CIMB_T$, $Mybank_I$, RHB_T , $HongLeong_T$, $Mybank_T$ أما الأربعة بنوك المتبقية فقد حققت متوسط أدنى من المتوسط العام وهي، $Hong Leong_I$, $Affin_I$, RHB_I ، و $Affin_T$ حقق أدنى قيمة لمتوسط العائد على حقوق الملكية.

رسم توضيحي 13: متوسطات قيم العائد على حقوق الملكية مقارنة بالمتوسط العام ROAE

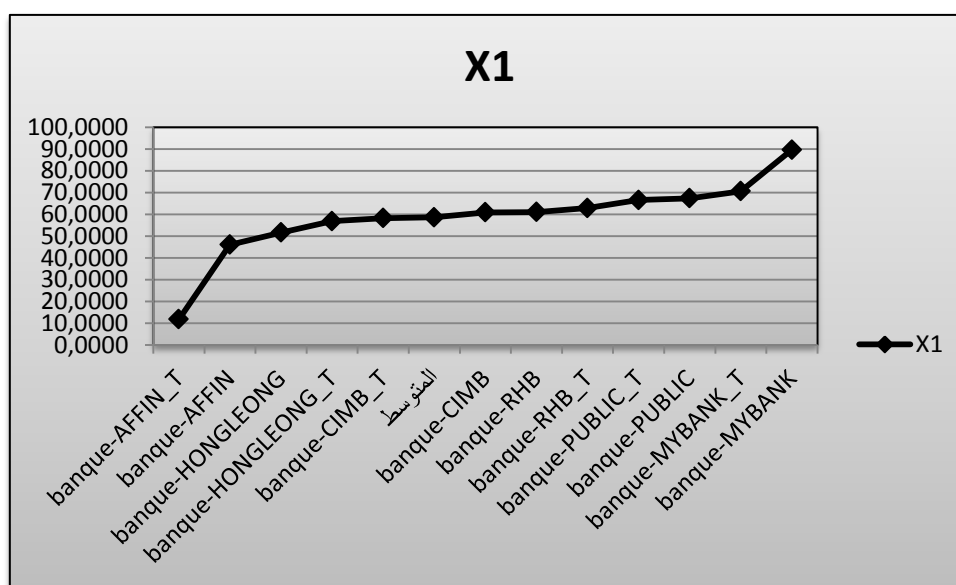


المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الدراسة

3- دراسة المتغيرة X_1 (إجمالي القروض إلى إجمالي الأصول): نلاحظ من الجدولين 27 و 28 أن أدنى نسبة للمتغيرة في البنوك التقليدية الماليزية كانت 9.72 سجلها بنك $Affin_T$ سنة 2011، وان أعظم نسبة سجلها بنك $Mybank_T$ وهي 78.46 سنة

2014، بمتوسط حسابي قدره 54.51 وانحراف معياري قيمته 20.70، وهذا ما يدل على احتمال وقوع البنك في مخاطر السيولة.

أما بالنسبة للبنوك الإسلامية فسجلت أدنى نسبة للمتغيرة X_1 وهي 32.01 سنة 2008 عند بنك $CIMB_I$ ، أما أعلى قيمة فكانت من نصيب $Mybank_I$ بلغت 139.22 سنة 2014 بمتوسط حسابي قيمته 62.79 و بانحراف معياري قدره 19.45، وتعتبر هذه النسبة مرتفعة جدا بسبب استحواذ القروض على محفظة الأصول، وهي أصول غير سائلة من شأنها أن ترفع من احتمالية وقوع البنك في مخاطر انخفاض سيولة حاد. و يتبين لنا من رسم توضيحي أدناه أن 7 بنوك تعدت قيم متوسطاتها المتوسط العام للبنوك وهي $CIMB_I$ و $Mybank_I$ $Mybank_T$ $Public_I$ $Public_T$ RHB_I RHB_T على الترتيب مما يزيد من احتمالية تعرضها لمخاطر سيولة حتمية، وان 5 بنوك سجلت متوسطات أقل من المتوسط العام وهي $CIMB_T$ ، $Hong Leong_I$ ، $Hong Leong_T$ ، $Affin_I$ و اخيرا سجلت $Affin_T$ أدنى قيمة للمتغيرة. رسم توضيحي 15: متوسطات قيم نسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الأصول مقارنة بالمتوسط العام



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الدراسة

4- دراسة المتغيرة X_2 (إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع ومصادر التمويل قصيرة الأجل):

وهي تقيس النسبة بين القروض والموارد قصيرة الأجل وهي موارد غير مستقرة، وارتفاع النسبة يدل على ارتفاع مخاطر السيولة، و نلاحظ من الجدول 27 أنه بالنسبة للبنوك التقليدية أن أدنى قيمة للمتغيرة X_2 سجلها بنك $Affin_T$ سنة 2009 وهي 11.02، وان أعلى قيمة سجلها

الفصل الثالث: واقع إدارة مخاطر السيولة واثره على المردودية البنكية -الدراسة التطبيقية-

Mybank_T سنة 2014 هي 99.79، بمتوسط حسابي قدره 65.01 وانحراف معياري قيمته

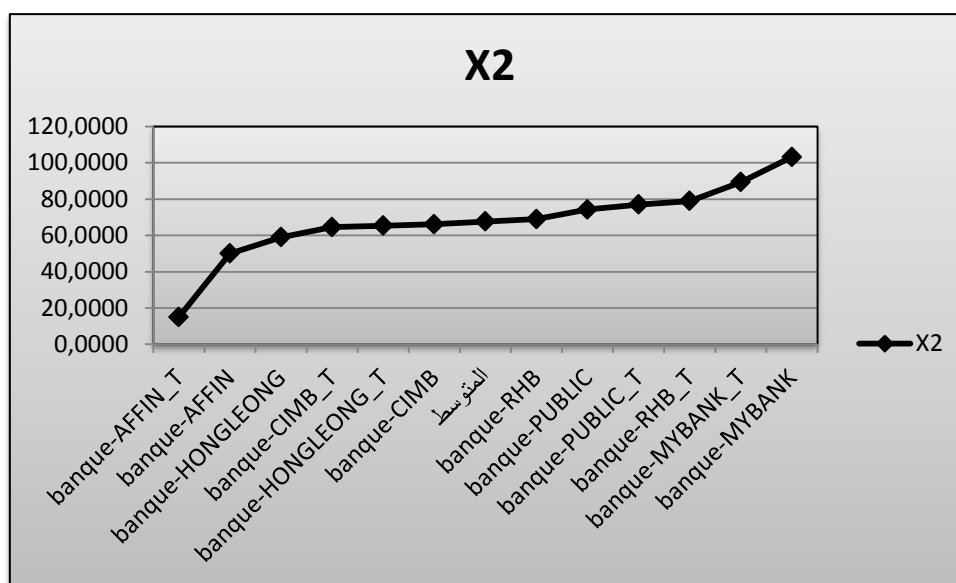
25.61، وهذا ما يدل على ارتفاع مخاطر السيولة بالنسبة للبنوك التقليدية محل الدراسة.

أما بالنسبة للبنوك الإسلامية فنلاحظ من الجدول 28 أن القيمة 34.00 هي أدنى قيمة للمتغيرة X_2 سجلها بنك CIMB_I سنة 2008، وان 149.59 هي ألى قيمة سجلها بنك Mybank_I سنة 2014 بمتوسط حسابي قدره 70.27 وانحراف معياري قيمته 21.82، حيث نلاحظ تهور البنك الإسلامي Mybank_I ومثيله التقليدي حيث سجلا أعلى قيمتين، مما يدل على ارتفاع مخاطر السيولة لديهما.

ومن رسم توضيحي أدناه نلاحظ أن نصف عدد البنوك فاق المتوسط العام للمتغيرة وهي على التوالي: RHB_I، Public_I، Mybank_T، RHB_T، Public_T وأعلى متوسط سجله البنك الإسلامي Mybank_I، أما بالنسبة للبنوك التي لم تتعدى المتوسط العام فهي مرتبة تنازليا فيما يلي: CIMB_I، Hong Leong_I، Affin_T و CIMB_T و Affin_T وأدنى قيمة للمتغيرة.

رسم توضيحي 15: متوسطات قيم نسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع ومصادر التمويل قصيرة

الأجل مقارنة بالمتوسط العام



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الدراسة

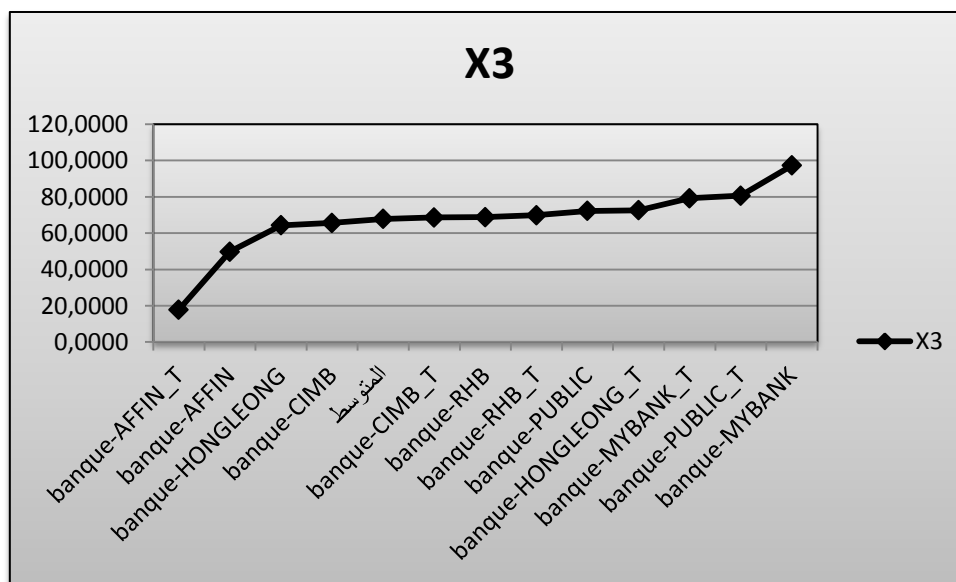
5- دراسة المتغيرة X_3 (إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع والسلفيات):

تقارن هذه النسبة كما ذكرنا سابقا بين القروض باعتبارها أصول غير سائلة والموارد المستقرة، حيث نلاحظ من الجدولين 27 و 28 أن المتغيرة X_3 تأخذ أدنى قيمة لها وهي 13.23 في بنك

Affin_T سنة 2011، وان 95.69 هي أعلى قيمة لها مسجلة عند بنك Mybank_T سنة 2014، بمتوسط حسابي قدره 64.78 وانحراف معياري قيمته 22.51. أما بالنسبة للبنوك الإسلامية فأدنى قيمة سجلها بنك CIMB_I سنة 2008 هي 33.91 وأعلى قيمة هي 149.29 سجلها Mybank_I سنة 2014 بمتوسط حسابي قدره 72.08 وانحراف معياري قيمته 22.68.

ومن الرسم التوضيحي أدناه يتبين لنا أن كل البنوك التقليدية سجلت متوسط أعلى من المتوسط العام للبنوك ما عدا بنك Affin_T الذي سجل أدنى متوسط، وهي مرتبة تصاعديا كما يلي: Public_T Mybank_T Hong ، Public_I، RHB_T RHB_I، CIMB_T Leong_T واخيرا Mybank_I سجل أعظم قيمة للمتوسط، أما بالنسبة للبنوك الإسلامية Affin_I، Hong Leong_I و CIMB_I فكانت قيم متوسطاتها أدنى من المتوسط العام، و على العموم نلاحظ ارتفاع المتغيرة بالنسبة لكل من البنوك التقليدية والإسلامية محل الدراسة مما يدل على انخفاض مخاطر السيولة عند مقارنة القروض الممنوحة بالودائع والسلفيات باعتبارها موارد أكثر استقرارا.

رسم توضيحي 16: متوسطات قيم نسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع والسلفيات



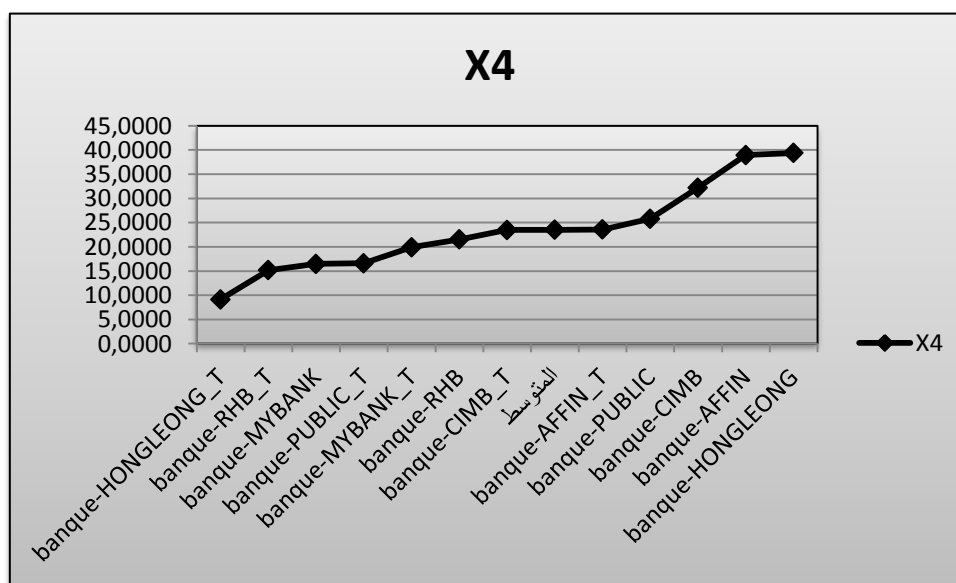
المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الدراسة

6- دراسة المتغيرة X_4 (الأصول السائلة إلى الودائع ومصادر التمويل قصيرة الأجل):

حيث تقيس هذه النسبة حساسية البنك لأنواع ومصادر التمويل غير المستقرة، فنلاحظ من الجدول 27 أن أدنى قيمة للمتغيرة بالنسبة للبنوك التقليدية الماليزية هي 6.49 سجلها بنك Hong Leong_T سنة 2014، وان أعظم قيمة هي 39.61 سجلها بنك Affin_T سنة 2013، بمتوسط حسابي قدره 17.99 وانحراف معياري قيمته 6.30، وهي نسبة منخفضة نوعا ما تدل على احتمال عجز البنوك التقليدية محل الدراسة في تسديد التزاماتها قصيرة الأجل اعتمادا على أصولها السائلة، خاصة في حالات السحب المفاجئ و بالتالي ارتفاع احتمالية إصابتها بمخاطر انخفاض السيولة.

و نفس الملاحظة بالنسبة للبنوك الإسلامية حيث نلاحظ من الجدول 28 أنها سجلت أدنى قيمة للمتغيرة بينك RHB_I وهي 11.12 سنة 2010، أما القيمة العظمى فكانت من نصيب بنك، Hong Leong_I سنة 2009 وهي 58.59، بمتوسط حسابي قدره 29.05 وانحراف معياري قيمته 12.25. والرسم التوضيحي البياني أدناه يوضح أن البنوك التقليدية كانت دون المتوسط العام وهي مرتبة على التوالي كما يلي Affin_T, CIMB_T, RHB_T, Public_T, Mybank_T, Mybank_I, RHB_I, Hong Leong_T باستثناء Affin_T الذي تعدى نسبة المتوسط العام بقليل، أما باقي البنوك الإسلامية فقد حققت مستويات مرتفعة نوعا ما، فاقت المتوسط العام - ولكنها لم تصل للمستوى المطلوب وهو 100% هي مرتبة تصاعديا كما يلي: Affin_I, CIMB_I, Public_I و في الأخير Hong Leong_I بأعلى متوسط وهي تدل على انخفاض مخاطر السيولة مقارنة بباقي البنوك محل الدراسة و لكنها لم تخرج من دائرة الخطر.

رسم توضيحي 1: متوسطات قيم نسبة الأصول السائلة إلى الودائع ومصادر التمويل قصيرة الأجل



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الدراسة

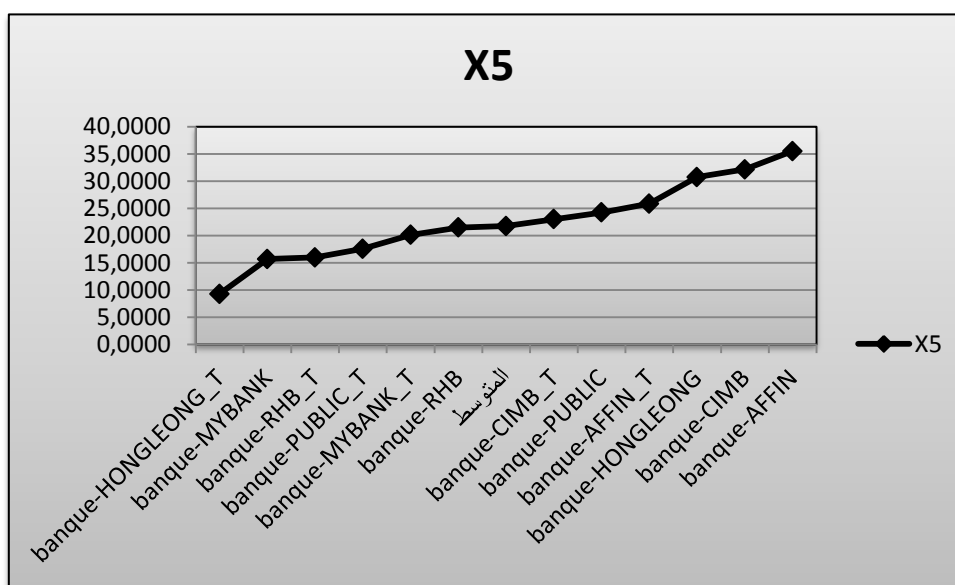
7- دراسة المتغيرة X_5 (الأصول السائلة إلى إجمالي الودائع والسلفيات):

وتقيس نسبة حساسية البنك لمصادر التمويل المستقرة، و نلاحظ من الجدولين 27 و 28 أن قيمة المتغيرة X_5 سجلت أدنى قيمة لها بالنسبة للبنوك التقليدية في بنك Hong Leong سنة 2014 وهي 6.47، واعظم قيمة هي 38.95 في بنك Affin سنة 2013، بمتوسط حسابي قدره 18.62 وانحراف معياري قيمته 6.28،

أما بالنسبة للبنوك الإسلامية فسجلت أدنى قيمة لها 12.56 في بنك Mybank سنة 2008 واعظم قيمة بلغت 58.43 سجلها بنك CIMB سنة 2008 بمتوسط حسابي قدره 26.04 وانحراف قيمته 10.90، ومنه نلاحظ كذلك أن البنوك التقليدية والإسلامية محل الدراسة في ماليزيا لم تحتفظ بأصول سائلة كافية لمواجهة طلبات سحب المودعين والمقرضين باتبارها مصادر تمويل مستقرة، و بالتالي انخفاض سيولتها مما يزيد من احتمالية وقوعها في مخاطر انخفاض السيولة لديها، و ربما السبب في ذلك يعود في محاولتها في استغلال أرصدها السائلة من أجل تعظيم ربحيتها، و عليه فإن عليها النظر في سياسة موافقتها بين الربحية والسيولة.

ومن الرسم التوضيحي الموضح أدناه نلاحظ أن نصف البنوك حققت متوسطات تعدت قيمة المتوسط العام وهي: $CIMB_I$, $Hong\ Leong_I$, $Affin_I$, $Public_I$, $CIMB_T$ و اخيرا $Affin_I$ بأعلى متوسط، أما النصف الآخر فقد حققت مستويات دون المتوسط العام وهي مرتبة ترتيبا تنازليا كما يلي: $Mybank_T$, RHB_I , $Mybank_I$, RHB_T , $Public_T$ و اخيرا بأدنى متوسط $Hong\ Leong_T$.

رسم توضيحي 18: متوسطات قيم نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الودائع والسلفيات



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الدراسة

المطلب الثاني: الدراسة القياسية

سنقوم في هذا المطلب بمحاولة بناء معادلة الانحدار والتي تعبر عن العلاقة الإحصائية بين متغيرات الدراسة لكل من البنوك التقليدية والإسلامية في ماليزيا.

الفرع الأول: نموذجي البنوك التقليدية

حيث سنقوم بتحديد نموذج الانحدار بالنسبة للمتغير التابع Y_1 وهو يمثل المردودية الاقتصادية، ثم ل Y_2 و يمثل المردودية المالية.

أولا: نموذج البنوك التقليدية الماليزية: المتغير التابع هو Y_1

1- تقدير النماذج:

سنقوم أولا بتقدير النماذج الثلاثة الخاصة ببيانات البانك (النموذج التجميعي، نموذج الآثار الفردية الثابتة، نموذج الآثار الفردية العشوائية) وهي مدرجة في الملاحق 12، 13، 14، ثم بعد ذلك نفاضل بين هذه النماذج باستخدام الاختبارات الإحصائية المناسبة.

2- المفاضلة بين النماذج:

سنقوم أولا باختبار وجود الآثار الفردية أي المفاضلة بين نموذج الآثار الفردية الثابتة والعشوائية مع النموذج التجميعي، ثم بعد ذلك نفاضل بين نموذج الآثار الفردية الثابتة مع نموذج الآثار الفردية العشوائية.

أ- اختبار وجود آثار فردية ثابتة: ونقصد بذلك المفاضلة بين النموذج التجميعي مع نموذج الآثار

الفردية الثابتة، أي معرفة فيما إذا كانت البنوك تسلك سلوكا موحدا (هناك تجانس) فيما يخص الحد الثابت (الحد الثابت يفسر حسب الموضوع الدراسة) أم أن لكل بنك سلوكه الخاص، وللقيام بهذه المفاضلة تم استخدام الاختبار الذي يوفره برنامج $evIEWS^9$ وهو اختبار Redundant Fixed Effects Tests - الذي يعتمد أيضا على اختبار فيشر -

. هذا الاختبار أعطى النتائج التالية:

جدول 1: اختبار Redundant Fixed Effects Tests

Redundant Fixed Effects Tests			
Equation: Untitled			
Test cross-section fixed effects			
Effects Test	Statistic	d.f.	Prob.
Cross-section F	32.411417	(5,31)	0.0000

المصدر: مخرجات برنامج $EvIEWS 9$ استنادا على معطيات الدراسة

¹ انظر الملاحق رقم: 10، 11 و 12

الفصل الثالث: واقع إدارة مخاطر السيولة واثره على المردودية البنكية -الدراسة التطبيقية-

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن احتمالية الاختبار أقل من 0,05 مما يعني رفض الفرضية الصفرية وقبول فرضية وجود آثار فردية ثابتة، أي النموذج الأفضل هو نموذج الآثار الفردية الثابتة مقارنة مع النموذج التجميعي

ب- اختبار وجود آثار فردية عشوائية: نقصد بذلك المفاضلة بين النموذج التجميعي مع نموذج

الآثار الفردية الثابتة، وللقيام بهذه المفاضلة الاختبار الذي يوفره برنامج eviews وهو اختبار

Breusch-Pagan. هذا الاختبار أعطى النتائج التالية:

الجدول 30: اختبار Breusch-Pagan

Lagrange Multiplier Tests for Random Effects			
Null hypotheses: No effects			
Alternative hypotheses: Two-sided (Breusch-Pagan) and one-sided (all others) alternatives			
	Test Hypothesis		
	Cross-section	Time	Both
Breusch-Pagan	0.928341 (0.3353)	0.149660 (0.6989)	1.078002 (0.2991)
Honda	0.963505 (0.1676)	-0.386860 --	0.407750 (0.3417)
King-Wu	0.963505 (0.1676)	-0.386860 --	0.450775 (0.3261)

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 9 استنادا على معطيات الدراسة

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن احتمالية اختبار Breusch-Pagan وجميع الاختبار المماثلة أكبر من 0,05 مما يعني قبول فرضية انعدام الآثار الفردية العشوائية، أي النموذج الأفضل هو النموذج التجميعي مقارنة بنموذج الآثار الفردية العشوائية.

إذن بعد القيام بهذين الاختبارين (Breusch-Pagan، Redundant Fixed Effects Tests) تبين أن نموذج الآثار الفردية الثابتة أفضل من النموذج التجميعي والنموذج التجميعي أفضل من نموذج الآثار الفردية العشوائية، بقي الآن المفاضلة بين كل من نموذج الآثار الفردية الثابتة و نموذج الآثار الفردية العشوائية

ت- المفاضلة بين نموذج الآثار العشوائية ونموذج الآثار الثابتة: للمفاضلة بين هذين النموذجين

تم استخدام اختبار Hausman الذي أعطى النتائج التالية:

الجدول 31: اختبار Hausman

Correlated Random Effects - Hausman Test			
Equation: Untitled			
Test cross-section random effects			
Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	10.471298	5	0.0429

المصدر: مخرجات برنامج 9 Eviews استنادا على معطيات الدراسة

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن احتمالية اختبار Hausman (0,04) أقل من 0,05 مما يعني رفض الفرضية الصفيرية و قبول الفرضية البديلة التي تنص على أن نموذج الآثار الفردية الثابتة أفضل من نموذج الآثار الفردية العشوائية.

بهذا يتبين أن نموذج الآثار الفردية الثابتة هو النموذج الملائم للبيانات لذلك سنعتمد هذا النموذج ونكمل القيام بالاختبارات المناسبة لدراسة صلاحيته.

الجدول رقم (3-32) تقدير معلمات نموذج الآثار الفردية الثابتة

Dependent Variable: Y1				
Method: Panel EGLS (Cross-section SUR)				
Date: 10/14/16 Time: 11:44				
Sample: 2008 2014				
Periods included: 7				
Cross-sections included: 6				
Total panel (balanced) observations: 42				
Linear estimation after one-step weighting matrix				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
X1	0.016371	0.000649	25.20653	0.0000
X2	-0.003106	0.000383	-8.103162	0.0000
X3	-0.002852	0.000498	-5.721004	0.0000
X4	0.052478	0.007354	7.136378	0.0000
X5	-0.057972	0.007694	-7.534732	0.0000
C	0.769743	0.056285	13.67571	0.0000
Effects Specification				
Cross-section fixed (dummy variables)				
Weighted Statistics				
R-squared	0.986125	Mean dependent var	1.468482	
Adjusted R-squared	0.981650	S.D. dependent var	12.97771	
S.E. of regression	1.061128	Sum squared resid	34.90577	
F-statistic	220.3277	Durbin-Watson stat	1.990182	
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: مخرجات برنامج 9 Eviews استنادا على معطيات الدراسة

من خلال نتائج التقدير يمكن كتابة المعادلة الممثلة للنموذج كالتالي:

$$Y_1 = 0.76 + 0.01X_1 - 0.003X_2 - 0.002X_3 + 0.05X_4 - 0.05X_5 + \varepsilon$$

مناقشة النتائج:

❖ المعايير الإحصائية:

❖ اختبار ستودنت: من خلال نتائج اختبار ستودنت يتبين لنا معنوية جميع المتغيرات حيث نميزها

في الجدول أعلاه بالمتغيرات التي احتمالية Prob- t- أقل من 0,05، كما تبين نتائج النموذج أن كل من الثابت و باقي المتغيرات المستقلة معنوية عند 1% مما يجعلها مفسرة بصورة قوية للمتغير التابع.

❖ اختبار فيشر: من خلال قيمة مستوى المعنوية لاختبار فيشر (prob F-statistic) التي

كانت أقل من 0,05 يتبين لنا المعنوية الكلية للنموذج أي يمكن الاعتماد على النموذج في تفسير التغير الحاصل في المتغير التابع (Y1).

❖ معامل التحديد: بلغت قيمة معامل التحديد 0,98 وهي قيمة عالية جدا تدل على قوة

تفسيرية كبيرة للنموذج أي أن 98% من التغير الحاصل في المتغير التابع تفسره المتغيرات المستقلة الموجودة في النموذج والباقي (2% فقط) يمكن عزوه لأخطاء القياس والمتغيرات التي لا يمكن قياسها.

❖ المعايير القياسية:

أ- اختبار مشكلة الارتباط الذاتي: من اجل اختبار وجود الارتباط الذاتي بين الأخطاء العشوائية تم

استخدام اختبار Breusch-Pagan LM الذي أعطى النتائج التالية:

الجدول 33: اختبار Breusch-Pagan LM

Residual Cross-Section Dependence Test			
Null hypothesis: No cross-section dependence (correlation) in weighted residuals			
Equation: FIXED			
Periods included: 7			
Cross-sections included: 6			
Total panel observations: 42			
Cross-section effects were removed during estimation			
Test	Statistic	d.f.	Prob.
Breusch-Pagan LM	7.029893	15	0.9568

المصدر: مخرجات برنامج 9 Eviews استنادا على معطيات الدراسة

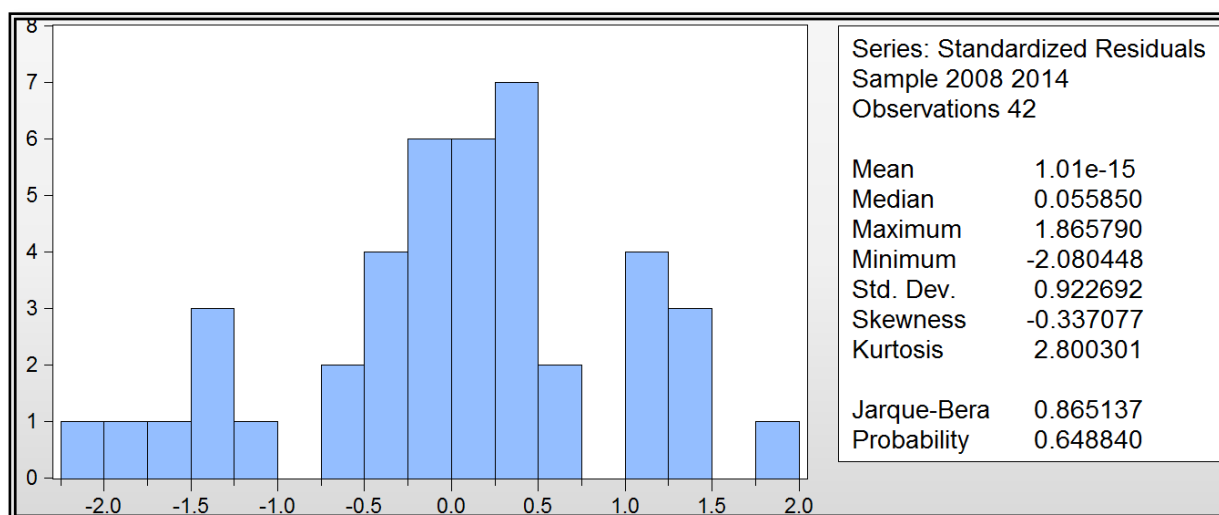
الفصل الثالث: واقع إدارة مخاطر السيولة واثره على المردودية البنكية - الدراسة التطبيقية-

حيث نلاحظ أن احتمالية الاختبار (Prob) أكبر من 0,05 مما يعني قبول فرضية انعدم الارتباط الذاتي بين الأخطاء العشوائية.

ب- اختبار طبيعية الأخطاء العشوائية: للتحقق من فرضية التوزيع الطبيعي لسلسلة البواقي تم استخدام

اختبار Jarque-Bera الذي أعطى النتائج التالية:

رسم توضيحي 2: يوضح اختبار Jarque-Bera



المصدر: مخرجات برنامج Eviews 9 استنادا على معطيات الدراسة

من خلال نتائج اختبار جاك بيرا يتبين لنا أن سلسلة البواقي تتبع التوزيع الطبيعي وذلك لان مستوى المعنوية (probability) أكبر من 0,05،

مما سبق يتبين أن النموذج الأفضل لتمثيل بيانات الدراسة هو نموذج الآثار الفردية الثابتة، وبعد دراسة صلاحيته من الناحية الإحصائية والقياسية نستطيع الاعتماد عليه في تفسير العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، والجدول الموالي يلخص نتائج النماذج:

الجدول رقم (3-34) يلخص نتائج النماذج الثلاثة

Eq Name: Dep. Var:	fixed Y1	random Y1	poold Y1
X1	0.0164 [25.2065]**	0.0125 [1.1651]	0.0080 [3.2590]**
X2	-0.0031 [-8.1032]**	-0.0059 [-0.9511]	-0.0029 [-2.0584]*
X3	-0.0029 [-5.7210]**	-0.0050 [-0.7217]	-0.0045 [-3.0644]**
X4	0.0525 [7.1364]**	0.0457 [2.1626]*	0.0431 [3.5723]**
X5	-0.0580 [-7.5347]**	-0.0485 [-2.1071]*	-0.0477 [-3.7241]**
C	0.7697 [13.6757]**	1.2439 [4.3094]**	1.2919 [13.4180]**
Observations:	42	42	42
R-squared:	0.9861	0.1434	0.3223
F-statistic:	220.3277	1.2055	3.4244
Prob(F-stat):	0.0000	0.3263	0.0124

المصدر: مخرجات برنامج **Eviews 9** استنادا على معطيات الدراسة

القيم بين معكوفتين تمثل قيم اختبار ستودنت

* تدل على معنوية عند 0,05

** تدل على معنوية عند 0,01

و نلاحظ على ضوء نتائج الدراسة أن:

- نسبة X1 لها قيمة تقديرية للمعلمة موجبة أي أن لها تأثير طردي على المردودية الاقتصادية اي كلما زادت X1 بوحدة واحدة ترتفع المردودية الاقتصادية ب0,0164؛
- نسبة X2 قيمتها التقديرية للمعلمة سالبة هذا يعني أنها تؤثر عكسيا على المردودية الاقتصادية أي كلما ترتفع X2 بوحدة واحدة تنخفض المردودية الاقتصادية ب 0,0031،
- أما نسبة X3 قيمتها التقديرية للمعلمة سالبة هذا يعني أنها تؤثر عكسيا على المردودية الاقتصادية أي كلما ترتفع X3 بوحدة واحدة تنخفض المردودية الاقتصادية ب0,029؛
- و فيما يخص X4 لها قيمة تقديرية للمعلمة موجبة أي أن لها تأثير طردي على المردودية الاقتصادية أي كلما زادت X4 بوحدة واحدة ترتفع المردودية الاقتصادية ب5.25%؛
- أما نسبة X5 قيمتها التقديرية للمعلمة سالبة هذا يعني أنها تؤثر عكسيا على المردودية الاقتصادية أي كلما ترتفع X5 بوحدة واحدة تنخفض المردودية الاقتصادية ب 5.80%.

نموذج البنوك التقليدية المالية: المتغير التابع هو Y2

1- تقدير النماذج:

سنقوم أولاً بتقدير النماذج الثلاثة الخاصة ببيانات البانل (النموذج التجميعي، نموذج الآثار الفردية الثابتة، نموذج الآثار الفردية العشوائية)¹ ثم بعد ذلك نفاضل بين هذه النماذج باستخدام الاختبارات الإحصائية المناسبة.

2- المفاضلة بين النماذج:

سنقوم أولاً باختبار وجود الآثار الفردية أي المفاضلة بين نموذج الآثار الفردية الثابتة والعشوائية مع النموذج التجميعي، ثم بعد ذلك نفاضل بين نموذج الآثار الفردية الثابتة مع نموذج الآثار الفردية العشوائية.

أ- اختبار وجود آثار فردية ثابتة: ونقصد بذلك المفاضلة بين النموذج التجميعي مع نموذج الآثار الفردية الثابتة، وللقيام بهذه المفاضلة تم استخدام الاختبار الذي يوفره برنامج *evIEWS9* وهو اختبار *Redundant Fixed Effects Tests* - الذي يعتمد أيضاً على اختبار فيشر - . هذا الاختبار أعطى النتائج التالية:

الجدول 32: اختبار *Redundant Fixed Effects Tests*

Redundant Fixed Effects Tests			
Equation: FIXED			
Test cross-section fixed effects			
Effects Test	Statistic	d.f.	Prob.
Cross-section F	0.785838	(5,31)	0.5678
Cross-section Chi-square	5.012100	5	0.4144

المصدر: مخرجات برنامج *EvIEWS 9* استناداً على معطيات الدراسة

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن احتمالية الاختبار أكبر من 0,05 مما يعني قبول الفرضية الصفرية ورفض

فرضية وجود آثار فردية ثابتة، أي النموذج الأفضل هو النموذج التجميعي مقارنة مع نموذج الآثار الفردية الثابتة

ب- اختبار وجود آثار فردية عشوائية: نقصد بذلك المفاضلة بين النموذج التجميعي مع نموذج

الآثار الفردية الثابتة، وللقيام بهذه المفاضلة الاختبار الذي يوفره برنامج *evIEWS* وهو اختبار

Breusch-Pagan. هذا الاختبار أعطى النتائج التالية:

¹ انظر الملاحق رقم: 13، 14، و 15

الجدول 36: اختبار Breusch-Pagan

Lagrange Multiplier Tests for Random Effects			
Null hypotheses: No effects			
Alternative hypotheses: Two-sided (Breusch-Pagan) and one-sided (all others) alternatives			
	Test Hypothesis		
	Cross-section	Time	Both
Breusch-Pagan	2.241081 (0.1344)	0.040160 (0.8412)	2.281241 (0.1309)
Honda	-1.497024 --	-0.200399 --	-1.200259 --
King-Wu	-1.497024 --	-0.200399 --	-1.240734 --

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 9 استنادا على معطيات الدراسة

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن احتمالية اختبار Breusch-Pagan أكبر من 0,05 مما يعني قبول فرضية انعدام الآثار الفردية العشوائية، أي النموذج الأفضل هو النموذج التجميعي مقارنة بنموذج الآثار الفردية العشوائية.

إذن بعد القيام بهذين الاختبارين (Breusch-Pagan، Redundant Fixed Effects Tests) تبين أن النموذج التجميعي أفضل من كل من نماذج الآثار الفردية العشوائية الثابتة والعشوائية، بقي الآن المفاضلة بين كل من نموذج الآثار الفردية الثابتة و نموذج الآثار الفردية العشوائية

ت- المفاضلة بين نموذج الآثار العشوائية ونموذج الآثار الثابتة: للمفاضلة بين هذين النموذجين

تم استخدام اختبار Hausman الذي أعطى النتائج التالية:

الجدول 37: اختبار Hausman

Correlated Random Effects - Hausman Test			
Equation: FIXED			
Test cross-section random effects			
Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	3.929192	5	0.5597

المصدر: مخرجات برنامج **Eviews 9** استنادا على معطيات الدراسة

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن احتمالية اختبار Hausman (0,55) أكبر من 0,05 مما يعني قبول الفرضية الصفرية والتي تنص على أن نموذج الآثار الفردية العشوائية أفضل من نموذج الآثار الفردية الثابتة. بهذا يتبين أن النموذج التجميعي هو النموذج الملائم للبيانات (يليه نموذج الآثار الفردية العشوائية) لذلك سنعتمد هذا النموذج ونكمل القيام بالاختبارات المناسبة لدراسة صلاحيته.

الجدول 38: يوضح تقدير معلمات نموذج الآثار الفردية الثابتة

Dependent Variable: Y2				
Method: Panel EGLS (Cross-section SUR)				
Date: 10/14/16 Time: 12:19				
Sample: 2008 2014				
Periods included: 7				
Cross-sections included: 6				
Total panel (balanced) observations: 42				
Linear estimation after one-step weighting matrix				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
X1	0.381901	0.017697	21.57957	0.0000
X2	-0.236438	0.018288	-12.92839	0.0000
X3	0.034026	0.011900	2.859204	0.0070
X4	-0.114155	0.120749	-0.945388	0.3508
X5	0.145416	0.122582	1.186278	0.2433
C	5.475421	0.792884	6.905706	0.0000
Weighted Statistics				
R-squared	0.970721	Mean dependent var	6.723916	
Adjusted R-squared	0.966655	S.D. dependent var	6.770539	
S.E. of regression	1.058460	Sum squared resid	40.33216	
F-statistic	238.7133	Durbin-Watson stat	1.945467	
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: مخرجات برنامج **Eviews 9** استنادا على معطيات الدراسة

من خلال نتائج التقدير يمكن كتابة المعادلة الممثلة للنموذج كالتالي:

$$Y_1 = 5.47 + 0.38X_1 - 0.23X_2 + 0.03X_3 - 0.11X_4 + 0.14X_5 + \varepsilon$$

مناقشة النتائج:

❖ المعايير الإحصائية:

- اختبار ستودنت: من خلال نتائج اختبار ستودنت يتبين لنا معنوية جميع المتغيرات (لان الاحتمالية Prob- أقل من 0,05) ما عدا المتغيرين x_4 و x_5 حيث فاقت احتمالية ستودنت مستوى المعنوية المعتمد (0,05)
- اختبار فيشر: من خلال قيمة مستوى المعنوية لاختبار فيشر (prob F-statistic) التي كانت أقل من 0,05 يتبين لنا المعنوية الكلية للنموذج أي يمكن الاعتماد على النموذج في تفسير التغير الحاصل في المتغير التابع (Y_2)
- معامل التحديد: بلغت قيمة معامل التحديد 0,97 وهي قيمة عالية جدا تدل على قوة تفسيرية كبيرة للنموذج أي أن 97% من التغير الحاصل في المتغير التابع تفسره المتغيرات المستقلة الموجودة في النموذج والباقي (3% فقط) يمكن عزوه لأخطاء القياس والمتغيرات التي لا يمكن قياسها

❖ المعايير القياسية:

- أ- اختبار مشكلة الارتباط الذاتي: من اجل اختبار وجود الارتباط الذاتي بين الأخطاء العشوائية تم استخدام اختبار Breusch-Pagan LM الذي أعطى النتائج التالية:

جدول 39: اختبار Breusch-Pagan LM

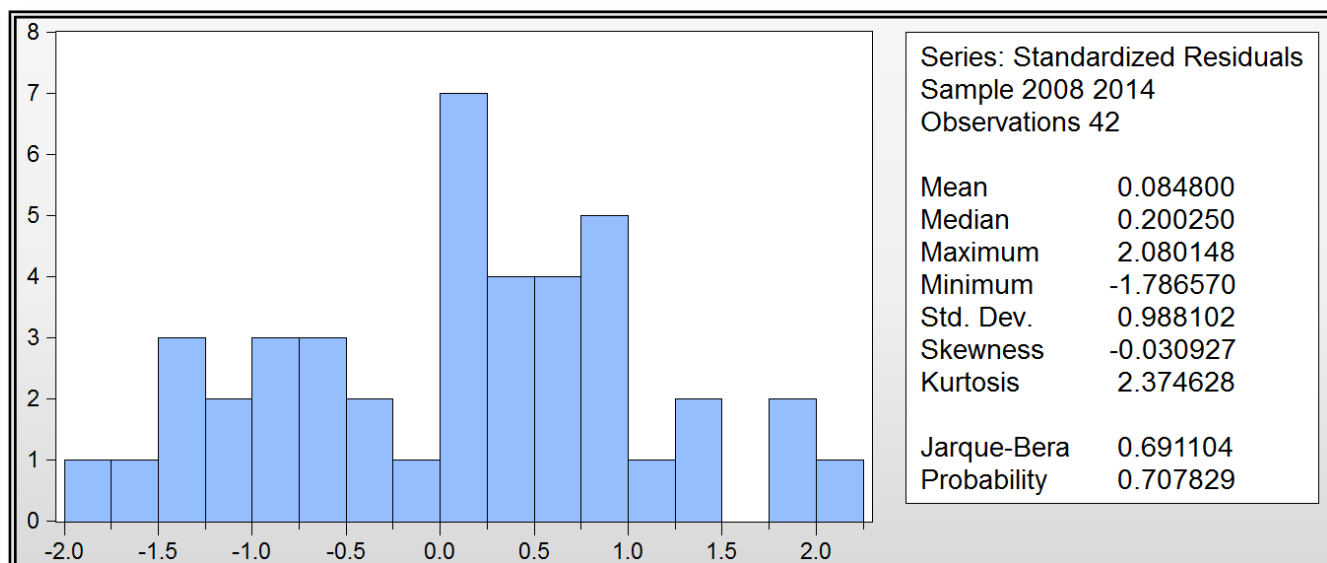
Residual Cross-Section Dependence Test			
Null hypothesis: No cross-section dependence (correlation) in weighted residuals			
Equation: POOLD			
Periods included: 7			
Cross-sections included: 6			
Total panel observations: 42			
Note: non-zero cross-section means detected in data			
Cross-section means were removed during computation of correlations			
Test	Statistic	d.f.	Prob.
Breusch-Pagan LM	2.952843	15	0.9996

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 9 استنادا على معطيات الدراسة

حيث نلاحظ أن احتمالية الاختبار (Prob) أكبر من 0,05 مما يعني قبول فرضية انعدم الارتباط الذاتي بين الأخطاء العشوائية.

- ب- اختبار طبيعية الأخطاء العشوائية: للتحقق من فرضية التوزيع الطبيعي لسلسلة البواقي تم استخدام اختبار Jarque-Bera الذي أعطى النتائج التالية:

رسم توضيحي 19: يوضح اختبار Jarque-Bera



المصدر: مخرجات برنامج **Eviews 9** استنادا على معطيات الدراسة

من خلال نتائج اختبار جاك بيرا يتبين لنا أن سلسلة البواقى تتبع التوزيع الطبيعي وذلك لان مستوى المعنوية (probability) اكبر من 0,05.

مما سبق يتبين أن النموذج الأفضل لتمثيل بيانات الدراسة هو النموذج التجميعي، وبعد دراسة صلاحيته من الناحية الإحصائية والقياسية نستطيع الاعتماد عليه في تفسير العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، والجدول الموالي يوضح نتائج النماذج.

الجدول 40: يلخص نتائج النماذج الثلاث

Eq Name: Dep. Var:	POOLD Y2	RANDOM Y2	FIXED Y2
X1	0.3819 [21.5796]**	0.3368 [2.7506]**	0.2840 [19.7691]**
X2	-0.2364 [-12.9284]**	-0.2165 [-3.8017]**	-0.2347 [-29.7617]**
X3	0.0340 [2.8592]**	0.0050 [0.0779]	-0.0518 [-4.3997]**
X4	-0.1142 [-0.9454]	-0.1509 [-0.8339]	-0.0523 [-1.7732]
X5	0.1454 [1.1863]	0.1415 [0.6496]	-0.0002 [-0.0048]
C	5.4754 [6.9057]**	9.5964 [1.5712]	18.1987 [24.9211]**
<i>R-squared:</i>	0.9707	0.2702	0.9741
<i>F-statistic:</i>	238.7133	2.6653	116.7567
<i>Prob(F-stat):</i>	0.0000	0.0378	0.0000

المصدر: مخرجات برنامج **Eviews 9** استنادا على معطيات الدراسة

القيم بين معكوفتين تمثل قيم اختبار ستودنت

* تدل على معنوية عند 0,05

** تدل على معنوية عند 0,01

نلاحظ على ضوء نتائج الدراسة أن:

- نسبة X1 لها معنوية إحصائية عند مستوى دلالة 0.01 والقيمة التقديرية للمعلمة موجبة، وهذا يعني أنها تؤثر طرديا على المردودية المالية أي كلما زادت X1 بوحدة واحدة ترتفع المردودية المالية بـ 38.19%؛
- نسبة X2 لها معنوية إحصائية عند مستوى دلالة 0.01 والقيمة التقديرية للمعلمة سالبة، وهذا يعني أنها تؤثر عكسيا على المردودية المالية أي كلما زادت x2 بوحدة واحدة تنخفض المردودية المالية بـ 23.64%؛

- نسبة $X3$ لها معنوية إحصائية عند مستوى دلالة 0.01 والقيمة التقديرية للمعلمة موجبة، وهذا يعني أنها تؤثر طرديا على المردودية المالية أي كلما زادت $X3$ بوحدة واحدة ترتفع المردودية المالية بـ 3.40%.
- أما المتغيرين $X4$ و $X5$ فليست لهما معنوية إحصائية وهذا حسب اختبار ستودنت حيث نجد أن قيمة الاحتمال المقابل للمتغيرين تساوي 0.3508 و 0.2433 على التوالي وهي أكبر من 0.05.

الفرع الثاني: نموذجي البنوك الإسلامية

أولا: نموذج البنوك الإسلامية المالية: المتغير التابع هو $Y1$

1- تقدير النماذج:

سنقوم أولا بتقدير النماذج الثلاثة الخاصة ببيانات البانك (النموذج التجميعي، نموذج الآثار الفردية الثابتة، نموذج الآثار الفردية العشوائية)¹ ثم بعد ذلك نفاضل بين هذه النماذج باستخدام الاختبارات الإحصائية المناسبة.

2- المقاضلة بين النماذج:

سنقوم أولا باختبار وجود الآثار الفردية أي المقاضلة بين نموذج الآثار الفردية الثابتة والعشوائية مع النموذج التجميعي، ثم بعد ذلك نفاضل بين نموذج الآثار الفردية الثابتة مع نموذج الآثار الفردية العشوائية.

أ- اختبار وجود آثار فردية ثابتة: ونقصد بذلك المقاضلة بين النموذج التجميعي مع نموذج الآثار

الفردية الثابتة، أي معرفة فيما إذا كانت البنوك تسلك سلوكا موحدا (هناك تجانس) فيما يخص الحد

الثابت (الحد الثابت يفسر حسب الموضوع الدراسة) أم أن لكل بنك سلوكه الخاص، وللقيام بهذه

المقاضلة تم استخدام الاختبار الذي يوفره برنامج $eviews9$ وهو اختبار Redundant

¹ انظر الملاحق رقم: 17 و 18

Fixed Effects Tests - الذي يعتمد أيضا على اختبار فيشر - . هذا الاختبار أعطى

النتائج التالية:

الجدول 41: اختبار Redundant Fixed Effects Tests

Redundant Fixed Effects Tests			
Equation: FIXED			
Test cross-section fixed effects			
Effects Test	Statistic	d.f.	Prob.
Cross-section F	2.779309	(5,19)	0.1152
Cross-section Chi-square	13.712631	5	0.1009

المصدر: مخرجات برنامج 9 Eviews استنادا على معطيات الدراسة

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن احتمالية الاختبار أكبر من 0,05 مما يعني قبول الفرضية الصفرية التي تنص على عدم وجود آثار فردية ثابتة، أي النموذج الأفضل هو النموذج التجميعي مقارنة بنموذج الآثار الفردية الثابتة

ب- اختبار وجود آثار فردية عشوائية: نقصد بذلك المفاضلة بين النموذج التجميعي مع نموذج الآثار الفردية الثابتة، وللقيام بهذه المفاضلة الاختبار الذي يوفره برنامج eviews وهو اختبار Breusch-Pagan. هذا الاختبار أعطى النتائج التالية:

الجدول 42: اختبار Breusch-Pagan

Lagrange Multiplier Tests for Random Effects			
Null hypotheses: No effects			
Alternative hypotheses: Two-sided (Breusch-Pagan) and one-sided (all others) alternatives			
	Test Hypothesis		
	Cross-section	Time	Both
Breusch-Pagan	1.123076 (0.2893)	0.647730 (0.4209)	1.770805 (0.1833)
Honda	1.059753 (0.1446)	-0.804817 --	0.180267 (0.4285)
King-Wu	1.059753 (0.1446)	-0.804817 --	0.246046 (0.4028)

المصدر: مخرجات برنامج 9 Eviews استنادا على معطيات الدراسة

الفصل الثالث: واقع إدارة مخاطر السيولة واثره على المردودية البنكية - الدراسة التطبيقية-

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن احتمالية اختبار Breusch-Pagan وجميع الاختبار المماثلة أكبر من 0,05 مما يعني قبول فرضية انعدام الآثار الفردية العشوائية، أي النموذج الأفضل هو النموذج التجميعي مقارنة بنموذج الآثار الفردية العشوائية.

إذن بعد القيام بهذين الاختبارين (Redundant Fixed Effects Tests, Breusch-Pagan) تبين أن النموذج التجميعي هو الأفضل كل من نموذج الآثار الفردية العشوائية والثابتة، نأتي الآن إلى المقاضلة بين كل من نموذج الآثار الفردية الثابتة و نموذج الآثار الفردية العشوائية
ت- المقاضلة بين نموذج الآثار العشوائية ونموذج الآثار الثابتة
للمفاضلة بين هذين النموذجين تم استخدام اختبار Hausman الذي أعطى النتائج التالية:

الجدول 43: اختبار Hausman

Correlated Random Effects - Hausman Test			
Equation: RANDOM			
Test cross-section random effects			
Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	18.896547	5	0.0020

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 9 استنادا على معطيات الدراسة

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن احتمالية اختبار Hausman (0,002) أقل من 0,05 مما يعني رفض الفرضية الصفرية و قبول الفرضية البديلة التي تنص على أن نموذج الآثار الفردية الثابتة أفضل من نموذج الآثار الفردية العشوائية.

بهذا يتبين أن النموذج التجميعي هو النموذج الملائم للبيانات (يليه في الأفضلية نموذج الآثار الفردية الثابتة) لذلك سنعتمد هذا النموذج ونكمل القيام بالاختبارات المناسبة لدراسة صلاحيته.

الجدول 44: تقدير معلمات النموذج التجميعي

Dependent Variable: Y1				
Method: Panel Least Squares				
Date: 10/13/16 Time: 14:21				
Sample: 2008 2014				
Periods included: 7				
Cross-sections included: 6				
Total panel (unbalanced) observations: 30				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
X1	0.011977	0.037158	0.322324	0.7500
X2	0.058244	0.025377	2.295192	0.0308
X3	-0.070000	0.047636	-1.469472	0.1547
X4	-0.320640	0.122259	-2.622623	0.0149
X5	0.312522	0.122917	2.542538	0.0179
C	1.133327	0.429247	2.640266	0.0143
R-squared	0.365245	Mean dependent var	0.823333	
Adjusted R-squared	0.233004	S.D. dependent var	0.291611	
S.E. of regression	0.255388	Akaike info criterion	0.284788	
Sum squared resid	1.565349	Schwarz criterion	0.565028	
Log likelihood	1.728174	Hannan-Quinn criter.	0.374439	
F-statistic	2.761970	Durbin-Watson stat	1.026693	
Prob(F-statistic)	0.041521			

المصدر: مخرجات برنامج 9 Eviews استنادا على معطيات الدراسة

من خلال نتائج التقدير يمكن كتابة المعادلة الممثلة للنموذج كالتالي:

$$Y_1 = 1.13 + 0.05X_2 - 0.32X_4 + 0.31X_5 + \varepsilon$$

مناقشة النتائج:

❖ المعايير الإحصائية:

- أ- اختبار ستودنت: من خلال نتائج اختبار ستودنت يتبين لنا معنوية جميع المتغيرات (لان الاحتمالية اقل من 0,05) ماعدا المتغير X1 و X3 الذي بلغت احتمالية اختبار ستودنت الخاصة بهما 0,75 و 0,15 أي أكبر من 0,10 مما يعني عدم معنويتها ولو عند مستوى 10%
- ب- اختبار فيشر: من خلال قيمة مستوى المعنوية لاختبار فيشر (prob F-statistic) التي كانت أقل من 0,05 يتبين لنا المعنوية الكلية للنموذج أي يمكن الاعتماد على النموذج في تفسير التغير الحاصل في المتغير التابع (Y1)
- ت- معامل التحديد: بلغت قيمة معامل التحديد 0,36 وهي قيمة صغيرة نسبيا تدل على قوة تفسيرية ضعيفة للنموذج أي أن 36% فقط من التغير الحاصل في المتغير التابع تفسره المتغيرات المستقلة الموجودة في النموذج والباقي يمكن عزوه لأخطاء القياس والمتغيرات التي لا يمكن قياسها
- ❖ المعايير القياسية:

ت- اختبار مشكلة الارتباط الذاتي: من اجل اختبار وجود الارتباط الذاتي بين الأخطاء العشوائية تم استخدام اختبار Q-stat الذي أعطى النتائج التالية:

الجدول 45: يوضح اختبار Q-stat

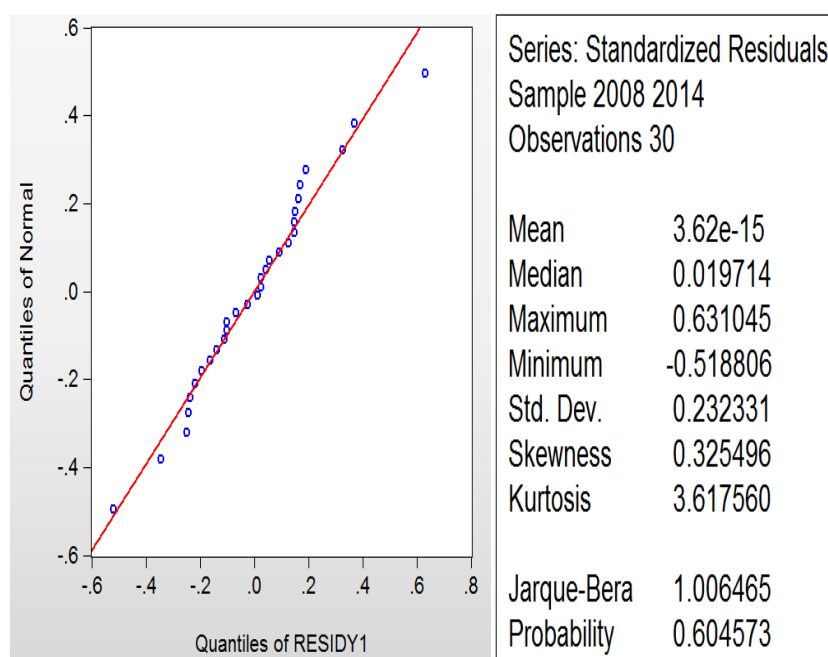
Date: 10/13/16 Time: 14:44 Sample: 2008 2014 Included observations: 30						
Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob	
		1	0.320	0.320	3.3956	0.065
		2	0.021	-0.091	3.4109	0.182
		3	-0.050	-0.032	3.5000	0.321
		4	-0.007	0.025	3.5021	0.478
		5	-0.004	-0.014	3.5027	0.623
		6	0.007	0.011	3.5047	0.743

المصدر: مخرجات برنامج 9 Eviews استنادا على معطيات الدراسة

حيث نلاحظ أن جميع معاملات دالة الارتباط الذاتي موجودة داخل المجال أي أن اختلافها عن الصفر غير معنوي وهو ما يدل عليه احتمالية اختبار Q-stat التي كانت أكبر من 0,05 لجميع أعمدة الارتباط الذاتي، ومنه نستنتج غياب مشكلة الارتباط الذاتي.

ت- اختبار طبيعية الأخطاء العشوائية: للتحقق من فرضية التوزيع الطبيعي لسلسلة البواقي تم استخدام اختبار Jarque-Bera الذي أعطى النتائج التالية:

رسم توضيحي 20: يوضح اختبار Jarque-Bera



المصدر: مخرجات برنامج 9 Eviews استنادا على معطيات الدراسة

الفصل الثالث: واقع إدارة مخاطر السيولة واثره على المردودية البنكية - الدراسة التطبيقية-

من خلال نتائج اختبار جاك بيرا يتبين لنا أن سلسلة البواقي تتبع التوزيع الطبيعي وذلك لان مستوى المعنوية (probability) اكبر من 0,05، وهذا ما يؤكد مخطط QQ-normale-Plot حيث نلاحظ أن اغلب المشاهدات موجودة بمحاذاة المستقيم مما يعني أن توزيع سلسلة البواقي قريب جدا من التوزيع الطبيعي. مما سبق يتبين أن النموذج الأفضل لتمثيل بيانات الدراسة هو نموذج النموذج التجميعي، وبعد دراسة صلاحيته من الناحية الإحصائية والقياسية نستطيع الاعتماد عليه في تفسير العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة.

الجدول 46: يلخص نتائج النماذج الثلاث

Eq Name:	poold	fixed	random
Dep. Var:	Y1	Y1	Y1
X1	0.0120 [0.3223]	0.0473 [0.8125]	0.0120 [0.4050]
X2	0.0582 [2.2952]*	0.0179 [0.6966]	0.0582 [2.8841]**
X3	-0.0700 [-1.4695]	-0.0641 [-1.0466]	-0.0700 [-1.8465]
X4	-0.3206 [-2.6226]*	-0.0528 [-0.3921]	-0.3206 [-3.2956]**
X5	0.3125 [2.5425]*	0.0412 [0.2997]	0.3125 [3.1949]**
C	1.1333 [2.6403]*	1.3168 [3.0473]**	1.1333 [3.3177]**
R-squared:	0.3652	0.6818	0.3652
F-statistic:	2.7620	4.0703	2.7620
Prob(F-stat):	0.0415	0.0042	0.0415

المصدر: مخرجات برنامج **Eviews 9** استنادا على معطيات الدراسة

القيم بين معكوفتين تمثل قيم اختبار ستودنت

*تدل على معنوية عند 0,05

** تدل على معنوية عند 0,01

و على ضوء نتائج الدراسة نلاحظ أن:

- نسبة X2 لها معنوية احصائية عند مستوى دلالة 0.05 والقيمة التقديرية للمعلمة موجبة، وهذا يعني أنها تؤثر إيجابا على المردودية المالية أي كلما زادت X2 بوحدة واحدة ترتفع المردودية المالية ب5.82%؛

- نسبة X4 لها معنوية احصائية عند مستوى دلالة 0.05 والقيمة التقديرية للمعلمة سالبة، وهذا يعني أنها تؤثر سلبا على المردودية المالية أي كلما زادت x4 بوحدة واحدة تنخفض المردودية المالية ب32.06%؛
- نسبة X5 لها معنوية احصائية عند مستوى دلالة 0.05 والقيمة التقديرية للمعلمة موجبة، وهذا يعني أنها تؤثر إيجابا على المردودية المالية أي كلما زادت x5 بوحدة واحدة ترتفع المردودية المالية ب31.25%.

ثانيا: نموذج البنوك الاسلامية الماليزية: المتغير التابع هو Y2

1- تقدير النماذج:

سنقوم أولا بتقدير النماذج الثلاثة الخاصة ببيانات البانل (النموذج التجميعي، نموذج الآثار الفردية الثابتة، نموذج الآثار الفردية العشوائية)¹ ثم بعد ذلك نفاضل بين هذه النماذج باستخدام الاختبارات الإحصائية المناسبة.

2- المفاضلة بين النماذج:

سنقوم أولا باختبار وجود الآثار الفردية أي المفاضلة بين نموذج الآثار الفردية الثابتة والعشوائية مع النموذج التجميعي، ثم بعد ذلك نفاضل بين نموذج الآثار الفردية الثابتة مع نموذج الآثار الفردية العشوائية.

أ- اختبار وجود آثار فردية ثابتة: ونقصد بذلك المفاضلة بين النموذج التجميعي مع نموذج الآثار الفردية الثابتة، وللقيام بهذه المفاضلة تم استخدام الاختبار الذي يوفره برنامج Eviews9 وهو اختبار Redundant Fixed Effects Tests - الذي يعتمد أيضا على اختبار فيشر - . هذا الاختبار أعطى النتائج التالية:

الجدول 47: اختبار Redundant Fixed Effects Tests

Redundant Fixed Effects Tests			
Equation: Y2_FIXED			
Test cross-section fixed effects			
Effects Test	Statistic	d.f.	Prob.
Cross-section F	10.039289	(5,18)	0.0001

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 9 استنادا على معطيات الدراسة

¹ انظر الملاحق رقم: 19 و 20

الفصل الثالث: واقع إدارة مخاطر السيولة واثره على المردودية البنكية - الدراسة التطبيقية-

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن احتمالية الاختبار أقل من 0,05 مما يعني رفض الفرضية الصفرية التي تنص على عدم وجود آثار فردية ثابتة وقبول فرضية وجود آثار فردية ثابتة، أي النموذج الأفضل هو نموذج الآثار الفردية الثابتة مقارنة بالنموذج التجميعي

ب- اختبار وجود آثار فردية عشوائية: نقصد بذلك المفاضلة بين النموذج التجميعي مع نموذج الآثار الفردية الثابتة، وللقيام بهذه المفاضلة الاختبار الذي يوفره برنامج eviews وهو اختبار Breusch-Pagan. هذا الاختبار أعطى النتائج التالية:

الجدول 48: اختبار Breusch-Pagan

	Test Hypothesis		
	Cross-section	Time	Both
Breusch-Pagan	0.262958 (0.6081)	0.000510 (0.9820)	0.263469 (0.6077)
Honda	0.512795 (0.3040)	-0.022588 --	0.346629 (0.3644)
King-Wu	0.512795 (0.3040)	-0.022588 --	0.369656 (0.3558)

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 9 استنادا على معطيات الدراسة

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن احتمالية اختبار Breusch-Pagan وجميع الاختبار المماثلة أكبر من 0,05 مما يعني قبول فرضية انعدام الآثار الفردية العشوائية، أي النموذج الأفضل هو النموذج التجميعي مقارنة بنموذج الآثار الفردية العشوائية.

إذن بعد القيام بهذين الاختبارين (Breusch-Pagan، Redundant Fixed Effects Tests) تبين أن نموذج الآثار الفردية الثابتة أفضل من النموذج التجميعي والنموذج التجميعي أفضل من نموذج الآثار الفردية العشوائية، ناتي الان الى المفاضلة بين كل من نموذج الآثار الفردية الثابتة و نموذج الآثار الفردية العشوائية

ت- المفاضلة بين نموذج الآثار العشوائية ونموذج الآثار الثابتة: للمفاضلة بين هذين النموذجين تم استخدام اختبار Hausman الذي أعطى النتائج التالية:

الجدول 49: اختبار Hausman

Correlated Random Effects - Hausman Test			
Equation: Y2_RANDOM			
Test cross-section random effects			
Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	19.746851	5	0.0014

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 9 استنادا على معطيات الدراسة

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن احتمالية اختبار Hausman (0,0014) أقل من 0,05 مما يعني رفض الفرضية الصفيرية و قبول الفرضية البديلة التي تنص على أن نموذج الآثار الفردية الثابتة أفضل من نموذج الآثار الفردية العشوائية.

بهذا يتبين أن نموذج الآثار الفردية الثابتة هو النموذج الملائم للبيانات، لذلك سنعمد هذا النموذج ونكمل القيام بالاختبارات المناسبة لدراسة صلاحيته.

الجدول 50: تقدير معاملات نموذج الآثار الفردية الثابتة

Dependent Variable: Y2				
Method: Panel EGLS (Cross-section weights)				
Date: 10/13/16 Time: 13:24				
Sample: 2008 2014				
Periods included: 7				
Cross-sections included: 6				
Total panel (unbalanced) observations: 29				
Linear estimation after one-step weighting matrix				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
X1	4.171464	1.051964	3.965406	0.0009
X2	-0.112536	0.344818	-0.326363	0.7479
X3	-3.859628	1.186665	-3.252500	0.0044
X4	2.605939	1.198103	2.175055	0.0432
X5	-3.034618	1.273914	-2.382122	0.0285
C	33.74046	6.722180	5.019274	0.0001
Effects Specification				
Cross-section fixed (dummy variables)				
Weighted Statistics				
R-squared	0.809836	Mean dependent var	16.88234	
Adjusted R-squared	0.704189	S.D. dependent var	7.674798	
S.E. of regression	3.568479	Sum squared resid	229.2128	
F-statistic	7.665504	Durbin-Watson stat	2.185401	
Prob(F-statistic)	0.000110			

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 9 استنادا على معطيات الدراسة

من خلال نتائج التقدير يمكن كتابة المعادلة المثلة للنموذج كالتالي:

$$Y_2 = 33.74 + 4.17X_1 - 3.85X_3 + 2.60X_4 + 3.03X_5 + \varepsilon$$

3- مناقشة النتائج:

❖ المعايير الإحصائية:

أ- اختبار ستودنت: من خلال نتائج اختبار ستودنت يتبين لنا معنوية جميع المتغيرات (لان الاحتمالية اقل من 0,05) ماعدا المتغير X2 الذي بلغت احتمالية اختبار ستودنت الخاصة به 0,74 أي أكبر من 0,10 مما يعني عدم معنويته ولوهندى مستوى 10%

ب- اختبار فيشر: من خلال قيمة مستوى المعنوية لاختبار فيشر (prob F-statistic) التي كانت أقل من 0,05 يتبين لنا المعنوية الكلية للنموذج أي يمكن الاعتماد على النموذج في تفسير التغير الحاصل في المتغير التابع (Y2)

ت- معامل التحديد: بلغت قيمة معامل التحديد 0,80 وهي قيمة كبيرة تدل على قوة تفسيرية عالية للنموذج أي أن 80% من التغير الحاصل في المتغير التابع تفسره المتغيرات المستقلة الموجودة في النموذج والباقي يمكن عزوه لأخطاء القياس والمتغيرات التي لا يمكن قياسها.

❖ المعايير القياسية:

أ- اختبار مشكلة الارتباط الذاتي: من اجل اختبار وجود الارتباط الذاتي بين الأخطاء العشوائية تم استخدام اختبار Q-stat الذي أعطى النتائج التالية:

جدول 51: اختبار Q-stat

Date: 10/13/16 Time: 14:12 Sample: 2008 2014 Included observations: 29						
Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob	
		1	-0.061	-0.061	0.1205	0.729
		2	-0.330	-0.335	3.7369	0.154
		3	-0.169	-0.245	4.7233	0.193
		4	-0.015	-0.210	4.7314	0.316
		5	0.076	-0.131	4.9490	0.422
		6	-0.001	-0.170	4.9491	0.550

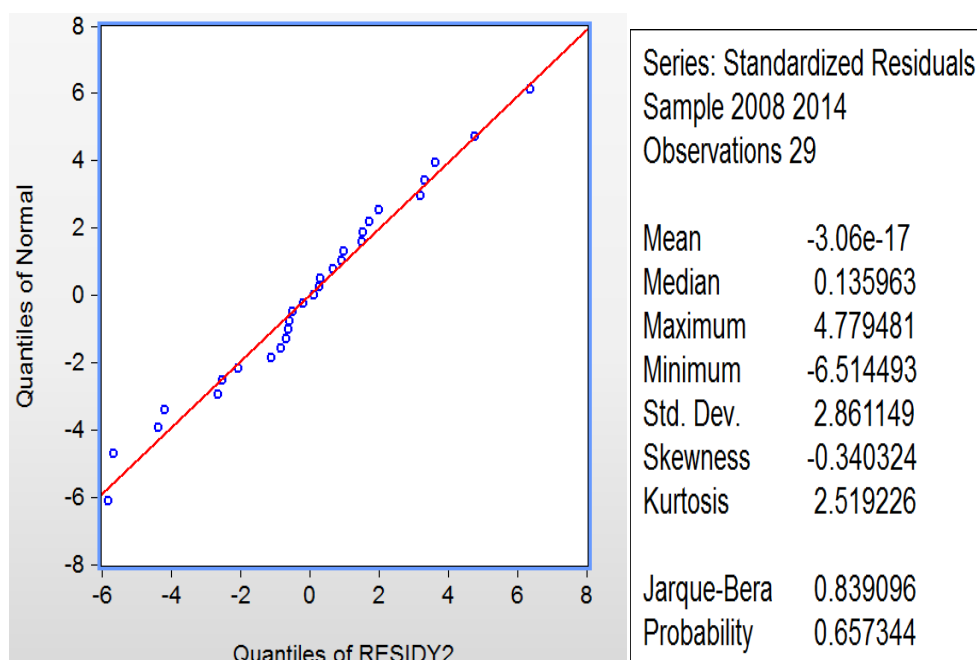
المصدر: مخرجات برنامج Eviews 9 استنادا على معطيات الدراسة

الفصل الثالث: واقع إدارة مخاطر السيولة واثره على المردودية البنكية - الدراسة التطبيقية-

حيث نلاحظ أن جميع معاملات دالة الارتباط الذاتي موجودة داخل المجال أي أن اختلافها عن الصفر غير معنوي وهو ما يدل عليه احتمالية اختبار Q-stat التي كانت أكبر من 0,05 لجميع أعمدة الارتباط الذاتي، ومنه نستنتج غياب مشكلة الارتباط الذاتي.

ب- اختبار طبيعية الأخطاء العشوائية: للتحقق من فرضية التوزيع الطبيعي لسلسلة البواقي تم استخدام اختبار Jarque-Bera الذي أعطى النتائج التالية:

رسم توضيحي 21: يوضح اختبار Jarque-Bera



المصدر: مخرجات برنامج Eviews 9 استنادا على معطيات الدراسة

من خلال نتائج اختبار جاك بيرا يتبين لنا أن سلسلة البواقي تتبع التوزيع الطبيعي وذلك لان مستوى المعنوية (probability) أكبر من 0,05، وهذا ما يؤكد مخطط QQ-normale-Plot حيث نلاحظ أن اغلب المشاهدات موجودة بمحاذاة المستقيم مما يعني أن توزيع سلسلة البواقي قريب جدا من التوزيع الطبيعي. مما سبق يتبين أن النموذج الأفضل لتمثيل بيانات الدراسة هو نموذج الآثار الفردية الثابتة، وبعد دراسة صلاحيته من الناحية الإحصائية والقياسية نستطيع الاعتماد عليه في تفسير العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة.

الجدول 52: يلخص نتائج النماذج الثلاث

Eq Name:	fixed	random	poold
Dep. Var:	Y2	Y2	Y2
X1	4.1715 [3.9654]**	1.7063 [2.4703]*	1.7063 [1.9283]
X2	-0.1125 [-0.3264]	0.7265 [1.9430]	0.7265 [1.5167]
X3	-3.8596 [-3.2525]**	-2.2960 [-2.6825]*	-2.2960 [-2.0939]*
X4	2.6059 [2.1751]*	-4.0252 [-2.3332]*	-4.0252 [-1.8213]
X5	-3.0346 [-2.3821]*	3.9386 [2.2705]*	3.9386 [1.7723]
C	33.7405 [5.0193]**	17.0142 [2.8157]**	17.0142 [2.1979]*
R-squared:	0.8098	0.3140	0.3140
F-statistic:	7.6655	2.1051	2.1051
Prob(F-stat):	0.0001	0.1013	0.1013

المصدر: مخرجات برنامج **Eviews 9** استنادا على معطيات الدراسة

القيم بين معكوفتين تمثل قيم اختبار ستودنت

* تدل على معنوية عند 0,05

** تدل على معنوية عند 0,01

و نلاحظ على ضوء نتائج الدراسة ان:

- نسبة X1 لها معنوية احصائية عند مستوى دلالة 0.01 والقيمة التقديرية للمعلمة موجبة، وهذا يعني أنها تؤثر إيجابا على المردودية المالية أي كلما زادت X1 بوحدة واحدة ترتفع المردودية المالية ب4.1715؛
- نسبة X3 لها معنوية احصائية عند مستوى دلالة 0.01 والقيمة التقديرية للمعلمة سالبة، وهذا يعني أنها تؤثر سلبا على المردودية المالية أي كلما زادت X3 بوحدة واحدة تنخفض المردودية المالية ب3.8596؛

- نسبة X4 لها معنوية احصائية عند مستوى دلالة 0.01 والقيمة التقديرية للمعلمة موجبة، وهذا يعني أنها تؤثر إيجابا على المردودية المالية أي كلما زادت x4 بوحدة واحدة ترتفع المردودية المالية ب2.6059؛

- أما نسبة X5 لها معنوية احصائية عند مستوى دلالة 0.01 والقيمة التقديرية للمعلمة سالبة، وهذا يعني أنها تؤثر سلبا على المردودية المالية أي كلما زادت x5 بوحدة واحدة تنخفض المردودية المالية ب3.0346.

المبحث الرابع: تحليل النتائج واختبار الفرضيات

سيتم من خلال هذا المبحث تحليل نتائج الدراسة الإحصائية الوصفية و نتائج التقدير ومقارنة تأثير مؤشرات مخاطر السيولة على المردودية الاقتصادية والمالية بين البنوك التقليدية والإسلامية في كل من الجزائر وماليزيا.

المطلب الأول: نتائج الدراسة الإحصائية الوصفية وتلخيصها

سنقوم من خلال هذا المطلب بتلخيص أهم نتائج الدراسة الإحصائية الوصفية، ومحاولة إجراء مقارنة أولية لمتغيرات الدراسة بين البنوك التقليدية والإسلامية لكل من الجزائر وماليزيا على حدا.

الفرع الأول: بالنسبة للجزائر

من خلال الجدول رقم 2 والخاص بالتحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة بالبنوك التقليدية والجدول رقم 3 والخاص بالتحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة للبنوك الإسلامية، حيث أظهر كل جدول أدنى قيمة واعظم قيمة، المتوسط الحسابي و كذا الانحراف المعياري لمؤشرات مخاطر السيولة باعتبارها متغيرات مستقلة ثم للمردودية الاقتصادية والمردودية المالية باعتبارهما متغيران تابعان.

وكما لاحظنا سالفا من الجدولان السابقان ومن الرسم التوضيحي رقم 2، فإن البنكين الإسلاميين al-Baraka و Al-Salam حققا متوسط عام للعائد على الأصول يفوق المتوسط العام للبنوك الجزائرية محل الدراسة بالإضافة إلى بنك BNA، وهذا ما يدل على أن البنوك الإسلامية أفضل من البنوك التقليدية من حيث قدرتها في الاستغلال الأمثل لمواردها الاقتصادية أي أنها حققت مردودية اقتصادية أفضل من البنوك التقليدية محل الدراسة في الجزائر؛

ونلاحظ كذلك أن مصرف السلام حقق قفزة نوعية فبعد أن سجل سنة 2009 أدنى قيمة لمعدل العائد على الأصول بقيمة 3.22%- سجل أعلى متوسط للعائد على الأصول بالنسبة للبنوك محل الدراسة بمتوسط قدر

الفصل الثالث: واقع إدارة مخاطر السيولة واثره على المردودية البنكية - الدراسة التطبيقية-

ب3.15%، وهذا ما يدل على سرعة تداركه للموقف خلال فترة الدراسة مما انعكس إيجابا على الارتفاع السريع لمعدل العائد على الأصول في ظرف قياسي.

نفس الشيء تقريبا بالنسبة للمردودية المالية فنلاحظ من الرسم التوضيحي 3 أن متوسط العائد على حقوق الملكية بالنسبة للبنوك الإسلامية أكبر من ذلك الذي حققته البنوك التقليدية في السنوات محل الدراسة، حيث إن بنك البركة حقق أكبر متوسط للعائد على حقوق الملكية خلال سنوات الدراسة قدر ب 23.93% وكذلك أكبر قيمة سنة 2008 قدرت ب 35.77% وهي قيمة مرتفعة جدا مقارنة بالبنوك محل الدراسة و حتى البنوك العالمية.

و يمكن أن يعزى ذلك لعدة أسباب أهمها اختلاف ملكية البنوك، حيث إن البنوك التقليدية محل الدراسة تعتبر بنوك عمومية تفتقر إلى الحافز والدافعية لتحقيق مستويات مرتفعة من المردودية مقارنة بالبنكين الإسلاميين محل الدراسة واللذان يعتبران فرعين لبنكين خاصين يسعيان جاهدان لتحقيق معدلات مردودية عالية، كما يمكن أن يكون السبب اختلاف نمط واساليب التسيير والاستفادة من الخبرات المتراكمة والمتنوعة للبنكين الإسلاميين.

- أما بالنسبة للمتغيرة X1 (إجمالي القروض إلى إجمالي الأصول) والتي تقيس إجمالي القروض الممنوحة كنسبة مئوية من إجمالي الأصول، فإن معطياتها تعكس الواقع بشكل واضح في البنوك التقليدية في الجزائر، حيث تستولي نسبة القروض على مساحة كبيرة من إجمالي الأصول بمتوسط عام يفوق 40% وهذا موافق لطبيعة العمل المصرفي التقليدي، حيث قاربت النسبة 70% بالنسبة لبنك BNA سنة 2014.

غير أن هذه النسبة ليست مقبولة بالنسبة للبنوك الإسلامية، فتعدي بنك البركة لهذه النسبة سنة 2008 دليل على تعرضه لمخاطر سيولة، و ذلك بسبب تخصصه بمنح قروض لشراء سكنات موجهة للعائلات سنة 2008 والإقبال الكبير للجزائريين المقيمين و غير المقيمين في الجزائر على ذلك، وكذلك وقوعه في سجن المراجعة. حيث أكد كريم سعدي في حوار مع جريدة الشروق أنه يحتل مرتبة أول بنك في الجزائر في مجال تمويل شراء السيارات على الطريقة الإسلامية للعام الثالث على التوالي.¹

- أما بالنسبة للمتغيرة X2 (إجمالي القروض إلى الودائع ومصادر التمويل قصيرة الأجل) يقارن هذا المؤشر بين الموارد غير المستقرة وهي مصادر تمويل قصيرة الأجل و إجمالي القروض، حيث نلاحظ في المتوسط أن 56.85% من القروض مولت بودائع ومصادر تمويل قصيرة الأجل، حيث نلاحظ تحفظ بنك

تصريح كريم سعدي لعبد الوهاب بوكروح، جريدة الشروق اليومي، يوم 2008/01/27¹

BEA بتسجيله لأدنى قيمة مقارنة بباقي البنوك محل الدراسة، أما مصرف السلام فقد قدم قروضا بمعدل يفوق الودائع ومصادر التمويل قصيرة الأجل ب 144.26%، وهذا ما يمكن أن يعرض هذه البنوك لمخاطر السيولة أكثر من البنوك التقليدية، حيث كلما ارتفعت النسبة ارتفعت إمكانية تعرض البنك لمخاطر السيولة.

- فيما يخص المتغيرة X3 (إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع والسلفيات) والتي تقيس نسبة اعتماد البنك في تمويل القروض باعتبارها أصول غير سائلة على مصادر تمويل مستقرة، وكلما ارتفعت انخفضت مخاطر السيولة، حيث نلاحظ أن البنوك الإسلامية تعتمد أكثر على إجمالي الودائع والسلفيات باعتبارها مصادر تمويل مستقرة في منح القروض مما يجعلها أقل عرضة لمخاطر السيولة بمتوسط حسابي قدره 74.05%، أما بالنسبة للبنوك التقليدية فسجلت متوسط حسابي للمتغيرة قدره 55.87%، صحيح أنه أقل من متوسط البنوك الإسلامية لكنه يدل على أن منح البنوك الجزائرية خاصة الإسلامية قدر كبير من التسهيلات الائتمانية حيث إن ما يفوق نصف الموارد المستقرة حولت إلى أصول غير سائلة أي قروض وهذا ما يدل على أن الطلب على القروض في السوق الجزائرية مرتفع خلال فترة الدراسة.

- بالنسبة للمتغيرة X4 (الأصول السائلة إلى الودائع ومصادر التمويل قصيرة الأجل) تحسب بقسمة الأصول السائلة على الودائع ومصادر التمويل قصيرة الأجل، وتقيس نسبة الالتزامات قصيرة الأجل التي يمكن مواجهتها بالأصول السائلة في حالة السحب المفاجيء، وكلما ارتفعت النسبة دل ذلك على توفر السيولة وانخفاض مخاطرها، حيث نلاحظ من رسم توضيحي 7 التفوق الكبير للبنوك الإسلامية في توفير مصادر تمويل قصيرة الأجل تواجه بها حالات السحب المفاجئة و بالتالي انخفاض مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية مقارنة بالبنوك التقليدية محل الدراسة في الجزائر، حيث سجل بنك السلام نسبة عالية للمتغيرة سنة 2009 بقيمة 324.5% وهي نسبة عالية جدا من المستحيل أن توقع البنك في مخاطر انخفاض السيولة غير أن ذلك يمكن أن يفسر بعدم كفاءة البنك، باعتبار العائد على هذه الأصول السائلة ضعيف مما يتطلب ضرورة التوفيق الفعال بين السيولة والربحية و عدم التضحية بأحدهما على حساب الآخر؛

- وأخيرا بالنسبة للمتغيرة X5 (الأصول السائلة إلى إجمالي الودائع والسلفيات) تحسب بقسمة الأصول السائلة على الودائع ومصادر التمويل قصيرة و طويلة الأجل، وتقيس نسبة الالتزامات قصيرة و طويلة

الأجل والتي يمكن مواجهتها بالأصول السائلة في حالة السحب المفاجئ، و كلما ارتفعت النسبة دل ذلك على توفر السيولة وانخفاض مخاطرها،

حيث نلاحظ أن البنكين الإسلاميين محل الدراسة و بنك CPA و BEA حققا متوسط يفوق المتوسط العام للمتغيرة، مما يدل على وفرة الموجودات السائلة المتاحة للمقرضين والمودعين في حالة رغبتهم في سحب أو استرداد جزء من ودائعهم أو قروضهم مما يدل على وفرة السيولة، حيث حقق البنكين الإسلاميين أعلى متوسط للمتغيرة مما يدل على انخفاض احتمالية تعرضهم لمخاطر نقص السيولة نتيجة قرارات السحب المفاجئة للمقرضين والمودعين.

الفرع الثاني: بالنسبة لماليزيا

نلاحظ أم معدل العائد على الأصول والذي يبين استطاعة البنك على توظيف موارده المالية في استثمارات مربحة، حيث يسعى كل بنك لتحقيق معدلات مرتفعة، فنلاحظ من الجدولين رقم 27 و 28 أن المتوسط الام للبنوك التقليدية بلغ 1.14 حيث إنحصر بين أقل قيمة سجلها بنك Hong Leong_T وهي 0.29 واعلى قيمة سجلها بنك Public_T وهي 1.77.

و نلاحظ من رسم توضيحي 12 أن كل البنوك التقليدية الماليزية حققت متوسط عام للعائد على الأصول يفوق المتوسط العام للبنوك الماليزية بالإضافة إلى البنك الإسلامي Public_I، بينما حققت كل البنوك الإسلامية متوسط عام للعائد على الأصول أقل من المتوسط العام للبنوك الماليزية، وهذا ما يدل على أن البنوك التقليدية الماليزية أفضل من مثيلاتها الإسلامية من حيث قدرتها على الإستغلال الأمثل لمواردها وتحققها لمعدل مردودية اقتصادية افضل، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية (تختلف درجات المردودية بين البنوك نتيجة إختلاف طبيعة النشاط).

غير أن الأمر لا يختلف كثيرا بالنسبة لمعدل العائد على حقوق الملكية أين حققت كل البنوك التقليدية متوسط عام للعائد على حقوق الملكية يفوق المتوسط العام للبنوك الماليزية و كذلك الأمر بالنسبة للبنوك الإسلامية My Bank_I و CIMB_I و Public_I والتي حققت بالترتيب أعلى متوسط للمتغيرة، مما يدل على كفاءة هذه البنوك.

ومن الملاحظ عموما أن البنوك التقليدية أفضل من البنوك الإسلامية من حيث تحقيقها لمعدلات مردودية مرتفعة، وهذا ما يثبت كذلك صحة الفرضية الثانية والتي تنص على اختلاف درجات المردودية بين البنوك نتيجة إختلاف طبيعة النشاط.

و يمكن أن يكون سبب تفوق البنوك التقليدية هو عراقة تجربتها وتراكم الخبرات و شدة احتدام المنافسة بينها و بين البنوك الإسلامية بعد النمو السريع لهذه الأخيرة واستقطابها لعدد كبير من عملاء البنوك التقليدية خاصة بعد الأزمة العالمية الأخيرة.

- أما بالنسبة للمتغيرة X1 (إجمالي القروض إلى إجمالي الأصول) والتي تقيس مدى توظيف البنك لأصول غير سائلة (قروض) ضمن محفظة أصوله، وارتفاعها يمثل مؤشر سلبي لإحتمال تعرض البنك لخطر سيولة، ومن خلال الجدول 27 نلاحظ أن المتغيرة كانت محصورة بين أقل قيمة 9,27 سجلها بنك Affin_T وأعلى قيمة 78.46 سجلها بنك MyBank_T بمتوسط حسابي قدره 54.51 بالنسبة للبنوك التقليدية، و نلاحظ ارتفاع المتوسط بالنسبة للبنوك الإسلامية إلى 62.79 محصورة بين أقل قيمة 32,01 سجلها بنك CIMBI وأعلى قيمة 139.22 سجلها بنك MyBank_I مما يدل على أن البنوك الإسلامية أكثر عرضة لمخاطر السيولة من مثيلاتها التقليدية محل الدراسة في ماليزيا، وهذا ما يظهر جليا من خلال رسم توضيحي 14.

- أما بالنسبة للمتغيرة X2 (إجمالي القروض إلى الودائع ومصادر التمويل قصيرة الأجل) والتي تقيس إجمالي القروض كنسبة من الودائع ومصادر التمويل قصيرة الأجل، وارتفاعها يعتبر مؤشر سلبي لتعرض البنك لمخاطر السيولة، حيث من قيم الجدول 27 نلاحظ أن متوسطات هذه النسبة كانت بين أقل قيمة 11.02 سجلها بنك Affin_T سنة 2009 وأعلى قيمة 99.79 سجلها بنك MyBank_T سنة 2014 بمتوسط حسابي قدره 65.01 وانحراف معياري قيمته 25.61 وهو ما يدل على ارتفاع مخاطر السيولة بالنسبة لهذه البنوك، غير أن هذا الوضع كان أحسن بقليل من البنوك الإسلامية والتي سجلت أعلى نسب للمتغيرة خلال سنوات الدراسة وصلت إلى 149.59 سنة 2014 سجلها بنك MyBank_I وهذا ما يزيد من حتمية تعرضها لمخاطر السيولة بسبب اعتمادها على موارد غير مستقرة في تمويل أصول غير سائلة (قروض).

- بالنسبة للمتغيرة X3 (إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع والسلفيات) و يحسب هذا المؤشر بقسمة إجمالي القروض على إجمالي الودائع والسلفيات، و يقيس نسبة اعتماد البنك في تمويل القروض باعتبارها أصول غير سائلة على مصادر تمويل مستقر، وكلما ارتفعت النسبة انخفضت مخاطر السيولة.

حيث نلاحظ من الجدولين رقم 27 و 28 أن X3 تأخذ أدنى قيمة لها هي 13.23 في بنك Affin_T سنة 2011 وأعلى قيمة لها 64.78 سجلها بنك MyBank_T سنة 2014 بمتوسط حسابي قدره 64.68

بالنسبة للبنوك التقليدية، أما بالنسبة للبنوك الإسلامية فأعلى نسبة سجلها MyBankI كذلك سنة 2014 وهي 149.25، حيث نلاحظ من الرسم التوضيحي 16 أن نصف البنوك الإسلامية و نصف البنوك التقليدية حققت متوسطات تفوق المتوسط العام للبنوك محل الدراسة، وهذا ما يدل على ارتفاع السيولة وانخفاض مخاطر السيولة عند مقارنة القروض الممنوحة بإجمالي الودائع والسلفيات باعتبارها موارد مستقرة.

- أما بالنسبة للمتغيرة X4 (الأصول السائلة إلى الودائع ومصادر التمويل قصيرة الأجل)، وتقيس نسبة الإلتزامات قصيرة الأجل والتي يمكن مواجهتها بالأصول السائلة في حالات السحب المفاجئ و كلما ارتفعت النسبة كان ذلك في صالح البنك فيما يخص مواجهة خطر السيولة، لكن يمكن أن يؤثر ذلك سلبا على ربحية البنك، و يتضح من خلال قيم المتغيرة أنها كانت محصورة بين أقل قيمة سجلها بنك HongLeongT واعظم قيمة 39.61 و بمتوسط حسابي قدره 17.99 بالنسبة للبنوك التقليدية، ليرتفع عن ذلك قليلا فيما يخص البنوك الإسلامية بمتوسط قدره 29.05 وهي نسب منخفضة على العموم، من الممكن أن تضع البنوك في وضعية حرجة لعدم كفاية الأصول السائلة التي تتضمنها محفظة أصول كل بنك لتغطية التمويلات والودائع قصيرة الأجل.

و نلاحظ من رسم توضيحي 17 أن البنوك الإسلامية حققت متوسطات تفوق المتوسط العام للبنوك محل الدراسة مما يجعلها أقل عرضة لمخاطر السيولة من مثيلاتها التقليدية.

- أما بالنسبة للمتغيرة X5 (الأصول السائلة إلى إجمالي الودائع والسلفيات) وتحسب بقسمة الأصول على الودائع ومصادر التمويل طويلة الأجل، و يقيس نسبة الإلتزامات طويلة الأجل التي يمكن مواجهتها بالأصول السائلة في حالات السحب المفاجئ، و كلما ارتفعت النسبة دل ذلك على توفر السيولة وانخفاض مخاطرها حيث نلاحظ من الجدولين رقم 27 و 28 أن قيم المتغيرة كانت محصورة بين بين أدنى قيمة هي 6.47 سجلها بنك HongLeongT و اعلى قيمة 38.95 سجلها بنك AffinT بمتوسط حسابي قدره 18.62 بالنسبة للبنوك التقليدية أقل من المتوسط الحسابي الذي سجلته البنوك الإسلامية وهو 26.04، و على العموم نقدم نفس الملاحظة بالنسبة للمتغيرة السابقة، حيث إن هذه النسبة لا تعد كافية لمواجهة حالات السحب المفاجئة للمقرضين والمودعين مما يجعل البنوك محل الدراسة أكثر عرضة لمخاطر انخفاض السيولة، فعلى هذه البنوك أن تعيد النظر في سياسة إدارة سيولتها دون المبالغة في رفع ربحيتها.

و رسم توضيحي 18 يوضح أن البنوك الإسلامية محل الدراسة كانت أفضل نوعا ما من البنوك التقليدية لاحتفاظها بأرصدة سائلة أكثر نوعا ما من البنوك التقليدية لمواجهة حالات السحب المفاجئة للمقرضين والمودعين.

المطلب الثاني: نتائج الدراسة القياسية واختبار الفرضيات

أولا: بالنسبة للجزائر

من خلال دراسة نموذجي المردودية الاقتصادية للبنوك الجزائرية وتحليل نتائج نموذج الآثار الفردية العشوائية بالنسبة للبنوك التقليدية و نموذج الآثار الفردية الثابتة للبنوك الإسلامية، نلاحظ اختلاف في تأثير مؤشرات مخاطر السيولة على المردودية الاقتصادية بين المجموعتين، حيث إن X_1, X_2, X_3 و X_4 تؤثر على المردودية الاقتصادية للبنوك التقليدية، و X_2, X_3 و X_5 تؤثر على المردودية الاقتصادية للبنوك الإسلامية، وهذه النتيجة تثبت صحة الفرضية رقم (3) في البحث وهي " هناك اختلاف في تأثير إدارة مخاطر السيولة على المردودية الاقتصادية بين البنوك التقليدية والإسلامية محل الدراسة "،

كما نلاحظ أنه بالنسبة للبنوك التقليدية فإن:

- للمتغيرة X_1 تأثير عكسي ذي دلالة إحصائية على المردودية الاقتصادية، وهذا ما يؤدي إلى رفض الفرضية رقم 5 والتي تنص على أنه: "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية موجبة بين نسبة (إجمالي القروض إلى إجمالي الأصول) والمردودية الاقتصادية للبنوك محل الدراسة"؛
- للمتغيرة X_2 تأثير إيجابي ذي دلالة إحصائية على المردودية الاقتصادية، وهذا ما يؤدي إلى قبول الفرضية رقم 7 والتي تنص على أنه: "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية موجبة بين نسبة (إجمالي القروض إلى الودائع ومصادر التمويل قصيرة الأجل) على المردودية الاقتصادية للبنوك محل الدراسة"؛
- للمتغيرة X_3 تأثير عكسي ذي دلالة إحصائية على المردودية الاقتصادية، وهذا ما يؤدي إلى رفض الفرضية رقم 9 وهي: "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية موجبة بين نسبة (إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع والسلفيات) على المردودية الاقتصادية للبنوك محل الدراسة"؛

- للمتغيرة X_4 تأثير عكسي ذي دلالة إحصائية على المردودية الاقتصادية، وهذا ما يؤدي إلى رفض الفرضية رقم 11 توجد علاقة ذات دلالة إحصائية موجبة بين نسبة (الأصول السائلة إلى الودائع ومصادر التمويل قصيرة الأجل) على المردودية الاقتصادية للبنوك محل الدراسة؛
 - أما بالنسبة للمتغيرة X_5 فليس لها معنوية إحصائية و بالتالي نرفض الفرضية رقم 13 توجد علاقة ذات دلالة إحصائية موجبة بين نسبة (الأصول السائلة إلى إجمالي الودائع والسلفيات) على المردودية الاقتصادية للبنوك محل الدراسة
 - أما بالنسبة للبنوك الإسلامية نلاحظ:
 - المتغيرة X_1 و X_4 ليس لهما معنوية و بالتالي نرفض الفرضية رقم 5 والتي تنص على أنه: "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية موجبة بين نسبة (إجمالي القروض إلى إجمالي الأصول) والمردودية الاقتصادية للبنوك محل الدراسة"، والفرضية 11 والتي تنص على أنه: "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية موجبة بين نسبة (الأصول السائلة إلى الودائع ومصادر التمويل قصيرة الأجل) على المردودية الاقتصادية للبنوك محل الدراسة"؛
 - للمتغيرة X_2 تأثير عكسي ذي دلالة إحصائية على المردودية الاقتصادية، وهذا ما يؤدي إلى رفض الفرضية رقم 7 والتي تنص على أنه: "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية موجبة بين نسبة (إجمالي القروض إلى الودائع ومصادر التمويل قصيرة الأجل) على المردودية الاقتصادية للبنوك محل الدراسة"؛
 - للمتغيرة X_3 تأثير إيجابي ذي دلالة إحصائية على المردودية الاقتصادية، وهذا ما يؤدي إلى قبول الفرضية رقم 9 والتي تنص على أنه: "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية موجبة بين نسبة (إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع والسلفيات) على المردودية الاقتصادية للبنوك محل الدراسة"؛
 - للمتغيرة X_5 تأثير عكسي ذي دلالة إحصائية على المردودية الاقتصادية، وهذا ما يؤدي إلى رفض الفرضية رقم 13 والتي تنص على أنه: "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية موجبة بين نسبة (الأصول السائلة إلى إجمالي الودائع والسلفيات) على المردودية الاقتصادية للبنوك محل الدراسة".
- أما بالنسبة للمردودية المالية فنلاحظ كذلك اختلاف في تأثير مؤشرات مخاطر السيولة عليها بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية في الجزائر حيث إن X_1, X_2, X_3 و X_4 تؤثر على المردودية المالية للبنوك التقليدية و X_1, X_2, X_4, X_5 تؤثر على المردودية المالية للبنوك الإسلامية، وهذه النتيجة تثبت صحة الفرضية رقم 3 في البحث وهي "تختلف درجات المردودية بين البنوك نتيجة اختلاف طبيعة النشاط"،

كما نلاحظ أنه بالنسبة للبنوك التقليدية فإن:

- للمتغيرة X1 تأثير عكسي ذي دلالة إحصائية على المردودية المالية، وهذا ما يؤدي إلى رفض الفرضية رقم 6 والتي تنص على أنه: "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية موجبة بين نسبة (إجمالي القروض إلى إجمالي الأصول) على المردودية المالية للبنوك محل الدراسة"؛
- للمتغيرة X2 تأثير طردي ذي دلالة إحصائية على المردودية المالية، وهذا ما يؤدي إلى قبول الفرضية رقم 8 والتي تنص على أنه: "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية موجبة بين نسبة (إجمالي القروض إلى الودائع ومصادر التمويل قصيرة الأجل) على المردودية المالية للبنوك محل الدراسة"؛
- للمتغيرة X3 تأثير عكسي ذي دلالة إحصائية على المردودية المالية، وهذا ما يؤدي إلى رفض الفرضية رقم 10 والتي تنص على أنه: "وجد علاقة ذات دلالة إحصائية موجبة بين نسبة (إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع والسلفيات) على المردودية المالية للبنوك محل الدراسة"؛
- للمتغيرة X4 تأثير عكسي ذي دلالة إحصائية على المردودية المالية، وهذا ما يؤدي إلى رفض الفرضية رقم 12 والتي تنص على أنه: "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية موجبة بين نسبة (الأصول السائلة إلى الودائع ومصادر التمويل قصيرة الأجل) على المردودية المالية للبنوك محل الدراسة"؛
- أما بالنسبة للمتغيرة X5 فليس لها معنوية إحصائية و بالتالي نرفض الفرضية رقم 14 والتي تنص على أنه: "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية موجبة بين نسبة (الأصول السائلة إلى إجمالي الودائع والسلفيات) على المردودية المالية للبنوك محل الدراسة".

فيما يخص البنوك الإسلامية نلاحظ:

- للمتغيرة X1 تأثير طردي ذي دلالة إحصائية على المردودية الاقتصادية، وهذا ما يؤدي إلى رفض الفرضية رقم 6 والتي تنص على أنه: "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية موجبة بين نسبة (إجمالي القروض إلى إجمالي الأصول) على المردودية المالية للبنوك محل الدراسة"؛
- للمتغيرة X2 تأثير عكسي ذي دلالة إحصائية على المردودية الاقتصادية، وهذا ما يؤدي إلى رفض الفرضية رقم 8 والتي تنص على أنه: "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية موجبة بين نسبة (إجمالي القروض إلى الودائع ومصادر التمويل قصيرة الأجل) على المردودية المالية للبنوك محل الدراسة"؛

- المتغيرة X3 ليس لها معنوية إحصائية و بالتالي نرفض الفرضية رقم 10 والتي تنص على أنه: " توجد علاقة ذات دلالة إحصائية موجبة بين نسبة (إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع والسلفيات) على المردودية المالية للبنوك محل الدراسة"؛

15. للمتغيرة X4 تأثير طردي ذي دلالة إحصائية على المردودية الاقتصادية، وهذا ما يؤدي إلى قبول الفرضية رقم 12 والتي تنص على أنه: " توجد علاقة ذات دلالة إحصائية موجبة بين نسبة (الأصول السائلة إلى الودائع ومصادر التمويل قصيرة الأجل) على المردودية المالية للبنوك محل الدراسة"؛

16. للمتغيرة X5 تأثير عكسي ذي دلالة إحصائية على المردودية الاقتصادية، وهذا ما يؤدي إلى رفض الفرضية رقم 14 والتي تنص على أنه: " توجد علاقة ذات دلالة إحصائية موجبة بين نسبة (الأصول السائلة إلى إجمالي الودائع والسلفيات) على المردودية المالية للبنوك محل الدراسة.

الفرع الثاني: بالنسبة لماليزيا

من خلال نتائج دراسة نموذج المردودية الاقتصادية للبنوك الماليزية نلاحظ اختلاف في تأثير مؤشرات مخاطر السيولة على المردودية الاقتصادية بين البنوك التقليدية والإسلامية، حيث إن كل المتغيرات المستقلة (مؤشرات مخاطر السيولة) تؤثر على المردودية الاقتصادية للبنوك التقليدية في حين أن 3 من أصل 5 مؤشرات فقط هي التي تؤثر على المردودية الاقتصادية للبنوك الإسلامية وهي X2، X4، X5، وهذا ما يثبت صحة الفرضية رقم 3 " تختلف درجات المردودية بين البنوك نتيجة اختلاف طبيعة النشاط"،

كما نلاحظ أنه بالنسبة للبنوك التقليدية فإن كل من:

- للمتغيرة X1 تأثير طردي ذي دلالة إحصائية على المردودية الاقتصادية، وهذا ما يؤدي إلى إثبات الفرضية رقم 5 والتي تنص على أنه: " توجد علاقة ذات دلالة إحصائية موجبة بين نسبة (إجمالي القروض إلى إجمالي الأصول) والمردودية الاقتصادية للبنوك محل الدراسة"؛

- للمتغيرة X2 تأثير عكسي ذي دلالة إحصائية على المردودية الاقتصادية، وهذا ما يؤدي إلى رفض الفرضية رقم 7 والتي تنص على أنه: " توجد علاقة ذات دلالة إحصائية موجبة بين نسبة (إجمالي القروض إلى الودائع ومصادر التمويل قصيرة الأجل) على المردودية الاقتصادية للبنوك محل الدراسة"؛

- للمتغيرة X3 تأثير عكسي ذي دلالة إحصائية على المردودية الاقتصادية، وهذا ما يؤدي إلى رفض الفرضية رقم 9 والتي تنص على أنه: " توجد علاقة ذات دلالة إحصائية موجبة بين نسبة (إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع والسلفيات) على المردودية الاقتصادية للبنوك محل الدراسة"؛

- للمتغيرة X4 تأثير طردي ذي دلالة إحصائية على المردودية الاقتصادية، وهذا ما يؤدي إلى قبول الفرضية رقم 11 والتي تنص على أنه: "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية موجبة بين نسبة (الأصول السائلة إلى الودائع ومصادر التمويل قصيرة الأجل) على المردودية الاقتصادية للبنوك محل الدراسة؛"
- للمتغيرة X5 تأثير عكسي ذي دلالة إحصائية على المردودية الاقتصادية، وهذا ما يؤدي إلى رفض الفرضية رقم 13 والتي تنص على أنه: "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية موجبة بين نسبة (الأصول السائلة إلى إجمالي الودائع والسلفيات) على المردودية الاقتصادية للبنوك محل الدراسة.
- أما بالنسبة للبنوك الإسلامية نلاحظ أن:
- المتغيران X1 و X3 ليس لهما معنوية إحصائية و بالتالي نرفض الفرضية رقم 5 والتي تنص على أنه: "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية موجبة بين نسبة (إجمالي القروض إلى إجمالي الأصول) والمردودية الاقتصادية للبنوك محل الدراسة" والفرضية رقم 9 والتي تنص على أنه: "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية موجبة بين نسبة (إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع والسلفيات) على المردودية الاقتصادية للبنوك محل الدراسة؛"
- للمتغيرة X2 تأثير طردي ذي دلالة إحصائية على المردودية الاقتصادية، وهذا ما يؤدي إلى قبول الفرضية رقم 7 والتي تنص على أنه: "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية موجبة بين نسبة (إجمالي القروض إلى الودائع ومصادر التمويل قصيرة الأجل) على المردودية الاقتصادية للبنوك محل الدراسة؛"
- للمتغيرة X4 تأثير عكسي ذي دلالة إحصائية على المردودية الاقتصادية، وهذا ما يؤدي إلى رفض الفرضية رقم 11 والتي تنص على أنه: "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية موجبة بين نسبة (الأصول السائلة إلى الودائع ومصادر التمويل قصيرة الأجل) على المردودية الاقتصادية للبنوك محل الدراسة؛"
- للمتغيرة X5 تأثير طردي ذي دلالة إحصائية على المردودية الاقتصادية، وهذا ما يؤدي إلى قبول الفرضية رقم 13 والتي تنص على أنه: "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية موجبة بين نسبة (الأصول السائلة إلى إجمالي الودائع والسلفيات) على المردودية الاقتصادية للبنوك محل الدراسة.
- أما بالنسبة للمردودية المالية فنلاحظ كذلك اختلاف في تأثير مؤشرات مخاطر السيولة عليها بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية في ماليزيا، حيث إن X1، X2، و X3 تؤثر على المردودية المالية للبنوك التقليدية. و X1، X3، X4 و X5 تؤثر على المردودية المالية للبنوك الإسلامية وهذه النتيجة تثبت صحة الفرضية رقم 3 "تختلف درجات المردودية بين البنوك نتيجة اختلاف طبيعة النشاط"،

كما نلاحظ أنه بالنسبة للبنوك التقليدية فإن:

- للمتغيرة X1 تأثير عكسي ذي دلالة إحصائية على المردودية المالية، وهذا ما يؤدي إلى رفض الفرضية رقم 6 والتي تنص على أنه: " توجد علاقة ذات دلالة إحصائية موجبة بين نسبة (إجمالي القروض إلى إجمالي الأصول) على المردودية المالية للبنوك محل الدراسة؛"
 - للمتغيرة X2 تأثير عكسي ذي دلالة إحصائية على المردودية المالية، وهذا ما يؤدي إلى رفض الفرضية رقم 8 والتي تنص على أنه: " توجد علاقة ذات دلالة إحصائية موجبة بين نسبة (إجمالي القروض إلى الودائع ومصادر التمويل قصيرة الأجل) على المردودية المالية للبنوك محل الدراسة؛"
 - للمتغيرة X3 تأثير طردي ذي دلالة إحصائية على المردودية المالية، وهذا ما يؤدي إلى قبول الفرضية رقم 10 والتي تنص على أنه: " توجد علاقة ذات دلالة إحصائية موجبة بين نسبة (إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع والسلفيات) على المردودية المالية للبنوك محل الدراسة؛"
 - المتغيرين X4 و X5 ليس لهما معنوية إحصائية و بالتالي نرفض الفرضية 12 والتي تنص على أنه: " توجد علاقة ذات دلالة إحصائية موجبة بين نسبة (الأصول السائلة إلى الودائع ومصادر التمويل قصيرة الأجل) على المردودية المالية للبنوك محل الدراسة؛"
- و كذلك نرفض الفرضية رقم 14 والتي تنص على أنه: " توجد علاقة ذات دلالة إحصائية موجبة بين نسبة (الأصول السائلة إلى إجمالي الودائع والسلفيات) على المردودية المالية للبنوك محل الدراسة".
- أما بالنسبة للبنوك الإسلامية نلاحظ أن:

- للمتغيرة X1 تأثير طردي ذي دلالة إحصائية على المردودية المالية، وهذا ما يؤدي إلى قبول الفرضية رقم 6 والتي تنص على أنه: " توجد علاقة ذات دلالة إحصائية موجبة بين نسبة (إجمالي القروض إلى إجمالي الأصول) على المردودية المالية للبنوك محل الدراسة؛"
- المتغيرة X2 ليس لها معنوية إحصائية و بالتالي نرفض الفرضية رقم 8 والتي تنص على أنه: "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية موجبة بين نسبة (إجمالي القروض إلى الودائع ومصادر التمويل قصيرة الأجل) على المردودية المالية للبنوك محل الدراسة؛"
- للمتغيرة X3 تأثير عكسي ذي دلالة إحصائية على المردودية الاقتصادية، وهذا ما يؤدي إلى رفض الفرضية رقم 10 والتي تنص على أنه: "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية موجبة بين نسبة (إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع والسلفيات) على المردودية المالية للبنوك محل الدراسة؛"

- للمتغيرة X4 تأثير طردي ذي دلالة إحصائية على المردودية الاقتصادية، وهذا ما يؤدي إلى قبول الفرضية رقم 12 والتي تنص على أنه: "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية موجبة بين نسبة (الأصول السائلة إلى الودائع ومصادر التمويل قصيرة الأجل) على المردودية المالية للبنوك محل الدراسة"؛
- للمتغيرة X5 تأثير عكسي ذي دلالة إحصائية على المردودية الاقتصادية، وهذا ما يؤدي إلى رفض الفرضية رقم 14 والتي تنص على أنه: "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية موجبة بين نسبة (الأصول السائلة إلى إجمالي الودائع والسلفيات) على المردودية المالية للبنوك محل الدراسة".

خلاصة الفصل:

تناولنا في هذا الفصل دراسة مؤشرات مخاطر السيولة للبنوك محل الدراسة، و دراسة تأثيرها على المردودية الاقتصادية والمردودية المالية للبنوك محل الدراسة، فاستنتجنا أن:

- المردودية الاقتصادية للبنوك الإسلامية في الجزائر كانت أفضل من البنوك التقليدية، أما بالنسبة للبنوك الماليزية فالبنوك التقليدية كانت أفضل من مثيلاتها الإسلامية، كما نلاحظ أن المتوسط العام للعائد على الأصول بالنسبة للبنوك الجزائرية كان أفضل من الذي حققته البنوك الماليزية محل الدراسة؛
- و بالنسبة للمردودية المالية، نلاحظ كذلك أن البنوك الإسلامية حققت مستويات من المردودية المالية أفضل من البنوك التقليدية في الجزائر، أما بالنسبة لماليزيا فنلاحظ عكس ذلك، و نلاحظ أن متوسط المردودية الاقتصادية للبنوك الجزائرية محل الدراسة كان أفضل من البنوك الماليزية؛
- بالنسبة إلى مؤشر إجمالي القروض إلى إجمالي الأصول، والتي تقيس مدى اعتماد البنك على القروض في توظيف أمواله وهي أصول غير سائلة مقارنة بإجمالي الأصول، وارتفاعها يمثل مؤشر سلبي لاحتمال تعرض البنك لمخاطر سيولة، حيث نلاحظ أن البنوك التقليدية في الجزائر حققت مستويات مرتفعة مقارنة بالبنوك الإسلامية و بالتالي فهي أكثر عرضة لمخاطر السيولة وفق هذا المؤشر، و نلاحظ عكس ذلك في ماليزيا أي أن متوسط إجمالي القروض إلى إجمالي الأصول في البنوك التقليدية أقل من متوسط البنوك الإسلامية، مما يعني أن هذه الأخيرة أقل عرضة لمخاطر السيولة. و نلاحظ كذلك أن مستوى مخاطر السيولة وفق هذا المؤشر مرتفع نوعا ما في البنوك الماليزية مقارنة بالبنوك الجزائرية.
- بالنسبة لمؤشر إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع ومصادر التمويل قصيرة الأجل والتي تقيس الفرق بين القروض الممنوحة والموارد قصيرة الأجل وارتفاعها يعتبر مؤشر سلبي لتعرض البنك لمخاطر السيولة، حيث نلاحظ ارتفاع هذا المؤشر بالنسبة للبنوك الإسلامية في الجزائر مقارنة بالبنوك التقليدية، وهذا ما يدل على أنها أكثر عرضة لمخاطر السيولة مقارنة بالبنوك التقليدية، و على العموم نلاحظ ارتفاع مخاطر السيولة وفق هذا المؤشر في البنوك محل الدراسة لكلتا الدولتين، و خاصة البنوك الماليزية مقارنة بالجزائر.
- أما بالنسبة لمؤشر إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع والسلفيات، والتي تقارن بين القروض الممنوحة والموارد المستقرة، و كلما ارتفع المؤشر انخفضت مخاطر السيولة، حيث نلاحظ ارتفاعها في البنوك الإسلامية مقارنة

- بالبنوك التقليدية، أي أن البنوك الإسلامية أقل عرضة لمخاطر السيولة مقارنة بالبنوك التقليدية بالنسبة لكل من الجزائر وماليزيا، كما نلاحظ ارتفاع مخاطر السيولة في البنوك الجزائرية مقارنة بالبنوك الماليزية مجتمعة؛
- أما بالنسبة لمؤشر الأصول السائلة إلى إجمالي الودائع ومصادر التمويل قصيرة الأجل والتي تعكس مدى احتفاظ البنك بأصول سائلة لمواجهة احتمالات السحب المفاجئ، و كلما ارتفعت النسبة انخفضت مخاطر السيولة، حيث نلاحظ أن البنوك الإسلامية في الجزائر حققت متوسط قارب 100% وهي نسبة نموذجية تدل أنها أقل عرضة لمخاطر السيولة من البنوك التقليدية، و كذلك الأمر بالنسبة للبنوك الإسلامية في ماليزيا فهي أقل عرضة لمخاطر السيولة من مثيلاتها التقليدية، و على العموم نلاحظ أن البنوك الجزائرية محل الدراسة حققت متوسط عام للمتغيرة يتعدى ضعف الذي حققتة البنوك الماليزية، مما يعني أن هذه الأخيرة أكثر عرضة لمخاطر السيولة.
- أما بالنسبة لمؤشر الأصول السائلة إلى إجمالي الودائع والسلفيات والتي تقيس نسبة الإلتزامات طويلة الأجل والتي يمكن مواجهتها بالأصول السائلة في حالات السحب المفاجئ، وكلما ارتفعت النسبة انخفضت مخاطر السيولة لديها مقارنة بالبنوك التقليدية، أما بالنسبة لماليزيا كذلك نلاحظ أن البنوك الإسلامية كانت أقل عرضة لمخاطر السيولة، لكن نلاحظ أن البنوك الإسلامية كانت أقل عرضة لمخاطر السيولة، لكن نلاحظ أن كلا المتوسطين غير كافيين لمواجهة مخاطر السيولة التي قد تنتج عن حالات السحب المفاجئة للمودعين والمقرضين، والبنوك الماليزية مجتمعة أكثر عرضة لمخاطر السيولة من البنوك الجزائرية مجتمعة.

الخطاتمة

الخاتمة:

بعد الأزمة المالية العالمية لسنة 2007، زادت أهمية إدارة مخاطر السيولة باعتبارها المسبب الرئيسي للأزمة. حيث نهدف من خلال هذه الدراسة إلى معرفة تأثير إدارة مخاطر السيولة على المردودية الاقتصادية والمالية للبنوك، و قبل ذلك حاولنا التطرق لمفاهيم حول السيولة وادارتها، طبيعة خطر السيولة في البنوك التقليدية والإسلامية، مصادرها وأسبابها، بالإضافة إلى أهم تقنيات ومبادئ قياس وإدارة مخاطر السيولة في كل من البنوك التقليدية والإسلامية.

ومن خلال دراستنا للإطار النظري لإدارة مخاطر السيولة بالبنوك التقليدية، نستنتج أنها تعتمد أساساً على إدارة سيولة البنك والتي تعتمد بدورها على إدارة أصوله وخصومه، بما يسمح بقياس وتسيير الاحتياجات التمويلية. وهي في الأساس جاءت كتطبيق للمبادئ العامة التي تضمنتها توصيات لجنة بازل في هذا الصدد. حيث إن قياس مخاطر السيولة باعتبارها أهم مرحلة من مراحل إدارة مخاطر السيولة، يمكن أن تتم عن طريق دراسة وضع ميزانية البنك من خلال تصنيف الأصول والخصوم بالميزانية حسب المدة المتبقية لاستحقاقها، بالإضافة إلى تقنيات أخرى من أهمها وأكثرها استخداماً طريقة المؤشرات المالية والذي اعتمدها خلال دراستنا. وهذا ما أكدته لجنة بازل باحتواء اتفاقيتها الثالثة على مؤشرين هامين لقياس السيولة قصيرة ومتوسطة الأجل، بالإضافة إلى سرد أهم المبادئ الأساسية لإدارة مخاطر السيولة بالبنوك التقليدية.

كما هدفت الدراسة لتحليل مخاطر السيولة بالبنوك الإسلامية، حيث إنها استفادت كثيراً من نفس التقنيات والمبادئ التي تعتمدها البنوك التقليدية، إضافة إلى تقنيات أخرى تعتبر كبداية تتماشى و طبيعة معاملاتها وموافقتها للشريعة الإسلامية، وهذا ما حاول مجلس الخدمات المالية الإسلامية ضبطه وتوحيده من خلال مجموعة من المعايير أهمها المعيار رقم 12 الخاص بالمبادئ الإرشادية لإدارة مخاطر السيولة للمؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية، وكان ذلك في مارس 2012، بالإضافة إلى نشرة الإرشادات المتعلقة بالمعايير الكمية لإدارة مخاطر السيولة للمؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية (عدا مؤسسات التأمين الإسلامي التكافلي)، والتي تضمنت التكييف الشرعي و طريقة حساب مؤشري السيولة الواردتين في اتفاقية بازل III.

و قد ركزت الدراسة التطبيقية على تحديد تأثير مؤشرات مخاطر السيولة على المردودية الاقتصادية والمالية للبنوك و قد تم التطرق لطرق حسابها و دلالتها الاقتصادية.

وانصبت الدراسة التطبيقية على مجموعة من البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية العاملة في الجزائر وماليزيا، خلال الفترة 2008-2014.

• نتائج الدراسة:

- و عليه و بناء على الأهداف المرجوة من الدراسة توصلنا إلى النتائج التالية:
- على الرغم من أننا توصلنا نظريا إلى أن البنوك الإسلامية لا تستطيع الاستفادة من كل التقنيات والأدوات التي تعتمدها البنوك التقليدية في إدارة مخاطر سيولتها، خصوصا تلك التي تتعلق ببيع الديون والاقتراض من البنك المركزي بفائدة و غيرها من الأدوات التي تحرمها الشريعة الإسلامية، مما يجعلها تواجه جملة من التحديات إلا أن النتائج التي توصلنا إليها تطبيقيا كانت عكس ذلك وهذا يتضح من خلال النتيجة الموالية.
 - المردودية الاقتصادية للبنوك الإسلامية في الجزائر كانت أفضل من البنوك التقليدية، أما بالنسبة للبنوك الماليزية فالبنوك التقليدية كانت أفضل من مثيلاتها الإسلامية، كما نلاحظ أن المتوسط العام للعائد على الأصول بالنسبة للبنوك الجزائرية كان أفضل من الذي حققته البنوك الماليزية محل الدراسة؛
 - بالنسبة للمردودية المالية، نلاحظ كذلك أن البنوك الإسلامية حققت مستويات من المردودية المالية أفضل من البنوك التقليدية في الجزائر، أما بالنسبة لماليزيا فنلاحظ عكس ذلك، و نلاحظ أن متوسط المردودية الاقتصادية للبنوك الجزائرية محل الدراسة كان أفضل من البنوك الماليزية، (على الرغم من أن البنك المركزي الماليزي يراعي خصوصية عمل البنوك الإسلامية على عكس الوضع في الجزائر)؛
 - نلاحظ أن تأثير مؤشرات مخاطر السيولة على المردودية الاقتصادية والمالية يختلف بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية لنفس الدولة، و كذلك بين الدولتين.
- أما بالنسبة لتأثير مؤشرات مخاطر السيولة على المردودية الاقتصادية والمالية للبنوك، وبناء على الدراسة القياسية فقد كانت النتائج كما يلي:

❖ تأثير مؤشرات مخاطر السيولة على المردودية الاقتصادية للبنوك الجزائرية:

- للمتغيرة X1 (إجمالي القروض إلى إجمالي الأصول) تأثير عكسي ذي دلالة إحصائية على المردودية الاقتصادية بالنسبة للبنوك التقليدية، أما بالنسبة للبنوك الإسلامية فليس لها دلالة إحصائية،
- للمتغيرة X2 (إجمالي القروض إلى الودائع ومصادر التمويل قصيرة الأجل) تأثير طردي ذي دلالة إحصائية على المردودية الاقتصادية بالنسبة للبنوك التقليدية، وتأثير عكسي ذي دلالة إحصائية بالنسبة للبنوك الإسلامية؛

- للمتغيرة X_3 (إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع والسلفيات) تأثير عكسي ذي دلالة إحصائية على المردودية الاقتصادية بالنسبة للبنوك التقليدية، أما بالنسبة للبنوك الإسلامية فلها تأثير طردي ذي دلالة إحصائية،
- للمتغيرة X_4 (الأصول السائلة إلى الودائع ومصادر التمويل قصيرة الأجل) تأثير عكسي ذي دلالة إحصائية على المردودية الاقتصادية بالنسبة للبنوك التقليدية، أما بالنسبة للبنوك الإسلامية فليس لها دلالة إحصائية،
- المتغيرة X_5 (الأصول السائلة إلى إجمالي الودائع والسلفيات) لا تربطها علاقة ذات دلالة إحصائية مع المردودية الاقتصادية بالنسبة للبنوك التقليدية أما بالنسبة للبنوك الإسلامية فلها تأثير عكسي ذي دلالة إحصائية عليها؛

❖ تأثير مؤشرات مخاطر السيولة على المردودية المالية للبنوك الجزائرية:

- للمتغيرة X_1 (إجمالي القروض إلى إجمالي الأصول) تأثير عكسي ذي دلالة إحصائية على المردودية المالية بالنسبة للبنوك التقليدية، أما بالنسبة للبنوك الإسلامية فلها تأثير طردي ذي دلالة إحصائية؛
- للمتغيرة X_2 (إجمالي القروض إلى الودائع ومصادر التمويل قصيرة الأجل) تأثير طردي ذي دلالة إحصائية على المردودية المالية بالنسبة للبنوك التقليدية، وتأثير عكسي ذي دلالة إحصائية بالنسبة للبنوك الإسلامية؛
- للمتغيرة X_3 (إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع والسلفيات) تأثير عكسي ذي دلالة إحصائية على المردودية المالية بالنسبة للبنوك التقليدية، أما بالنسبة للبنوك الإسلامية فليست لها علاقة ذات دلالة إحصائية معها،
- للمتغيرة X_4 (الأصول السائلة إلى الودائع ومصادر التمويل قصيرة الأجل) تأثير عكسي ذي دلالة إحصائية على المردودية المالية بالنسبة للبنوك التقليدية، أما بالنسبة للبنوك الإسلامية فلها تأثير طردي ذي دلالة إحصائية؛
- المتغيرة X_5 (الأصول السائلة إلى إجمالي الودائع والسلفيات) لا تربطها علاقة ذات دلالة إحصائية مع المردودية الاقتصادية بالنسبة للبنوك التقليدية أما بالنسبة للبنوك الإسلامية فلها تأثير عكسي ذي دلالة إحصائية عليها.

❖ تأثير مؤشرات مخاطر السيولة على المردودية الاقتصادية للبنوك الماليزية

- للمتغيرة X1 (إجمالي القروض إلى إجمالي الأصول) تأثير طردي ذي دلالة إحصائية على المردودية الاقتصادية بالنسبة للبنوك التقليدية، أما بالنسبة للبنوك الإسلامية فليس لها دلالة إحصائية؛
- للمتغيرة X2 (إجمالي القروض إلى الودائع ومصادر التمويل قصيرة الأجل) تأثير عكسي ذي دلالة إحصائية على المردودية الاقتصادية بالنسبة للبنوك التقليدية، أما بالنسبة للبنوك الإسلامية فلها تأثير طردي ذي دلالة إحصائية؛
- للمتغيرة X3 (إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع والسلفيات) تأثير عكسي ذي دلالة إحصائية على المردودية الاقتصادية بالنسبة للبنوك التقليدية، أما بالنسبة للبنوك الإسلامية فليس لها دلالة إحصائية؛
- للمتغيرة X4 (الأصول السائلة إلى الودائع ومصادر التمويل قصيرة الأجل) تأثير طردي ذي دلالة إحصائية على المردودية الاقتصادية بالنسبة للبنوك التقليدية، وتأثير عكسي ذي دلالة إحصائية بالنسبة للبنوك الإسلامية؛
- للمتغيرة X5 (الأصول السائلة إلى إجمالي الودائع والسلفيات) تأثير عكسي ذي دلالة إحصائية على المردودية الاقتصادية بالنسبة للبنوك التقليدية، أما بالنسبة للبنوك الإسلامية فلها تأثير طردي ذي دلالة إحصائية؛

❖ تأثير مؤشرات مخاطر السيولة على المردودية المالية للبنوك الماليزية:

- للمتغيرة X1 (إجمالي القروض إلى إجمالي الأصول) تأثير طردي ذي دلالة إحصائية على المردودية المالية بالنسبة للبنوك التقليدية، وكذلك الأمر بالنسبة للبنوك الإسلامية فلها تأثير طردي ذي دلالة إحصائية؛
- للمتغيرة X2 (إجمالي القروض إلى الودائع ومصادر التمويل قصيرة الأجل) تأثير عكسي ذي دلالة إحصائية على المردودية المالية بالنسبة للبنوك التقليدية، أما بالنسبة للبنوك الإسلامية فليست لها علاقة ذات دلالة إحصائية معها؛
- للمتغيرة X3 (إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع والسلفيات) تأثير طردي ذي دلالة إحصائية على المردودية المالية بالنسبة للبنوك التقليدية، وتأثير عكسي ذي دلالة إحصائية بالنسبة للبنوك الإسلامية؛
- المتغيرة X4 (الأصول السائلة إلى الودائع ومصادر التمويل قصيرة الأجل) لا تربطها علاقة ذات دلالة إحصائية مع المردودية المالية بالنسبة للبنوك التقليدية، أما بالنسبة للبنوك الإسلامية فلها تأثير طردي ذي دلالة إحصائية عليها؛

- المتغيرة X5 (الأصول السائلة إلى إجمالي الودائع والسلفيات) لا تربطها علاقة ذات دلالة إحصائية مع المردودية المالية بالنسبة للبنوك التقليدية، أما بالنسبة للبنوك الإسلامية فلها تأثير عكسي ذي دلالة إحصائية عليها.

• اختبار الفرضيات:

بعد عرض النتائج المتوصل إليها نقوم باختبار صحة الفرضيات المقترحة في المقدمة، وذلك بعرض نصها أولا ثم تأكيدها أو نفيها وفق ما توصلت إليه الدراسة بالنسبة للبنوك التقليدية و كذا الإسلامية في الجزائر وماليزيا:

1- هناك اختلاف في إدارة مخاطر السيولة بين البنوك التقليدية والإسلامية محل الدراسة؛

نؤكد صحة هذه الفرضية، حيث لا تستطيع البنوك الإسلامية الاستفادة من كل التقنيات والأدوات التي تعتمد عليها البنوك التقليدية في إدارة مخاطر سيولتها، خصوصا تلك التي تتعلق ببيع الديون والافتراض من البنك المركزي و غيرها من الأدوات التي تحرمها الشريعة الإسلامية؛ مما يجعلها تواجه جملة من التحديات؛

2- تختلف درجات المردودية بين البنوك نتيجة اختلاف طبيعة النشاط؛

نؤكد صحة هذه الفرضية، حيث إن المردودية الاقتصادية للبنوك الإسلامية في الجزائر كانت أفضل من البنوك التقليدية، أما بالنسبة للبنوك الماليزية فالبنوك التقليدية كانت أفضل من مثيلاتها الإسلامية، كما نلاحظ أن المتوسط العام للعائد على الأصول بالنسبة للبنوك الجزائرية كان أفضل من الذي حققته البنوك الماليزية محل الدراسة؛

و كذلك بالنسبة للمردودية المالية، نلاحظ كذلك أن البنوك الإسلامية حققت مستويات من المردودية المالية أفضل من البنوك التقليدية في الجزائر، أما بالنسبة لماليزيا فنلاحظ عكس ذلك، و نلاحظ أن متوسط المردودية الاقتصادية للبنوك الجزائرية محل الدراسة كان أفضل من البنوك الماليزية، وهذا ما يثبت صحة هذه الفرضية؛

3- هناك اختلاف في تأثير إدارة مخاطر السيولة على المردودية الاقتصادية بين البنوك التقليدية والإسلامية محل الدراسة؛

نؤكد صحة هذه الفرضية كذلك، حيث نلاحظ أن تأثير مؤشرات مخاطر السيولة على المردودية الاقتصادية يختلف بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية لنفس الدولة، و كذلك بين الدولتين؛

4- هناك اختلاف في تأثير إدارة مخاطر السيولة على المردودية المالية بين البنوك التقليدية والإسلامية محل الدراسة؛

نؤكد صحة هذه الفرضية، حيث نلاحظ أن تأثير مؤشرات مخاطر السيولة على المردودية المالية يختلف بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية لنفس الدولة، وكذلك بين الدولتين.

5- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية موجبة بين نسبة (إجمالي القروض إلى إجمالي الأصول) والمردودية الاقتصادية للبنوك محل الدراسة؛

نفى هذه الفرضية بالنسبة للبنوك التقليدية والإسلامية في الجزائر، و في البنوك الإسلامية في ماليزيا، و نؤكد صحتها بالنسبة للبنوك التقليدية الماليزية.

6- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية موجبة بين نسبة (إجمالي القروض إلى إجمالي الأصول) على المردودية المالية للبنوك محل الدراسة؛

نفى هذه الفرضية بالنسبة للبنوك التقليدية في الجزائر، و نؤكد صحتها في البنوك الإسلامية في الجزائر وماليزيا وكذا البنوك التقليدية في ماليزيا.

7- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية موجبة بين نسبة (إجمالي القروض إلى الودائع ومصادر التمويل قصيرة الأجل) على المردودية الاقتصادية للبنوك محل الدراسة؛

نفى صحة هذه الفرضية بالنسبة للبنوك الإسلامية في الجزائر والبنوك التقليدية في ماليزيا، و نؤكد صحتها بالنسبة للبنوك الإسلامية في ماليزيا والبنوك التقليدية في الجزائر.

8- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية موجبة بين نسبة (إجمالي القروض إلى الودائع ومصادر التمويل قصيرة الأجل) على المردودية المالية للبنوك محل الدراسة؛

نفى صحة الفرضية بالنسبة للبنوك التقليدية والإسلامية في ماليزيا و كذلك بالنسبة للبنوك الإسلامية في الجزائر، و نؤكد صحة الفرضية بالنسبة للبنوك التقليدية الجزائرية.

9- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية موجبة بين نسبة (إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع والسلفيات) على المردودية الاقتصادية للبنوك محل الدراسة؛

نفى الفرضية بالنسبة للبنوك الماليزية التقليدية والإسلامية و كذلك بالنسبة للبنوك التقليدية في الجزائر، في حين نؤكد صحتها بالنسبة للبنوك الإسلامية في الجزائر.

10- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية موجبة بين نسبة (إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع والسلفيات) على المردودية المالية للبنوك محل الدراسة؛

نرفض الفرضية بالنسبة للبنوك الجزائرية والبنوك الإسلامية الماليزية، و نؤكد صحة الفرضية بالنسبة للبنوك التقليدية في ماليزيا.

11- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية موجبة بين نسبة (الأصول السائلة إلى الودائع ومصادر التمويل قصيرة الأجل) على المردودية الاقتصادية للبنوك محل الدراسة؛

نرفض الفرضية بالنسبة للبنوك الجزائرية والبنوك الإسلامية الماليزية، و نؤكد صحتها بالنسبة للبنوك التقليدية الماليزية.

12- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية موجبة بين نسبة (الأصول السائلة إلى الودائع ومصادر التمويل قصيرة الأجل) على المردودية المالية للبنوك محل الدراسة؛

نؤكد صحة الفرضية بالنسبة للبنوك الإسلامية في الجزائر وماليزيا، و نرفض صحتها بالنسبة للبنوك التقليدية في الجزائر وماليزيا.

13- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية موجبة بين نسبة (الأصول السائلة إلى إجمالي الودائع والسلفيات) على المردودية الاقتصادية للبنوك محل الدراسة؛

نفند الفرضية بالنسبة للبنوك التقليدية في الجزائر وماليزيا و كذلك بالنسبة للبنوك الإسلامية في الجزائر، في حين ثبت صحة الفرضية بالنسبة للبنوك الإسلامية في ماليزيا.

14- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية موجبة بين نسبة (الأصول السائلة إلى إجمالي الودائع والسلفيات) على المردودية المالية للبنوك محل الدراسة.

نرفض صحة الفرضية بالنسبة لكل البنوك محل الدراسة، أي أن نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الودائع والسلفيات لا تؤثر على المردودية المالية للبنوك محل الدراسة.

• توصيات الدراسة:

كما اقترح البحث مجموعة توصيات لتطوير بحث موضوع إدارة مخاطر السيولة في البنوك التقليدية والإسلامية، أهمها:

- على البنوك التقليدية والإسلامية محل الدراسة خصوصا و باقي البنوك عموما أن تسعى جاهدة لتبني إدارة كفؤة لمخاطر السيولة حتى تبقى محمية من الأزمات، مع ضرورة الاستفادة من التقنيات الحديثة في ذلك من أجل اتخاذ الإجراءات الملائمة في الوقت الملائم؛

- العمل على توافق الاستحقاقات بين مصادر التمويل واستخداماتها، خاصة بالنسبة للبنوك الإسلامية والتي لا تمتلك بدائل متعددة لإدارة سيولتها عند الحاجة، أي ضرورة توفر قاعدة تمويل متنوعة من حيث مصادر الأموال واجال استحقاقها، مع مراعاة مبدأ الربحية في ذلك و عدم حبس الأموال دون توظيف؛
- ضرورة وجود خطة تمويل و بدائل متعددة للحالات الطارئة؛
- العمل على الدراسة الجيدة لمختلف الأصول والخصوم المكونة لمؤشرات مخاطر السيولة، خاصة بالنسبة لمقدار الأصول السائلة التي ينبغي على البنك الاحتفاظ بها لمواجهة حالات السحب المفاجئة للمودعين والمقرضين، حيث أكدت الدراسة القياسية على وجود تأثير سلبي لهذا المؤشر على المردودية الاقتصادية والمالية للبنوك محل الدراسة- باستثناء البنوك الإسلامية في ماليزيا- حيث نرى أنه من غير الضروري أن تحتفظ البنوك بمقدار كبير من الأرصدة السائلة في محفظة أصولها، لأن ذلك يوقعها في الشق الثاني لمخاطر السيولة وهو فائض السيولة، مما يؤثر سلبا على مردوديتها الاقتصادية والمالية وهذا يضعف من تنافسيتها.
- القيام بدورات تدريبية متخصصة ومستمرة في مجال إدارة مخاطر السيولة تواكب وتساير التطورات العالمية في هذا المجال، بالإضافة إلى التقيد بمبادئ الحوكمة والشفافية في الصناعة المصرفية؛
- أهمية تطوير البحث في أدوات إدارة مخاطر السيولة ذلك لأن الأدوات المتوفرة لا تفي بالحجم المطلوب من السيولة المطلوبة لدى البنوك.
- ضرورة إيجاد بدائل شرعية لأدوات إدارة السيولة بين البنوك الإسلامية والبنك المركزي لاسيما أداة إعادة الشراء لما فيها من محذور شرعي بناء على قرارات مجمع الفقه الإسلامية وهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.
- أهمية تطوير أدوات إدارة مخاطر السيولة البنينة سواء أكان الأمر بين المصارف المحلية inter-bank Liquidity mangement أو على المستوى الدولي cross border transaction، ولا يتأتى هذا إلا بمشاريع بحثية دولية تتم فيها شراكات دولية بدعم من المصارف المركزية والجهات الداعمة.
- ينبغي على بنك الجزائر زيادة الاهتمام بموضوع إدارة مخاطر السيولة، وتقديم توجيهات وانظمة و قوانين تسرع وتفعّل اعتماد البنوك الجزائرية على المبادئ الإرشادية لبازل III في إدارة مخاطر السيولة وتقديم رزنامة لتطبيق نسبي السيولة الواردتين في هذه الاتفاقية.

آفاق البحث:

- إدارة مخاطر السيولة بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية- دراسة كمية و كمية-
- مدى تطبيق البنوك الجزائرية لأهم المبادئ الإرشادية لإدارة مخاطر السيولة وتأثير ذلك على مردوديتها البنكية.
- المخاطر البنكية بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية؛
- الوسائل الكمية والكيفية في إدارة و قياس المخاطر البنكية-دراسة تجريبية-؛
- إدارة المخاطر التشغيلية في البنوك:دراسة مقارنة للبنوك التقليدية والإسلامية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولاً: باللغة العربية:

1- الكتب:

1. إبراهيم عبد الحليم عبادة، مؤشرات الأداء في البنوك الإسلامية، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.
2. أحمد سليمان الخضاونة، المصارف الإسلامية، عالم الكتب الحديث و جدار للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2008.
3. أحمد شعبان محمد علي، البنوك الإسلامية في مواجهة الأزمات المالية، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، ط1، 2010.
4. أحمد محمود نجار، الاستثمار بالمشاركة في البنوك الإسلامية، دار الكتب العلمية، لبنان، ط1، 2010.
5. الغريب ناصر، أصول المصرفية الإسلامية و قضايا التشغيل، دار أبو اللو للنشر والتوزيع، ط1، 1998.
6. بخراز يعدل فريدة، تقنيات و سياسات التسيير المصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط3، 2008.
7. جاسم المناعي، الملامح الأساسية لاتفاق بازل II والدول النامية، صندوق النقد العربي، أبوظبي، 2004.
8. حسين بلعجوز، مخاطر صيغ التمويل في البنوك الإسلامية والبنوك الكلاسيكية-دراسة مقارنة-، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، ب ط، 2009.
9. حمد بن عبد الرحمن الجنيدل وايهاب حسين أبو دية، الاستثمار والتمويل في الاقتصاد الإسلامي، دار جرير، الأردن، ج1، ط1، 2009.
10. حمد شعبان محمد علي، البنوك الإسلامية في مواجهة الأزمات المالية، دار الفكر الجامعي، مصر، ط1، 2010.
11. حيدر يونس الموسوي، المصارف الإسلامية (أداءها المالي واثارها في سوق الأوراق المالية)، دار اليازوري، الأردن، ط1، 2011.
12. دريد كامل آل شبيب، إدارة البنوك المعاصرة، دار المسيرة، عمان، ط1، 2012.
13. رايس حدة، دور البنك المركزي في إعادة تجديد السيولة في البنوك الإسلامية، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ب ط، 2008.
14. رضا آل علي و صاحب أبو حمد، إدارة المصارف مدخل تحليلي كمي معاصر، دار الفكر للطباعة والنشر، عمان، ط1، 2002.
15. رضا صاحب أبو حمد وال علي، إدارة المصارف مدخل تحليلي كمي معاصر، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2002.
16. رضا صاحب أبو حمد، إدارة المصارف، دار ابن الأثير للطباعة والنشر، الموصل، ب ط، 2005.
17. رضا صاحب أبو حمد، إدارة المصارف، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2002.

18. رفيق يونس المصري، بحوث في الاقتصاد الإسلامي، دار المكتبي، دمشق، ط2، 2009.
19. زياد رمضان ومحفوظ جودة، الاتجاهات المعاصرة في إدار البنوك، دار وائل، عمان، ط 2، 2003.
20. سليمان أحمد اللوزي وآخرون، إدارة البنوك، دار الفكر، الأردن، ط 1، 1997.
21. سمير الخطيب، قياس وإدارة المخاطر بالبنوك، منشأة المعارف بالسكندرية، جلال حزي و شركاؤه، مصر، ب ط، 2005.
22. سوزان ذيب وآخرون، إدارة الائتمان، دار الفكر، عمان، ط 1، 2012.
23. سيد الهواري، إدارة البنوك، مكتبة عين شمس، القاهرة، ب ط، 1987.
24. شقيري نوري موسى وآخرون، إدارة المخاطر، دار المسيرة، عمان، ط 2، 2012.
25. شهاب أحمد سعيد العرعزي، النظام المحاسبي للبنوك الإسلامية، دار النفائس، الأردن، ط 1، 2012.
26. صادق راشد الشمري، استراتيجية إدارة المخاطر المصرفية واثرها على الأداء المالي للمصارف التجارية، دار اليازوري، عمان، ب ط، 2013.
27. صبحي تادرس قريضة، النقود والبنوك، دار النهضة العربية، بيروت، ب ط، 1984.
28. ضياء مجيد الموسوي، الاقتصاد النقدي، دار الفكر، مصر، ب ط، 1993.
29. طارق الله خان و حبيب أحمد، إدارة الخطر: تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية، البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جده، المملكة العربية السعودية، ب ط، 2003.
30. طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، ب ط، 2005.
31. طاهر فاضل البياتي وميرال روجي سمارة، النقود والبنوك والمتغيرات الاقتصادية المعاصرة، دار وائل للنشر، الأردن، ط 1، 2013.
32. عبد الحميد عبد الفتاح مغربي، الإدارة الاستراتيجية في البنوك الإسلامية، البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، مكتبة الملك فهد، المملكة العربية السعودية، ط 1، 2004.
33. عبد الحميد عبد المطلب، البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها، الدار الجامعية، الإسكندرية، ب ط، 2002.
34. عبد الرزاق بن حبيب و خديجة خالدي، أساسيات العمل المصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ب ط، 2015.
35. عبد السميع المصري، البنك الإسلامي علميا و عمليا، مكتبة وهبة، مصر، ط 1، 1988.
36. عبد الغفار حنفي، إدارة المصارف، الدار الجامعية، الإسكندرية، ب ط، 2007.
37. عبد الله إبراهيم نزال ومحمود حسين الوادي، الخدمات في المصارف الإسلامية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط 1، 2010.
38. عبد الله الطاهر وموفق علي خليل، النقود والبنوك والمؤسسات المالية، مكتبة يزيد، الكرك، ط 2، 2006.
39. عبد الناصر براني أبو شهد، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، دار النفائس للنشر والتوزيع، ط 1، 2013.
40. عبد سيد علي و نزار سعد الدين العبسي، النقود والمصارف والأسواق المالية، دار الحامد، الأردن، ط 1، 2000.

41. عصام عمر أحمد مندور، البنوك الوضعية والشرعية، دار التعليم الجامعي، مصر، ب ط، 2013.
42. علا نعيم عبد القادر واخرون، مفاهيم حديثة في إدارة البنوك، دار البداية، الأردن، ط1، 2012.
43. غسان قلعوي، المصارف الإسلامية ضرورة عصرية لماذا...؟ وكيف...؟، دار المكتبي، الأردن، ط2، 2009.
44. فلاح حسن المؤيد و عبد الرحمان الدوري، إدارة البنوك: مدخل كمي واستراتيجي معاصر، دار وائل للنشر، عمان، ط3، 2005.
45. فليح حسن خلف، البنوك الإسلامية، جدار للكتاب العالمي وعالم الكتب الحديث، الأردن، ط1، 2006.
46. قتيبة عبد الرحمن العاني، التمويل و وظائفه في البنوك الإسلامية والتجارية دراسة مقارنة، دارالنفائس للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2013.
47. محمد أحمد عبد النبي، إدارة البنوك، زمزم ناشرون وموزعون، الأردن، ط1، 2011.
48. محمد سحنون، الاقتصاد النقدي والمصرفي، بهاء الدين للنشر والتوزيع، الجزائر، ب ط، 2003.
49. محمد سليم وهبة وكامل حسن كلاكش، المصارف الإسلامية، نظرة تحليلية في تحديات التطبيق، مجد للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، ط1، 2011.
50. محمد محمود الخطيب، الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات، دارحامد، عمان، الأردن، ب ط، 2009.
51. محمد محمود العجلوني، البنوك الإسلامية (أحكامها-مبادئها-تطبيقاتها المصرفية)، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2008.
52. محمد محمود الكاوي، أسس التمويل المصرفي الإسلامي بين المخاطرة والسيطرة، المكتبة العصرية، مصر، ط1، 2010.
53. محمد محمود الكاوي، البنوك الإسلامية (النظرية-التطبيق-التطوير)، المكتبة العصرية، مصر، ط1، 2012.
54. محود حسن الصوان، أساسيات العمل المصرفي الإسلامي؛ دار وائل للنشر، الأردن، ط2، 2008.
55. محمود حسين الوادي واخرون، الاقتصاد الإسلامي، دار المسيرة، الأردن، ط1، 2010.
56. محمود محمد حمودة، الاستثمار والمعاملات المالية في الإسلام، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، ط2، 2009.
57. مصطفى كمال السيد طایل، البنوك الإسلامية والتمهح التمويل، دار أسمانة للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2012.
58. مكرم عبد المسيح ياسيلي، المعاملات المصرفية، المكتبة العصرية، مصر، 2008.

2- المقالات والملتقيات:

1. ابراهيم محمد، المصارف والسيولة وعمليات التغطية الدولية، العدد1، اتحاد المصارف العربية، الإمارات، 2010.
2. أحمد سعد الرياطي و صابرين المبروك حداد، إدارة السيولة في المصارف الإسلامية الأسس والنظريات، المؤتمر الدولي الثاني للمالية والمصرفية الإسلامية بعنوان إدارة السيولة في المصارف الإسلامية، عمان الأردن، 29-30 جويلية 2015.

3. اسامة العاني ومحمود الشويبات، إدارة السيولة النقدية في المصارف الإسلامية، المؤتمر الدولي الثاني للمالية والمصرفية الإسلامية بعنوان إدارة السيولة في المصارف الإسلامية، عمان الأردن، 29-30 جويلية 2015.
4. جميل محمد الخطاطبة، إدارة السيولة في صندوق الائتمان العسكري، المؤتمر الدولي الثاني للمالية والمصرفية الإسلامية بعنوان إدارة السيولة في المصارف الإسلامية، عمان الأردن، 29-30 جويلية 2015.
5. حسن حسين شحاته، إدارة السيولة في المصارف الإسلامية: المعايير والأدوات، المجمع الفقهي الإسلامي في دورته العشرين المنعقدة في مكة المكرمة في 19 - 23 محرم 1432 الموافق ل 25 - 29 ديسمبر 2010.
6. حسين محمود سمحان، رقابة البنك المركزي على سيولة المصارف الإسلامية وأثره على توظيف الأموال "دراسة تحليلية لتعليمات البنك المركزي، المؤتمر الدولي الثاني للمالية والمصرفية الإسلامية بعنوان إدارة السيولة في المصارف الإسلامية، عمان الأردن، 29-30 جويلية 2015.
7. حمد محمد السعد، معالجة فائض السيولة من خلال أدوات التمويل - عقد (POT) نموذجاً -، المؤتمر الدولي الثاني للمالية والمصرفية الإسلامية بعنوان إدارة السيولة في المصارف الإسلامية، عمان الأردن، 29-30 جويلية 2015.
8. رجاء رشيد عبد الستار، تقويم الأداء المالي لمصرف الرشيد وأهميته في قياس مخاطر السيولة المصرفية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العراق، 2013.
9. زكريا يحيى جمال، اختيار النموذج في نماذج البيانات الطولية الثابتة والعشوائية، المجلة العراقية للعلوم الإحصائية، العدد 21، 2012.
10. سليمان ناصر، النظام البنكي الجزائري واتفاقيات بازل، الملتقى الوطني الأول حول المنظومة البنكية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية، جامعة الشلف، الجزائر، ديسمبر 2004.
11. صافي كمال و شياد فيصل، تحديات إدارة السيولة في المصارف الإسلامية، الملتقى الدولي الثاني للصناعة المالية الإسلامية: آليات ترشيد الصناعة المالية الإسلامية، يومي 8 و 9 ديسمبر 2013، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر.
12. طهراوي أسماء وبن حبيب عبد الرزاق، إدارة المخاطر في الصيرفة الإسلامية في ظل معايير بازل، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، المجلد 19، العدد 1.
13. عبد الباسط محمد المصطفى جلال، نظرة تحليلية لتطبيق مقررات لجنة بازل I في السودان، مجلة البنكي، السودان، العدد 35، مارس 2005.
14. عبد الحميد محمود البعلي، الوسائل الفعالة لمعالجة مشكلة السيولة النقدية في المصارف الإسلامية وتأسيس بنية تحتية داعمة للسيولة في صناعة الخدمات المالية الإسلامية، المؤتمر الدولي الثاني للمالية والمصرفية الإسلامية، عمان الأردن، 29-30 جويلية 2015.
15. عدنان شاهر الأعرج، إدارة مخاطر السيولة في البنوك العاملة في الأردن، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العراق، العدد الخامس والعشرون، 2010.

16. عمرو حامد، الاتجاهات الحديثة في إدارة الأزمات-المخاطر المصرفية-، ورشة عمل منهجية تقييم السلامة المصرفية، تونس، يونيو، 2007.
17. غسان سالم الطالب، مخاطر السيولة النقدية في المصارف الإسلامية، المؤتمر الدولي الثاني للمالية والمصرفية الإسلامية، عمان الأردن، 29-30 جويلية 2015.
18. فتح الرحمن علي محمد صالح، أدوات سوق النقد الإسلامية: مدخل الهندسة المالية الإسلامية، مجلة الصيرفي، العدد 26، ديسمبر 2002، بنك السودان، السودان.
19. فضل عبد الكريم محمد، المخاطر التي تواجه المصارف الإسلامية وآليات مقترحة للحد منها، بحث مقدم ضمن الندوة الدولية حول الخدمات المالية وإدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، جامعة فرحات عباس، سطيف، أيام 18 إلى 20 أبريل 2010.
20. قتيبة عبد الرحمن العاني، مخاطر وتحديات إدارة السيولة في المصارف الإسلامية، مجلة الاقتصاد الإسلامي، العدد 429 ذي الحجة 1437 هـ - سبتمبر 2016 دبي - دولة الإمارات العربية المتحدة.
21. كوثر الأبيجي، الصكوك الإسلامية... متطلبات التطبيق في أسواق المال في مصر، مجلة الاقتصاد الإسلامي، العدد 429 ذي الحجة 4، 1437 سبتمبر 2016 دبي، الإمارات العربية المتحدة.
22. محمد جميل عزام، مبادئ بازل للرقابة الفاعلة على البنوك والتوافق معها في الأردن، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، الأردن، المجلد العشرون، العدد 01، مارس 2012.
23. محمد حبش، بازل 3: بنودها وأثارها وتطبيقها في الأردن، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، الأردن، المجلد العشرون، العدد 01، مارس 2012.
24. مروان خياطة واخرون، أثر المعلومات المحاسبية في فاعلية إدارة مخاطر السيولة، دراسة ميدانية في المصرف الصناعي في سورية، بحث منشور في مجلة تنمية الرافدين، العراق، ملحق العدد 114، المجلد 35، 2013.
25. معهد الدراسات البنكية، نشرة توعوية، السلسلة الخامسة، العدد 4، الكويت، 2012.
26. نضال عبد الرؤوف، دراسة تحليلية لمخاطر السيولة باستخدام كشف التدفقات النقدية مع بيان أثرها على كفاية رأس المال في القطاع المصرفي، دراسة تطبيقية في مصرف الرافدين، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العراق، العدد 36، 2013.
27. هشام حسن عواد المليحي وعماد سعد محمد الصايغ، مدى كفاية الإفصاح المحاسبي عن مخاطر السيولة بالبنوك التجارية وفقا لبازل 3، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، مصر.
28. هناء محمد هلال الخنطي، أثر عمليات التسنييد على السيولة، المؤتمر الدولي الثاني للمالية والمصرفية الإسلامية بعنوان إدارة السيولة في المصارف الإسلامية، عمان الأردن، 29-30 جويلية 2015.
29. هند يوسف سليمان أبو قرون، إدارة السيولة في المصارف السودانية إيجابياتها و سلبياتها، المؤتمر الدولي الثاني للمالية والمصرفية الإسلامية بعنوان إدارة السيولة في المصارف الإسلامية، عمان الأردن، 29-30 جويلية 2015.

30. يوسف عبد الله الشبيلي، أدوات إدارة مخاطر السيولة وبدائل اتفاقية إعادة الشراء في المؤسسات المالية، المؤتمر الدولي الثاني للمالية والمصرفية الإسلامية بعنوان إدارة السيولة في المصارف الإسلامية، عمان الأردن، 29-30 جويلية 2015.

- 3- الرسائل:

1. بن ختو فريد، قياس مردودية و كفاءة المؤسسات البنكية (دراسة حالة البنوك الجزائرية خلال الفترة 2005-2011)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد قياسي، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013-2014.
2. حياة نجار، إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل، دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية لعلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، 2013/2014.
3. عمر محمد فهد وشيخ عثمان، إدارة الموجودات/المطلوبات لدى المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية (دراسة تحليلية تطبيقية مقارنة)، أطروحة دكتوراه مصارف، جامعة دمشق، الجمهورية العربية السورية، 2009.

- 4- التقارير والتعليمات:

1. معهد الدراسات البنكية، نشرة توعوية، السلسلة الخامسة، العدد 4، الكويت، 2012.
2. مجلس الخدمات المالية الإسلامية، المبادئ الإرشادية لإدارة المخاطر للمؤسسات (عدا مؤسسات التأمين) التي تقتصر على تقديم خدمات مالية إسلامية، كوالالمبور، 2005.
3. مجلس الخدمات المالية الإسلامية، الإرشادات المتعلقة بالمعايير الكمية لإدارة مخاطر السيولة للمؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية (عدا مؤسسات التأمين الإسلامي وبرامج الاستثمار الجماعي الإسلامي)، أبريل 2015.
4. مجلس الخدمات المالية الإسلامية، المبادئ الإرشادية لإدارة مخاطر السيولة للمؤسسات (عدا مؤسسات التكافل وبرامج الاستثمار الجماعي الإسلامي) التي تقدم خدمات مالية إسلامية، مارس 2012.
5. مجلس الخدمات المالية الإسلامية، المبادئ الأساسية للرقابة على التمويل الإسلامي (القطاع المصرفي)، أبريل 2015.
6. هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المعايير الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية، البحرين، 2007.

- 5- المواد والأنظمة القانونية:

1. التنظيم رقم 11-04 المؤرخ في 21 جمادى الثانية 1432 الموافق ل 2011/05/24 والمتضمن تعريف و قياس وتسيير و رقابة خطر السيولة والصادر عن بنك الجزائر
2. المادة الثامنة من التعليمات 07-2011 الصادرة في 21 ديسمبر 2011 والمتضمنة معامل السيولة للبنوك والمؤسسات المالية، والصادرة عن بنك الجزائر.

1- **Books:**

1. Avinash D.Persaud, Liquidity Black Holes,RISK BOOKS,British,2013
2. Henni Van Greuning & Sonja Brajovic Baratanovic , Analyzing Banking Risk: A Framworkk For Assessing Corporate Governance And Risk Management, 3rd édition,,the world bank ,18181 H Street, NW, Washington , DC20433,2009.
3. Leonard Matz & Peter Neu,Liquidity Risk Measurement and Management,John Wiley & Sons Asia Pte Ltd,Singapore ,2007.
4. Peter Rose, Commercial Bank Management; Measuring and Evaluation Bank Performance,5 éditon , McGraw-hill ,USA ,2002.
5. Sam Srinivauluu, Gap Analysis, EuromoeY Istitutional Investor PLC, London,2011.

2- **Theses:**

1. Laurent Fresard, **The Performance of banks during the financial crisis, A study of Europeanbanks market and operational drivers from the bust of the subprime crisis to the end of 2009.**Master thesis,HEC, 2011,sur le lien
a. http://vernimmen.com/ftp/PE_CAUSSE_MASTER_THESIS.pdf

3- **Papers:**

2. Adeusuu Stephen Oluwafini, Risk Management and Financial Performance of Banks in Nigeria, ISRJ of Bisiness and Management (IOSR-JBM) ,ISSN2278-487X, Vol14,ISSU6,Nov-Dec 2013.
3. Ali Sulteman ALSHATTI ,The effect of the liquidity management on profutability in theJordanian commercial banks , Internationa Journal of Business and Management ,Vol.10 ,NO 1 ,2015.
4. Céline Gauthier, Comprendre et mesurer le risque de liquidité:une sélection d étude Récente,Revue de la banque du Canada,printemp2011.
5. Douglas W.Dimond ,Philip H.Dybving,Bank Runs,Deposit,Insurance,and Liquidity ,The Jornal of Political Economy,Vol.91,NO.3.(Jun.1983).p404. [sur le lien]:
<http://links.jstor.org/sici?sici=00223808%28198306%2991%3A3%3C401%3ABRDIAL%3E2.0.CO%3B2-Z>
6. Emmanuel Opoku Ware,Liquidity management and its effect on profitability in Tough économy,international Journal of Research in Business Studies and Management, Vol 2,ISSUE11,November2015.
7. Guglielmo R.Michael, Managing Liquidity Risk: Six ways to strengthen your liquidity risk–management process, Accounting Finance Journal,5-8, <http://activemedia-guide.com/busedu-banking.htm>
8. Hassan, M.K and Bashir, A.M, (2002), Determinants of Islamic Banking Profitability,<http://www.nzibo.com/IB2/Determinants.pdf>
9. Imane frooq, AN Empirical Study on Impact of liquidity Risk Managemente on Firm Performance in the Coventional Banking of Pakistane, JOSR Journal of Business and Management(JOSR-JBM) ,ISSN 2278-478,VOL 17,ISSU2-VERIII,(Feb2015)
10. K.Ramamhna ROO &Teskest Berhamu LAKEW,Determinants of Profitability of Commercial Banks in a Developing Country Evidence from ETHIOPIA, International Journal of Accountingand Financial Management Research, ,Vol 2,ISSN3,3SEP 2013,p.8.
11. Lev Ratnovsky,Liquidity and Transparency in Bank Risk Management,International Monetary Fund/2013[sur le lien]:
<http://www.imf.org/external/pubs/ft/wp/2013/wp1316.pdf> consulté le:

12. Mohammad Nayeem Abdullah & Nusrat Jahan, The impact fo liquidity Management on profitability,nternational ournal of Economic and Business Review,Vol 2,ISSUE 10,October 2014.
13. Prio Darma Wan ,Evaluation of Bank Liquidity using Gap-Analysing Case Study of Indonesia Islamic Banks , Journal of Economics and Susainable Devopement ,ISSN2222-1702 ,Vol 5 ,No 16 ,2014.
14. Tumer KAPANE & Camelia MINOIU,Balance Sheet Strenght and Bank Lending During the Global Financial Crisis,IMF Working Paper,Research Departement,2013.
15. Yousfi Imane ,Risk Management Practices And Financial Performance in Jordan:Empirical Evidence from Islamic Banks
16. الملتقى الدولي حول منتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة المالية بين الصناعة المالية التقليدية والصناعة المالية الإسلامية، جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي 5 و 6 ماي 2014

4- Reports:

1. Bank Negara Malaysia , Liquidity Coverage Ratio.BNM/RH/PD029-13.Issued on:25 Agust2016.
2. Bank Negara Malaysia ,BNM/RH/GL001-07, Liquidity framwork ,Prudential Financial Policy Deprtement 2015.
3. Bank Negara Malaysia, Liquidity framwork ,Islamic Banking and Takaful Departement,BNM/RH/GL002-12/2012.
4. BANK Negara Malaysia,Liquidity Framworak For Islamic Institutions,Kuala Lumpur , 2002.
5. International Framework for liquidity risk measurement, standards and ;<http://www.imf.org/external/am/2009/imfc/statement/fra/fraf.pdf>

5- Web site:

1. www.Imcbahrain.com
2. www.iilm.com
3. www.iifm.net
4. <http://www.journaldunet.com/business/pratique/dictionnaire-comptable-et-fiscal/15128/rentabilite-definition-calcul-traduction.html> consulté le:13/12/2016
5. <http://www.investopedia.com/terms/b/bank-capital.asp> consulté le : 13/11/2016
6. <http://lexicon.ft.com/Search?searchText=reserves> consulté le : 13/11/2016
7. <https://www.merriam-webster.com/dictionary/credit> consulté le 24/08/2016

ثالثا:باللغة الفرنسية

Les ouvrages:

1. Antoine Sardi et Henri Jacob,Management des risque bancaire,Afges,Paris, 2001
2. Bernard Blancheton, Science Economique, 2em édition, DUNOD, Paris, 2012.
3. Dhafer Saidane , L'industrie bancaire Mondialisation des actueurs et des marchés , RB édition ,rue Thénard ,750240 Paris , 2007.
4. Frédéric CORDEL, Gestion des risques et contrôle interne(De laconformité a l'analyse décisionelle) , Vuibert,F75006,Paris,2013.
5. Geneviève Causse-Broquet, La finance islamique, RB édition, rue Thénard,75240,Paris, 2012.

6. Jesabel COUPPEY-SOUBEYRAN, Monnai, Banque, Finance, 2^{em} édition mise à jour, LICENCE PUF, juillet 2012.
7. Laurence Scialon, Economie Bancaire, Quatrième édition, Découverte Abis, rue Abel-Hevelacque 75013, Paris. 2012.
8. Olivies PASRTRE, économie d'entreprise, ECONOMICA, 40 Rue Héricart, 75015 Paris, 2012.
9. Pascal delima, Economie bancaire et croissance économique, DUNOD, Paris, 2012.
10. Sylvie de Coussergues & Gautier Bourdeaux, Gestion de la banque (diagnostic à la stratégie), 7^{em} édition, DUNOD, Paris, 2013.

2- Mémoires:

1. Thi-Dieux LinvGuyen, Liquidité, Risque et Profit des banques: Application aux systèmes bancaires des pays de la Zone Euro, université de Rennes 1, 7, place Hochécs8654135065 <http://www.Renne Cedex,thi-dieux-linv-nguyen@univ-rennes.fr>, consulté le 24/08/2016

3- Articles:

2. Céline Gauthier, Comprendre et mesurer le risque de liquidité: une sélection d'étude Récente, Revue de la banque du Canada, printemps 2011, <http://docplayer.fr/18167440-Risques-specifiques-et-profitabilite-des-banques-islamiques-y-a-t-il-un-lien.html>
3. Nadia ZRELLI et autre, Risque Spécifique et profitabilité des banques islamiques: y a-t-il un lien. <http://docplayer.fr/18167440-Risques-specifiques-et-profitabilite-des-banques-islamiques-y-a-t-il-un-lien.html>

الملاحق

الملحق رقم (1): تقدير معاملات النموذج التجميعي للمتغير التابع Y2 للبنوك التقليدية الجزائرية

Dependent Variable: Y2

Method: Panel EGLS (Cross-section weights)

Date: 10/17/16 Time: 22:40

Sample: 2010 2014

Periods included: 5

Cross-sections included: 7

Total panel (balanced) observations: 35

Linear estimation after one-step weighting matrix

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
X1	-0.028807	0.173424	-0.166109	0.8692
X2	0.647200	0.877616	0.737453	0.4668
X3	-0.881111	0.979218	-0.899811	0.3756
X4	-0.232867	0.493459	-0.471906	0.6405
X5	0.069312	0.485199	0.142853	0.8874
C	36.26056	10.78500	3.362128	0.0022

Weighted Statistics

R-squared	0.344272	Mean dependent var	18.57234
Adjusted R-squared	0.231215	S.D. dependent var	13.72233
S.E. of regression	5.927259	Sum squared resid	1018.840
F-statistic	3.045128	Durbin-Watson stat	1.154381
Prob(F-statistic)	0.024956		

الملحق رقم (2): تقدير معاملات نموذج الآثار الفردية الثابتة للمتغير التابع Y2 للبنوك التقليدية الجزائرية

Dependent Variable: Y2				
Method: Panel EGLS (Cross-section weights)				
Date: 10/17/16 Time: 22:43				
Sample: 2010 2014				
Periods included: 5				
Cross-sections included: 7				
Total panel (balanced) observations: 35				
Linear estimation after one-step weighting matrix				
White cross-section standard errors & covariance (d.f. corrected)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
X1	-0.336159	0.112583	-2.985869	0.0066
X2	0.764330	0.163442	4.676454	0.0001
X3	-0.827178	0.178947	-4.622472	0.0001
X4	-0.268104	0.100220	-2.675155	0.0135
X5	-0.070169	0.123697	-0.567265	0.5760
C	47.91979	7.100022	6.749245	0.0000
Effects Specification				
Cross-section fixed (dummy variables)				
Weighted Statistics				
R-squared	0.920396	Mean dependent var	35.37635	
Adjusted R-squared	0.882324	S.D. dependent var	35.94061	
S.E. of regression	4.406645	Sum squared resid	446.6260	
F-statistic	24.17534	Durbin-Watson stat	2.310985	
Prob(F-statistic)	0.000000			

Dependent Variable: Y2				
Method: Panel EGLS (Cross-section random effects)				
Date: 10/17/16 Time: 22:44				
Sample: 2010 2014				
Periods included: 5				
Cross-sections included: 7				
Total panel (balanced) observations: 35				
Swamy and Arora estimator of component variances				
White cross-section standard errors & covariance (d.f. corrected)				
WARNING: estimated coefficient covariance matrix is of reduced rank				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
X1	-0.342211	0.082969	-4.124586	0.0003
X2	1.076539	0.712548	1.510829	0.1417
X3	-1.187839	0.828030	-1.434535	0.1621
X4	-0.301147	0.430249	-0.699937	0.4895
X5	-0.096811	0.562596	-0.172079	0.8646
C	53.58003	15.46789	3.463952	0.0017
Effects Specification				
			S.D.	Rho
Cross-section random			8.435301	0.7599
Idiosyncratic random			4.741532	0.2401
Weighted Statistics				
R-squared	0.206069	Mean dependent var	3.327123	
Adjusted R-squared	0.069184	S.D. dependent var	4.625776	
S.E. of regression	4.462893	Sum squared resid	577.6051	
F-statistic	1.505418	Durbin-Watson stat	2.386780	
Prob(F-statistic)	0.218798			

الملحق رقم (6): تقدير معاملات النموذج التجميعي للمتغير التابع Y1 للبنوك الإسلامية الجزائرية

Dependent Variable: Y1				
Method: Panel EGLS (Cross-section SUR)				
Date: 10/18/16 Time: 17:46				
Sample (adjusted): 2010 2014				
Periods included: 5				
Cross-sections included: 2				
Total panel (unbalanced) observations: 8				
Linear estimation after one-step weighting matrix				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
X1	0.036859	0.018725	1.968487	0.1879
X2	-0.180544	0.021076	-8.566376	0.0134
X3	0.173732	0.018724	9.278711	0.0114
X4	0.006208	0.005669	1.095016	0.3878
X5	-0.107049	0.010000	-10.70485	0.0086
C	11.34623	0.496924	22.83295	0.0019
Weighted Statistics				
R-squared	0.995937	Mean dependent var	19.67863	
Adjusted R-squared	0.985779	S.D. dependent var	15.12735	
S.E. of regression	1.341772	Sum squared resid	3.600706	
F-statistic	98.04763	Durbin-Watson stat	1.158911	
Prob(F-statistic)	0.010127			
Unweighted Statistics				
R-squared	0.933883	Mean dependent var	2.997500	
Sum squared resid	0.661489	Durbin-Watson stat	1.162213	

الملحق رقم (7): تقدير معلمات نموذج الآثار الفردية الثابتة للمتغير التابع Y1 للبنوك الإسلامية الجزائرية

Dependent Variable: Y1				
Method: Panel EGLS (Cross-section weights)				
Date: 10/18/16 Time: 17:48				
Sample (adjusted): 2010 2014				
Periods included: 5				
Cross-sections included: 2				
Total panel (unbalanced) observations: 8				
Linear estimation after one-step weighting matrix				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
X1	0.144928	1.126577	0.128644	0.9185
X2	-0.217587	0.299554	-0.726369	0.6001
X3	0.145647	0.408271	0.356740	0.7819
X4	0.017637	0.138426	0.127408	0.9193
X5	-0.099642	0.086434	-1.152818	0.4549
C	10.61661	9.032504	1.175378	0.4488
Effects Specification				
Cross-section fixed (dummy variables)				
Weighted Statistics				
R-squared	0.994476	Mean dependent var	5.230656	
Adjusted R-squared	0.961329	S.D. dependent var	3.943138	
S.E. of regression	0.538889	Sum squared resid	0.290401	
F-statistic	30.00210	Durbin-Watson stat	1.197919	
Prob(F-statistic)	0.138850			

الملحق رقم (8): تقدير معاملات النموذج التجميعي للمتغير التابع Y2 للبنوك الإسلامية الجزائرية

Dependent Variable: Y2				
Method: Panel EGLS (Cross-section SUR)				
Date: 10/18/16 Time: 18:08				
Sample (adjusted): 2010 2014				
Periods included: 5				
Cross-sections included: 2				
Total panel (unbalanced) observations: 8				
Linear estimation after one-step weighting matrix				
Cross-section SUR (PCSE) standard errors & covariance (d.f. corrected)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
X1	0.706169	0.087553	8.065648	0.0150
X2	-0.416713	0.021459	-19.41906	0.0026
X3	0.018402	0.030161	0.610109	0.6039
X4	0.056783	0.008809	6.446295	0.0232
X5	-0.106957	0.010605	-10.08570	0.0097
C	20.25568	0.501004	40.43014	0.0006
Weighted Statistics				
R-squared	0.996250	Mean dependent var	19.52670	
Adjusted R-squared	0.986876	S.D. dependent var	9.768380	
S.E. of regression	1.304955	Sum squared resid	3.405816	
F-statistic	106.2720	Durbin-Watson stat	1.428616	
Prob(F-statistic)	0.009348			
Unweighted Statistics				
R-squared	0.980001	Mean dependent var	12.23000	
Sum squared resid	6.142596	Durbin-Watson stat	1.446894	

الملحق رقم (9): تقدير معاملات نموذج الآثار الفردية الثابتة للمتغير التابع Y2 للبنوك الإسلامية الجزائرية

Dependent Variable: Y2				
Method: Panel EGLS (Cross-section weights)				
Date: 10/18/16 Time: 18:10				
Sample (adjusted): 2010 2014				
Periods included: 5				
Cross-sections included: 2				
Total panel (unbalanced) observations: 8				
Linear estimation after one-step weighting matrix				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
X1	0.006748	3.391773	0.001990	0.9987
X2	-0.278738	0.901865	-0.309068	0.8092
X3	0.328609	1.229178	0.267341	0.8337
X4	-0.030190	0.416759	-0.072440	0.9540
X5	-0.171381	0.260225	-0.658588	0.6292
C	26.47436	27.19406	0.973535	0.5085
Effects Specification				
Cross-section fixed (dummy variables)				
Weighted Statistics				
R-squared	0.994981	Mean dependent var	16.34076	
Adjusted R-squared	0.964866	S.D. dependent var	7.928145	
S.E. of regression	1.622427	Sum squared resid	2.632269	
F-statistic	33.03975	Durbin-Watson stat	1.197919	
Prob(F-statistic)	0.132392			

الملحق رقم (10): تقدير معلمات النموذج التجميعي للمتغير التابع Y1 للبنوك التقليدية الماليزية

Dependent Variable: Y1				
Method: Panel EGLS (Cross-section SUR)				
Date: 10/14/16 Time: 11:41				
Sample: 2008 2014				
Periods included: 7				
Cross-sections included: 6				
Total panel (balanced) observations: 42				
Linear estimation after one-step weighting matrix				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
X1	0.007969	0.002445	3.258962	0.0024
X2	-0.002917	0.001417	-2.058441	0.0468
X3	-0.004503	0.001469	-3.064365	0.0041
X4	0.043066	0.012056	3.572265	0.0010
X5	-0.047749	0.012822	-3.724112	0.0007
C	1.291924	0.096283	13.41800	0.0000
Weighted Statistics				
R-squared	0.322312	Mean dependent var	2.843968	
Adjusted R-squared	0.228188	S.D. dependent var	7.739706	
S.E. of regression	0.992029	Sum squared resid	35.42837	
F-statistic	3.424355	Durbin-Watson stat	1.810311	
Prob(F-statistic)	0.012407			

الملحق رقم (11): تقدير معلمات نموذج الآثار الفردية الثابتة للمتغير التابع Y1 للبنوك التقليدية المالية

Dependent Variable: Y1				
Method: Panel EGLS (Cross-section SUR)				
Date: 10/14/16 Time: 11:44				
Sample: 2008 2014				
Periods included: 7				
Cross-sections included: 6				
Total panel (balanced) observations: 42				
Linear estimation after one-step weighting matrix				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
X1	0.016371	0.000649	25.20653	0.0000
X2	-0.003106	0.000383	-8.103162	0.0000
X3	-0.002852	0.000498	-5.721004	0.0000
X4	0.052478	0.007354	7.136378	0.0000
X5	-0.057972	0.007694	-7.534732	0.0000
C	0.769743	0.056285	13.67571	0.0000
Effects Specification				
Cross-section fixed (dummy variables)				
Weighted Statistics				
R-squared	0.986125	Mean dependent var	1.468482	
Adjusted R-squared	0.981650	S.D. dependent var	12.97771	
S.E. of regression	1.061128	Sum squared resid	34.90577	
F-statistic	220.3277	Durbin-Watson stat	1.990182	
Prob(F-statistic)	0.000000			

الملحق رقم (12): تقدير معلمات نموذج الآثار الفردية العشوائية للمتغيرة Y1 للبنوك التقليدية المالية

Dependent Variable: Y1				
Method: Panel EGLS (Cross-section random effects)				
Date: 10/14/16 Time: 11:46				
Sample: 2008 2014				
Periods included: 7				
Cross-sections included: 6				
Total panel (balanced) observations: 42				
Swamy and Arora estimator of component variances				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
X1	0.012538	0.010762	1.165085	0.2516
X2	-0.005928	0.006233	-0.951074	0.3479
X3	-0.004952	0.006862	-0.721665	0.4752
X4	0.045718	0.021140	2.162563	0.0373
X5	-0.048528	0.023030	-2.107140	0.0421
C	1.243931	0.288655	4.309410	0.0001
Effects Specification				
			S.D.	Rho
Cross-section random			1.25E-07	0.0000
Idiosyncratic random			0.279693	1.0000
Weighted Statistics				
R-squared	0.143415	Mean dependent var	1.140000	
Adjusted R-squared	0.024445	S.D. dependent var	0.303934	
S.E. of regression	0.300196	Sum squared resid	3.244229	
F-statistic	1.205474	Durbin-Watson stat	1.873714	
Prob(F-statistic)	0.326325			

الملحق رقم (13): تقدير معلمات النموذج التجميعي للمتغير التابع Y2 للبنوك التقليدية المالية

Dependent Variable: Y2

Method: Panel EGLS (Cross-section SUR)

Date: 10/14/16 Time: 12:19

Sample: 2008 2014

Periods included: 7

Cross-sections included: 6

Total panel (balanced) observations: 42

Linear estimation after one-step weighting matrix

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
X1	0.381901	0.017697	21.57957	0.0000
X2	-0.236438	0.018288	-12.92839	0.0000
X3	0.034026	0.011900	2.859204	0.0070
X4	-0.114155	0.120749	-0.945388	0.3508
X5	0.145416	0.122582	1.186278	0.2433
C	5.475421	0.792884	6.905706	0.0000

Weighted Statistics

R-squared	0.970721	Mean dependent var	6.723916
Adjusted R-squared	0.966655	S.D. dependent var	6.770539
S.E. of regression	1.058460	Sum squared resid	40.33216
F-statistic	238.7133	Durbin-Watson stat	1.945467
Prob(F-statistic)	0.000000		

الملحق رقم (14): تقدير معلمات نموذج الآثار الفردية الثابتة للمتغير التابع Y2 للبنوك التقليدية المالية

Dependent Variable: Y2				
Method: Panel EGLS (Cross-section SUR)				
Date: 10/14/16 Time: 12:20				
Sample: 2008 2014				
Periods included: 7				
Cross-sections included: 6				
Total panel (balanced) observations: 42				
Linear estimation after one-step weighting matrix				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
X1	0.283987	0.014365	19.76910	0.0000
X2	-0.234713	0.007886	-29.76173	0.0000
X3	-0.051820	0.011778	-4.399718	0.0001
X4	-0.052326	0.029510	-1.773164	0.0860
X5	-0.000155	0.032609	-0.004759	0.9962
C	18.19872	0.730255	24.92105	0.0000
Effects Specification				
Cross-section fixed (dummy variables)				
Weighted Statistics				
R-squared	0.974136	Mean dependent var	32.69464	
Adjusted R-squared	0.965792	S.D. dependent var	46.67467	
S.E. of regression	1.070389	Sum squared resid	35.51770	
F-statistic	116.7567	Durbin-Watson stat	2.184432	
Prob(F-statistic)	0.000000			

الملحق رقم (15): تقدير معلمات نموذج الآثار الفردية العشوائية للمتغيرة Y2 للبنوك التقليدية المالية

Dependent Variable: Y2					
Method: Panel EGLS (Cross-section random effects)					
Date: 10/14/16 Time: 12:24					
Sample: 2008 2014					
Periods included: 7					
Cross-sections included: 6					
Total panel (balanced) observations: 42					
Wansbeek and Kapteyn estimator of component variances					
White cross-section standard errors & covariance (d.f. corrected)					
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	
X1	0.336789	0.122441	2.750634	0.0092	
X2	-0.216526	0.056956	-3.801659	0.0005	
X3	0.004954	0.063580	0.077916	0.9383	
X4	-0.150928	0.180990	-0.833905	0.4098	
X5	0.141516	0.217839	0.649635	0.5201	
C	9.596372	6.107845	1.571155	0.1249	
Effects Specification				S.D.	Rho
Cross-section random			2.946858	0.4894	
Idiosyncratic random			3.009859	0.5106	
Weighted Statistics					
R-squared	0.270166	Mean dependent var	5.084414		
Adjusted R-squared	0.168801	S.D. dependent var	3.178816		
S.E. of regression	2.898131	Sum squared resid	302.3699		
F-statistic	2.665262	Durbin-Watson stat	0.821282		
Prob(F-statistic)	0.037774				

الملحق رقم (16): تقدير معالم النموذج التجميعي للمتغير التابع Y1 للبنوك الإسلامية الماليزية

Dependent Variable: Y1
 Method: Panel Least Squares
 Date: 10/13/16 Time: 14:21
 Sample: 2008 2014
 Periods included: 7
 Cross-sections included: 6
 Total panel (unbalanced) observations: 30

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
X1	0.011977	0.037158	0.322324	0.7500
X2	0.058244	0.025377	2.295192	0.0308
X3	-0.070000	0.047636	-1.469472	0.1547
X4	-0.320640	0.122259	-2.622623	0.0149
X5	0.312522	0.122917	2.542538	0.0179
C	1.133327	0.429247	2.640266	0.0143
R-squared	0.365245	Mean dependent var		0.823333
Adjusted R-squared	0.233004	S.D. dependent var		0.291611
S.E. of regression	0.255388	Akaike info criterion		0.284788
Sum squared resid	1.565349	Schwarz criterion		0.565028
Log likelihood	1.728174	Hannan-Quinn criter.		0.374439
F-statistic	2.761970	Durbin-Watson stat		1.026693
Prob(F-statistic)	0.041521			

الملحق رقم (17): تقدير معلمات نموذج الآثار الفردية الثابتة للمتغير التابع Y1 للبنوك الإسلامية المالية

Dependent Variable: Y1				
Method: Panel Least Squares				
Date: 10/13/16 Time: 14:27				
Sample: 2008 2014				
Periods included: 7				
Cross-sections included: 6				
Total panel (unbalanced) observations: 30				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
X1	0.047287	0.058200	0.812496	0.4266
X2	0.017883	0.025672	0.696590	0.4945
X3	-0.064120	0.061262	-1.046645	0.3084
X4	-0.052827	0.134721	-0.392124	0.6993
X5	0.041162	0.137347	0.299691	0.7677
C	1.316791	0.432112	3.047337	0.0066
Effects Specification				
Cross-section fixed (dummy variables)				
R-squared	0.681756	Mean dependent var	0.823333	
Adjusted R-squared	0.514259	S.D. dependent var	0.291611	
S.E. of regression	0.203238	Akaike info criterion	-0.072299	
Sum squared resid	0.784811	Schwarz criterion	0.441473	
Log likelihood	12.08449	Hannan-Quinn criter.	0.092061	
F-statistic	4.070261	Durbin-Watson stat	1.650987	
Prob(F-statistic)	0.004162			

الملحق رقم (18): تقدير معلمات نموذج الآثار الفردية العشوائية للمتغيرة Y1 للبنوك الإسلامية المالية

Dependent Variable: Y1				
Method: Panel EGLS (Cross-section random effects)				
Date: 10/13/16 Time: 14:29				
Sample: 2008 2014				
Periods included: 7				
Cross-sections included: 6				
Total panel (unbalanced) observations: 30				
Swamy and Arora estimator of component variances				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
X1	0.011977	0.029571	0.405030	0.6890
X2	0.058244	0.020195	2.884119	0.0082
X3	-0.070000	0.037909	-1.846526	0.0772
X4	-0.320640	0.097294	-3.295566	0.0030
X5	0.312522	0.097818	3.194933	0.0039
C	1.133327	0.341597	3.317736	0.0029
Effects Specification				
			S.D.	Rho
Cross-section random			0.000000	0.0000
Idiosyncratic random			0.203238	1.0000
Weighted Statistics				
R-squared	0.365245	Mean dependent var	0.823333	
Adjusted R-squared	0.233004	S.D. dependent var	0.291611	
S.E. of regression	0.255388	Sum squared resid	1.565349	
F-statistic	2.761970	Durbin-Watson stat	1.026693	
Prob(F-statistic)	0.041521			

الملحق رقم (19): تقدير معلمات النموذج التجميعي للمتغير التابع Y2 للبنوك التقليدية المالية

Dependent Variable: Y2

Method: Panel Least Squares

Date: 10/13/16 Time: 13:21

Sample: 2008 2014

Periods included: 7

Cross-sections included: 6

Total panel (unbalanced) observations: 29

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
X1	1.706314	0.884901	1.928255	0.0663
X2	0.726475	0.478977	1.516720	0.1430
X3	-2.295986	1.096487	-2.093948	0.0475
X4	-4.025183	2.210093	-1.821273	0.0816
X5	3.938556	2.222279	1.772305	0.0896
C	17.01419	7.740940	2.197949	0.0383
R-squared	0.313958	Mean dependent var	14.31793	
Adjusted R-squared	0.164819	S.D. dependent var	5.039422	
S.E. of regression	4.605439	Akaike info criterion	6.074345	
Sum squared resid	487.8316	Schwarz criterion	6.357233	
Log likelihood	-82.07800	Hannan-Quinn criter.	6.162942	
F-statistic	2.105133	Durbin-Watson stat	1.257207	
Prob(F-statistic)	0.101316			

الملحق رقم (20): تقدير معلمات نموذج الآثار الفردية الثابتة للمتغير التابع Y2 للبنوك التقليدية المالية

Dependent Variable: Y2				
Method: Panel EGLS (Cross-section weights)				
Date: 10/13/16 Time: 13:24				
Sample: 2008 2014				
Periods included: 7				
Cross-sections included: 6				
Total panel (unbalanced) observations: 29				
Linear estimation after one-step weighting matrix				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
X1	4.171464	1.051964	3.965406	0.0009
X2	-0.112536	0.344818	-0.326363	0.7479
X3	-3.859628	1.186665	-3.252500	0.0044
X4	2.605939	1.198103	2.175055	0.0432
X5	-3.034618	1.273914	-2.382122	0.0285
C	33.74046	6.722180	5.019274	0.0001
Effects Specification				
Cross-section fixed (dummy variables)				
Weighted Statistics				
R-squared	0.809836	Mean dependent var	16.88234	
Adjusted R-squared	0.704189	S.D. dependent var	7.674798	
S.E. of regression	3.568479	Sum squared resid	229.2128	
F-statistic	7.665504	Durbin-Watson stat	2.185401	
Prob(F-statistic)	0.000110			

الملحق رقم (21): تقدير معلمات نموذج الآثار الفردية العشوائية للمتغيرة Y2 للبنوك التقليدية المالية

Dependent Variable: Y2				
Method: Panel EGLS (Cross-section random effects)				
Date: 10/13/16 Time: 13:27				
Sample: 2008 2014				
Periods included: 7				
Cross-sections included: 6				
Total panel (unbalanced) observations: 29				
Swamy and Arora estimator of component variances				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
X1	1.706314	0.690745	2.470251	0.0213
X2	0.726475	0.373885	1.943041	0.0643
X3	-2.295986	0.855908	-2.682516	0.0133
X4	-4.025183	1.725179	-2.333198	0.0287
X5	3.938556	1.734691	2.270465	0.0329
C	17.01419	6.042508	2.815750	0.0098
Effects Specification				
			S.D.	Rho
Cross-section random			0.000000	0.0000
Idiosyncratic random			3.594965	1.0000
Weighted Statistics				
R-squared	0.313958	Mean dependent var	14.31793	
Adjusted R-squared	0.164819	S.D. dependent var	5.039422	
S.E. of regression	4.605439	Sum squared resid	487.8316	
F-statistic	2.105133	Durbin-Watson stat	1.257207	
Prob(F-statistic)	0.101316			